

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد .

- تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه نظام LMD

تخصص: اقتصاد قياسي ومالي

تمهيد عنوان:

العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1984-2017

تمهيد اشرافه :

الدكتور: شيبى عبد الرحيم

من اعداد الطالبة :

تومي امينة

العضاء اللجنة :

رئيسا	جامعة تلمسان	استاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
مشرفا	المركز الجامعي مغنية	استاذ محاضر - أ-	د. شيبى عبد الرحيم
ممتحننا	جامعة تلمسان	استاذ التعليم العالي	أ.د. بلدخم فتحي
ممتحننا	جامعة تلمسان	استاذ التعليم العالي	أ.د. مناقر نور الدين
ممتحننا	جامعة سيدي بلعباس	استاذ التعليم العالي	أ.د. بن سعيد محمد
ممتحننا	المركز الجامعي عين تموشنت	استاذ التعليم العالي	أ.د. جديدن لحسن

السنة الجامعية 2019-2020



الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب.. إلى معنى الحنان والتفاني وسر الوجود... إلى من كان دعائها سر نجاحي،

إلى أغلى الحبايب "أمي".

- إلى من أحمل اسمه بكل افتخار و إلى اليد الطاهرة التي أزلت من أمامنا أشواك الطريق ورسمت المستقبل بخطوط

الأمل و الثقة "أبي الحبيب".

- إلى "أخوتي" الذين تمنوا لي النجاح والتوفيق حفظهم الله ووقفهم إلى ما يحبه ويرضاه.

- إلى رفيق دربي في هذه الحياة ومصدر تفاؤلي "خطيبي" حفظه الله ووقفه إلى ما يحبه ويرضاه.

- إلى جميع أفراد عائلة "تومي وهلال".

- إلى كل من أسعده نجاحي من عائلتي وصديقاتي و زميلاتي في العمل وأساتذتي الكرام.

- وأهدي هذا العمل إلى كل متصفح لهذه الرسالة وإلى كل طالب علم في كل مكان.

آمينة



تشكرات

قال المولى عز وجل في علاه: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" .
نشكر المولى عز وجل على توفيقنا في إنهاء هذا العمل المتواضع .

أتقدم بالشكر الجزيل في المقام الأول إلى:

- الدكتور "**هيبي عبد الرحيم**" المشرف والموجه لنا في هذا البحث والمشكور على المعلومات والتوجيهات الصائبة وكذلك على نصائحه القيمة و حسن معاملته طوال فترة البحث فله مني جزيل العرفان والتقدير .

كما أتقدم بالشكر:

- الأستاذ الجليل الدكتور "**بن بوزيان محمد**" على كرمه وحسن معاملته لنا كأب طوال فترة البحث.
- جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكوين طلبة دكتوراه دفعة 2015-2016 تخصص إقتصاد قياسي مالي بجامعة تلمسان وإلى جميع أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس بالأخص

الأستاذ الدكتور "**بحيح عبد القادر**".

- السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا جزءا من وقتهم الثمين لقراءة هذه الأطروحة.
- إلى جميع العاملين بمصلحة ما بعد التدرج لتوفيرهم كافة الظروف والتسهيلات للمناقشة.
- كما لايفوتني أن أتوجه بتحية خالصة إلى أستاذة "**حدوش هروق**" التي زرعت التفاؤل في دربنا وقدمت لنا المساعدة لها كل الشكر والتقدير.
- إلى عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان .
- كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل يد كريمة ساهمت في هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو بعيد.

لقد تم إتمام هذا العمل فضلا وتوفيقا من الله عز وجل



الملخص:

تحاول هذه الدراسة قياس نوع العلاقة ما بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص بالجزائر، خلال الفترة 1984-2017 وذلك ضمن مقاربتين خطية (نموذج ARDL) ولاخطية (نماذج، STAR ; TAR). وقد بينت نتائج التقدير باستخدام نموذج ARDL بأن الإستثمار العام في الجزائر يزاحم الإستثمار الخاص وهذا ما نتج عنه ضعف في معدلات النمو الاقتصادي المحققة مقارنة بقيمة الإستثمار العام الذي تم رصده خلال سنوات الدراسة. أما الإستثمار العام في البنية التحتية فقد أظهرت النتائج أنه يكمل ويحفز الإستثمار الخاص مايعني تكامل أدوارهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي. هذا وقد أسفرت نتائج المقارنة اللاخطية على وجود أثر عتبة لتأثير الإستثمار العام على الخاص، أين تظهر آثار المزاحمة السلبية للإستثمار العام على الإستثمار الخاص عندما يفوق هذا الأخير عتبة 15.28 % ضمن نموذج TAR و عتبة 15.27% ضمن نموذج STAR .

الكلمات المفتاحية: الإستثمار العام، الإستثمار الخاص، الجزائر، نموذج ARDL، النماذج اللاخطية STAR و TAR .

Résumé :

Cette étude tente de mesurer le type de relation entre l'investissement public et privé en Algérie au cours de la période 1984-2017 dans deux approches, linéaire (modèle ARDL) et non linéaire modèles, (STAR, Tar). Les résultats de l'estimation utilisant le modèle ARDL ont montré que l'investissement public en Algérie évinçait l'investissement privé, ce qui entraîne un affaiblissement des taux de croissance économique atteints par rapport à la valeur de l'investissement public surveillé au cours des années d'étude. L'investissement public dans les infrastructures a montré qu'il complète et stimule l'investissement privé, ce qui signifie intégrer leurs rôle dans la croissance économique. Les résultats de l'approche non linéaire ont eu un effet de seuil sur l'impact de l'investissement public sur l'investissement privé, où les effets négatifs de la concurrence des investissements publics sur l'investissement privé sont démontrés lorsque ce dernier dépasse le seuil de 15,28 % dans le modèle TAR et le seuil de 15,27 % dans le modèle STAR.

Mots clés: Investissement public , Investissement privé , Algérie , ARDL, *non linéaire modèles* TAR, STAR.

Abstract :

This study attempts to measure the type of relationship between public and private investment in Algeria during the period 1984-2017 in two approaches, linear (ARDL model) and non-linear models (STAR, TAR). The results of the estimate using the ARDL model showed that public investment in Algeria is crowding out private investment , which has resulted in low economic growth rates compared to the value of public investment monitored during the years of study. Public investment in infrastructure has shown that it complements and stimulates private investment, which means integrating their roles in driving economic growth. The results of the non-linear approach have resulted in a threshold effect on the impact of public investment on private investment, where the negative effects of public investment competition on private investment are shown when the latter exceeds the 15.28% threshold within the TAR model and the 15.27% threshold within the STAR model.

Key words: Public Investment , Private Investment , Algeria , ARDL, *non-linear models* TAR , STAR.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	التشكرات
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ-خ	مقدمة عامة
	الفصل الأول : الإطار النظري للإستثمار
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الإستثمار
03	المطلب الأول: تعريفات للإستثمار
03	1. المفهوم الإقتصادي
04	2. المفهوم المحاسبي
04	3. المفهوم المالي
05	4. المفهوم القانوني
05	المطلب الثاني: أنواع الإستثمار
05	1. تصنيف الإستثمارات وفقا لأجلها
06	2. تصنيف الإستثمارات وفقا لقطاعات الإستثمار
06	3. تصنيف الإستثمارات حسب مجالاتها
08	4. تصنيف الإستثمار حسب الموقع الجغرافي
10	5. تصنيف الإستثمار وفقا لمن يقوم به
10	6. تصنيف الإستثمار وفقا لشكل الملكية
11	7. تصنيف الإستثمار من حيث الأهمية و الغرض
11	8. تصنيف الإستثمارات حسب طبيعة علاقاتها المتبادلة في البرنامج الإستثماري
12	9. تصنيف الإستثمارات حسب لأغراض التحليل الإقتصادي
13	المطلب الثالث: أدوات الإستثمار
13	1. الأوراق المالية و التجارية

14	2. العقارات
14	3. المشروعات الإقتصادية
14	4. العملات الأجنبيةة
15	5. المعادن النفيسة
15	6. صناديق الإستثمار
15	7. الإستثمار في السلع
16	المطلب الرابع: محددات الإستثمار و مقوماته
16	1. محددات الإستثمار
21	2. مقومات الإستثمار
22	المطلب الخامس: السياسة الإستثمارية ومناخ الإستثمار
22	1. مفهوم السياسة الإستثمارية
24	2. مناخ الإستثمار
32	المطلب السادس : القرار الإستثماري و مخاطره
32	1. مفهوم القرار الإستثماري
32	2. المقومات الأساسية للقرار الإستثماري
34	3. مخاطر الإستثمار
35	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للإستثمار
35	المطلب الأول : الإستثمار في النظرية الكلاسيكية
35	1. نظرية المعجل
36	2. نظرية المعجل المرن
36	المطلب الثاني : الإستثمار في النظرية الكينزية
37	المطلب الثالث: الإستثمار في النظرية النيوكلاسيكية
37	1. نظرية Jorgensen للإستثمار
37	2. نظرية توبين للإستثمار
38	المطلب الرابع: النظرية المالية للإستثمار
38	1. نظرية تيار النقد
38	2. نظرية الكبح والعمق المالي
38	3. نظرية عدم اليقين
39	المبحث الثالث: الإستثمار في نظريات النمو والتنمية و التنمية

39	المطلب الأول: الإستثمار في نظرية شومبتر
39	1. الإستثمار المحفز
40	2. الإستثمار التلقائي
40	المطلب الثاني: الإستثمار في نظرية Rostow
40	المطلب الثالث: الإستثمار في نظرية الدفعة القوية
41	1. عدم قابلية عرض الإنتاج للتجزئة
41	2. عدم قابلية للطلب للتجزئة
41	3. عدم قابلية الإدخار للتجزئة
42	المطلب الرابع: الإستثمار في نظرية النمو المتوازن
42	المطلب الخامس: الإستثمار في نظرية النمو غير متوازن
43	المطلب السادس: الإستثمار في نماذج النمو المادية
43	1. الإستثمار في نموذج Harrod - domar
44	2. الإستثمار في نموذج Solow
45	3. الإستثمار في نموذج ادموند - فيليس
46	المطلب السابع: الإستثمار في نماذج النمو الحديثة أو الداخلية
46	1. الإستثمار في نموذج Robert lucas
46	2. الإستثمار في نموذج Romer
46	3. الإستثمار في نموذج جونسون ومانويل
47	4. الإستثمار في نموذج بارو
48	المبحث الرابع: الدور الترموي للإستثمار
48	المطلب الأول: دور الإستثمار في تحفيز النمو الإقتصادي
52	المطلب الثاني: دور الإستثمار في الحد من الفقر
54	المطلب الثالث: دور الإستثمار في التشغيل
56	المبحث الخامس: الإطار النظري للاستثمار العام
56	المطلب الاول: قراءة في الإستثمار العام
56	1. مفهوم الإستثمار العام
56	2. دوافع وأهداف الإستثمارات العامة
59	3. محددات الإستثمار العام

60	المطلب الثاني : مكونات الإستثمار العام
60	1. الإستثمار العام في المشاريع الإنتاجية
60	2. مفهوم و خصائص الإستثمار العام في البنية التحتية
63	3. مصادر تمويل البنية التحتية
68	4. مشاكل و معوقات البنية التحتية
69	5. الحجم الأمثل للإستثمار في البنية التحتية
70	المطلب الثالث : معوقات و مشكلات الإستثمارات العامة
70	1. المشكلات على مستوى التخطيط
70	2. المشكلات على مستوى التنفيذ
70	3. المشكلات تتعلق بعملية الرقابة
71	4. المشكلات تتعلق بألية الاسعار
71	5. مشكل التمويل
71	6. مشكل الكفاءة و الترشيح
71	7. مشكل التكاليف
72	المطلب الرابع : مؤشرات قياس أداء و كفاءة الإستثمارات العامة
72	1. مؤشرات قياس كفاءة الإستثمارات العامة
76	2. مؤشرات قياس أداء الإستثمارات العامة
78	المبحث السادس : الإطار النظري للإستثمار الخاص
78	المطلب الاول : قراءة في الإستثمار الخاص
78	1. تعريف الإستثمار الخاص
78	2. اهداف الإستثمار الخاص
79	3. وسائل تشجيع الإستثمار الخاص
80	المطلب الثاني : معوقات الإستثمار الخاص
80	1. عدم الإستقرار السياسي و الفساد
84	2. عدم كفاءة البنية التحتية
85	3. العوائق التمويلية
85	4. بيئة الأعمال
86	5. القطاع غير الرسمي

86	المطلب الثاني : محددات الإستثمار الخاص
87	1. سعر الصرف الحقيقي
88	2. معدل الفائدة
89	3. الإنفتاح التجاري
91	4. الدين الخارجي
92	5. الإستقرار الإقتصادي السياسي والمالي
95	6. معدل التصخم
95	7. معدل النمو الإقتصادي
97	المطلب الرابع : إستراتيجيات تطوير الاستثمار الخاص
97	1. تهيئة و تطوير البنى التحتية
97	2. تهيئة الأموال لتحقيق الإستثمارات
100	3. تنمية الموارد البشرية
102	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني : المقاربات النظرية و التطبيقية المنسزة للعلاقة ما بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص
104	مقدمة الفصل
105	المبحث الأول : المقاربة الكينزية والعلاقة التكاملية بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص
105	المطلب الأول : مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص
105	1. القطاع العام
106	2. القطاع الخاص
107	3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص
112	المطلب الثاني : أهداف وشروط الشراكة بين القطاعين العام والخاص
112	1. أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص
114	2. شروط الشراكة بين القطاعين العام والخاص
115	3. مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
115	4. المتعاملون الرئيسيون في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص
116	المطلب الثالث : تمييز الشراكة عن بعض المفاهيم الأخرى
116	1. الفرق بين الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص

117	2. الفرق بين الشراكة والصفقات العمومية
117	المطلب الرابع: نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص
117	1. نموذج عام لتأطير العلاقة بين القطاعين العام والخاص
118	2. نموذج ركائز الشراكة من منظور الحاكمة
119	3. النموذج المعياري للشراكة
119	4. نموذج محدد يربط الشراكة بمصدر التمويل و الجهة المزودة للخدمة
119	5. نموذج محدد يربط الشراكة بالعائد
119	المطلب الخامس: أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص
119	1. عقود الإدارة
119	2. عقود التأجير
120	3. عقود الإمتياز
120	4. عقود البناء و التشغيل (تحويل الملكية) BOT
121	5. البناء - التملك - التشغيل (BOO)
121	6. مشروعات البناء والتأجير والتحويل (BRT)
121	7. مشروعات البناء والتشغيل وتجديد عقد الامتياز (BOR)
122	8. مشروعات تحديث و تملك و تشغيل ونقل الملكية (MOOT)
122	9. مشروعات إعادة التأهيل و تملك و تشغيل (ROO)
124	المطلب السادس: متطلبات و مبادئ الشراكة الناجحة
124	1. متطلبات الشراكة
124	2. مبادئ الشراكة
125	المطلب السابع: أثر وكفاءة الشراكة في تعزيز الدور التنموي في تقديم الخدمات
125	1. أثر الشراكة في تعزيز الدور التنموي في تقديم الخدمات
127	2. كفاءة الشراكة بين القطاعين العام والخاص
129	المبحث الثاني: العلاقة التزاحمية بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص
129	المطلب الأول: مفهوم المزاحمة وأنواعها
129	1. مفهوم المزاحمة
130	2. أنواع المزاحمة
133	المطلب الثاني: مصادر المزاحمة
133	1. تمويل عجز الميزانية بالإقتراض من مصادر محلية

134	2. تخفيض الضرائب
134	المطلب الثالث: قياس المزاحمة
134	1. أثر الاقتراض الحكومي على الإئتمان المقدم للقطاع الخاص و موجودات البنوك المحلية في الخارج
136	2. أثر العجز المالي الحكومي على سعر الفائدة
138	المطلب الرابع: آثار المزاحمة
138	1. أثر المزاحمة في الاجل القصير
138	2. أثر المزاحمة في الاجل المتوسط
139	3. أثر المزاحمة في الاجل الطويل
139	المطلب الخامس: المزاحمة ومنحنى IS-LM
139	1. التوازن الكلي ضمن النموذج الكامل سوق النقد وسوق النواتج مع IS-LM
141	2. المزاحمة الجزئية ومنحنى IS-LM
142	المطلب السادس: موانع تحقيق المزاحمة
142	1. حالة زيادة عرض النقود
144	2. حالة المرونة اللانهائية لمنحنى عرض النقود MS
145	3. حالة عدم مرونة منحنى IS
146	4. حالة الكساد و البطالة
146	5. حالة زيادة المدخرات
146	المبحث الثالث: الدراسات السابقة التجريبية
147	المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص - مزاحمة-
157	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص -تكامل-
164	المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص -أثر محايد -
167	المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص بحسب مكونات الإستثمار العام
172	المطلب الخامس: طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص - غير خطية-
173	المطلب السادس: مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
175	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع الإستثمار في الجزائر
177	مقدمة الفصل

178	المبحث الأول: تشخيص مناخ الإستثمار في الجزائر
178	المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر
180	المطلب الثاني: تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر
182	المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري
183	المطلب الرابع : تحليل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر
184	المطلب الخامس: البنية التحتية في الجزائر
186	1. تحليل تطور البنية التحتية في الجزائر
188	2. أفاق تمويل البنى التحتية في إطار النموذج الإقتصادي الجديد
190	المطلب السادس : وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار
190	1. مؤشر الحرية الاقتصادية
192	2. مؤشر التنافسية العالمي
196	3. مؤشر (كوف) للعولمة
198	4. مؤشر التنمية البشرية
199	5. مؤشر سهولة أداء الأعمال
201	6. مؤشرات قياس المخاطر القطرية
205	7. مؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي
207	المبحث الثاني : السياسة الإستثمارية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1970-2018
207	المطلب الأول : السياسة الإستثمارية في ظل المخطط الرباعي الاول 1970-1973
207	1. أهداف المخطط الرباعي الأول 1970-1973
209	المطلب الثاني: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
209	1. أهداف المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
211	2. أهم مميزات الفترة 1970-1978
211	المطلب الثالث :المخطط الخماسي الاول 1980 - 1984
212	1. السياسة الاستثمارية في إطار المخطط الخماسي الأول 1980-1984
213	المطلب الرابع: المخطط الخماسي الثاني 1985-1990
213	1.أهم مميزات الفترة 1985-1989
213	المطلب الخامس: السياسة الإستثمارية في مرحلة التسعينات

215	المطلب السادس : السياسة الإستثمارية خلال الألفية
215	1. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)
220	2. برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009)
225	3. المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)
227	4. المخطط الخماسي الثالث 2015-2019 (برنامج توطيد النمو الإقتصادي)
232	المبحث الثالث: الإستثمار الخاص في الجزائر
232	المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للإستثمار الخاص في الجزائر
232	1. الإطار القانوني لترقية الإستثمار الخاص
236	2. الإطار المؤسسي لترقية الإستثمار الخاص
238	المطلب الثاني: العراقيل و الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص
239	1. الصعوبات المرتبطة بالتمويل
240	2. الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي
243	3. صعوبات متعلقة بالتجارة الخارجية
248	المطلب الثالث : تطور الإستثمار الخاص خلال الفترة ما بين 1967-1978
249	المطلب الرابع: تطور الإستثمار الخاص في مرحلة الثمانينات
250	المطلب الخامس: تطور الإستثمار الخاص في مرحلة التسعينات
251	المطلب السادس: تطور الإستثمار الخاص خلال الفترة 2001-2018
252	المطلب السابع: مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة وفي توفير مناصب الشغل
252	1. مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة
255	2. دور القطاع الخاص في توفير مناصب شغل
256	المطلب الثامن: تمويل إستثمارات القطاع الخاص في الجزائر
256	1. التمويل البنكي للقطاع الخاص
258	2. مساهمة البورصة في تمويل القطاع الخاص
262	خاتمة الفصل
	الفصل الرابع: دراسة قياسية للعلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في الجزائر.
264	مقدمة الفصل
265	المبحث الأول : الإطار القياسي المتبع في التحليل
265	المطلب الأول : ماهية السلاسل الزمنية

265	1. تعريف السلاسل الزمنية
266	المطلب الثاني : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية و إختبارات الجذر الأحادي
266	1. إستقرارية السلاسل الزمنية
266	2. إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (unit root test)
269	المطلب الثالث : الإختبارات التشخيصية للتحقق من مصداقية النموذج
269	1. إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: جاك بيرا
270	2. إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: Breusch Godfrey
271	3. إختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين
271	4. إختبار الإستقرار الهيكلي
272	المطلب الرابع : نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)
273	1. خصائص منهجية ARDL للتكامل المشترك
274	2. مراحل منهجية ARDL للتكامل المشترك
277	المبحث الثاني: العلاقة الخطية بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص
277	المطلب الأول: الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها
277	المطلب الثاني : منهجية الدراسة والنموذج المستخدم
279	المطلب الثالث: مصادر بيانات الدراسة
279	المطلب الرابع: وصف المتغيرات المعتمدة في الدراسة
282	المطلب الرابع : خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج
282	1. الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج
282	2. مصفوفة الارتباط
285	3. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية
286	4. تحديد عدد الفجوات للنموذج
287	5. تقدير نموذج ARDL
292	6. الإختبارات التشخيصية للتحقق من مصداقية النموذج
295	المطلب الخامس: مناقشة وتحليل النتائج
304	المبحث الثالث: العلاقة الخطية بين الإستثمار العام في البنية التحتية والإستثمار الخاص
304	المطلب الأول: الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها
304	المطلب الثاني : منهجية الدراسة والنموذج المستخدم

305	المطلب الثالث: التعريف بمتغيرات النموذج
306	المطلب الرابع : خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج
306	1. مصفوفة الارتباط
308	2. تحديد عدد الفجوات للنموذج
309	3. تقدير نموذج ARDL
312	4. الإختبارات التشخيصية للتحقق من مصداقية النموذج
314	المطلب الخامس : مناقشة وتحليل النتائج
317	المبحث الرابع: العلاقة غير الخطية بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص
317	المطلب الأول: الإطار العام للدراسة
317	المطلب الثاني: منهجية المقارنة اللاخطية
318	1. نموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري (TAR)
322	2. نموذج الإنحدار الذاتي ذو الإنتقال السلس والتدريجي
325	المطلب الثالث : النتائج التطبيقية للمقارنة اللاخطية
325	1. النتائج التطبيقية لنموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري
327	2. النتائج التطبيقية لنموذج الإنحدار الذاتي ذو الإنتقال السلس والتدريجي
332	خاتمة الفصل
337	خاتمة عامة
345	المراجع
365	الملاحق



قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	درجات تقييم المؤشرات الفرعية لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الإستثمار	01
51	إستثمار القطاع العام و الخاص و معدل نمو الناتج الوطني الاجمالي	02
98	مجموعات الدول في مؤشر الوساطة التمويلية و القدرات التمويلية لسنتي 2016-2017	03
100	أداء مجموعات الدول في مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية لسنتي 2016-2017	04
111	حجم الإستثمار في قطاعات البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الدول العربية	05
116	أوجه الإختلاف بين الشراكة و الخصخصة	06
179	تطور معدل التضخم في الجزائر	07
181	رصيد الميزانية وأسعار البترول في الجزائر	08
183	رصيد الميزان التجاري في الجزائر	09
184	مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر	10
186	تطور نفقات البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	11
187	حجم الإستثمار في قطاعات البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الجزائر	12
191	مؤشر الحرية الاقتصادية في كل من الجزائر المغرب تونس خلال الفترة 2016-2019	13
194	ترتيب الجزائر والمغرب وتونس في مؤشر التنافسية العالمي	14

قائمة الجداول والأشكال

197	مؤشرات "KOF" للعملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	15
199	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	16
200	مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2017-2019	17
202	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	18
202	مؤشر المخاطر القطرية في الجزائر	19
203	مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية في الجزائر	20
205	مؤشر الكوفاس COFAS للمخاطر القطرية في الجزائر	21
206	مؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي في الجزائر	22
208	التقديرات و الإنجازات الفعلية للإستثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1973	23
210	إستثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	24
211	مساهمة القطاع العام و الخاص في الإنتاج الداخلي الخام	25
212	هيكل توزيع الإستثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984	26
215	أهم المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري قبل برنامج الإنعاش الإقتصادي	27
216	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	28
218	معدلات النمو خلال الفترة 2000-2004	29
218	معدلات النمو داخل و خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2004	30
219	أهم المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي	31

قائمة الجداول والأشكال

220	أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة (2004-2000)	32
221	محاور برنامج لدعم النمو 2009-2005	33
223	معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2009-2005	34
224	تطور كل من الإستثمار العام والخاص خلال الفترة 2009-2005	35
226	معدل نمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2014-2010)	36
226	أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة (2014-2010)	37
242	مكون تسجيل العقار	38
244	ترتيب الجزائر من حيث درجة الفساد خلال الفترة 2018-2003	39
246	حجم الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-1991	40
248	تطور الإستثمار الخاص خلال الفترة ما بين 1978-1967	41
249	المشاريع الخاصة المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية واللجان الولائية (1987-1983)	42
250	تطور المشاريع الخاصة خلال الفترة 1999-1993	43
251	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2018-2001	44
252	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	45
253	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية	46
255	دور القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل	47
256	حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة 2016-1970	48

قائمة الجداول والأشكال

259	عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر (2010-2017)	49
260	تطور حجم التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	50
278	التعريف المختصر بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة	51
282	الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج	52
284	مصفوفة الارتباط	53
285	دراسة الإستقرارية	54
287	تقدير نموذج ARDL	55
288	إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود	56
289	نموذج تصحيح الخطأ	57
290	مقدرات المدى الطويل	58
305	التعريف المختصر بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة	59
306	مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية	60
309	إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود	61
310	نموذج تصحيح الخطأ	62
311	مقدرات المدى الطويل	63
325	إختبار الخطئية لنموذج (TAR)	64
326	تقدير نموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري (TAR)	65

قائمة الجداول والأشكال

327	إختبار خطية النموذج (نموذج STAR)	66
328	قيم البدء لتقدير نموذج LSTR	67
329	تقدير نموذج LSTR	68

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	مناخ الاستثمار وعناصره الأساسية	01
53	دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر الأسري في المناطق الريفية والحضرية مع متوسطات مجموعات البلدان والمتوسطات الإقليمية	02
55	دور الإستثمار في الحد من البطالة	03
74	مراحل دورة المشروع الإستثماري العام	04
85	معوقات القطاع الخاص في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	05
112	حجم الاستثمار في قطاعات البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الدول العربية	06
129	العائد و المخاطرة في مشاريع البنى التحتية	07
140	التوازن الكلي ضمن النموذج الكامل سوق النقد وسوق النواتج مع IS-LM	08
120	مزاخمة الإستثمار الخاص في أسواق الإئتمان	09
142	أثر ميل منحنى (LM) على أثر المزاخمة	10
143	حالة زيادة عرض النقود	11
144	المرونة اللانهائية لمنحنى LM	12
145	عدم المرونة التامة لمنحنى IS	13

قائمة الجداول والأشكال

164	المكافئ الريكاردى	14
180	تطور معدلات التضخم في الجزائر	15
182	رصيد الميزانية وأسعار البترول في الجزائر	16
193	إطار المؤشر العالمي للتنافسية	17
222	محاور برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009)	18
286	تحديد عدد فجوات النموذج	19
292	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	20
293	دالة الارتباط للبواقي	21
294	إختبار CUSUM	22
294	إختبار CUSUM-SQ	23
308	تحديد عدد فجوات النموذج	24
312	التوزيع الطبيعي للأخطاء	25
312	إختبار ثبات تباين الأخطاء	26
313	إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	27
313	دالة الارتباط للبواقي للنموذج $ARDL(1,3,3,0,0,2)$	28

قائمة الجداول والأشكال

320	دالة الإنتقال لنماذج TAR LSTAR ESTAR	29
320	دالة الإنتقال لنموذج TAR	30
323	نموذج STAR.	31
329	التمثيل البياني لشبكة البحث عن القيم الأولية لتقدير نموذج LSTR الخاص بالاستثمار الخاص.	32
331	دالة الإنتقال المنطقية اللوجستية	33



مقدمة عامة:

ظل موضوع التنمية الاقتصادية من أبرز المواضيع التي تحظى بصدى واسع لدى الإقتصاديين و باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فنجد أن الدول النامية تعتبر هذا الموضوع من أهم التحديات التي تواجهها فهي تمثل خيارها الوحيد للتخلص من أزمة التخلف بغية النهوض بإقتصادياتها والخروج من حلقة الفقر وعليه فإن الإستثمار يعد من أهم قضايا التنمية التي تتطلب الإهتمام بدراستها من خلال دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية وكونه أداة فعالة للنهوض بالإقتصاد ، فزيادة الإستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وإستغلال الموارد البشرية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات ، مما يترتب عليه زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع ومن هذا المنطلق يستأثر موضوع الإستثمار باهتمام متزايد على المستوى الأكاديمي وعلى مستوى متخذي القرار .

و في هذا الصدد فبالرغم من إتفاق الإقتصاديين حول هذه الأهمية البارزة للإستثمار في النظرية الاقتصادية بصفة عامة و في نظريات النمو بصفة خاصة و التأكيد عليه كمحدد من محددات النمو الإقتصادي ، إلا أن العلاقة بين الإستثمار العام والخاص كانت و مازالت موضوع نقاش و إهتمام الإقتصاديين و صانعي السياسة الاقتصادية في كل دول العالم المتقدمة و النامية ، فبعد فترة طويلة من الزمن أكدت العديد من الدراسات أن الزيادة في الإستثمار العام تؤدي إلى مزاحمة الإستثمار الخاص ، لكن أوضحت بعض الدراسات الحديثة من بينها الدراسة التي قام بها ¹Aschauer(1989) حول إنتاجية الإنفاق العام في الإقتصاد الأمريكي أثبتت أن هناك علاقة تكاملية بين الإستثمار العام في البنية التحتية و الإستثمار الخاص وهذا ما يلزم بضرورة المزج بينهما لرفع القدرة الكلية للإقتصاد ، و بذلك توصلت الدراسات التطبيقية بإختبار و تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص في العديد من الدول، لكن هذه الدراسات التطبيقية لم تحدد بشكل قاطع طبيعة هذه العلاقة لأنها تختلف من بلد لآخر ، و هذا لتأثرها بعدد كبير نسبيا من المتغيرات فهناك من الدراسات من وجدت أن طبيعة العلاقة هي تكاملية وهو ما جاءت به المقاربة الكينزية (Keynes1936) من خلال إفتراض وجود بطلاة في الإقتصاد وضعف حساسية الإستثمار للمتغيرات في سعر الفائدة.

¹ Aschauer David Alan(1989), **Is public expenditure productive?**, Journal of Monetary economics(23), pp177-200.



و عليه فإن التوسع في الإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة محدودة أو معدومة في سعر الفائدة بينما سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و سيحفز و يجذب الإستثمار الخاص و يزيد من إنتاجيته. ودراسات تطبيقية أخرى أثبتت أن الإستثمار العام يزاحم الإستثمار الخاص ، وهذا ما أكدت عليه المقاربة النيوكلاسيكية والتي تفترض أن هناك تشغيل كامل لعناصر الإنتاج و أن الإنفاق العام يؤدي إلى مزاحمة الإستثمار الخاص من خلال ما يترتب عليه من إرتفاع أسعار الفائدة نتيجة التوسع في الإقتراض لتوفير التمويل اللازم لسد عجز الموازنة، ودراسات أخرى نفت و جود علاقة بين الإستثمار العام و الخاص وهو ما ركزت عليه المقاربة الريكاردية (Barro²1974) ، وذلك بإفتراض أن عجز الميزانية الحكومية له أثر سلبي على الإستهلاك الخاص و يقابله في نفس الوقت أثر إيجابي في الإدخار الخاص، و بالتالي هي لا تقر بأثر مزاحمة القطاع العام للإستثمار الخاص بحجة أن آثار العجز في الميزانية تكون محايدة على الإقتصاد.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية تواجه عدة تحديات إقتصادية و إجتماعية فهي تسعى منذ الإستقلال و لمدة طويلة من الزمن إلى تحقيق التنمية الشاملة ، و حل جميع مشاكلها الإقتصادية و الإجتماعية و النهوض بجميع قطاعاتها ، فقد كانت الجزائر تعتمد على هيمنة القطاع العام في تحقيق الأهداف التنموية ولم تولي أي عناية وإهتمام للشروط التي يتطلبها الإستثمار الخاص الأمر الذي جعل القطاع العام يتمتع بمزايا كثيرة مقارنة بالقطاع الخاص ولكن مع تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية و الإفتتاح المتزايد على العالم الخارجي ، عملت الجزائر على تحرير إقتصادها وتشجيع القطاع الخاص و الإعتماد عليه في حل مشاكلها الاقتصادية و الإجتماعية سعياً منها للإندماج في الإقتصاد العالمي ، كما أن الإقتصاد الجزائري قد مر بتطورات هامة ، فلقد سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر مع بداية الألفية نتيجة الإرتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة الإقتصادية المتبعة ، و التوسع في الإنفاق العام خاصة الشق الإستثماري منه و هذا لما تلعب الإستثمارات العامة من دور محوري إستراتيجي في تحقيق النمو الإقتصادي و التنمية المرتبطة به و للخروج من التبعات السلبية للأزمة الإقتصادية التي مرت بها الجزائر ، وعليه فقد تبنت الجزائر برامج إستثمارية ضخمة كمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004) ، برنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) و أيضا برنامج آخر خماسي للتنمية خلال الفترة (2010-2014) ؛ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

² Barro Robert J. (1974). **Are government bonds net wealth?** Journal of Political Economy 82(6), pp1095-1117.



لذلك سخرت موارد مالية معتبرة، ما أسفر عن حدوث تطور ملحوظ في حجم الإستثمار العام و بالرغم من أن لجوء الجزائر لهذه البرامج الإستثمارية العامة يعد قفزة مهمة في المسار الإقتصادي إلا أن هذا الأخير تميز بمحدودته في التأثير على النمو الإقتصادي المستدام، و تصحيح الإختلالات الإقتصادية و التطور المتكامل للقطاعات الإقتصادية ؛ فقد كانت معدلات النمو المحققة ضعيفة وكما أن العديد من الفروع الإنتاجية حققت معدلات سلبية و إستخدام غير إقتصادي لقدراتها الإنتاجية خاصة في الصناعات المعملية المرتبطة بمشاريع القاعدة الهيكلية وعليه فإن التوجه و الإهتمام بالقطاع الخاص و إشراكه مع القطاع العام في عملية التنمية يعد ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية يبلغ ذروته عندما تتكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص فدور القطاع العام مهم في توظيف الموارد العامة ورسم السياسات الاقتصادية والقطاع الخاص دوره فعال في تحقيق هذه الأهداف وفقا للمبادئ الاقتصادية والمالية، ومن هنا تتضح أهمية العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص وتكامل أدوارهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث :

على ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية :
ماهي طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالجزائر خلال الفترة ما بين 1984-
2017 ؟

وقصد الإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية؟

-هل تختلف العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص في حالة ما إذا كان الاستثمار العام في البنية التحتية ؟

-هل تكون العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص متماثلة طيلة فترة الدراسة ؟

فرضيات البحث :

- للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة أعلاه ارتأينا وضع الفرضيات التالية:
1. العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص تكاملية .
 2. العلاقة بين الإستثمار العام في البنية التحتية و الإستثمار الخاص تنافسية (أثر مزاحمة).
 3. العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص غير متماثلة .

المدفوع من البحث :

-تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص بغية إقتراح أنسب السياسات المتعلقة بالإنفاق الإستثماري العام التي تتفق مع التوجه الإقتصادي للدولة و ظروف الإقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة ، كذلك تعزيز كفاءة الإستثمار العام وتخفيض معدلات الإستثمار الخاص و تنشيط السوق.

اهمية البحث :

تعتبر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص من أهم المعوقات الرئيسية أمام السياسة المالية في كثير من الأحيان و خاصة عندما يتضخم القطاع العام و تتناقص قدرته على تمويل إنفاقه من الإيرادات العامة ، فيلجأ للتسهيلات

الإثتمانية المحلية، لهذا الغرض تعتبر هذه المشكلة من المبررات الأساسية للجوء للقطاع الخاص و تزداد أهمية هذه الدراسة في الجزائر لندرة الدراسات التي تعالج هذا الموضوع بشكل عام.

دوافع البحث :

لقد أثار موضوع العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص نقاشا واسعا، و إهتماما كبيرا في العديد من الدراسات التجريبية، التي حاولت تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص، وهذا بالأخص بتزايد الإتجاه نحو إقتصاد السوق وما نتج عنه من تزايد في المطالبة بأهمية دور القطاع الخاص وأهمية الإستثمار الخاص بصفة أساسية، ما أدى إلى تحول الكثير من دول العالم إلى الأخذ بآليات السوق والإعتماد على القطاع الخاص في القيام بدور رئيسي في النشاط الإقتصادي، الأمر الذي دفع إلى إعادة التفكير في دور الدولة في النشاط الإقتصادي وفي أثر الإستثمار العام على كل من الإستثمار الخاص و النمو الإقتصادي، ومن بين الأسباب الموضوعية أيضا التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع هو محاولة فهم طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص في الجزائر، و ذلك بمختلف أوجهها سواء بالأخذ بحجم الإستثمار العام بصورته الإجمالية أو بالتمييز بين مكوناته والمتمثلة في الإستثمار في البنية التحتية أو الإستثمار في غير البنية التحتية (القطاعات الإنتاجية) ومن ثم الإنتقال إلى النمذجة اللاخطية هذه الأخيرة التي إنعدمت الدراسات المهمة بما في تحليل واقع هذا الموضوع في الجزائر.

منهجية البحث و أدوات البحث المستخدمة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية البحث و إختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد:

- المنهج الوصفي من أجل الإلمام لمختلف الجوانب النظرية المفسرة للعلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص، داعمين هذه الدراسة بمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص.

- المنهج التحليلي من خلال تشخيص مناخ الإستثمار وتحليل مسار كل من الإستثمار العام و الإستثمار الخاص بالإعتماد على مؤشرات و إحصائيات حديثة صادرة من هيئات دولية و جزائرية .

- المنهج التحريبي و هذا من خلال دراسة قياسية لتحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص و ذلك بالإعتماد على بعض إختبارات الإقتصاد القياسي و أدوات التحليل القياسي.

مستويات البحث :

إقتضت متطلبات الدراسة بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، وهذا بعد تحديد هدف هذا الموضوع وصياغة إشكاليته والتي ستكون الإجابة عليها من خلال هذه أربعة فصول رئيسية تكون مسبقة بمقدمة عامة وتنتهي بخاتمة عامة تكون على شكل نتائج مستخلصة يمكن من خلالها إقتراح توصيات تساعد على إيجاد أفاق مستقبلية للبحث .

حيث يتكون **الفصل الأول** من 6 مباحث يستعرض فيها : الإطار التحليلي والنظري للإستثمار عبر مختلف النظريات والمدارس الإقتصادية، وإعطاء المفاهيم المتعلقة بالإستثمار و توضيح أهمية الإستثمار في تحفيز معدلات النمو الإقتصادي و ذلك بالتطرق إلى عنصر الإستثمار في مختلف نظريات النمو والتنمية الإقتصادية وإبراز دور هذا الأخير في كل من تحفيز النمو الإقتصادي الحد من الفقر و دوره في التشغيل.

كذلك سيتم التطرق فيه إلى المقاربة النظرية لكل من الإستثمار العام و الإستثمار الخاص ، فسيتم توضيح كل ما يتعلق من مفاهيم الإستثمار العام محدداته وأنواعه و مؤشرات قياس كفاءة الإستثمارات العام، أما بخصوص الإستثمار الخاص سيتم التعرض إلى مفاهيم هذا الأخير ،معوقاته وكذلك محددات الإستثمار الخاص وهذا بتناول ما خلصت به نتائج بعض الدراسات التطبيقية التي إهتمت بدراسة سلوك الإستثمار الخاص .

الفصل الثاني تم تخصيصه لتناول كل من المقاربات النظرية والتطبيقية التي بحثت عن طبيعة العلاقة بين الإستثمار

العام و الإستثمار الخاص ،فستشمل ثلاث مقاربات نظرية تتمثل في كل من المقاربة النيوكلاسيكية والعلاقة التزاخمية وعليه تم توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالمزاخمة ،وطرق قياسها وكذلك موانع تحقيق المزاخمة ،ومن ثم هناك المقاربة الكينزية والتي تنص على العلاقة التكاملية بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص وعلى هذا الأساس سيتم تناول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،بالتطرق إلى كل من مفاهيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص و أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،أثر وكفاءة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في تعزيز الدور التنموي. لتأتي بعد ذلك المقاربة النيوركارديّة و التي لا تقرر بأثر المزاخمة ما بين الإستثمار العام


و الإستثمار الخاص فتأكد على حيادية أثر عجز الموازنة و بالأحرى معدلات الفائدة على الإقتصاد، ولإختبار وتحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص، تعددت وتواصلت الدراسات التطبيقية التي لم تحدد بشكل قاطع طبيعة هذه العلاقة وهذا لإختلاف إقتصاد كل بلد وهذا لتأثرها بعدد كبير نسبيا من المتغيرات و لإختلاف الطرق والنماذج القياسية التي عاجلت هذا الموضوع و عليه سيتم التطرق إلى الدراسات السابقة المعالجة لموضوع العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص .

الفصل الثالث سنخصص هذا الفصل للدراسة التحليلية للإستثمار في الجزائر ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث حيث سيتناول المبحث الأول تشخيص مناخ الإستثمار الخاص في الجزائر وهذا بتحليل وضع الجزائر في بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية، وكذلك في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار، ثم سنتناول في المبحث الثاني السياسة الإستثمارية في الجزائر في ظل المخططات التنموية خلال الفترة (1970-2019)، أما المبحث الثالث فسيخصص لتسليط الضوء على القطاع الخاص في الجزائر، فسيضمن كل من الإطار القانوني و المؤسسي للقطاع الخاص في الجزائر، وكذلك إبراز أهم معوقات هذا الأخير و من ثم تحليل تطور الإستثمار الخاص خلال الفترة (1967-2018) ومساهمته في القيمة المضافة وفي التشغيل، مع التطرق أيضا إلى تمويل إستثمارات القطاع الخاص في الجزائر.

أما **الفصل الرابع التطبيقي** سيكون لدراسة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص فسيتم التطرق فيه إلى الإطار النظري للنماذج القياسية المستخدمة، و من ثم بناء النماذج المعتمدة في الدراسة بإستعمال قاعدة بيانات تغطي الفترة 1984-2017 وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة كحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها .

محدود الدراسة :

تختص هذه الدراسة بتناول طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1984-2017.



الفصل الاول :
الاطار النظري للاستثمار

مقدمة الفصل :

يلعب الإستثمار دور جوهري في النظرية الإقتصادية الكلية ، فهو من أحد أهم العناصر الهامة للطلب الكلي لأي إقتصاد سواء كان نامي أو متقدم، وفي نفس الوقت يؤدي الإستثمار دور مزدوج في النشاط الإقتصادي فهو مكون من مكونات الطلب الكلي، ومن جهة أخرى عنصر أساسي يحفز العرض الكلي، فزيادة الإستثمار تزيد فرص النمو مما يدفع إلى زيادة العرض الكلي، وبذلك أيضا يظهر دوره كباعث للنمو الإقتصادي فهو يحرك مستويات الدخل ومستويات العمالة وخفض معدلات الفقر، وعليه سيتناول هذا الفصل مختلف النظريات الإقتصادية المفسرة للإستثمار، وكذلك عرض نظرة شاملة عن الإستثمار وذلك بالتطرق إلى أهم المفاهيم وأنواع الإستثمار وأيضا من خلال هذا الفصل سيتم توضيح الدور التنموي للإستثمار وذلك بإبراز عنصر الإستثمار في مختلف نظريات ونماذج النمو والتنمية ودوره في تحفيز كل من معدلات النمو الإقتصادي والتشغيل والحد من الفقر، وباعتبار أن هناك جدل واضح بين الإقتصاديين حول فعالية كل من الإستثمار العام و الإستثمار الخاص في الإقتصاد، سنستعرض كلا من هما على حدى بحيث تكون هناك قراءة لكليهما وتوضيح لأهم محددات كل منهما.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الإستثمار

لقد حظي موضوع الإستثمار مكانا كبيرا في أبحاث الإقتصاديين ، و هذا لما يساهمه من زيادة في الناتج وفي توفير الموارد المكملة للإدخار الوطني فهو يمثل الدافع الأساسي للتنمية وحجر الزاوية في التنمية الاقتصادية و الإجتماعية لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريفات الإستثمار وأنواعه وأدواته وكذلك محدداته وأيضا سنتطرق إلى مفهوم السياسة الإستثمارية وأنواعها و مفهوم القرار الإستثماري ومخاطر الإستثمار.

المطلب الأول : تعريفات الإستثمار

جاء تعريف الإستثمار بأشكال متعددة وهذا وفقا لما ينسجم وتوجهات ومواقف الإقتصاديين وكذلك وخلفياتهم الأكاديمية .

1. المفهوم الإقتصادي :

يمكن تعريف الإستثمار بأنه " إستخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات أو الطاقات الإنتاجية اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها " ¹.

أو هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر و ربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية . ²

كما أن الإقتصادي (SAMUELSON) أكد على أنه لا يمكن إعتبار مشروع إستثماري إلا عندما يكون هناك خلق حقيقي لرأس المال فهو على مستوى الإقتصاد الكلي ، فيعد بمثابة زيادة في مخزون رأس المال المادي ، أما على مستوى الأشخاص الطبيعيين فيمكن أن يتمثل في شراء قطعة أرض ، أسهم أو سندات . ³

أما الإقتصادي (BOHM BAWERK) فيعتبر الإستثمار بمثابة التخلي عن نفقة حالية و هذا من بغية الرفع من القدرة الإنتاجية للمؤسسة و ذلك إما بشراء رأس المال (ألات ، معدات ، بنايات) ، أو عن طريق رأس المال بشري (تكوين ، تأطير العمال). ⁴

¹ طاهر حيدر جردان (2011)، أساسيات الإستثمار ، دار البداية للنشر و التوزيع ، ط 1، ص 37.

² مروان شموط ، كنجو عبود كنجو (2008) ، أسس الإستثمار ، الشركة العربية للتسويق و التوريدات، ص 6 .

³ PAUL SAMUELSON (1994), Macro-Economie, Ed. Organisation 17^{eme}, P:635

⁴ PATRICK EPINGARD (1991) , Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Ed. ELLIPES ,1991 ,P1-3.

الإستثمار بالمفهوم الإقتصادي هو أي إستثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، أي من خلال إستخدام الموارد الإقتصادية أو إستغلالها بشكل يضيف إما سلعا أو منتجات جديدة أو خدمات لم تكن موجودة أو زيادة السلع أو الخدمات الموجودة في المجتمع.⁵

و من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص أن الإستثمار كمتغير إقتصادي كلي لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة بغرض المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة أو تجديد هذه الطاقات .

2. المفهوم المحاسبي :

يعرف المحاسب الإستثمار على أنه عملية الحيازة على سلع و خدمات لا تستهلك خلال سنة من النشاط كما أنه في المحاسبة تمثل الإستثمارات مجموع الممتلكات و القيم الدائمة المادية المعنوية للمنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة ، و يعرف البعض الإستثمار على أنه عملية تحويل الإدخار إلى سلع إنتاجية و لهذا يجب أن يكون الإستثمار مغطى من طرف الإدخار سواء كان إجباريا أو إختياريا .

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الإستثمار في المحاسبة هو كل نفقة جديدة على السلع الرأسمالية الثابتة أو كل إضافة إلى مخزون خلال فترة زمنية ، و بالتالي الهدف من الإستثمارات ليس بيعها أو تحويلها و لكن إستعمالها كوسائل دائمة الإستغلال بحسب عمرها الإنتاجي .

3. المفهوم المالي :

يعرف الإستثمار من المنظور المالي على أنه نفقة تدر إيرادات على فترة طويلة بحيث يجب تمويلها برؤوس أموال دائمة⁶ ، و هذا من أجل مواجهة النقص في الموارد المالية اللازمة للإستثمارات المختلفة و التي تتطلب تمويلا مستقبليا ضخما و هو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة و طويلة الاجل)، كما أن الإستثمار هو جدول إستحقاق الإيرادات و دخول الأموال و خروجها ، و يشترك هذا المفهوم مع المفهوم المحاسبي للإستثمار في أن كلاهما يركزان على عنصر الزمن طويل المدى.

⁵ حسين حسني البيحي و اخرون (2008) ، تحليل و تقييم المشاريع ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة ، القاهرة، ص 7.

⁶ دريد محمد احمد (2016)، الإستثمار قراءة في المفهوم و الانماط و المحددات، دارة امجد للنشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الاولى، ص 10.

4. المفهوم القانوني :

حسب المفهوم القانوني يفهم من عبارة الإستثمار عمل أو تصرف لمدة زمنية معينة من أجل تطوير نشاط إقتصادي سواء كان العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية أو في شكل قروض⁷.

من خلال التعاريف و المفاهيم السابقة يمكن إستنتاج أن عملية الإستثمار تتركز على ثلاث عناصر و هي :

- **المساهمة** : تكون المساهمة من خلال تقديم المستثمر عطاء أو مساهمة نقدية أو عينية مادية أو غير مادية .

- **نية الحصول على الربح** : يهدف المستثمر من خلال عملية الإستثمار إلى الحصول على الربح .

- **المخاطر** : يعتبر عنصر المخاطرة عنصر جد مهم في عملية الإستثمار لمساهمة مخاطرها ، قد يحقق بها المستثمر أرباحا كبيرة او صغيرة ، و قد يتحمل هذا الأخير خسارة تكون مناسبة لقيمة مساهمته .

- **عامل الزمن أو المدة** : ينتظر المستثمر مدة زمنية يمكن أن تطول أو تقتصر و هذا ليرى ثمرة إستثماره و التي ترتبط بشكل أساسي بمسار الإنتاج المرتبط بالقيمة المستحدثة من عملية الإستثمار و هذا ما سيستغرق وقتا .

المطلب الثاني : أنواع الإستثمار

1. تصنيف الإستثمارات وفقا لأجلها :⁸

✚ **إستثمارات قصيرة الأجل** : لا تزيد مدة الإستثمارات قصيرة الأجل عن سنة و هو يضم مجالات و مشروعات تسعى إلى العائد و الربح السريع ، كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أموالها لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو بشراء أذونات الخزانة أو سندات قصيرة الأجل .

✚ **إستثمارات متوسطة الأجل** : يزيد مدة الإستثمارات في هذا النوع عن النوع السابق فقد تصل الى 5 سنوات وأحيانا الى سبعة سنوات فبذلك هو لايسعى إلى العائد السريع ولديه خاصية التجدد و القدرة على الإستمرار و مخاطره متدنية نسبيا ، مثال ذلك أن يقوم شخص بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن

⁷ عليوش قريوع كمال(1999)، قانون الإستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 04.
⁸ عبد المطلب عبيد الحميد (2010)، مبادئ و سياسات الإستثمار، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ط1، ص 49.

5 سنوات أو إستأجار أصل ما و تشغيله ضمن المدة المذكورة أو بإيداع مبلغ من مال لمدة خمس سنوات.

✚ **إستثمارات طويلة الأجل :** يشمل كل الإستثمارات التي تزيد عن 5 سنوات و هي تهدف إلى تحقيق أكبر اثناء فترة الاحتفاظ بالاصول المستثمرة عائد على المدى الطويل وتحمل درجة مرتفعة من المخاطر.

2. تصنيف الإستثمارات وفقا لقطاعات الإستثمار:⁹

✚ **الإستثمار في قطاع الأعمال العام :** يشمل هذا القطاع مجمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي السلعي أو الخدمي بإستثناء تلك التي تدخل ضمن قطاع الوسطاء الماليين كالبنوك أو شركات التأمين .

✚ **الإستثمار في قطاع الأعمال المنظم:** يضم هذا النوع من الإستثمارات شركات المساهمة والوصية سواء كانت تابعة للدولة أو للقطاع الخاص.

✚ **الإستثمار في قطاع الجمعيات التعاونية :** يمثل الإستثمار في الجمعيات ذات الطابع التعاوني.

✚ **الإستثمار في قطاع الخدمات العامة:** يمثل هذا الإستثمار ما يقدمه قطاع الدولة من خدمات ويشمل هذا القطاع على الإدارة العامة و البلديات.

✚ **الإستثمار في قطاع الأفراد :** يشمل الأفراد و المنشآت الفردية و الهيئات المحلية.

✚ **الإستثمار في قطاع العالم الخارجي :** يتمثل في إستثمار المنشآت و الأفراد الذين يكون تعاملهم مع مختلف القطاعات الخارجية .

✚ **إستثمار مؤسسات التأمين و المعاشات و التأمينات الإجتماعية و شركات التأمين(إستثمار الوسطاء الماليين).**

✚ **الإستثمار في قطاع البنوك:** يتمثل في الإيداع لدى البنوك أو الإكتتاب في البنوك و الأسهم التي تصدرها.

3. حسب مجالاتها:

✚ **الإستثمار الحقيقي:** هو ذلك الإستثمار الذي يتضمن الأصول الإنتاجية الحقيقية و يقصد بالأصل الحقيقي¹⁰ كل أصل له قيمة إقتصادية في حد ذاته و يترتب على إستخدامه منفعة إقتصادية إضافية تظهر

⁹ مروان شموط د كنجو عبود كنجو(2011)، أسس الإستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 19.

¹⁰ السيد متولي عبد القادر(2010)، الاسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، ط1، ص 27.

على شكل سلعة مادية أو على شكل خدمة التي من شأنها زيادة السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ، ويشمل هذا النوع الإنفاق على السلع الإستثمارية الجديدة والتي تؤدي إلى خلق قيم جديدة ، ولهذا الإستثمارات كيان مادي ملموس و أهم ما يميزها هو عنصر الأمان إلا أنها تعاني من مشكلة السيولة¹¹ .

الإستثمار المالي : هو الإستثمار الذي لا ينتج عنه زيادة حقيقة في إنتاج السلع والخدمات وإنما من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر إلى آخر ، وبالتالي هذا النوع من الإستثمار لا يؤدي إلى خلق قيم وإنما إلى إنتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية ، وتنقسم الإستثمارات المالية إلى :

***إستثمارات قابلة للتداول** : كالودائع لأجل -ودائع التوفير -شهادات الإيداع غير قابلة للتداول -قروض فائض الإحتياطي الإلزامي ... الخ

***الأدوات المتداولة في سوق النقد** : وتتكون من أوامر السحب القابلة للتداول - القبولات المصرفية - الأوراق التجارية .

***الأدوات الإستثمار المتداولة في سوق رأس المال** : كالأسهم العادية والأسهم الممتازة ، السندات .

الإستثمارات البشرية : يهدف هذا النوع من الإستثمارات إلى بناء كوادر عاملة نشطة تتناسب قدراتهم العلمية والثقافية والتكنولوجية لأنشطة وللمؤسسات وتكنولوجيات بشكل يمكن إستيعاب و تبني إبتكارات حديثة و يزيد من إمكانية إستغلال فرص التشغيل المتاحة¹² .

الإستثمارات المعلوماتية : تعد المعلومات من أهم العناصر في كافة النشاطات الإستثمارية وهي تساهم في تحديد مستوى شفافية التعاملات المختلفة وخاصة في الأسواق وعليه يمكن للإستثمارات المعلوماتية أن تحقق نتائج متعددة ، من بينها أن إستثمار المعلومات في مختلف الأقاليم يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي والتحول الاجتماعي ، فبدلك يتم التقليل من

¹¹ دريد شامل ال شبيب (2009)، الإستثمار و التحليل الإستثماري، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ص 50.
¹² هوشيار معروف (2009)، الإستثمارات و الأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى ، ص 33.

التفاوت الإقليمي السائد في البلدان النامية كما أن تكثيف شبكات المعلومات المحلية و الأجنبية يسمح بزيادة الشفافية في المعاملات الاقتصادية¹³.

4. حسب الموقع الجغرافي :

✚ **إستثمارات محلية أو داخلية:** تكون هذه الإستثمارات داخل السوق المحلي أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة .

✚ **الإستثمار الخارجي:** هو إستخدام الأموال الفائضة في الأدوات الإستثمارية و الفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية مهما كانت طبيعة هذه الإستثمارات فردية أو جماعية أو بصورة مباشرة و غير مباشرة¹⁴، أو ذلك الإستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الإستثماري و شتى الموارد الإقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف تحصيل الأرباح و تعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الإستثمارات¹⁵.

و من خصائص الإستثمار الخارجي :

- المرونة في إختيار أدوات الإستثمار نظرا لتعددتها و تنوعها من حيث العائد و المخاطر.
- تتميز أسواق الإستثمارات الخارجية المتطورة بالإنظام و التخصص و التعامل بكافة أنواع أدوات الإستثمار .
- يؤدي التعدد النوعي و الجغرافي لأدوات الإستثمار الى توزيع المخاطر و تقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين .
- الإستخدام الواسع و السهل لتكنولوجيا المعلومات و وسائل الإتصال الحديثة مما ينعكس على سرعة توفر المعلومات الكاملة للمستثمر.
- إرتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية و الإجتماعية .

¹³ هوشيار معروف 2009، الإستثمارات و الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 34
¹⁴ دريد شامل ال شبيب (2009)، الإستثمار و التحليل الإستثماري، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.
¹⁵ عميري خالد (2016)، اثر الإستثمار الخاص على التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر – باتنة- 2014-2015، ص05.

- عدم الحصول على العائد الإجتماعي المتمثل في تعزيز الإستثمارات المحلية و زيادة الإستثمارات المحلية و زيادة الناتج المحلي و المساهمة في تشغيل طاقات الإقتصاد الوطني ، و تبعا لمعيار السيطرة و التحكم في الإستثمار هناك نوعان من الإستثمار الأجنبي هما :

*الإستثمار الأجنبي المباشر : فقد تم تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه الإستثمار الذي يستلزم السيطرة و الإشراف على المشروع ، حيث يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير متساوية مع رأس المال الوطني ، كما أنه قد يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم ، و ينقسم الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الشكل القانوني إلى ما يلي :

- **إستثمارات ذات الملكية الفردية :** يعتبر هذا النوع من الإستثمارات الأكثر تفضيلا من قبل الشركات متعددة الجنسيات بإعتبار أنه يملك هذه الإستثمارات شخص أو جهة بشكل منفرد بما يجعلها تتمتع بحرية في الإدارة و الإشراف.
- **الإستثمار المشترك :** تتم هذه الإستثمارات بين طرفين طرف وطني و طرف أجنبي و يتم المشاركة بينهم في مشروع معين حسب إتفاقها بالنسبة لحصة كل منهما في الإدارة و الأرباح و غيرها من الأمور المشتركة بينهما .
- **عقود التجميع :** تتم هذه العقود أو الإتفاقيات بين مستثمر أجنبي و مستثمر محلي يقوم على أساسه المستثمر المحلي بتجميع مكونات منتج معين لتصبح منتج نهائيا.

*الإستثمارات الأجنبية غير مباشرة : يسمى هذا النوع من الإستثمار بإستثمار المحفظة و يتم فيه شراء الأسهم و السندات أو الإكتتاب في أسهم و سندات مشروعات قائمة.

و تتخذ الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة أحد الأشكال التالية :

- **حقوق الإمتياز :** لإمتياز أو إستخدام العلامات التجارية أحد الأساليب التي من خلالها يمكن نقل إنتاج من نطاق محلي إلى أسواق دولية دون اللجوء إلى أي إستثمار و هذا من خلال عقد إتفاق ما بين الشركة الأجنبية و المستثمر المحلي على إستخدام براءة إختراع أو خبرة فنية و هذا بمقابل .
- **عمليات التجهيز و التسليم :** يقوم المستثمر المحلي بتكليف المستثمر الأجنبي ببناء مشروع معين أو القيام بعمليات محددة و هذا بمقابل مبلغ معين سابقا.

- الإستثمار في الأسواق المالية: تعد الأسواق المالية من أهم القنوات التي تقوم بحشد المدخرات و إجتذاب رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية و ذلك بالإستثمار في هذه الأسواق بالأسهم و السندات .

5. تصنيف الإستثمار وفقا لمن يقوم به :¹⁶

- ✚ إستثمار شخصي أو فردي: يقوم بإدارة هذا الإستثمار شخص واحد ، و هذا النوع ليس واسع الإنتشار لأنه من الصعب على شخص بمفرده أن يحيط بكافة جوانب الإستثمار .
- ✚ إستثمار مؤسسي: هذا النوع من الإستثمار يعد أكثر إنتشارا و أثارا على الحياة الإقتصادية للمجتمع بحيث يقوم بهذا الإستثمار مؤسسة أو هيئة أو شركة.

6. تصنيف الإستثمار وفقا لشكل الملكية (من حيث الطبيعة القانونية):¹⁷

- ✚ إستثمارات عامة: هي إستثمارات تعود ملكيتها للدولة ، و يتميز هذا النوع من الإستثمارات بأنها تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع وبتحقيق التنمية الشاملة و عليه نجد تدني عوائد هذه الإستثمارات .
- ✚ إستثمارات خاصة: يقوم بهاو يمتلكها القطاع الخاص (أشخاص أو هيئات خاصة)¹⁸ و يتميز هذا النوع من الإستثمارات بطابع الربح و إرتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية ، كما يعتبر من أهم أشكال الإستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية .
- ✚ الإستثمارات المختلطة: يجمع ما بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص ، أي تعود ملكيتها للدولة و القطاع الخاصة و هذا لإقامة مشاريع كبيرة تتطلب رؤوس أموال ضخمة و لها أهمية كبيرة في إنتعاش الإقتصاد الوطني .

¹⁶ مروان شموط، كنجو عبود كنجو(2011)، أسس الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

¹⁷ حسين البجي واخرون، تحليل و تقييم المشاريع، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

¹⁸ حسين البجي واخرون، تحليل و تقييم المشاريع، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

7. تصنيف الإستثمار من حيث الأهمية و الغرض :¹⁹

✚ **إستثمارات التجديد** : من خلال قيام المؤسسة بتجديدات كشراء الآلات و المعدات ووسائل الإنتاج و إستبدال القديمة منها و ذلك لمسايرة التقدم التكنولوجي و ذلك حتى تتمكن من الحفاظ على قدرتها التنافسية من خلال تحسين نوعية المنتج و زيادة الأرباح.

✚ **إستثمارات النمو** : يهدف هذا النوع من الإستثمارات إلى تحسين الطاقات الإنتاجية و ذلك بتسويق منتجات و إبتكارات جديدة و متميزة و هذا ما يسمى بالإستثمارات الهجومية ،بعكس الإستثمارات الدفاعية التي تسعى من خلالها المؤسسة الحفاظ على نفس وتيرة الإنتاج فقط.

✚ **الإستثمارات المنتجة و الغير المنتجة** : إذا ما صاحبت الزيادة في إنتاج مؤسسة تحسين النوعية و تكلفة أقل ، سميت هذه الإستثمارات بالمنتجة و في حالة ما إذا كان العكس تسمى إستثمارات غير منتجة .

✚ **الإستثمارات التعويضية** : الغرض من هذه الإستثمارات المحافظة على رأس المال كما هو و تعويض ما أستهلك منه بأموال وإهتلاكات أما الصافية منها ترفع من رأس مال المؤسسة بإستثمارات جديدة .

✚ **إستثمارات الرفاهية** : يعطي هذا النوع من الإستثمارات صورة حسنة لدى المتعاملين مع المؤسسة و المستهلكين لمنتوجها من خلال قيامها بتحسين قدرتها الشرائية.

✚ **إستثمارات إجبارية** : يمكن التمييز بين نوعين من الإستثمارات الإجبارية فنجد الإقتصادية منها يكون الهدف منها تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع و خدمات مختلفة أما الإجتماعية فهي التي يكون الغرض منها تطوير البنية الإجتماعية للفرد.

8. تصنيف الإستثمارات حسب طبيعة علاقتها المتبادلة في البرنامج الإستثماري:²⁰

تصنف هذه الإستثمارات على أساس العلاقة الموجودة بين البرامج الإستثمارية و منه يتم تحديد درجة التبعية المتبادلة بين المشاريع فيتم ذلك التمييز بين ثلاثة أنواع من الإستثمارات :

¹⁹ منصورى الزين (2013)، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراجحة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1، ص22 .
²⁰ عبد القادر بابا(2004) ، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-2004 ، ص 85.

المشاريع المتقلبة : تكون التدفقات النقدية لهذه المشاريع تتأثر بقبول و رفض المشروع الثاني اي عند إنجاز أحد المشاريع لا يقتضي بالضرورة إنجاز مشاريع أخرى.

المشاريع المكتملة : إنجاز أحد المشروعين الإستثمارين يؤدي إلى زيادة أو إنخفاض في نفقات المشروع الثاني .

المشاريع المترافقة : قبول أحد المشاريع الإستثمارية يؤدي بالضرورة إلى قبول المشروع الثاني و العكس صحيح هنا نقول أنهما مترافقان.

9. تصنيف الإستثمار لأغراض التحليل الإقتصادي :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإستثمار لأغراض التحليل الاقتصادي و هي :²¹

الإستثمار في رأس المال الثابت:

يتم الأخذ بالإستثمار على أنه بمثابة تكوين رأس مال من خلال أنه يمثل كل إضافة إلى الأصول التي ينتج عنها توسيع للطاقت الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها و يتكون الإستثمار في تكوين رأس المال الثابت من ثلاثة عناصر:

- تكوين رأس مال ثابت يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني كتأسيس المشاريع الصناعية أو الزراعية أو خدمات ...إلخ.
- تكوين رأس مال ثابت يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية و الإستثمارات المرتبطة بهذا النوع من نجد مثلا الطرق و الجسور و بنى تحتية أخرى.
- الإستثمار في رأس المال الثابت الذي لا يولد زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية مثل المتاحف و التماثيل و المناصب التذكارية.

²¹ حسين عمر(2000) ، الإستثمار و العولمة ، دار الكتاب الحديث، ط1، ص38-39-40-41 .

الإستثمار في تكوين المخزون السلعي : هذا النوع من الإستثمار لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بل يهدف إلى تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملية الإنتاج و البيع و في أغلب الأحيان أثناء التحليل الإقتصادي للإستثمار يتم التمييز بين نوعين من المخزون:

-المخزون الإختياري: يتمثل المخزون الإختياري في المخزون السلعي الذي تحتفظ به المنشآت الصناعية و التجارية لأغراض نشاطها الصناعي و التجاري.

-الإضافة الإجبارية للمخزون: هو ذلك التغير في المخزون و الذي يكون ناتج إما لخطأ في تحديد حجم الإنتاج أو خطأ في تقدير حجم الطلب على المنتجات هذا ما يجبرها على إضافته إلى المخزون السلعي و يعد بذلك إستثمارا.

الإستثمار في فائض التصدير : يعبر فائض الصادرات عن الرصيد الدائن للدولة في ميزان معاملاتها الإقتصادية مع العالم الخارجي و عليه هو عبارة عن صافي قيمة السلع و الخدمات الناجمة عن التعامل مع الإقتصاد الخارجي ، و يتم حسابه بمقدار الصادرات من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثالث :أدوات الإستثمار

تعرف أداة الإستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل توظيف المبلغ الذي يستثمره ، هذه الأخيرة تعد بالغة الأهمية للمستثمر لأنها تمكنه من الحصول على العوائد المرغوب فيها بالإضافة إلى ذلك زيادة ثروته . و هناك عدة أدوات للإستثمار متاحة في المجالات الإستثمارية و هي كما يلي :²²

1.الأوراق المالية و التجارية: و هي من أهم و أبرز أدوات الإستثمار و لها عدة أصناف تختلف فيمكن أن نصفها على أساس الأجل فنجد ما هو أدوات إستثمار قصير الأجل مثل شهادات الإيداع ومنها ما هو أدوات إستثمار طويلة الأجل مثل الأسهم و السندات .²³

شهادات الإيداع البنكية القابلة للتداول :تمثل هذه الشهادات أداة دين تصدرها البنوك التجارية للمودعين و تعطي لحاملها فائدة سنوية بنسبة معينة كما أنه تسترد قيمتها الإسمية في تاريخ الإستحقاق من البنك التجاري الذي أصدرها.

²² محمد مطر (2006)،إدارة الإستثمارات الاطار النظري و التطبيقات العملية ، دار وائل للنشر، ط4، ص77.
²³ السيد متولي عبد القادر (2009) ،الاسواق المالية و النقدية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره ،ص33.

الأسهم: تعتبر الأسهم أدوات ملكية تطرحها الشركات في السوق المالي ، و هي تمثل مصدر أساسي من مصادر التمويل طويلة الأجل بحيث يتم التمييز بين أسهم عادية و أخرى ممتازة .

السندات: تعد السندات أداة ديون تطرحها الشركات أو الدولة لجمع الأموال لتمويل مشاريعها و السند هو مصدر من مصادر التمويل طويلة الأجل ، بحيث تسمح لحامله الحق في الحصول على الفائدة السنوية طول مدة القرض و عادة ما تكون نسبة الفائدة ثابتة .

2. العقارات: يعد الاستثمار في العقار من الإستثمارات التي توفر درجة مرتفعة نسبيا من الأمان تفوق تلك المحققة في الإستثمار في الأوراق المالية ، فنجد أيضا أن أغلب الدول تمنح مزايا و إعفاءات ضريبية للمستثمر، فمثلا نجد البعض منها تقدم إعفاء من ضريبة الدخل المستحقة على فوائد السندات العقارية ، لكن ما يعيب الاستثمار في العقارات²⁴ هو عدم توفر سوق ثانوية منظمة لها و ليست على درجة عالية من السيولة ، و تكلفة تمويل هذا النوع من الإستثمارات تكون مرتفعة نسبيا ولكن هذا لا يمنعها من تحقيق عوائد مرتفعة في المدى الطويل، إذا تم إستغلال مزايا المتاجرة بالملكية أو الرفع المالي و يتخذ هذا النوع من الإستثمار شكلان:

* الإستثمار المباشر و نقصد به شراء المستثمر لعقار حقيقي (مباني أو أراضي).

* الإستثمار غير المباشر عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى الصناديق الإستثمار العقارية.

3. المشروعات الاقتصادية: يعتبر الإستثمار في المشروعات الاقتصادية من أكثر و أشهر أدوات الإستثمار، فتتنوع أنشطتها فتشمل القطاع الصناعي و الفلاحي و التجاري وغيرها من القطاعات ، فبذلك هي توفر للمستثمر ميزة الملائمة فيختار من المشروعات ما يناسب ميوله و تخصصه ، و يتميز هذا النوع من الإستثمار بهامش كبير من الأمان و يحقق المستثمر فيها عائدا معقولا و مستمرا ، فمن خلال مجموعة الخصائص التي تتميز بها المشروعات الاقتصادية نجد هذه الأخيرة تؤدي دورا اجتماعيا أكبر لأنها تنتج سلعا أو خدمات تحقق إشباعا حقيقيا لأفراد المجتمع الحقيقي ، ولكن ما يعيب هذا النوع من الإستثمارات هو إنخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر، من خلال الإعتماد الكبير في تشكيل رأس مال المستثمر لهذه المشروعات على الأصول الثابتة و التي تتميز بصعوبة تسويقها إذا ما أراد المستثمر الحصول على سيولة .

²⁴ السيد متولي عبد القادر (2009)، الاسواق المالية و النقدية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص 31.

4.العملات الأجنبية: تعتبر العملات الأجنبية أداة إستثمارية جد حساسة لعوامل مختلفة منها إقتصادية وسياسية فنجد منها الظروف الإقتصادية للدولة ،وضع ميزان المدفوعات ، أسعار الفائدة ، معدل التضخم والموازنة العامة للدولة وعوامل فنية كظروف السوق النقدي و المتعاملون و مستويات العرض و الطلب من العملات الأجنبية كما أنه يوجد سعرين يتم التعامل بهما في أسواق العملات الأجنبية .

✚ **سعر الصرف الفوري:** يستخدم سعر الصرف الفوري في إبرام عقود صفقات شراء أو بيع يتم تنفيذها في نفس تاريخ إبرام هذه العقود أي بنفس سعر الصرف السائد.

✚ **سعر الصرف الأجل:** يستخدم هذا السعر عند إبرام عقود شراء أو بيع يتم تنفيذها في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام العقد.

5.المعادن النفيسة: أصبح للمعادن النفيسة الذهب ،الفضة إلخ سوق منظم كما هو بالنسبة للأوراق المالية فيكون التعامل فيها بالأخص الذهب كالتالي:

-الشراء و البيع المباشر.

-ودائع الذهب مودعة لدى البنوك مقابل فوائد منخفضة نسبيا.

-مقايضة أو مبادلة بالذهب.

6.صناديق الإستثمار: يعرف صندوق الاستثمار على أنه وسيلة لتشجيع وتجميع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للإستثمار في مجالات متنوعة فبذلك تمنح هذه الصناديق الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يمتلكون الخبرة اللازمة لتوظيفها وتسمح للمشاركين والمساهمين فيها بتحقيق عوائد ضمن مستويات متدنية من المخاطرة وهذا ما ينجم عن سياسة التنويع التي تعتمد عليها هذه الصناديق.

7.الإستثمار في السلع: تعتبر السلع أحد الأدوات الإستثمارية المهمة ،التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة و بمزايا إقتصادية ،هذا ما مكن من تكوين أسواق متخصصة لها(بورصة) ،تختلف عن أسواق الأوراق المالية في أن هذه الأخيرة لها سوق ثانوي في حين لا يتواجد في بورصة السلع، فنجد منها مثلا بورصة القطن بمصر ، بورصة الشاي في سيرلنكا ، بورصة البن في البرازيل.

المطلب الرابع :محددات الإستثمار و مقوماته

1.محددات الإستثمار :

✚ **سعر الفائدة :** يعتبر سعر الفائدة بندا من بنود تكلفة شراء الأصل الرأسمالي حيث يمثل تكلفة الحصول على النقود اللازمة لتمويل شراء السلع الرأسمالية ، و بالتالي العلاقة بينها و بين حجم الأموال المستثمر علاقة عكسية ،زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى إنخفاض حجم الإقتراض و هذا بدوره ما يؤدي إلى إنخفاض في الإستثمار ، أما عند إنخفاض سعر الفائدة فهذا يشجع على زيادة حجم الاقتراض، ما يسمح بارتفاع الإستثمار كنتيجة لإنخفاض تكلفة الإقتراض .

✚ **الربح:** يعد الربح من أهم محددات الإستثمار بإعتباره العائد على الإستثمار و هو المبالغ النقدية التي يجذبها المستثمرين إجراءات العملية الإنتاجية ، فالربح أو العائد المتحقق للمشروع في فترة من الزمن ،يعتبر مؤشر يقدر به حالة الطلب على منتجات المشروع و بالتالي إرتفاعه يستوجب الزيادة في حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع أي الزيادة في حجم الإستثمار .

✚ **معدل التغير في الدخل :** يكون تأثير الإستثمار بمعدل التغير في الدخل الوطني ،أكثر من تأثيره بمستوى الدخل و هذا راجع لمرافقة إرتفاع مستوى الدخل الوطني زيادة في إنتاج السلع ،لتغطية الزيادة في الطلب

25 .

✚ **التقدم العلمي والتكنولوجي :** يعد مواكبة التقدم العلمي و التكنولوجي عنصرا في غاية الأهمية لكافة المشروعات ،التي ترى أنه من الضروري المحافظة على مراكزها بالنسبة لمختلف المشروعات التي تهدف الى تحسين قدرتها التنافسية و التوسع في نشاط الإنتاج (تقدير دالة الإنتاج)،فالتقدم العلمي التكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات طاقة انتاجية عالية ،ما يدفع بالمنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بالجديدة ،بالإضافة الى السعي للبحث عن مواد طاقة أو مصادر طاقة جديدة .

✚ **درجة المخاطرة :** يوجد علاقة عكسية بين درجة المخاطرة و الإستثمار ،بحيث كلما كانت درجة المخاطرة منخفضة زاد حجم الاستثمار و العكس صحيح، اذا ما كان عنصر المخاطرة إنخفض حجم الاستثمار

26 .

²⁵ حسين عمر (2000) ، الاستثمار و العولمة، مرجع سبق ذكره ،ص 49.

✚ **الكفاية الحدية** : يقصد بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الأموال و بالتالي إرتفاع الإنتاجية الحدية تعني إرتفاع المداحيل ، الأمر الذي يحفز و يشجع الاستثمار و العكس صحيح إنخفاض الإنتاجية الحدية تنخفض الأموال المستثمرة .

✚ **الإستهلاك** : تعتبر عملية تخطيط الإستهلاك و ترشيده لتوجيه الزيادة في الدخل نحو الفترات الإستثمارية جد مهمة ، هذا راجع إلى التأثير السلبي التي تمارسه الزيادة في معدلات الإستهلاك بمعدلات تفوق ما تقرر لها من الخطة الاقتصادية ، مما يسمح بالتأثير على حجم المدخرات و بالتالي على تمويل الإستثمارات المستهدفة .

✚ **القروض البنكية** : يساهم توافر القروض البنكية في دعم و تشجيع الإستثمار و بالعكس في حالة ما إذا ما كان هناك تقنين القروض ما يؤدي إلى تحجيم الإستثمار .

✚ **الضرائب** : تلعب السياسة الضريبية دورا بارزا في تنشيط القطاعات الإقتصادية ، حيث التخفيف من العبء الضريبي أو تقليل من بعض الضرائب كضريبة الدخل و ضريبة العقارات ، سيؤدي هذا إلى تشجيع الإستثمارات و زيادة الحافز عليه .

✚ **الإنتاج العام للأسعار** : يؤدي إرتفاع الأسعار إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود و من ثم إنخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد و بهذا ينخفض الإدخار و من ثم الإستثمار .

✚ **التوقعات** : تعد التوقعات من أهم العوامل التي تحدد الطلب على الإستثمارات ، فنجد أن رجل الأعمال الناجح يبذل قصارى جهده قصد التنبؤ حول مدى التوسع في السوق مستقبلا فيكون قراره مبني على دراسات و توقعات علمية تجعله يتفادى التقديرات و التوقعات الخاطئة .²⁷ فتوقعات الإقتصاديين للظروف الاقتصادية تؤثر سلبا أو إيجابا على القرار الإستثماري فإذا كانت تشير إلى تحسن النشاط الاقتصادي فإن الإستثمارات ستزيد وإذا كانت التوقعات تنبأ بحالة ركود إقتصادي فإن الإستثمارات حتما ستقل.²⁸

✚ **المحددات المؤسسية** : تتأثر مستويات الإستثمار بمستوى جودة الحكم الراشد ، فتكون هناك علاقة طردية بينهما فكلما كانت جودة الحكم الراشد عالية تحسن مناخ الاستثمار بما يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار ، فترتكز هذه المحددات المؤسسية على مفهوم التنمية الإنسانية للحكم الذي يحمي رفاهية

²⁶ كاظم جاسم العيسوي (2002)، دراسة الجدوى الاقتصادية والمشروعات، دار النشر و التوزيع ، عمان ، ص 35.

²⁷ منصور الزين (2013)، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

²⁸ عبد الحميد كراجه ، عبد الناصر العبادي (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان، الطبعة الثانية، ص 64 .

الإنسان و يوسع قدراتهم و فرصهم و حرياتهم الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية²⁹ و عليه يمكن تعريف مؤشرات الحكم الراشد على النحو التالي:

مجموعة من المؤشرات يصدرها البنك الدولي و التي تعد من أكثر المؤشرات شمولية و مصداقية و دقة في قياس جودة الحكم ، و تتكون هذه الأخيرة من ستة معايير و هي : السيطرة على الفساد ، سيادة القانون ، الصوت و المساءلة ، الإستقرار السياسي و غياب العنف ، نوعية الأطر التنظيمية و فعالية الحكومة . إذ تتوزع هذه المؤشرات لثلاثة مجالات : طبيعة النظام السياسي ، الإحترام و المساواة و قدرة الحكومة .

* طبيعة النظام السياسي :

يشمل هذا المعيار مؤشر الصوت و المساءلة و مؤشر الإستقرار السياسي و غياب العنف .

✓ مؤشر الديمقراطية (الصوت و المساءلة) :

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة مواطني أي بلد على المشاركة في إنتخاب حكومتهم و كذلك حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات و الحرية في إستعمال وسائل الاعلام³⁰ ، فالديمقراطية تعد من أهم قنوات تأثيرا على الإستثمار بالأخص الإستثمار الأجنبي المباشر ، فهذه الأخيرة تعكس مدى مصداقية السياسات العامة للدولة و كذلك مدى الإستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات هذا ما يعكس المستثمرين من التنبؤ بالسياسات الحكومية و المخاطر .

✓ مؤشر الإستقرار السياسي و غياب العنف :

يستند هذا المؤشر على فكرة رئيسية مفادها أن الحكم الراشد بالدولة مرتبط بمدى خضوع السلطات الحاكمة لتغيير المستمر ، بإستخدام وسائل العنف وهذا ما يؤثر سلبا على إستمرارية السياسات و مدى مصداقيتها و تحدد من قدرة المواطنين على الإختيار بصورة تدريجية و منظمة لمن يمثلهم وإمكانية مساءلتهم و مشاركتهم في القرار³¹

²⁹ محمد احمد الافندي (2012)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسة ، صنعاء ، ط1 ص 286.
³⁰ عبد الباري عياض ، محمد يحي بن ساسي، اثر النيات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعدد الدول النامية للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016 ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد 02 ، عدد 07 ، ص 63.
³¹ صفيح صادق (2015)، الإستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، ص 107.

،وعلى هذا الأساس يقيس هذا المؤشر مدى احتمال زعزعة الإستقرار الحكومي بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف ،فالإستقرار السياسي يعد من أهم العوامل المحددة تخطط الإستثمارات و توسعاتها المستقبلية و بالتالي عدم الإستقرار السياسي يؤثر سلبا على الإستثمار الاجنبي المباشر و العكس صحيح في حالة ما إذا كانت البيئة السياسية تتميز بالإستقرار ،هذا يحفز على جذب إستثمارات كما يحفز تلك الإستثمارات على إستراتيجيات و خطط طويلة الأجل .

*الإحترام و المساواة :

يعكس هذا المعيار مدى إحترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الإجتماعية و الإقتصادية في الدولة و هو يشمل :

✓ مؤشر مكافحة الفساد :

- مؤشر ضبط الفساد: يعبر هذا المؤشر عن إدارة الحكم و هو مؤشر يتم إصداره من قبل البنك الدولي ،فيتم تجميع عناصره من عدة مصادر فنجد فيها كل من الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الاعمال التجارية،مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين و القضاة و كذلك مدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة فتتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين 2.5- و 2.5+ وكلما كانت هذه القيم تتجه نحو الإرتفاع كان ذلك أفضل³² .

مؤشر سيادة القانون : يقدر هذا المؤشر مدى ثقة الأفراد بالقواعد القانونية و مدى إلتزامهم بتلك القواعد خاصة تلك المتعلقة بمدى إنتشار الجريمة و كفاءة فعالية القضاء العام .

³² بوزيد سايج (2012) ، سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 10 .

* قدرة الحكومة :

يوضح هذا المؤشر قدرة الدولة و الإمكانيات المتاحة لها في الإدارة بكل كفاءة و فعالية كذلك قدرتها في تطبيق السياسات الصائبة و يشمل المؤشرين التاليين :

✓ **مؤشر فعالية الحكومة** : يتم من خلال هذا المؤشر قياس نوعية الخدمات العامة و درجة إستقلالية الحكومة عن الضغوطات و كذلك مدى غفصاحتها و شفافتها إتجاه نوعية إعداد سياستها و تنفيذها، وكذلك نوعية الخدمة المدنية ، وإطلاقا من هذا المفهوم فإن هذا المؤشر يشير إلى درجة الإستقلالية التي تتمتع بها المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بدون تعرضها لأي ضغوط سياسية وأيضا مدى مصداقيتها و شفافتها في الإفصاح و الإعلان عن سياستها .³³

✓ **مؤشر نوعية الأطر التنظيمية** : يعبر هذا المؤشر على مدى كفاءة الدولة وذلك بقياس مدى السياسات و التنظيمات سليمة تشجع على تنمية القطاع الخاص ، بإعتبار هذا يدل على مدى كفاءة الدولة أو مدى الإفراط في إصدار اللوائح والتنظيمات المعرقلة للأنشطة الاقتصادية بمختلفها تجارية كانت أو تلك المرتبطة بالإنتاج أو العمل أو الإئتمان وغيرها سواء كانت محليا أو خارجيا .³⁴

³³ بن ديبش نعيمة ، زرواط فاطمة الزهراء ، الحكم الراشد و الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة 1996-2014 ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد التاسع ، المجلد الثاني ، ص 128 .
³⁴ صفيح صادق (2015) ، الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .

2. مقومات الإستثمار :

هناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في الإستثمار ، و توافر هذه المقومات معا تشكل ما يسمى بمناخ الإستثمار و الذي يعرف على أنه : مجمل الشروط و الأوضاع العقتصادية و السياسية و القانونية و الإجتماعية ، التي تكون البيئة التي تؤثر في توجيه الإستثمارات و توطينها و لكن ما يصح قوله بالنسبة للقطاع الخاص فلا يصح قوله للقطاع العام ، إذ أن الدولة عند إتخاذها قرارا بإستثمارها في قطاع ما ، بغض النظر عن عدم توفر بعض المقومات لأنها تأخذ بإعتبارات أخرى غير الربح و هذا لأنها تهدف من خلال هذا الإستثمار إلى تحسين الظروف الإقتصادية في البلد ، و تشمل مقومات الإستثمار على :

المقومات الإقتصادية الكلية : الهدف من هذه المقومات و الشروط الإقتصادية الرفع من فعالية

الإستثمار وخلق أرضية مناسبة للمناخ الإستثماري الملائم بما يلي :

* **البنية التحتية** : توفر متطلبات البنية التحتية من خدمات و طرق ونقل و مواصلات و موانئ و مطارات يساهم بشكل غير مباشر في زيادة الإنتاج و تحسين شروط الإنتاج و بالتالي رفع الإستثمار .

* **النظام البنكي** : يعتبر النظام البنكي المتطور السليم من أهم المقومات اللازمة لخلق مناخ إستثماري ملائم ، بإعتبار أنه يقوم بتجميع المدخرات ليعيد ضخها في الإقتصاد عن طريق تمويل الإستثمارات و التسهيلات التي يقدمها للمستثمرين ، كما أن للبنوك دور في التأثير على طبيعة الإستثمار و نوعيتها من خلال سياسة الإقتراض التي تتبعها بتحديد خصائص و تسهيلات الإستثمار في مجالات معينة دون أخرى .

* **الأسواق المالية** : للأسواق المالية دور بارز في عملية الإستثمار الى جانب البنوك ، من خلال أنها تشكل أحد مصادر توفير فرص الإستثمار ، فوجودها شرط ضروري للإستثمار فهي تساعد الشركات و المؤسسات على الحصول على رأس المال من خلال إصدار أسهم رأس المال ، كما تساهم في تحديد أسعار الإصدارات الجديدة ، فالسوق المالية التي تتمتع بسيولة كافية تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال و تحسين الإستثمارات .

المقومات الاقتصادية لمناخ الإستثمار في الدول النامية :

* **مؤشر النمو الإقتصادي** : يعتبر مؤشر النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية ، فالأداء الضعيف للنمو الإقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الإستثمار .

* مؤشر السياسة النقدية : عادة ما يتم إستخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ، و بالتالي يمكن ترجمة هذا الأخير كمؤشر للتوازن الداخلي و بالتالي لإرتفاع فيه يؤدي إلى افساد مناخ الإستثمار من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية و ما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير و تكاليف الإنتاج و الأرباح و رأس المال .

كما أنه يؤدي إلى تشويه النمط الإستثماري حيث يتجه المستثمر إلى الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني و المعادن النفيسة و يتعد عن الإستثمارات المنتجة التي تتطلب أجل طويل .

* مؤشر السياسة المالية : عادة ما يتم إستخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية ، و يقاس نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج الاجمالي المحلي ، و مما هو معروف أن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق العام و زيادة الإيرادات في إطار السياسة المالية التي تفرزها الدولة .

* مؤشر سياسة التوازن الخارجي : تعتبر نسبة العجز المالي الخارجي مؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي ، كما أنه يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات و الواردات و ميزان الخدمات ، الذي يشتمل على التحويلات و الفوائد و الأرباح و بالتالي إتجاه هذه النسبة نحو الإنخفاض تشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الإستقرار الإقتصادي .

المطلب الخامس: السياسة الإستثمارية ومناخ الإستثمار

1. السياسة الإستثمارية:

➤ مفهوم السياسة الإستثمارية :

هي مجمل القواعد و الأساليب و التدابير التي تقوم بها الدولة و التي تحكم العملية الإستثمارية داخل الإقتصاد الوطني ، من حيث حجم الإستثمار و أولويات الإستثمار و توزيع الإستثمار القطاعي و الإقليمي و جنسية الإستثمار و ملكيته ، و الإستراتيجية الإنتاجية و نوع و مصادر تمويله ، و هذا بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد الوطني بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن من خلال فترة زمنية معينة و من خلال التعريف يتضح بعض النقاط التي تشملها السياسة الإستثمارية تتوضح كالتالي :

- يجب أن تتميز القواعد و الأساليب و التدابير التي تتخذها الدولة بالإستقرار والوضوح و الثبات .

-تتوقف سياسات الإستثمار على المناخ الإستثماري بمختلف مكوناته.

-لابد أن تشتمل السياسات الإستثمارية على عنصر التحفيز وأن تتميز بعنصر الكفاءة و تعمل على توزيع الإستثمارات بين الأنشطة و القطاعات و الأقاليم بغية تحقيق الأهداف المراد تحقيقها و التي تتمثل غالبا في تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي و تحقيق التوظيف الكامل و زيادة القيمة المضافة الكلية و غيرها من الأهداف الفرعية³⁵.

أنواع السياسات الإستثمارية :

من خلال ما سبق ذكره يتضح تعدد لسياسات الإستثمار و التي يمكن توضيحها على النحو التالي :³⁶

*سياسة تحديد الأولويات إختيار المشروعات الإستثمارية : يتم من خلال هذه السياسة تحديد

أولويات للبدائل الإستثمارية إنطلاقا من مفهوم محدودية الموارد المتاحة و التي ينبغي إستخدامها أحسن إستخداما ، و تعظيم القيمة المضافة يعد أهم معيار يتم من خلاله تحديد أولويات المشروعات الإستثمارية من أجل تحقيق أهداف سياسات الإستثمار.

*سياسة التوزيع القطاعي للإستثمار: تتم عملية التوزيع القطاعي للإستثمار على مرحلتين هما :

*المرحلة الأولى: يتم تحديد الأنشطة الإقتصادية بكل أبعادها و تقسيمها إلى مجموعة الأنشطة السلعية و مجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية (أنشطة الخدمات الإنتاجية ، أنشطة الخدمات الإجتماعية).

*المرحلة الثانية: يتم تحديد أولويات الأنشطة التي تهتم بها السياسة الإستثمارية بتحديد توجهات و حوافز و مزايا و أدوات السياسة الإستثمارية.

*سياسة توزيع الإستثمار بين القطاع العام و الخاص : يتم هذه السياسة إستخدام الأوزان النسبية

الملائمة للإقتصاد ككل للقطاع الخاص و العام و ذلك للوصول إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الإقتصادية الممكن في إطار الأهداف المراد تحقيقها من كلا القطاعين دون تحيز.

³⁵ عبد المطلب عبد الحميد (2010)، مبادئ و سياسات الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

³⁶ عبد المطلب عبد الحميد (2010)، مبادئ و سياسات الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، ص 206، 209.

* سياسة تشجيع الإستثمار الأجنبي و المناطق الحرة: تعني اللجوء لمختلف الأدوات و الحوافز و المزايا و الضمانات و الإجراءات التي من شأنها أن تعمل على جذب الإستثمار سواء داخل البلاد أو داخل المناطق الحرة .

* سياسة توزيع الإستثمار على الأقاليم الإقتصادية: يتم من خلال هذه السياسة تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجه الإستثماري و ذلك بإستخدام الأدوات و الحوافز و المزايا و الضمانات التي تحقق ذلك.

* سياسة الإستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي: في هذا المجال يتم المفاضلة بين سياسة الإحلال محل الواردات أو سياسة الإستثمار التي تحفز و تشجع التصدير.

* سياسة الإستثمار من أجل الفن الإنتاجي: تتحدد الخريطة و النمط الإستثماري طبقاً لعناصر الإنتاج و أسعارها و مدى توافرها، فهنا نجد بعضها يتجه إلى سياسة الإستثمار تتجه و تحفز الإستثمارات في مشروعات كثيفة رأس المال، و البعض الآخر يتجه نحو الإستثمار في مشروعات كثيفة عنصر العمل .

* سياسة الإستثمار طبقاً لمصدر التمويل: تركز هذه السياسة على طبيعة مصادر التمويل حيث ما إذا كانت المصادر الداخلية كافية أو تستدعي اللجوء و الإستعانة بمصادر خارجية .

2. مناخ الإستثمار :

✚ مفهوم مناخ الإستثمار :

- يعرف مناخ الإستثمار على أنه مجمل القوانين والسياسات الإقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجعه في إستثماره إلى بلد.³⁷

- كما يعرف بمجمل الظروف و الأوضاع المكونة للمحيط، الذي تتم فيه العملية الإستثمارية بحيث تؤثر هذه الظروف أما سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات والظروف السياسية الإقتصادية الإجتماعية وكذلك الأمنية كما أيضاً يمكن أن تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية .³⁸

³⁷ ماجد احمد عطا الله (2010)، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 12.
²⁶² علي عبد القادر (2004)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، الكويت، جويلية 2004، ص 5.

- كما أنه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه إستثماراته إلى بلد دون آخر³⁹.

- كما عرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أنه "يمثل البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة ، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة للتضخم وسعر الصرف غير مغالى به وبيئة سياسية ومؤسسة مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط التجاري والمالي والإستثمار .

مقومات المناخ الإستثماري :

يرتكز المناخ الإستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية على عدة مقومات يتمثل أهمها فيما يلي⁴⁰ :

*المناخ السياسي و الأمني :

لعل من أهم العوامل المؤثرة على مدى ملائمة المناخ الإستثماري توافر الإستقرار السياسي و الأمني ، و الذي بدوره يحدد معدلات الإدخار و منه معدلات الإستثمار، من خلال ثقة المستثمر في الجهاز الحاكم، ليتأثر المناخ السياسي والأمني بدوره بالنمط السياسي المتبع سواء كان ديمقراطياً أو ديكتاتورياً ، و كذلك درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للإستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

*المناخ الثقافي و الإجتماعي :

يشتمل هذا المناخ مجموعة من العوامل المؤثرة منها دور السياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية ، و دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة ، و كذا درجة الوعي الصحي و الوعي لعناصر و مقومات التقدم الإقتصادي .

³⁹حسن كريم حمزة (2012)، واقع مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 8، العدد الثالث والعشرون ، ص28

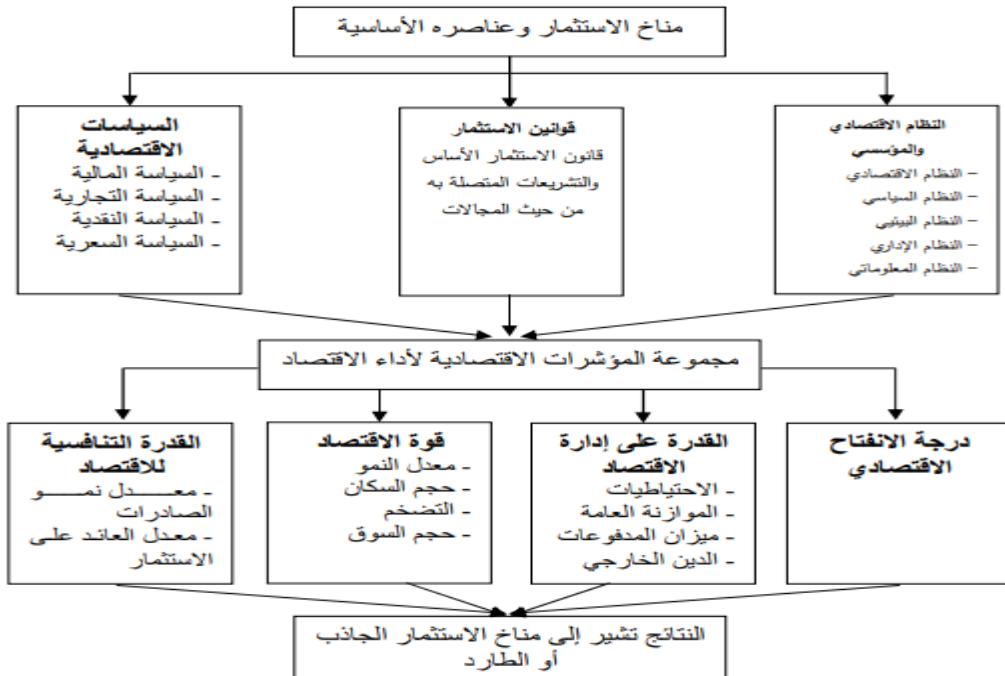
⁴⁰منصوري الزين (2013)، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 91-92-93.

*المناخ الإقتصادي :

من بين العناصر المؤثرة في المناخ الإقتصادي مايلي :

- مدى توافر الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد بالإضافة إلى جودة وصلاحيه البنية التحتية .
- درجة المنافسة داخل الدول و مرونة السياسة المالية و النقدية و ما يوجد من تحفيزات .
- درجة وضوح و إستقرار قوانين الإستثمار .
- مقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر .
- مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر .
- مدى إستقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم .
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح.

الشكل رقم(01): مناخ الإستثمار وعناصره الأساسية



المصدر: حمزة حسن كريم، واقع مناخ الإستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد 8، العدد 23 ،

الإطار العام لمناخ استثمار جيد :

تم طرح مجموعة من القواعد الأساسية من قبل خبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، و التي يجب أن تعمل بها الدول النامية وهذا بهدف تحسين مناخ الإستثمار ، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية وعليه تتمثل هذه القواعد في ما يلي :⁴¹

*ضرورة إنسجام السياسات الخاصة بترقية الإستثمار :

إنطلاقاً من التداخل الموجود بين مختلف المجالات المرتبطة بمناخ الإستثمار كتلك المتعلقة بمعايير تحرير وحماية الإستثمار، الأمر الذي يستدعي إنسجام مختلف السياسات الخاصة بترقية الإستثمار .

*أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين :

تشكل الشفافية نوع من الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية وهذا راجع لمساهمتها في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالإستثمار ، وتشجيع الإتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، كما تساهم أيضا في تقليص من حالات عدم اليقين والخطر المرتبطان بالقرار الإستثماري.

*ضرورة التقييم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور مناخ الإستثمار :

يسمح التقييم المستمر بتحديد مدى تطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الحديثة مثلا كتلك المتعلقة بالمعاملة بإنصاف بين كل من المستثمر الأجنبي والمحلي.

⁴¹ ناجي بن حسين(2007) ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة منتوري قسنطينة، ص66.

*الدروس المستفادة من التجارب الدولية في تحسين مناخ الإستثمار:

يقتضي هذا العنصر بعرض مختلف الإتجاهات التي تبنتها العديد من الدول بغرض تحسين مناخ الإستثمار، و إنطلاقاً من هذا المفهوم نجد أن معظم الدول لجأت إلى تقديم المزيد من حوافز الإستثمار كتهيئة مناخ الإستثمار و البيئة الإقتصادية المناسبة والمزايا المقدمة في بعض الصناعات المستهدفة⁴².

✚ المؤشرات العامة لقياس مناخ الإستثمار:

هي تلك المؤشرات التي تهتم بمدى ملاءة الأوضاع الإقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود إخطار و من بين هذه المؤشرات :

*المؤشر المركب لمكونات السياسات الإقتصادية :

قامت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار منذ 1996 بوضع مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الإستثمار للدول العربية، ويعد ذلك كمحاولة يتم بها قياس أداء الإقتصاديات العربية وتوصيف مناخها الإستثماري إذ أنه تم وصف البيئة الإقتصادية المستقرة والمحفزة للإستثمار بتلك التي تتسم بعدم وجود عجز في الميزانية العامة مع وجود عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات منخفضة من التضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية مؤسسية وسياسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها بهدف التخطيط المالي التجاري و الإستثماري.

⁴²مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار(2002)،تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر، 2002، ص05.

بحيث يتكون المؤشر المركب لمكونات السياسات الإقتصادية من 3 مؤشرات جزئية و المتمثلة في مؤشر السياسة المالية و مؤشر السياسة النقدية و مؤشر التوازن الخارجي و تتراوح قيمته بين [-3،+3] و هي موضحة كالتالي⁴³ :

*مؤشر السياسة المالية :

يبين هذا المؤشر تطورات السياسة المالية في سعيها لتحقيق التوازن الداخلي للإقتصاد و يتم حساب هذا المؤشر ، بنسبة عجز الميزانية العمومية من الناتج المحلي الإجمالي .

مؤشر السياسة المالية (عجز الميزانية العمومية / الناتج المحلي الاجمالي) x 100

و تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر من سنة إلى اخرى على النحو التالي :

- إنخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية + 3 درجات
- إنخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية +2 درجتان
- إنخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2.5 نقطة مئوية +1 درجة
- إنخفاض العجز أقل من 1 إلى إرتفاع حتى 1 نقطة مئوية 0 درجة
- إرتفاع العجز أكثر من 1 على الأقل من 5 نقاط مئوية -1 درجة
- إرتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية -12 درجة
- إرتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية -3 درجات

⁴³ البشير عبد الكريم(2008) ، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي استراتجية إدارة المخاطر في المؤسسات -الافاق والتحديات-، المنعقد يومي 25-26 نوفمبر 2008، جامعة حاسية بن بوعلي ،الشلف، ص 2-3.

* مؤشر التوازن الخارجي :

يوضح هذا المؤشر أهم تطورات سياسات سعر الصرف نحو تحقيق التوازن الخارجي الإقتصادي ، و يحسب هذا

المؤشر بنسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي حسب الدرجات التالية :

3+ درجات	-إخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية
2+ درجتان	-إخفاض العجز من 2 الى اقل 4 نقاط مئوية
1+ درجة	-إخفاض العجز من 1 إلى أقل من نقطتين مئويتين
0+ درجة	-إخفاض العجز بأقل من 1 الى إرتفاع بنقطتين مئويتين
1- درجة	-إرتفاع العجز بأكثر من نقطتين إلى 5 نقاط مئوية
2- درجات	-إرتفاع العجز بأكثر من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية
3- درجات	-إرتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية

* مؤشر السياسة النقدية :

يستخدم هذا المؤشر ليوضح أهم تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم إستقرار التوازن الداخلي

للإقتصاد، ويتم حساب هذا المؤشر بإستخدام معدل التضخم ، و تعطى الدرجات حسب تغير معدل التضخم

من سنة إلى أخرى على النحو التالي:

3+ درجات	-إخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية
2+ درجات	-إخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية
1+ درجات	-إخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية
0 درجة	-إخفاض معدل التضخم من 1 إلى إرتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية

حيث يمثل المؤشر المركب حساييا متوسطات المؤشرات الثلاثة الفرعية وتكون قيمة هذا الأخير على النحو التالي :

-إذا كان المؤشر المركب > 1 معنى هذا عدم التحسن في مناخ الإستثمار .

-إذا كان المؤشر المركب ضمن $[+1, +2]$ يعني تحسن في مناخ الإستثمار .

-إذا كان المؤشر المركب ضمن $[+3, +2]$ يعني تحسن كبير في مناخ الإستثمار.

الجدول رقم (01): درجات تقييم المؤشرات الفرعية لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الإستثمار

مؤشر سياسة التوازن الداخلي	إنخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	إنخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	إنخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	إنخفاض العجز أقل من 1 إلى إرتفاع حتى 1 نقطة مئوية	إرتفاع العجز أكثر من 1 إلى 5 أقل من 5 نقطة مئوية	إرتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	إرتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
	3+	+1	0	-1	-2	-3	
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	إنخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	إنخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	إنخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2 نقطة مئوية	إنخفاض العجز أقل من 1 إلى إرتفاع 2 نقطة مئوية	إرتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	إرتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	إرتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
	3+	2+	2+	0	1-	2-	3-
مؤشر السياسة النقدية	إنخفاض معدل التضخم بأكثر من 25%	إنخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25%	إنخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5%	إنخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى إرتفاع أكثر من 7%			
	3+	+2	+1	0			

المصدر: ناجي بن حسين (2007)، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، ص 223.

المطلب السادس: القرار الإستثماري و مخاطره

1. مفهوم القرار الإستثماري :

تنطوي عملية اتخاذ القرارات في الاستثمارات على تحديد نوعية الأصول، التي يجب ان يمتلكها المشروع كما أن قرارا الاستثمار تهتم أيضا بكيفية توظيف هذه الأصول بنحو أمثل لتحقيق اقصى عائد ممكن و اقل مخاطر وتمثل عملية اتخاذ القرار الاستثماري من الاتجاهات الحديثة في الفكر المالي والاستثماري المعاصر.

2. المقومات الأساسية للقرار الإستثماري:

يرتكز القرار الإستثمار السليم على مجموعة من المقومات لعل أهمها مايلي:⁴⁴

الإستراتيجية الملائمة للإستثمار :

تختلف الإستراتيجية التي يتخذها المستثمر باختلاف أولوياته والتي تعرف بمنحنى التفضيل الإستثماري هذا الأخير الذي يختلف باختلاف ميول المستثمر إتجاه كل من عنصر الربحية، عنصر السيولة، وعنصر الأمان بحيث يعبر عن ميل المستثمر من عامل الربحية بمعدل العائد على الإستثمار المتوقع تحقيقه على المال المستثمر، أما بخصوص ميله من عنصر الأمان و عنصر السيولة فيتحدد حسب مدى تحمله عنصر المخاطرة ضمن العائد المتوقع .

الأسس و المبادئ العلمية في إتخاذ القرارات الإستثمارية: للوصول إلى قرار إستثماري سليم يتم

الأخذ بعين الإعتبار العاملين التاليين :

*العامل الأول : بإتباع أسس علمية أثناء إتخاذ القرار الإستثماري لا بد من إتخاذ الخطوات التالية :

-تحديد الهدف الأساسي للإستثمار.

-تجميع المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار.

-تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية لإتخاذ القرار .

-تقييم العوائد المتوقعة للفرص الإستثمارية المقترحة .

⁴⁴كاظم جاسم العيسوي (2011) ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص 29.

-إختيار البديل أو الفرصة الإستثمارية المناسبة للأهداف المحددة .

*العامل الثاني: يتوجب على متخذ القرار الإستثماري مراعاة المبادئ التالية :

- مبدأ تعدد خيارات أو الفرص الإستثمارية: من خلال هذا المبدأ على المستثمر أن يختار الفرصة الإستثمارية المناسبة والتي تتواءم و إستراتيجيته وهدفه من الإستثمار يقوم بالمفاضلة بين تلك الفرص بدلا من أن يوجه أمواله إلى أول فرصة إستثمارية متاحة .
- مبدأ الخبرة والتأهيل:تساعد كل من الدراية والخبرة الكافية المستثمر في إختيار الأداة أو الفرصة الإستثمارية المناسبة و بالتالي إتخاذ القرار الإستثماري المناسب ،لذا على المستثمر الذي لايتوفر لديه الحد الأدنى من الخبرة و المعرفة الخاصة بالاستثمار ،أن يستعين في إتخاذ قراره الإستثماري و إختياره فرصته الإستثمارية المناسبة على فئة المستشارين والمحللين المختصين بشؤون الإستثمار.
- مبدأ الملائمة: وفقا لهذا المبدأ يقوم المستثمر بإختيار المجال الاستثماري المناسب من بين عدة بدائل مقترحة ،فيعتمد في ذلك على منحى تفضيله الإستثماري و التي يتحدد وفق مجموعة من العوامل الذاتية كالعمر، الوظيفة ،مستوى الدخل وغيرها من العوامل الذاتية و كذلك وفق إهتمامه تجاه العناصر الأساسية للإستثمار المتمثلة في العائد المتوقع ،درجة المخاطرة ،درجة الأمان و السيوالة.
- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الإستثمارية:يسعى المستثمر من خلال قيامه بالإستثمار إلى تحقيق مايعرف بالعائد المتوقع على الأموال المستثمرة ، لكن لا يمكن للمستثمر أن يضمن تحقق هذا العائد إلا و إذا تحقق الشرطين التاليين :

-أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة .

-أن تكون مؤكدة من حيث التوقيت الزمني.

فإذا حدث خلل في أحد الشرطين ننتقل من حالة التأكد إلى حالة عدم التأكد أي مستوى معين من المخاطرة وعليه المستثمر بغرض التخفيف من درجة المخاطرة المرافقة لعملية الإستثمار سواءا كانت إستثمارات طويلة الأجل أو إستثمارات حقيقة و ضمان قدر معين من الأمان لا بد و القيام بالتنوع الإستثماري .

- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر:

- يمكن أن يضمن المستثمر تحقيق العائد أو الهدف من إستثماراته بتحقيق أحد الشرطين التاليين⁴⁵ :
 - تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة .
 - تكون مؤكدة من حيث التوقيت الزمني .
- وعليه فإنه اذا ما وقع خلل بهذين الشرطين سوف يكون هناك حالة عدم التأكد ، ما ينعكس على العائد ومنه لا بد من تنوع المحافظ الإستثمارية بالنسبة للمستثمر من أجل التخفيف من درجة المخاطرة ومن أجل ضمان مستوى معين من الأمان .

3. مخاطر الإستثمار:

تعرف مخاطر الإستثمار بحالة عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من إستثمار معين و يمكن تقسيم مخاطر الإستثمار إلى نوعين⁴⁶ :

- **مخاطر نظامية:** وهي تلك المخاطر التي تتعلق الأوضاع السائدة في الأسواق و يميز هذه المخاطر هو تعدد عواملها من سياسية ، اقتصادية... الخ والتي لا ترتبط بمجال أو قطاع معين من الإستثمار بل تشمل جميع مجالاته و قطاعاته.
- **مخاطر غير نظامية:** تقع هذه المخاطر على مجال معين أو قطاع معين من الإستثمار فنجد منها مثلا: المنافسة .
- **مخاطر العمل:** تنشأ هذه المخاطر عن توجيه الإستثمار إلى مجال معين قد يفشل هذا العمل و عليه لا يمكن تحقيق الأهداف المتوقعة من هذا الإستثمار.
- **مخاطر السوق:** تنتج هذه المخاطر عن تقلب أوضاع السوق فيسمح ذلك بتقلبات أسعار أدوات الإستثمار و الضمانات الخاصة بها.
- **مخاطر السعر:** يسمح الإرتفاع في أسعار الفائدة بحدوث خسارة الفائدة المرتفعة نتيجة الإستثمار في أسعار فائدة منخفضة وهذا في الأجل القصير.
- **مخاطر القوة الشرائية للنقود:** تنخفض القوة الشرائية للنقود إذا ما كان هناك إرتفاع في المستويات العامة للأسعار .

⁴¹ كاظم جاسم العيساوي (2011) ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي ، مرجع سبق ذكره، ص 34.
⁴⁶ طاهر حردان (2011) ، أساسيات الإستثمار ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

مخاطر مالية : هي تلك المخاطر التي تنجم عن عدم القدرة على تحويل الإستثمارات إلى سيولة نقدية و كذلك عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة بغرض الإستثمار .

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار

يمثل الإستثمار جزءا هاما من الإنفاق الكلي وعليه فإن أي تغير فيه يؤثر في الطلب الكلي فغالبا ماتكون التغيرات في الإستثمار هي السبب الرئيسي لحدوث حالة رواج أو كساد في الاقتصاد ومنه يهدف هذا المبحث إلى إستعراض أهم النظريات التي تناولت مفهوم الإستثمار، بإعتبار أن هذا المفهوم لا يعتبر جديد بل هو مفهوم تطرقت له العديد من المدارس والنظريات، وعليه سيتم تقديم ذلك بحسب تسلسلها التاريخي ممثلة في كل من الإستثمار في كل من النظرية الكلاسيكية ، النظرية الكينزية ، النظرية النيوكلاسيكية وفي النظرية المالية.

المطلب الأول: الإستثمار في النظرية الكلاسيكية

1. نظرية المعجل :

يقصد بالمعجل الأثار التي يتركها الإنفاق العام على حجم الإستثمار كما أيضا يشير المعجل إلى أن الإستثمار الصافي دالة لمعدل التغير في الناتج الكلي وليس لمستوى الناتج الكلي⁴⁷ .

يعتبر J.M.Clark أول من قدم مفهوم المعجل acceleration و ذلك في بحثه Business acceleration law of demand الذي نشره في عام 1917 و الذي يبين ان هناك علاقة محددة و تيكنيكية بين الطلب على المنتج النهائي و الطلب على الإستثمار الذي هو أشد تقلبا من الطلب الاول . و حسب نموذج المعجل فإنه يعتبر الإستثمار الصافي تابع أو دالة لتغير الناتج النهائي و أن معامل الدالة أو الميل الحدي للإستثمار هو معامل رأس المال⁴⁸ .

تقوم هذه النظرية على إعتبار أن التغير في مستوى الدخل هو الذي يؤثر في الإستثمار و ليس مستوى الدخل ، فإذا بقي مستوى الدخل ثابتا فإنه ليس من الضروري التوسع في حجم الطاقة الرأسمالية ، هذا ما يستدعي أن

⁴⁷ صلاح مهدي البيرماني(2008) ، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الإقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم –المنتج

الدينامي ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 ، العدد 52، ص 164 .

⁴⁸ هوشيار معروف (2005)، تحليل الإقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، ط1، ص121.

يكون الإستثمار محدودا في نطاق الإستثمار الإحلالي ، هذا الأخير الذي يعرف يتلك الحصّة من الإستثمار اللازمة خلال فترة زمينة لكي تحل محل الأصول الرأسمالية التي أستهلكت في العملية الإنتاجية .

2. نظرية المعجل المرن:

تتفادى هذه النظرية جوانب القصور في نظرية المعجل و هذا من خلال الجوانب التالية :

- يهدف المجتمع بلوغ رصيد أمثل (مرغوب) لرأس المال k_t^* مع وجود رصيد فعلي متبقي من الفترة الماضية k_{t-1} (1) و متاح في بداية كل فترة زمنية .

- الإستثمار هو الإضافة إلى الرصيد المرغوب لرأس المال و يحدد بالفرق بين رصيد رأس المال المرغوب و رصيد رأس المال الفعلي من الفترة الماضية .

$$I_t = K_t^* - K_{t-1}$$

- لا تتم الإضافة إلى رأس المال المرغوب خلال فترة زمنية واحدة ، أي أن الفجوة بين الرصيد المرغوب ، الرصيد الفعلي ، لا يتم إغلاقها كاملة في سنة واحدة ، و أنها تتم بصورة تدريجية و نسبة معينة (λ) مثلا:

$$K_t^* - K_{t-1} (I_t = \lambda)$$

- يعتمد رأس المال المرغوب في النموذج المرن على الدخل و أسعار عناصر الإنتاج كالعامل و رأس المال أو الأجر النسبي للعامل ، فكل زيادة في الدخل تقابلها زيادة في حجم الرصيد المرغوب لرأس المال (w/t) . فإذا إرتفع الأجر النسبي للعامل (w/t) فإن هذا يعني أن تكون تكلفة رأس المال منخفضة (1) حيث ينخفض الطلب على العمل بينما يزيد رأس المال الأقل تكلفة .

المطلب الثاني: الإستثمار في النظرية الكينزية

إستخدم كينز مضاعف الإستثمار لمعرفة أثر الزيادة في الإنفاق الإستثماري على كل من الدخل الوطني و حجم العمالة ، و يقصد بمضاعف الإستثمار العامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن زيادة معينة في الإستثمار ، و أعطى كينز في تحليله الإستثمار أهمية كبيرة للإستثمار في سلع التصدير ، حيث أوضح أن زيادة

الصادرات على الواردات تعني أن الدولة تحدث إستثمارا في العالم الخارجي بمقدار هذه الزيادة ، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات فمعنى ذلك أن الدولة بين إستثماراتها في الخارج .⁴⁹

2. نظرية توبين للإستثمار :

جاء في هذه النظرية النسبة Q التي تعتبر القوة المحركة وراء الإستثمار ، والتي يمكن حسابها من خلال قسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال على تكلفة إحلاله ، فكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على أن الإستثمار كان مربحا يمثل بدالة متزايدة ، و من هذا المفهوم يرى توبين أن مستوى الإستثمار أي إقتصاد يتوقف على هذه النسبة كما أنه يعتقد أنه وفقا لنسبة الأسهم من حيث القيمة السوقية مع وحدة اضافية من رأس المال لتكاليف الإحلال يختلف الإنفاق الإستثماري بشكل مباشر⁵⁰ .

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية

نجد في النظرية النيوكلاسيكية أن سعر الفائدة قد لعب دورا أساسيا في تحديد الإستثمار ، وذلك من خلال المقارنة بين العائد المتوقع من أي مشروع إستثماري و بين معدل الفائدة المدفوع على القروض المطلوبة للقيام بهذا المشروع ، فيتبين ما إذا كان الإستثمار مربحا أم لا ، فإذا فاق عائد المشروع معدل الفائدة كان المشروع مربحا .

1. نظرية Jorgensen للإستثمار :

تقوم هذه النظرية على مبدأ المؤسسة الإنتاجية النموذجية تسعى إلى تعظيم القيمة الحالية للأرباح التي تساوي الفرق بين القيمة الحالية للإيرادات و القيمة الحالية للتكاليف ، و هذا التعظيم يكون ضمن قيد حجم معين من الإنتاج و رصيد مرغوب لرأس المال تسعى المؤسسة إلى تحقيقه ، حيث تقوم المؤسسة بالإستثمار الذي يحقق لها الرصيد الأمثل لرأس المال و الذي عنده يتحقق توازن المؤسسة عند النقطة التي يتساوى فيها عائد رأس المال مع تكلفة إستخدام رأس المال ، و منه يتحدد الرصيد المرغوب لرأس المال بالإنتاجية الحدية لرأس المال و تكلفة إستخدام رأس المال التي يتضمن سعر الفائدة (تكلفة تمويل رأس المال) ، إضافة إلى تكلفة إهلاك و المكاسب و الخسائر الرأسمالية ، و عليه فإن النظرية تستخلص أن هناك علاقة عكسية تربط الإستثمار و تكلفة إستخدام رأس

⁴⁹ محمد سعيد بسبوني الجرواني (2003) ، محددات الإستثمار في مصر في الفترة 1975-1997 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قناة السويس ، ص 20 .
⁵⁰ عرقوب نبيلة (2012) ، محاولة تقدير معادلة الإستثمار في الإقتصاد الجزائري على المستوى الكلي -دراسة نظرية وقياسية- (1970-2008) ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

المال و علاقة طردية تربطه بمستوى الناتج⁵¹.

المطلب الرابع: النظرية المالية للإستثمار

1. نظرية تيار النقد :

تركز هذه النظرية على أهمية تأثير العوامل المالية على الإستثمار ،فقد تم تأكيد وجود إرتباط قوي بين تقلبات الإستثمار و بين هذه العوامل للقيود المالية التي يمكن أن تحد من قدرة المؤسسة على الإستثمار في لحظة زمنية ، كما أكدت هذه النظرية أن تيار النقد هو عامل مهم من بين العوامل التي تحدد حجم و مستوى الإستثمار .

2. نظرية الكبح و العمق المالي :

قدم هذه النظرية كل من (Mackinnon1979) و (Shaw (1973) من خلال تقديم أسلوب يعتمد على العمق المالي و أسعار الفائدة المرتفعة في تحفيز النمو ، فإستخدام حجة أن أغلب الإقتصاديات النامية تعاني من ظاهرة الكبح المالي التي تتحلى في تناقص وجود أوعية إدخارية متطورة .

و الإستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الإدخار الذاتي أو الإستثمار ، و بالتالي فإن الإستثمار يتناسب طرديا مع سعر الفائدة الحقيقي و يمكن تفسير ذلك من خلال زيادة الحافز وراء الإدخار في ظل أسعار فائدة مرتفعة من خلال الوسطاء الماليين و من ثم إزدياد الموارد المالية المتاحة للإستثمار.

3. نظرية عدم اليقين:⁵²

يعتبر عنصر عدم اليقين من بين العناصر الحديثة التي تم إدراجها ضمن نظريات الطلب بإعتبار أن القرار الإستثماري يتميز بعدم قابليته للرجوع فيه ، لأن في أغلب الأحيان السلع الرأسمالية تنخفض قيمتها إذا ما تقرر إعادة بيعها لأن الرجوع إلى القرار الإستثماري بعد تحمل تكاليف بداية المشروع يكون أكثر تكلفة من الإستثمار الإيجابي ، لهذا نادى بتعديل قاعدة صافي القيمة المالية في القرار الإستثماري الذي لا يمكن الرجوع فيه و ذلك

⁶ عرقوب نبيلة (2012)، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي -دراسة نظرية وقياسية - (1970-2008)

أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3، ص. 57

⁵² عادل عبد العظيم(2007)، اقتصاديات الاستثمار النظريات و المحددات، سلسلة جسر، منظمة عربية مستقلة ، المعهد العربي للتخطيط

، الكويت ، العدد67،نوفمبر 2007 ، السنة السادسة ، ص 07.

لصعوبة قرار تصفية المشروع بعد إقامته بالأخص إذا ما تغيرت شروط السوق بشكل عكسي و لذلك يجب أن تتعدى قيمة الوحدة من رأس المال تكلفة الشراء بمبلغ يتساوى مع تكلفة الإستثمار .

كما أنه جاء Rodrick سنة 1991 ليضيف عنصراً آخر إلى نظرية عدم اليقين و هو السياسات المتبعة كمحدد من محددات الإستثمار ، فعندما يتم تطبيق أو إنتهاج سياسة الإصلاح يكون من الصعوبة للقطاع الخاص أن يتنبأ بإستمرارية هذه السياسة و هذا لسبب النتائج الجديدة أو العودة إلى ما كان سابقاً ، و منه فإن السلوك الرشيد للمستثمر في هذا الوقت يكمن في الإنتظار لحين توفر درجة كبيرة من اليقين .

المبحث الثالث: الإستثمار في نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

نظراً للأهمية البارزة لكل من متغير الإستثمار والنمو الإقتصادي ، نجد أن أغلب نظريات ونماذج النمو والتنمية الاقتصادية حاولت صياغة نموذج رياضي يستطيع تفسير إتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والإستثمار، لذلك سنحاول في هذا المبحث تحديد أهم نظريات و نماذج النمو والتنمية الاقتصادية التي تطرقت إلى عنصر الإستثمار.

المطلب الاول: الإستثمار في نظرية شومبيتر

ما تميز به شومبيتر عن غيره من الإقتصاديين أنه قام بتقسيم الإستثمار الكلي إلى نوعين هما:⁵³

1. الإستثمار المحفز:

يتحقق الإستثمار المحفز نتيجة للزيادة في الإنتاج، الدخل والأرباح، ويتحدد بناء على مستويات الأرباح و سعر الفائدة و حجم رأس المال القائم، أي انه تابع للنشاط الإقتصادي، من هذا المنطلق فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال أو معدل العائد المتوقع الحصول عليه من المشروع الإستثماري و تكلفته أي الفائدة المفروضة للحصول عليه و للقيام بهذا الإستثمار.

⁵³ مدحت القرشي، (2007)، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل، الأردن، ص 70.

2. الإستثمار التلقائي:

يتحدد هذا النوع من الإستثمار باكتشاف موارد جديدة و التقدم التكنولوجي و المتمثلة في عنصري الإبتكار و التجديد، أي أنه لا يرتبط بالتغيرات في النشاط الإقتصادي و يعتبر الإستثمار التلقائي من المحددات الأساسية لعملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .

المطلب الثاني: الإستثمار في نظرية ⁵⁴Rostow:

أوضح Rostow مراحل الانتقال من المجتمع التقليدي البدائي إلى المجتمع الذي يعتمد على ذاته في تحقيق نمو مستدام، وذلك من خلال مراحل فتميز المرحلة الأولى بإقتصاد شبه مغلق و إستخدام الأساليب التقليدية البدائية و سيطرة القطاع غير منظم على المجتمع، لتأتي مرحلة شروط التهيؤ بما يظهر إزدواجية إقتصادية، فنجد قطاع معيشي تقليدي و قطاع انتاجي و سوقي حديث يعتمد على إفتتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي، لينمو فيصل الى مرحلة الإنطلاق حيث هنا يحدث التحول فيؤثر بشكل مباشر على القوى الإنتاجية و توزيع الدخل و توجيه النشاط الإقتصادي، ليؤدي ذلك الى زيادة تراكم رأس المال و تحفيز الإستثمار و على هذا الأساس أكد Rostow على زيادة معدل الإستثمار من 5% إلى أكثر من 10% من الدخل القومي و على تطوير فرع أو عدة فروع من الصناعات التحويلية و كأخر مرحلة يأتي التحول نحو النضج فترتفع نسبة الاستثمار الخاص إلى الدخل القومي بأكثر من 20% فيرتفع معدل النمو الإقتصادي بنسبة تفوق معدل نمو السكان، فيرتفع بذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي و مستوى تنافسية الصادرات في الأسواق الخارجية و بذلك يحقق الإقتصاد نموا مستداما ذاتيا.

المطلب الثالث: الإستثمار في نظرية الدفعة القوية ⁵⁵big push

ترتكز نظرية الدفعة القوية لدى روزنشتين رودان على مفهوم التصنيع لتحقيق التنمية الإقتصادية في البلدان النامية وهذا عن طريق حقن الإقتصاد بدفعات من الاستثمار ، و توجيه إستثمارات ضخمة في رأس مال الإجتماعي (مشروعات البنى التحتية) و التي تتميز بعدم قابليتها للتجزئة ، كما أنها تعتمد على توافر إستثمارات في الصناعات

⁵⁴ هوشيار معروف (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 388-389 .
⁵⁵ Rosenstein-Rodan, P. N. (1957), **Notes on the theory of the "big push"**, Cambridge, Mass.: Center for International Studies, Massachusetts Institute of Technology, 1957.

التكميلية بجانب الصناعات الأساسية والتي تكون مشروعاتها متكاملة مما يؤدي الى تخفيض التكاليف ، و هنا سيظهر أثر مضاعف الإستثمار الذي سيؤدي بدوره إلى المزيد من التصنيع .

1. عدم قابلية عرض الإنتاج للتجزئة⁵⁶:

يرجع سبب عدم قابلية رأس مال الاجتماعي للتجزئة إلى عدم وجود توافق زمني بين مشروعات البنى التحتية و الصناعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة بحيث يجب أن تسبق مشروعات البنى التحتية الصناعات ، التي تقوم بالإنتاج مباشرة لإعتماد هذه الأخيرة على خدمات مشروعات البنى التحتية والتي تتميز أيضا بضخامة الحد الأدنى لمشروعاتها ما يتطلب زيادة في حجم الإستثمارات اللازمة لها.

2. عدم قابلية الطلب للتجزئة⁵⁷:

تتميز الدول النامية بضيق حجم السوق ، ما يجعل عدم قدرة الصناعة الواحدة على خلق طلب كافي لإستيعاب منتجاتها و بناء على ذلك يجب إنتاج مجموعة من السلع تشبع حاجات إستهلاكية متعددة و غير قابلة للتجزئة ، من خلال إنشاء مشاريع صناعية و غير صناعية متكاملة في ما بينها أي تدعم بعضها البعض فتقدم بذلك سوق للصناعة الأخرى و يتم بذلك تلبية إحتياجات الطلب الإستهلاكي النهائي و إتساع السوق و تحفيز الإستثمار.

3. عدم قابلية الإدخار للتجزئة⁵⁸:

يكون عرض الإدخار في الدول النامية أكثر حساسية و إستجابة لتغير في الدخل و شبه عديم المرونة بالنسبة لمعدل الفائدة وعليه نجد إنخفاض حجم الإدخار في الدول النامية نتيجة إنخفاض الدخل فيها و عليه لرفع مستويات الإدخار يجب أن تكون زيادة في الدخل و ذلك من خلال زيادة أولية في الإستثمار.

⁵⁶ayasha j" **Big Push Theory of Economic Development** :

<http://www.economicdiscussion.net/economic-theories/big-push-theory/big-push-theory-of-economic-development-economics/30177> .vue le 12/05/2019

⁵⁷ محمد سعيد البسيوني الجوراني(2002) ، **محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997** اطروحة دكتوراه ، جامعة قناة السويس ، ص23 .

⁵⁸ayasha j , **Big Push Theory of Economic Development** :

<http://www.economicdiscussion.net/economic-theories/big-push-theory/big-push-theory-of-economic-development-economics/30177> .vue le 24-04-2018

المطلب الرابع: الإستثمار في نظرية النمو المتوازن

يرى Nurkse أن السبب وراء مشكل التنمية في الدول النامية هو الحلقة المفرغة للفقر و الناتجة عن تدني مستويات الدخل، والذي يؤدي بالضرورة إلى تدني مستويات الإستهلاك وضيق حجم الأسواق و عليه يمكن القضاء على ظاهرة التخلف في الدول النامية من خلال القيام بمشروعات استثمارية متكاملة و متزامنة فيما بينها، بشكل يضمن بتحقيق التوازن بين جانبي الطلب و العرض وبين مختلف الصناعات وبين القطاعين الداخلي و الخارجي وبين قطاع الصناعة و الزراعة التي يترتب عليها توسيع نطاق السوق و خلق وفرات خارجية جديدة⁵⁹ و عليه يتضح أن كل من نظرية الدفع القوية و نظرية النمو المتوازن يرتكز على ثلاث عناصر :

1- دفعات قوية من الإستثمار.

2- أن يوجه هذا الإستثمار إلى مجموعة كبيرة من المشروعات المختلفة في أن واحد.

3- أن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدمتها للطلب النهائي.

المطلب الخامس: الإستثمار في نظرية النمو الغير متوازن⁶⁰

تفتقر البلدان النامية إلى الموارد اللازمة للإستثمار ما يجعلها عدم قادرة على إتخاذ القرارات الإستثمارية و عليه أكد Hirschman على تبني إستراتيجية النمو غير متوازن، ما يستدعي ضرورة توجيه الإستثمارات في شكل مشروعات رأس مال الإجتماعي، والتي يتم المفاضلة بينها من خلال مقارنة الطلب على خدماتها أو في بعض الصناعات الإستراتيجية (مشروعات الإنتاج المباشر) بمقارنة فاعلية كل فرع من فروعها في المراحل الإنتاجية . فتؤدي بذلك هذه المفاضلة الى ظهور بعض الإختلالات و عدم التوازن في الإقتصاد و لكن نظرا للإرتباط المتبادل بين الصناعات المختلفة وبتقديم دفعات قوية من الإستثمار لقطاع إستراتيجي معين ما ينتج عنه وفرات خارجية ، كما سيحفز على القيام بإستثمارات جديدة، ليعود التوازن مرة أخرى إلى الإقتصاد و مع كل مرحلة هناك إستثمارات تدعو إلى التوازن و الإختلال ثم إعادة التوازن.

⁵⁹ كبداني سيد احمد (2012-2013)، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، ص64

⁶⁰ Robert B. Sutcliffe (1964), **Balanced and Unbalanced Growth**, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 78, No. 4 (Nov., 1964), pp. 621-640

المطلب السادس: الإستثمار في نماذج النمو المادية

تقوم هذه النماذج على أساس متغيرات حقيقة (مادية) كرأس المال و العمل و التكنولوجيا .

1. الإستثمار في نموذج هارود دومار:

ركز هارود دومار على تحليل العلاقة بين الإستثمار والغدخار من زاوية تأثير نمو الدخل على معامل رأس المال و من زاوية أخرى تأثير نمو الدخل على حجم الإدخار وهذا بغرض تحديد معدل النمو المرغوب فيه لتحقيق التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية و القوة العاملة فتم توضيح ذلك كما يلي:⁶¹

$$S=sy$$

$$0<s<1$$

$$k/y=k$$

$$dk/dy=k$$

$$k.dy=dk$$

$$k.dy=I$$

$$I=dK$$

$$I=S$$

$$K.dy=sy$$

$$Dy/y=s/k$$

حيث تمثل :

S : الإدخار .

⁶¹Rajendra Adhikari(2018) ,**Relevancy of Harrod-Domar Model in Nepalese Economy**Rajendra AdhikariIOSR, Journal of Economics and Finance,vol9,issue1,p p38 .

K: رأس المال.

I : الإستثمار.

وعليه فإن معدل نمو الناتج يتحدد بمتغيرين يتمثلان في نسبة معامل رأس المال من الدخل ونسبة الإدخار من

$$\text{الدخل: } G=f(s,k)$$

كما أوضح هارود دومارد انه يمكن زيادة معدل النمو بالطريقتين التاليتين:⁶²

- تخفيض معامل رأس المال/الدخل.

- زيادة الإستثمار (نسبة الادخار الى الدخل).

بحيث نجد أن الخبراء الإقتصاديين وجدوا أنه في الدول النامية يرتفع معامل رأس المال/ الدخل و هذا راجع لأسباب متعددة منها:

- يتميز رأس المال الإجتماعي في هذه الدول برأس مال كثيف وقصوره.

- إستخدام الوسائل التقليدية في الإنتاج بما يؤدي إلى إستنزاف كبير نسبيا من موارد رأس المال.

- النقص في الخبرة الفنية.

2. الإستثمار في نموذج سولو:

إعتمد سولو في تحليله على دالة إنتاج كوب دوجلاص ،و يتلخص نموذج سولو في مايلي :

1-الدخل القومي y سوف يستهلك جزء منه و يدخر و يستثمر جزء ثابت و هو الجزء الباقي من الدخل فيصبح معدل الادخار sy .

2- أن رصيد المجتمع من رأس المال k يأخذ شكل التراكم السلعي المركب و أن الإستثمار الصافي هو الزيادة في رصيد رأس المال .

⁶² حسين عمر (2000)، الإستثمار و العولمة، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

- أن الإنتاج يتم بإستخدام عاملي الإنتاج ، العمل ورأس المال و الإمكانيات التكنولوجية المتمثلة في دالة الإنتاج كما يلي :

$$Y = f(k, l)$$

أكد سولو على أن الإستثمار سيرفع من معدل النمو الاقتصادي و لكن لفترة محدودة ثم ليبدأ النمو بالتباطؤ و هذا لسببين متداخلين يتمثل الأول في هبوط الناتج الحدي لرأس المال و الثاني في تصاعد حصة العامل الواحد من رأس المال (k/l) و عليه لضمان إستمرارية العلاقة الطردية بين زيادة الإستثمار و النمو الاقتصادي إهتم النموذج بإستقرار التشغيل لتحسين إنتاجية كل من العمل و رأس المال⁶³.

3. الإستثمار في نموذج آدموند فيليبس :

إستخدم فيليبس المعادلة الأساسية التالية في تحليله :

$$O = A_t \cdot F(K, N_t)$$

حيث :

O : الناتج الإجمالي .

A_t : دور التقدم التكنولوجي في الفترة t .

K : رأس المال .

N_t : التوظيف في الفترة الزمنية الجارية .

حاول فيليبس أن يكتشف أن المفاهيم النيوكلاسيكية لرأس المال الإجمالي و دالة الإنتاج الإجمالي يمكن تغييرها بما يناسب الشكل الجديد للإستثمار و الذي إختاره سولو ، و عليه ركز فيليبس في تحليله على سياسات نمو الناتج و إنتاجية الإستثمار و التي تجعل الإستثمار الثابت الإجمالي متناسبا مع الناتج الإجمالي ، و أكد على انه ينبغي أن يتعادل الناتج الحدي لرأس المال مع معدل النمو الإقتصادي ، كما أنه ربط النموذج بين نوعين من التقدم

⁶³ هوشيار معروف (2005) ، تحليل الإقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، ص375.

التكنولوجي ، النوع الأول يتم تحقيقه من خلال رأس المال الموجود ، أما النوع الثاني يتضمن انواع جديدة من السلع الرأسمالية .⁶⁴

المطلب السابع : الإستثمار في نماذج النمو الحديثة أو الداخلية⁶⁵

1. الإستثمار في نموذج روبرت لوكاس : أكد روبرت على كل من التراكم الرأسمالي المادي والتراكم الرأسمالي البشري و التغيير التكنولوجي من خلال التعليم من جانب و التدريب من جانب آخر في بناء نموذجه و اعتمد لوكاس في نمودجه على نظرية النمو الإقتصادي ، و التي طورها روبرت سولو و إدوارد دينسون في القرن العشرين، بحيث أنه يترتب على عمليات الإنفاق الفردية على التعليم و التدريب أثرا يزيد من إنتاجية رأس المال الناتجة عن الزيادة في الإستثمار.

2. الإستثمار في نموذج بول رومر : أكد رومر في دراسته "تزايد الغلة و النمو طويل الأجل" أن المعرفة التكنولوجية المكتسبة خلال القيام بإستثمار ما، ستزيد من الإنتاجية الحدية لرأس المال و أنه مجرد القيام بالإستثمار الأولي يتم الحصول على سلع رأسمالية تستخدم في الإنتاج عدد من المرات .

3. الإستثمار في نموذج جونسن و مانويل : أشار كل من جونسن و مانويل أن التناقص في السعر الفعلي للإستثمار (السعر بعد الضريبة)، يرفع معدل العائد على رأس المال و يزيد من الإستثمار و من ثم النمو الإقتصادي وعليه يتضح تركيزهما على متغير السياسات العامة (مثل السياسة الضريبية و سياسة التجارة الخارجية) كمحدد من المحددات الأساسية للنمو الإقتصادي.

مما سبق يتضح أن نظريات النمو الحديثة ركزت على النقاط التالية :⁶⁶

-يعتمد التقدم التكنولوجي في أي بلد على حجم الإنفاق على نشاطات الإختراع و الإبتكار و على المتخصصين في مراكز البحث و التطوير.

-لا يمكن إعتبار التقدم التكنولوجي محددًا خارج نموذج النمو.

⁶⁴ محمد سعيد البسيوني الجوراني(2002) ، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997 ، مرجع سبق ذكره ،ص 32،33

⁶⁵ محمد سعيد البسيوني الجوراني(2002) ، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997 ، مرجع سبق ذكره ،ص 34-35-36-37-38-39.

⁶⁶ هوشيار معروف (2005) ، تحليل الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 398.

-تزيد السياسات العامة التي تسعى إلى رفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة و إلى زيادة عدد الإختراعات و الإبتكارات بإستمرار معدل النمو الإقتصادي.

-يصاحب تحقيق مستويات عالية في الإستثمار البشري معدلات متزايدة (كامنة) للعوائد.

-يعتبر حماية حقوق الملكية حافزا لنشاطات البحث و التطوير.

4. الإستثمار في نموذج بارو:

انطلاقا من فكرة أن تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحدية للرأس المال الخاص طورت هذه الفكرة من قبل Barro 1990 و إكتملت بعدها من طرف Barro, Sal-Martin (1992).

ومن فرضيات بارو (1990) مايلي:

-يفترض أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس خزين المنشآت القاعدية العمومية ويرمز لها ب G .

وهذه النفقات إفتراض أنها إستثمار عمومي بحت أي بمعنى مستخدمة بدون خصم وبدون تخصيص .

-يستند هذا النموذج على دالة الإنتاج Cobb-Douglas ذات مردودية سليمة ثابتة اتجاه العوامل من أجل المؤسسة الممثلة (1) .

$$y_i = A_i K_i^\alpha L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

حيث:

$$0 < \alpha < 1$$

y_i : الإنتاج K_i ، رأس المال الخاص ، L_i : اليد العاملة للمؤسسة ، G : النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية.

وعلى المستوى التجميعي تأخذ هذه الدالة الشكل التالي:

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

-المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة(متناقصة)وبعكس المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص والنفقات العمومية ثابتة إذا كان L ثابت وهذا ما افترضه Barro.

وتفسر النفقات العمومية للمنشآت القاعدية بالنسبة للمؤسسات على أنها عامل إنتاج خارجي (ظاهري) معطى ومتاح بدون تكلفة وتمويله بفعل الإقتطاعات الجبائية ويميز هذا النموذج بين حالتين للإقتصاد:

-الحالة الأولى : إقتصاد معدل الإدخار ثابت.

-الحالة الثانية: إقتصاد بمعدل إدخار داخلي

المبحث الرابع: الدور الترموي للإستثمار

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا إتضح أن الإستثمار يمثل عنصرا بارزا في معظم نظريات ونماذج النمو والتنمية ومن هذا المنطلق سنقوم بتوضيح دوره في تحفيز كل من معدلات النمو والتشغيل وكذلك في التخفيف من معدلات الفقر .

المطلب الاول: دور الإستثمار في تحفيز النمو الإقتصادي⁶⁷:

يمثل الإستثمار زيادة في الطاقة الإنتاجية و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة و كذلك تجديدها ، و إنطلاقا من هذا المفهوم فان هذا الأخير يمثل إضافة إلى رأس المال المجتمع و النمو ، بدوره أيضا يعرف بالزيادة في الطاقة الإنتاجية للإقتصاد عبر الزمن ، و تقاس هذه الطاقة الإنتاجية إما عن طريق الناتج القومي الحقيقي أو من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و عليه فإن معظم النظريات و الأدبيات الإقتصادية تشير إلى دالة الإنتاج التي من خلالها يتحدد النمو الإقتصادي ، هذا الأخير الذي يتأثر بمجموعة من العوامل المستقلة و يمكن التعبير عنها من خلال مايلي :

$$Y=A(l , k , z)$$

⁶⁷ سعيد الحلاق ، نادرة مريان (2000)، الاستثمار الخاص و أثره على النمو الاقتصادي في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 27، العدد 2 ص 321 .

Y : الإنتاج

L : القوى العاملة

K : رأس المال

Z : التكنولوجيا المستخدمة

و ما يتضح هنا غياب عنصر الإستثمار والذي يساوي التغير في التكوين الرأسمالي وبالتالي يمكن إبرازه من خلال (Khan and reinhart 1990) اشتقاق هذه الدالة:

$$\frac{dY}{dY} = \left(A \cdot \frac{\Delta Y}{\Delta K} \right) \frac{K}{Y} + \left(A \cdot \frac{\Delta y}{\Delta L} \cdot \frac{L}{Y} \right) \frac{dL}{L} + \left(A \cdot \frac{\Delta y Z}{\Delta Z Y} \right) \frac{dZ}{Y} + \frac{\Delta A}{A}$$

حيث ترمز :

للتنغير في الانتاج معبرا عنه بنمو الناتج المحلي الحقيقي : $\frac{dY}{dY}$

d.K : للتنغير في راس المال (الاستثمار)

: لنسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الحقيقي $\frac{K}{Y}$

: معدل نمو قورة العمل

للنمو في الانتاجية : $\frac{\Delta A}{A}$

و لأغراض التقدير يمكن كتابة المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$\frac{dY}{Y-1} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{DK}{Y-1} + \alpha_2 \frac{dL}{L-1} + \alpha_3 \frac{dZ}{Z-1}$$

حيث:

تعبّر عن النمو في الانتاجية ← $\alpha_0 = \frac{dA}{A}$

$$\alpha_1 = \frac{DK}{Y - 1} \quad \leftarrow \text{تعبّر عن الانتاجية الحدية لرأس المال}$$

$$\alpha_2 = \frac{dL}{L - 1} \quad \leftarrow \text{تعبّر عن مرونة الانتاج بالنسبة لقوة العمل}$$

$$\alpha_3 = \frac{dZ}{Z - 1} \quad \leftarrow \text{تعبّر عن مرونة الانتاج بالنسبة لبقية العوامل المؤثرة في الانتاج .}$$

و باعتبار أن الاستثمار I يساوي التغير في التكوين الرأسمالي dk و يعبر عنه بالشكل التالي :

$$I = dk$$

حيث ترمز :

I: الاستثمار

Dk: للتغير في التكوين الرأسمالي

و كذلك فإن الاستثمار الكلي I يساوي الاستثمار الحكومي I_g بالإضافة للاستثمار الخاص I_p و يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$I = I_p + I_g$$

حيث ترمز :

I : الاستثمار الكلي

I_p : الاستثمار الخاص .

I_g : الاستثمار الحكومي .

أكدت العديد من الدراسات و البحوث أن هناك علاقة موجبة متينة بين الإستثمار في القطاع الخاص و النمو الإقتصادي ، و هذا من خلال قدرة الإستثمار الخاص على زيادة التوظيف و الإنتاجية و قدرته أيضا على الرفع من مستوى الدخل و إنفاق الأسر على الصحة و الإسكان و التعليم ، فهو يعد الشريان الرئيسي لإستقطاب الأيدي العاملة لتمتعه بمزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بهذا العمل الإقتصادي و الإجتماعي ، كما أن الإعتماد على هذا القطاع كان من أولويات تنفيذ برامج الخصخصة و التي أدت الى زيادة نسبة الإستثمارات الخاصة من مجمل الإستثمارات ، فمن خلال دراسة أعدها البنك الدولي و التي شملت 50 دولة نامية تم المقارنة فيها بين فعالية الإستثمار العام و الخاص .

الجدول رقم (02) : إستثمار القطاع العام و الخاص و معدل نمو الناتج الوطني الاجمالي %

البيان	% عالي	% متوسط	% منخفض
إجمالي الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	24.6	19.9	18.3
إجمالي الإستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	15	11.9	9.9
إجمالي الإستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	9.5	8	9.9
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	أكبر من 15	بين 3-5	اقل من 3

المصدر: عدي قصيور، الأثار المالية والإجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية و الإجتماعية: دور الأسواق المالية و القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص ، الصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والإجتماعي ، الكويت ، ص 101.

يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة موجبة بين الإستثمار الخاص و معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فعندما كانت نسبة الإستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي % 15 تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % 15 سنويا و عندما إنخفضت هذه النسبة تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3 و 5 سنويا و كما أدى أيضا إنخفاض هذه النسبة إلى 9.9 إلى إنخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 3، بالرغم من إرتفاع نسبة الإستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما دل على الكفاءة النسبية التي يتميز بها الإستثمار الخاص مقارنة مع الإستثمار العام.

المطلب الثاني : دور الإستثمار في الحد من الفقر

تعد قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الإقتصادية ، و هذا من خلال تأثيراتها الإجماعية الغير مرغوب فيها ، و هذا ما يتطلب العمل على الحد من إنتشارها كما يعد القضاء على الفقر الهدف الأول من الأهداف السبعة عشر من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هذا من جانب ، و من جانب آخر نجد مشروع تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) يتضمن إستراتيجية تعزز القطاع الخاص من بين إستراتيجيات الحد من الفقر المستندة الى الأهداف الإنمائية للألفية ، و من هنا تظهر الأهمية الإقتصادية للإستثمار الخاص و دوره في تحقيق النمو الإقتصادي الذي ينتج عنه العديد من المزايا من بينها تلك التي تدعم الجوانب الإجماعية كالحد من الفقر⁶⁸ إذ نجد من خلال توافر هذه الشروط في الإستثمار الخاص يسعى إلى ذلك⁶⁹.

1. الإستثمار الخاص و المقاولاتية: نجد الإستثمار الخاص بتعزيزه لمفهوم المقاولاتية التي تزيد من القدرة الإنتاجية

للإقتصاد و خلق فرص عمل ، يسمح بالتقليل من البطالة و تحسين مستوى المعيشة وبالتالي الحد من الفقر .

2. الإستثمار الخاص و المنافسة و الابتكار : تسمح قدرة المؤسسة على المنافسة بإيجاد طرق أفضل للإنتاج

ولتوزيع السلع و الخدمات ، بشكل يسمح لها بتخصيص بشكل كفو للموارد و الإستخدامات أكثر للإنتاجية ، فالمنافسة هنا تخدم جميع الفئات من بينهم المستهلكين سواء كانوا فقراء أو أغنياء و هذا من خلال خفض الأسعار و تحسين الجودة .

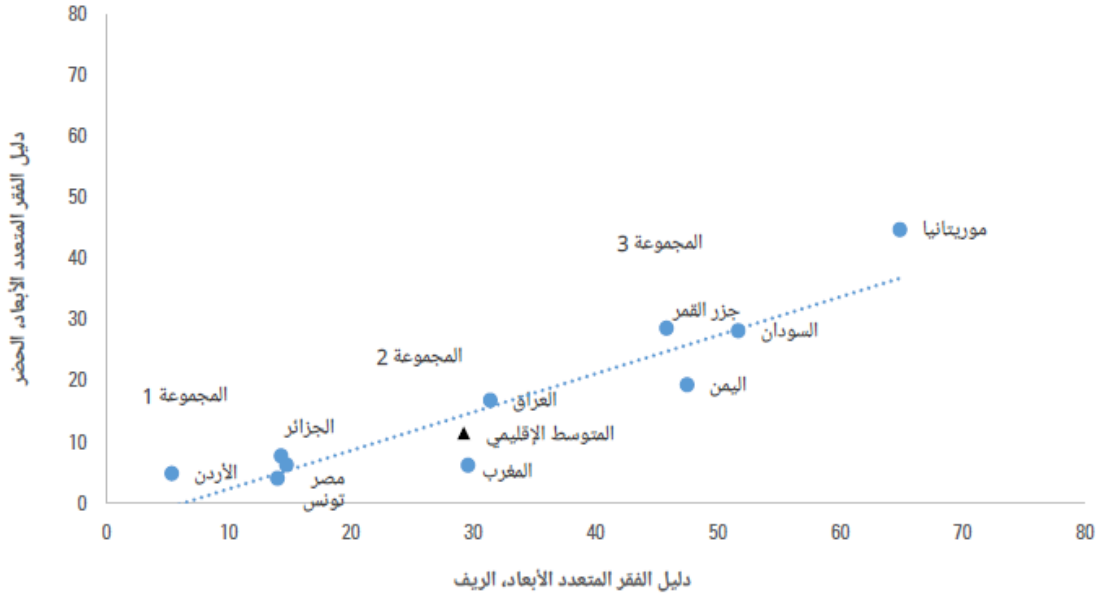
3. الإستثمار الخاص و ميكانيزمات السوق : يسمح نمو الإستثمار الخاص بنمو و تطور أسواق الموارد الإنتاجية

و سوق السلع و الخدمات ، هذا ما يمكن إستفادة الفقراء من ذلك وهذا راجع لسهولة الوصول إليها و فهم كيفية عملها و توفر إحتياجاتهم في هذه الأسواق.

⁶⁸ بوددخد كريم ، بوددخد مسعود (2011) ، روية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني الأول حول: " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحصير لمرحلة ما بعد البترول " ، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011.

⁶⁹ PROMOUVOIR UNE CROISSANCE FAVORABLE AUX PAUVRES, Revue de l'OCDE sur le développement , 2006/1 n° 7 ,pp 37 à 56.

الشكل رقم (02): دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر الأسري في المناطق الريفية والحضرية مع متوسطات مجموعات البلدان والمتوسطات الإقليمية (بالنسبة المئوية)



المصدر : الإسكوا (2017) التقرير العربي حول الفقر المتعدد.

من خلال ما يلي يتضح التفاوت في معدل الفقر ما بين مناطق الريف و الحضر ، فنجد ان قيم مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية أعلى بكثير من القيم في المناطق الحضرية و هذا ما يشير إلى عدم المساواة في توزيع الدخل والإنفاق ، الأمر الذي يستدعي إلى تعزيز فرص النمو الشامل و المستدام للجميع و التوظيف الكامل ، و هذا ما يدعو إليه الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة بغية التخفيف من وطأة الفقر و ذلك بتحسين بيئة الأعمال و تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص كمحرك محفز و داعم للنمو الإقتصادي .

المطلب الثالث: دور الإستثمار في التشغيل

يعد مشكل البطالة من أهم التحديات التي تواجه الدول، و قد تعددت وإختلفت أسباب تفسير هذه المشكلة باختلاف النظريات الإقتصادية، فنجد أن النظرية الكلاسيكية لتحديد هذه الأسباب إعتمدت على الآليات المرتبطة بجانب العرض خاصة تلك المتعلقة بسوق العمل مع إفتراض سيادة حالة المنافسة الكاملة و مرونة الاسعار و الأجور و الفائدة والعمل بقانون ساي للمنافذ "كل عرض سلعي يخلق طلب مساوي له"⁷⁰، أما كينز فقد أكد على أن حجم التوظيف يرتبط بحجم الطلب، فبذلك وضح مفهوم البطالة الإجبارية والناجئة عن قصور الطلب⁷¹، فتتحقق عند عدم كفاية الطلب الكلي وعليه فهي تعني وجود أشخاص قادرين و يبحثون عن العمل عند أحر معين إلا أنهم يقعون مجبرون على البطالة بغير إرادتهم، كما وضح كينز أن العمال يركزون إهتمامهم بالأجور النقدية و ليس بالأجور الحقيقية فبذلك تدفع زيادة مداخيل العمال إلى زيادة إنفاقهم الإستهلاكي ومن ثم إلى التوسع في الإنتاج⁷²، كما يشير كينز أنه في المدى القصير تؤدي زيادة النشاط الإستثماري الناتجة عن السياسات التوسعية وزيادة الطلب على العمل إلى إرتفاع مستويات التشغيل مع إفتراض عدم مرونة الأجور إتجاه مواجهة الطلب المتزايد⁷³، فبذلك ترتبط مستويات التشغيل بحجم الطلب الفعال فيتضح بذلك دور الإستثمار في تفعيل الطلب و في خلق مناصب العمل .

أكدت العديد من الدراسات في الكثير من الدول أنه كلما إرتفع معدل الإستثمار إلى الناتج المحلي إنخفض معدل البطالة⁷⁴، كما أن هذه العلاقة يمكن أن تتفاوت حسب نمط الإستثمار فنجد أن هناك علاقة عكسية بين الإستثمار الذي يتميز بكثافة رأس مال و بين مستويات التشغيل⁷⁵ و العكس صحيح بالنسبة لكل من الإستثمار الذي يعتمد على تقنيات إنتاجية كثيفة العمال و الإستثمار الذي يتوجه نحو التصدير⁷⁶ .

⁷⁰ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي (2007)، الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ص 72.

⁷¹ فليح حسن خلف (2007)، الاقتصاد الكلي، دار النشر والتوزيع، عمان، ط 1، ص 249.

⁷² حسين عمر (1998)، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر الحديث، الجزء الثاني، ص 885.

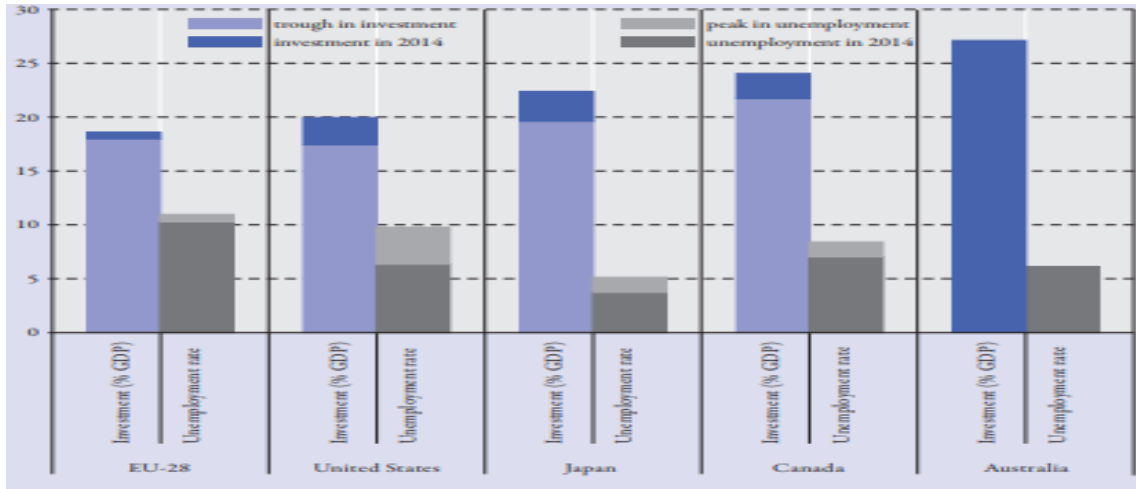
⁷³ Daniele Checchi a & Marzio Galeotti (2016) **The relationship between employment and investment: theoretical aspects and empirical evidence for Italy**, Applied Economics, 25(1), p3

⁷⁴ سميحة فوزي، سياسات الاستثمار و مشكلة البطالة في مصر، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان "التشغيل والبطالة في مصر" في 13-14 يناير 2002، ص 5

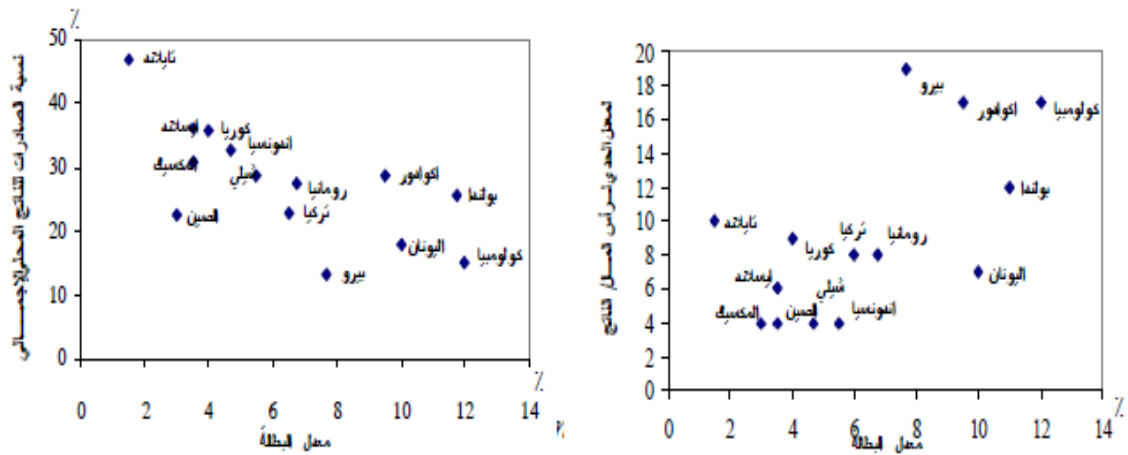
⁷⁵ Daniele Checchi a & Marzio Galeotti (2016) **The relationship between employment and investment: theoretical aspects and empirical evidence for Italy** Applied Economics, 25(1), p3

⁷⁶ سميحة فوزي (2002)، سياسات الاستثمار و مشكلة البطالة في مصر، مرجع سبق ذكره ص 5.

الشكل رقم (03): دور الإستثمار في الحد من البطالة



Source : International Labour Organization (2015), **Studies on Growth with Equity An employment-oriented investment strategy for Europe**, p11



المصدر : سميحة فوزي ،سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان، التشغيل والبطالة في مصر، في 13-14 يناير 2002 " ص 5.

يوضح الشكل أعلاه أنه كلما إرتفعت درجة الكثافة الرأسمالية المقاسة بالمعدل الحدي لرأس المال /الناتج ، أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة ، وكذلك ما تم ملاحظته أن معدل البطالة إتجه نحو الإنخفاض كلما تزايدت نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الخامس: الإطار النظري للإستثمار العام

يعتبر الإستثمار العام من بين أهم أدوات السياسة المالية والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ، فهي تسعى من خلاله لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية ، فبذلك سيتم تخصيص هذا المبحث لإستعراض قراءة مفصلة لكل ما يتعلق بالإستثمار العام.

المطلب الاول :قراءة في الإستثمار العام

1. مفهوم الإستثمار العام :

هو نوع من الإستثمار الذي تعود ملكيته للدولة ، و تهدف الدولة من خلال هذا النوع من الإستثمارات تحقيق المنفعة العامة عن طريق توفير السلع و الخدمات العامة ⁷⁷.

يعرف الإستثمار العام أيضا على أنه ما تنفقه الدولة على شراء سلع إستثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة و يستهدف هذه النوع من الإستثمار الزيادة في التكوين الرأسمالي في المجتمع ⁷⁸.

كما يشير الإستثمار العام إلى الإنفاق العام المخصص للبنية التحتية الإقتصادية مثل :المطارات والطرق والسكك الحديدية و المياه و الصرف الصحي و الكهرباء و الغاز و الإتصالات و البنية التحتية الإجتماعية ممثلة في كل من المدارس و السجون والمستشفيات ⁷⁹.

2. دوافع و أهداف الإستثمارات العمومية: ⁸⁰

قبل التطرق إلى دوافع الإستثمار تجدر الإشارة إلى توضيح مفهوم المنتجات العامة :

تعدد تعاريف السلع و الخدمات العامة بتعدد المعايير ، و سنحاول التطرق إلى هذه التعاريف :

⁷⁷ **L'investissement public définition et mesures (1ère partie)**, Caisse des dépôts et Consignations , revue N°44, Paris, mai 2014, p2.

⁷⁸ صوفان العيد ، بوركو عبد المالك (2017) ، **تقييم الإستثمارات العامة و دورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014** مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 2017 ، ص 52.

⁷⁹ Mark Miller et Shakira Mustapha (2016) **La gestion de l'investissement public** Un guide d'introduction à la gestion des finances publiques. ODI report , octobre (2016)

⁸⁰ أبو إسماعيل فؤاد اصلاح (1999) ، **تطوير مؤسسات المنافع العامة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، ص 22-30.

- عرف كل من zeitoul and bitner الخدمات العامة على أنها كل الأنشطة الاقتصادية التي مخرجاتها ليست منتجات مادية ، و بشكل عام تستهلك عند إنتاجها و تقدم قيمة مضافة مثل الصحة و غيرها و هي بشكل أساسي غير ملموسة لمشتريها الأول⁸¹.

أما السلع العامة فقد عرفت على أنها تلك السلع التي يتم إنتاجها من قبل القطاع العام و يتم إستهلاكها بمجرد إنتاجها بدون أي تكلفة إضافية⁸². وتتميز السلع العامة بالخصائص التالية⁸³:

- ✓ **عدم المنافسة في الإستهلاك:** لا يوجد منافسة في إستهلاك السلع العامة بحيث أن لكل فرد الحق و القدرة على إستهلاك هذا النوع من السلع .
- ✓ **عدم قابلية للإستبعاد:** لا يدفع الأفراد مقابلًا أثناء إستهلاكهم لهذا النوع من السلع أو الخدمات.
- ✓ **التكلفة الحدية لشخص إضافي تساوي الصفر:** أي ان لا يتم تحمل إستفادة الأفراد من هذه السلع أي تكاليف اضافية.

كما أن المنتجات العامة تنقسم وفق معيار نظام السوق والقدرة على إشباعها كليًا أو جزئيًا إلى مجموعتين⁸⁴:

* **المجموعة الأولى:** تتسم هذه المجموعة بقدرة آلية السوق على إشباعها بدون الحاجة لتدخل القطاع العام ، و تعرف هذه المجموعة بالسلع الخاصة ، أي أن نصيب الفرد منها يتحدد وفق سعرها و المحدد وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب ، و تخرج عن نطاق هذه المجموعة المنتجات المدعمة من طرف الدولة .

* **المجموعة الثانية :** و هي منتجات عامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة تتميز بعدم قدرة السوق لتقديمها سواء كليًا أو جزئيًا و هي بدورها تنقسم إلى مجموعتين :

✓ **المنتجات العامة الإجتماعية:** هي تلك المنتجات العامة التي تتميز بعدم إمكانية إستيعادها و في نفس الوقت فشل نظام السوق في توفيرها، هذا ما يستدعي ضرورة تدخل الدولة في توفيرها لأفراد المجتمع.

⁸¹ محمد صلاح (2015)، دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية - حالة بعض اقتصاديات الدول العربية ، اطروحة دكتوراه ،حسيبة بن بوعلي - شلف ،سنة 2014-2015 ،ص 16 .

⁸² Randall G. Holcombe(1997) **A Theory of the Theory of Public Goods**, review of austrian economics 10 N 1 1997, pp1

⁸³ إسماعيل بن قانة(2012)، **اقتصاد التنمية** ،دار أسامة للنشر و التوزيع،عمان، الأردن،ص 333.
⁸⁴ محمد صلاح ،دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية - حالة بعض اقتصاديات الدول العربية ،مرجع سبق ذكره ،ص 16 .

-المنتجات شبه العامة : يمكن لنظام السوق توفير هذا النوع من المنتجات و لكن بكميات أكبر أو أقل من الإحتياجات الحقيقية التي تتماشى مع إعتبرات الكفاءة في إستخدام الموارد ، كما أن هذه المنتجات تتميز بوجود الأثار الخارجية لا يمكن خضوعها لمبدأ الإستبعاد.

دوافع الإستثمار العام : و من هذا المنطلق تتضح أهم الدوافع :

- تلبية و إشباع مختلف الحاجات العامة .
- زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الأفراد.
- توجيه النشاط الإقتصادي.
- زيادة فرص و معدلات الإستثمار.
- يساهم الإستثمار العام من خلال توفير الخدمات الضرورية لعملية الإستثمار و كذلك بجودة البنية التحتية في زيادة من مستويات كفاءة العمال و من القدرة التنافسية للدولة .
- تحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

أهداف الإستثمارات العمومية :تختلف أهداف الإستثمارات العمومية من دولة إلى أخرى بإختلاف

المكانة الإقتصادية و إمكانيات كل دولة .

- تحقيق المصلحة العامة والمنفعة العامة: يعد تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد الوطني و المصلحة العامة و كذلك تعظيم المنفعة العامة للمجتمع الهدف الرئيسي وراء القيام بالإستثمار العام هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى يسعى إلى تحقيقها فنجد منها:

- توفير و تطوير الخدمات العامة .
- الإستثمار في المشاريع التي لا يستطيع الإستثمار الخاص تنفيذها .
- تشجيع التنمية في قطاعات معينة .
- المساهمة في التشغيل و إنشاء الثروة .
- مراعاة التوازن الجهوي في الجانب التنموي من خلال إقامة المشاريع الإستثمارية في مختلف الولايات و البلديات بهدف تطوير هذه المناطق و تحسين معيشة السكان .
- أهداف إجتماعية كإقامة مدارس ومستشفيات ومشاريع أخرى ذات المنفعة العامة للمجتمع.

3. محددات الإستثمار العام:

تختلف مستويات الإستثمار العام من دولة إلى أخرى، وهذا نظرا لإختلاف هيكلها الإقتصادية و الإجتماعية و المالية و هذا ما يوضح تعدد محددات الإستثمار العام فنجد منها ما هو يخص الجانب الإقتصادي أو الجانب الإجتماعي و آخرون تخص كل من الجانب المالي و السياسي، و على هذا الأساس يمكننا إيضاح بعض المحددات على النحو التالي⁸⁵:

الدخل الوطني: تعددت الدراسات التي توضح تأثير مستوى الإستثمار العام بالدخل الوطني، من خلال أن الارتفاع في مستوى الدخل الوطني يمكن أن يؤدي إلى إرتفاع المداخيل ومن ثم إلى إتساع الوعاء الضريبي وزيادة الإقتطاعات الضريبية على هذه المداخيل، وبالتالي زيادة مداخيل وقدرة الدولة على تمويل هذه الإستثمارات.

الإستقرار الاقتصادي: يلعب إستقرار مستوى النشاط الإقتصادي دورا مهما في تحديد مستوى الإستثمار العام، ففي حالة ركود والبطالة أي قصور الطلب الكلي تلجأ الدولة إلى زيادة الإستثمار العام الذي يرفع من مستويات الطلب الكلي ومن ثم مستويات التشغيل و هذا بغية تحقيق التوازن الإقتصادي.

النمو الإقتصادي: يعد النمو الإقتصادي عاملا مهما يحدد حجم الإنفاق العام، فلقد أشار الاقتصادي

فاجنر (Wagner) إلى طبيعة هذه العلاقة فإستخلص أنه كلما حقق المجتمع معدلا معيناً من النمو الإقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى إتساع نشاط الدولة، ومن ثم الإنفاق العام بنسبة أكبر من زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني، كما يمكن أن يكون الإنفاق العام محدد هاما من محددات النمو الإقتصادي من خلال توفير السلع و خدمات البنى التحتية و غيرها من الأنشطة التي تقوم بها الدولة وعليه يوجد علاقة متبادلة بين النمو الإقتصادي و الإنفاق العام الذي بدوره يتكون من شقين الشق الإستهلاكي و الشق الإستثماري .

عدد السكان: تؤثر الزيادة السكانية على الموازنة العامة من خلال التأثير على قوى العرض و الطلب، بحيث تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات العامة، ويكون هذا التأثير من خلال العديد من الجوانب من بينها الكثافة السكانية وتوزيع السكان .

⁸⁵ إبراهيم محمد حسين العبيدي (2005)، اتجاهات الإنفاق العام و محدداته لدول عربية مختارة للمدة 1980-2000، رسالة ماجستير جامعة الموصل، ص 55-57.

الإيرادات العامة: تشكل الإيرادات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، والتي تقوم من خلالها الدولة بالتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فهي بذلك تؤثر على الجانب الآخر أو الأداة الثانية للسياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق العام، فمحدودية الإيرادات العامة والمقدرة المالية تشكل قيودا على التوسع في الإستثمار العام.

محددات سياسية: يلعب كل من تحديد نطاق الحاجات العامة والتي يتحدد من خلالها النطاق المالي للدولة ودرجة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والدورات الانتخابية والهيكل الإداري للحكومة دورا مؤثرا على حجم الإستثمار العام وهذا ما يبرز أهمية العوامل السياسية كمحددات للإستثمار العام.

المطلب الثاني: مكونات الإستثمار العام

1. الإستثمار العام في المشاريع الإنتاجية:

يشمل هذا النوع من الإستثمار كل من الأنشطة السلعية مثل الزراعية و الإستخراجية و أيضا على الأنشطة ذات الطابع الخدمي مثل تلك المتعلقة بالنشاط التجاري والسياحي.⁸⁶

2. مفهوم و خصائص الإستثمار العام في البنية التحتية :

يرتكز الإنفاق الإستثماري العام بشكل أساسي على إنفاق البنية التحتية و كذا الإنفاق على المشاريع الإنتاجية، و يجدر القول أن هذين النوعين من الإنفاق ليس منفصلين بل هناك تداخل كبير بينهما مما يجعلهما متكاملين ، و يرجع ذلك أساسا في صعوبة تحديد الآثار المباشرة و غير المباشرة لهما في خلق القيمة المضافة و الرفع من القدرة الإنتاجية .

مفهوم البنية التحتية: يمكننا تمييز مفهوم البنى التحتية في كل من فروع التنمية الاقتصادية التي تم تعريفها أنها جميع الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية التي لا تستطيع النشاطات المنتجة مباشرة أن تعمل بدونها، فعليه يمكن تقسيمها إلى بنى تحتية إجتماعية (السكن والتعليم و الخدمات الطبية) و بنى تحتية إقتصادية (الطاقة والنقل والمواصلات... الخ).

⁸⁶ سلطاني هاجر، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري و اثرها على تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين الجزائر و الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس - سطيف، سنة 2013-2014، ص 37.

كما يمكن تعريف البنية التحتية وفقا للبنك الدولي بأنها رأس المال العيني المستثمر في المرافق و الخدمات العامة في مجالات الطرق و النقل و الإتصالات و المياه و الصرف الصحي و محطات توليد الطاقة الكهربائية و السكك الحديدية و الموانئ و المطارات ، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي و قطاع الأعمال .

و عليه البنية التحتية هي مجمل الخدمات و الوسائل التي تتولى الدولة تقديمها و التي تسهل و تدعم حياة الأفراد و عمل المؤسسات سواء من الناحية الإجتماعية او الإقتصادية أو هما معا فيمكن أن نميز بين تصنيف البنى التحتية من صلبة و مرنة⁸⁷ وتصنيف أخر يصنفها إلى بنى تحتية إدارية ، بنى تحتية تعليمية ، بنى تحتية إجتماعية وأخرى ثقافية وبنى تحتية إقتصادية .

-بنية تحتية صلبة: تشمل جميع التجهيزات الأساسية و الوسائل المادية مثل الجسور و المطارات ، الطرق و الموانئ ، السكك الحديدية ، الشبكات الكهربائية وسائل الإتصال المرافق الصحية نظام الصرف الصحي و تمديدات المياه .

-بنية تحتية مرنة :و تشمل جميع الخدمات و التكنولوجيات الحديثة و التكنولوجيات الحديثة و القوانين خاصة المنظمة لقطاع الإستثمار والأنظمة و التي تنظم الشبكات السياسية و الإجتماعية والقوانين الخاصة بالعقوبات .

- البنى التحتية الإدارية:تخص البنى التحتية غير المنقولة والتي تخص أعمال و دراسات بعض الإدارات و المنظمات مثل العدالة و الإدارات المركزية و الدفاع الوطني و غيرها من المنظمات الوطنية و المحلية ذات الصفة المدنية.

- البنى التحتية التعليمية: تهتم بالبنى التحتية فتشمل مباني وتجهيزات قطاعات التعليم العالي و التربية و التكوين.

- البنى التحتية الإجتماعية و الثقافية : تشمل كل من الصحة العمومية المستشفيات و الرياضة وغيرها من البنى التحتية، التي تدخل ضمن هذا المجال و التي تساهم بشكل غير مباشر في النشاط الإقتصادي .

- البنى التحتية الإقتصادية: يعد هذا النوع من البنى التحتية من أبرز أنواع البنى التحتية لإرتباطه المباشر بالدخل الوطني و بالنمو الاقتصادي فهو بدوره يشمل على أربعة قطاعات مهمة و المتمثلة في:

⁸⁷بحوصي مجدوب ،عريس عمار (2017) ،التمويل الإسلامي لمشاريع البنى التحتية في ظل الشراكة بين القطاع الخاص و العام ،-الصكوك الإسلامية نموذجاً تجربة مطار الملك محمد بن عبد العزيز المملكة العربية السعودية ،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثالث عشر تحت عنوان: استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ، المنعقد في يومي 5-6 نوفمبر 2017 بجامعة حسيبة بن بو علي شلف، ص 5.

*قطاع الإنصالات: يشمل هذا القطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية ومختلف الهياكل والمنشآت الخاصة بها، و أيضا يشمل على أنظمة البيانات والمعلومات و عمليات التجميع و المعالجة و إدارة الشبكات و أيضا مختلف العمليات التي تدخل ضمن هذا القطاع.⁸⁸

*قطاع النقل: يتكون هذا القطاع من النقل البري عن طريق المركبات والنقل البري عن طريق السكك الحديدية والنقل مائي و النقل الجوي و يعد هذا القطاع قطاعا إستراتيجيا بالإضافة إلى القطاعات الأخرى.⁸⁹

*قطاع الطاقة والموارد المائية: ليشمل قطاع الطاقة كل المصادر التي تقوم بتوليد الطاقة، فنجد منها الكهرباء و الغاز و البنزين بالإضافة إلى الطاقة الشمسية و الطاقة النووية ،أما بالنسبة لقطاع الموارد المائية فهو يهتم بكل ما له علاقة بالماء فنجد مثلا: إنشاء السدود أو حفر الآبار أو تحلية المياه.⁹⁰

✚ **خصائص البنية التحتية:** يتميز الإستثمار في البنية التحتية بطبيعة خاصة تميزها عن باقي الإستثمارات التي تقوم بها الدولة فمن خصائصها نجد أنه⁹¹:

- ✓ يتطلب الحجم الكبير لشركات البنية التحتية إستثمارات أولية ضخمة و كما أن إيراداتها تكون قليلة في السنوات الأولى لتمييزها بفترات إسترداد طويلة .
- ✓ إلزام المنافع العامة بقوانين و لوائح و نظم محاسبية بغرض إستمرارية تقديم الخدمة .
- ✓ تعطي خدمات البنية التحتية لمن يوفرها ميزة إحتكارية بالمناطق التي يتم فيها تقديمها.
- ✓ يتم توفير الخدمة لكل من يطلبها و بالسعر المحدد مسبقا من قبل الدولة و عليه فإن تحديد أسعار خدمات المنافع العامة من قبل الدولة .
- ✓ تتميز مشاريع البنية التحتية بصفة الإحتكار الطبيعي هذا ما يدفع الدولة إلى حماية المستهلكين من أي تجاوزات متوقعة من طرف المحتكر.
- ✓ تعود منافع وخدمات هذه المشاريع على كافة أفراد المجتمع سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

⁸⁸ عبد العال علي، ماهر ابو راس (2016) ، تقييم وتطوير المعايير المستخدمة في اختيار مشاريع البنية التحتية التطويرية (مشاريع الطرق في بلدية غزة كحالة دراسية)، رسالة ماجستير 2016، الجامعة الإسلامية غزة، ص 10.

^{89 89} عبد العال علي، ماهر ابو راس (2016) ، تقييم وتطوير المعايير المستخدمة في اختيار مشاريع البنية التحتية التطويرية (مشاريع الطرق في بلدية غزة كحالة دراسية)، مرجع سبق ذكره، ص 9.

⁹⁰ بابا عبد القادر، نسمن فطيمة (2016)، أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية لفترة 1990-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، سبتمبر 2016، ص 222.

⁹¹ فراح رشيد، د. فرحي كريمة (2018)، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 16-17.

- ✓ يعتبر الإستثمار في مشاريع البنى التحتية إستثمار ثابت وغير متحرك لأنه من غير الممكن تحويلها إلى استثمار آخر أو نقل مكانها.
- ✓ تعتبر البنى التحتية أداة ضرورية لإحداث تغيير هيكلية في بناء الإقتصاد الوطني.
- ✓ تتسم البنى التحتية بعدم قابلية بعض مشروعاتها إلى التجزئة، وكذلك عدم قابلية منفعتها للتجزئة.
- ✓ تتميز البنى التحتية بطول الفترة المستغرقة في بناء المشروع والعمر الإنتاجي.⁹²

3. مصادر تمويل البنية التحتية:

التمويل التقليدي للبنى التحتية :

- الإقتراض المحلي: يتم اللجوء إلى الإقتراض المحلي بغية تمويل الإنفاق العام، وهذا ما يمكن أن ينتج عنه الحد من حجم القروض المتاحة للقطاع الخاص، كما يمكن اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إلى الرفع من معدلات الفائدة و بالتالي إرتفاع تكلفة إقراض القطاع الخاص ما يدفع إلى مزاحمة هذا الأخير وهذا ما أظهرته كل من دراسة (Néanmoins, Pradhan, Ratha, et Sarma 2009) في الهند، حيث أن تمويل البنى التحتية عن طريق الإقتراض المحلي أدى إلى التخفيض من حجم الإستثمار الخاص و لكن بالرغم من ذلك إلا انه كانت هناك اثار إيجابية للإستثمار في البنية التحتية على النمو الإقتصادي و على توزيع الدخل.⁹³
- الضرائب المباشرة والغير مباشرة: تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم إيرادات الدولة إذ تنمو هذه الأخيرة وتزايد بتزايد النشاط الإقتصادي، و هذا ما يدل على أن دورها التمويلي يختلف من الدول النامية و الدول المتقدمة فنجد ان إقتصاديات الدول النامية تتميز بـ:
 - ✓ ضعف الجهاز الإنتاجي و التبعية للخارج في الآلات و المعدات .
 - ✓ وجود موارد بشرية و مادية معطلة.
 - ✓ الإعتماد الكبير على الصادرات من المواد الأولية و التي تشكل مصدر دخل و عملة صعبة لها .

في حين أن الهيكل الضريبي للدول المتقدمة يتميز ب :

⁹²محمد الخرس (2012). مشروعات البنية التحتية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT): دور القطاع الخاص في تنميتها

الإقتصاد الإسلامي منها . منشورات الحلبي الحقوقية ببيروت ، ص 37-38

⁹³Mohamed bayoudh(2012). INVESTISSEMENT EN INFRASTRUCTURE PUBLIQUE ET CROISSANCE EN TUNISIE: UNE ANALYSE EN ÉQUILIBRE GÉNÉRAL CALCULABLE.,these de doctorat, université, laval, Quebec, pp17.

-المردود العالي للإيرادات الضريبية وهذا من خلال العنصر البشري المؤهل و الوسائل التقنية الحديثة والتي تحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

-إرتفاع نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الداخلي.

-مساهمة الضرائب المباشرة بنسبة كبيرة في مجموع الإيرادات العامة⁹⁴.

و لكن بالرغم من إتفاق الإقتصاديين حول هذه الأهمية إلا أن موضوع تمويل البنية التحتية من خلال الضرائب سواء الضرائب المباشرة أو غير مباشرة كان و مزال محل جدل عند الإقتصاديين فنجد البعض أقر بالأثر السلبي لهذا النوع من التمويل للبنية التحتية و البعض الآخر بالأثر الإيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و على الإستثمار الخاص ، فنجد (Baxter و King 1993) وجد أن تمويل البنية التحتية من خلال فرض ضرائب على الدخل يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج بنسبة 1.1 من خلال زيادة ب 1.16 في تمويل البنية التحتية من خلال الضرائب⁹⁵ و هذا ما يبرز أن الضرائب تخلق تشوهات في الإقتصاد فينخفض بذلك كل من حجم الإدخار و الإستثمار و معدل نمو الناتج، فمثلا تمويل البنية التحتية من خلال فرض ضريبة على الدخل ممكن أن تشوه سوق العمل من خلال التأثير على سلوك العاملين و دفعهم إلى العمل أقل في حين أن (Rioja 1999) يرى أن تمويل البنية التحتية من خلال الضرائب يزيد من حجم الإنتاج المحلي و الإستثمار الخاص⁹⁶ كما أعتبر (Barro 1990) أن البنية التحتية هي مصدر للنمو الداخلي.

المساعدات الخارجية: اختلفت و تعددت مفاهيم المساعدات الخارجية إلا أن معظمها أجمع على أنها مساعدات عينية أو نقدية تتحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و ذلك للمساعدة في سد عجز الموازنة و لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية⁹⁷ من بينها تمويل البنى التحتية و عليه فإن المساعدات الخارجية تعد من أهم مصادر تمويل البنى التحتية إلى جانب الضرائب و الإقتراض المحلي.

⁹⁴دنان راضية، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014، مجلة المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي، ص55-56.

⁹⁵Baxter, M. And R.G. King (1993), **Fiscal policy in general equilibrium**, American Economic review, 1993, vol83, Issue 03, pp315-334

⁹⁶Rioja, F. (1999), **Productiveness and welfare implications of public infrastructure: a dynamic two-sector general equilibrium analysis**, journal of developpement economics, 58(2), pp387- 404.

⁹⁷ اسراء محمد حلمي هوي و اخرون (2017)، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي للدول متوسطة الدخل، مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية، 2017، عن موقع انترنت: <https://democraticac.de/?p=47092>، تم الاطلاع عليه يوم 2018-05-14.

إلا أنه يمكن لهذا النوع من التمويل أن يسبب مشاكل بالإضافة إلى مشكل العلة الهولندية التي تعاني منه معظم الدول النامية فيزيد بذلك الإعتماد على المساعدات الخارجية كمصدر تمويل للبنى التحتية من سعر الصرف الحقيقي، و هذا بدوره ما يؤثر سلبا على شركات التصدير التي تضطر إلى تقليل إنتاجها، كما يمكن للشركات المحلية أن تدخل في منافسة دولية شديدة ما يفقدها حصتها السوقية فتقوم بتسريح البعض من العمال و حتى في بعض الأحيان إلى وقف نشاطها، و عليه فإن هذه الآثار السلبية لتمويل البنى التحتية عن طريق المساعدات الخارجية تقوم بإبطاء نمو الإقتصاد الوطني و إضعاف قدرة الدولة على تعبئة الموارد المحلية⁹⁸.

و من جانب آخر يمكن أن يساهم تمويل البنى التحتية عن طريق المساعدات الخارجية من خلال تكامل الأدوار بين القطاع العام و القطاع الخاص في رفاهية الأسر بشكل كبير مما إذا أخذت هذه المساعدات طابعا إنسانيا⁹⁹(Hoddinott, Owens, 1999) كما أنها تساهم في تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج و تحقق مكاسب كبيرة في مجال الرعاية الإجتماعية حتى و إن كان الإقتصاد يعاني من العلة الهولندية (Adam¹⁰⁰ و Bevan (2006).

التمويل الحديث للبنى التحتية (خصوصة البنية التحتية):

*خصوصة البنية التحتية و دوافع اللجوء إليها :

عرف البنك الدولي الخصوصية بأنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة أو ملكية الأنشطة و الخصوصية ليست فلسفة و إنما هي سياسة يمكن النظر إليها من منظورين¹⁰¹:

- منظور إقتصادي: من خلال هدفها في إستقرار المصادر الطبيعية أو البشرية بكفاءة عالية و ذلك بتحريك السوق و عدم تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى.

⁹⁸ Mohamed bayoudh(2012), **INVESTISSEMENT EN INFRASTRUCTURE PUBLIQUE ET CROISSANCE EN TUNISIE: UNE ANALYSE EN ÉQUILIBRE GÉNÉRAL CALCULABLE**, these de doctorat, université, laval, Quebec, pp18.

⁹⁹ Owens, T. and J. Hoddinott (1999), **Investing in development or investing in relief: quantifying the poverty tradeoffs using Zimbabwe household panel data**, Oxford, Centre for the Study of African Economies.

¹⁰⁰ Adam, C. and D. Bevan (2006), **Aid and the supply side: public investment, export performance and Dutch Disease in low income countries**, *World Bank Economic Review*.

¹⁰¹ بحوصي مجدوب، عريس عمار(2017)، **التمويل الإسلامي لمشاريع البنى التحتية في ظل الشراكة بين القطاع الخاص و العام، -الاصكوك الإسلامية نموذجاً تجريبية مطار الملك محمد بن عبد العزيز المملكة العربية السعودية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثالث عشر تحت عنوان: استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، المنعقد في يومي 5-6 نوفمبر 2017 بجامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ص 4-5.

-منظور سياسي : بتقليص دور الدولة فيقتصر دورها فقط في فقط في الدفاع و الأمن ، و منه تجدر الإشارة إلى أن الخصوصية تختلف عن موضوع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، ففي ظل هذه الأخيرة يبقى القطاع العام مسؤولاً أساساً عن تقديم خدمات البنية التحتية و يكون العكس في ظل الخصوصية، حيث القطاع الخاص هو المسؤول عن تقديم خدمات البنية التحتية للمجتمع و الملكية تنتقل إلى القطاع الخاص.

*مبررات اللجوء إلى القطاع الخاص لتقديم خدمات البنية التحتية : من خلال المميزات التي يتسم بها القطاع الخاص إستدعى ذلك اللجوء إليه في تقديم خدمات البنية التحتية فهو يتميز ب¹⁰² :

-المهارة الإدارية : يتسم القطاع الخاص بوضوح هيكل الحوافز و هذا يجعل سرعة و مرونة في إتخاذ القرارات .

-الكفاءة الإنتاجية: تحقيق الربح هو الغاية الأساسية التي يستند إليها القطاع الخاص ، و ذلك بمحاولته تخفيض التكاليف الخاصة بالإنتاج و توصيل الخدمة للمنتفعين، و ما يساعد على ذلك هو أن القطاع الخاص أقل عرضة للقيود البيروقراطية و السياسية في مجالات الشراء و التوظيف.

-الكفاءة الديناميكية : و هو وجود دافع الإستثمار في معدات الرأسمالية ما يتطلب المحافظة عليها وإدخال تحسينات تكنولوجية .

-المساءلة أمام المستهلكين : المرونة في القطاع الخاص و قدرته على التكيف مع تغيرات في السوق تساعد على تحقيق جودة أفضل للخدمة و إرضاء المستهلكين .

-الإستقلالية المالية : من أهم المبررات اللجوء للشركات الخاصة في تقديم خدمات البنية التحتية هو تقليل العبء المالي على الحكومة في مجال مصاريف التشغيل و خدمة الديون.

¹⁰² محمد صلاح ، دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في رفع عوائد الإستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية -حالة بعض اقتصاديات الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

* أشكال خصصة البنية التحتية¹⁰³ :

تتنوع الأساليب المتبعة في عملية الخصصة من دولة لأخرى طبقا للظروف الخاصة التي تمر بها الدولة المعنية ، كما يجب مراعاة مجموعة من الأسس كحجم المشروع المراد خصصته ومدى مساهمة القطاع العام في الإقتصاد الوطني، و عليه يمكن أن تأخذ الخصصة أحد الأشكال التالية :

✓ **الخصصة الكاملة** : و هنا تعنى الخصصة بالبيع الكلي للمشاريع العامة و يتم تحويلها إلى ملكية و إدارات خاصة ، و بالتالي نقل كافة الملكية من القطاع الأم إلى القطاع الخاص بشكل كلي .

و من أهم الأساليب التي تؤدي إلى الخصصة الكاملة :

- أسلوب البيع المباشر .

- بيع الأسهم في الأسواق المالية .

- نظام القسائم أو الكبونات .

- البيع للعاملين و الإدارة .

- التصفية .

و في هذا الشكل من أشكال الخصصة يتحمل القطاع الخاص ممثلا في الأفراد ، المؤسسات العاملين ، مخاطر التمويل و الإدارة و التشغيل و الصيانة و غيرها من المخاطر .

✓ **الخصصة الجزئية** : تكون الخصصة جزئية يجعل المشاريع العامة تؤدي وظائفها كما لو كانت مشاريع خاصة تخضع لقواعد السوق التنافسية .

¹⁰³ انساعد رضوان، قمرى حليمه (2017) ، **خصصة البنية التحتية تجارب و ممارسات دولية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثالث عشر بعنوان " إستراتيجيات تمويل الإستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة " المنعقد بتاريخ 06/05 نوفمبر 2017 بجامعة حسينية بن بو علي الشلف، ص6، 7.

- أهم الأساليب التي تؤدي إلى الخصوصية الجزئية :

- تقسيم المنشأة إلى وحدات مستقلة و تنطوي عملية التقسيم على بيع بعض الأصول التي وجد أنه من الملائم التخلص منها .

- عقود الخدمة تتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة و شركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم هذا الأخير ببعض المهام المحدودة.

4. مشاكل ومعيقات البنية التحتية :

- عدم كفاءة دراسة الجدوى بما ينتج عنه التقليل من فرص نجاح مشروعات البنية التحتية.

- مشكلة عدم توفر المعلومات الكافية عن مصادر التمويل و هذا ما يعقد عائقا بالنسبة للمشروعات البنية التحتية.

- صعوبة توفير بيئة تنافسية مناسبة للحصول على بنية تحتية تنافسية .

- مشكلة تحديد مقدار الحوافز المطلوب توفيرها للعاملين على تطوير خدمات البنية التحتية .

- مشكلة تقدير و تغطية جميع التكاليف و تحديد التسعيرة المناسبة لإستخدام الخدمات المتنوعة للبنية التحتية المناسبة لإستطاعة المواطن .

- مشكلة التنبؤ بالمخاطر المتوقع حدوثها هذا ما يشكل صعوبة على تفاديها .¹⁰⁴

بالإضافة إلى هذه مشاكل التي تعيق مشروعات البنية التحتية نجد إرتباط هذه الأخيرة بالمشاكل البيئية وهذا ما يدفع الناشطون في البيئة يمنعون إنشاء هذه المشاريع بسبب الأضرار البيئية التي تخلفها، و لكن ما أثبتته تقرير البنك الدولي الصادر عام 2007 القائل فيه أن مشاريع البنية التحتية المصممة جيدا يمكن أن يكون لها تأثيرا إيجابيا على البيئة، و هذا من خلال إستخدام تقنيات جديدة في هذه المشاريع تساهم في الحفاظ على البيئة المحلية هذا من جانب و من جانب آخر تحسين المستوى الصحي و المعيشي للسكان.

¹⁰⁴ تكامل البنية التحتية مطلب أساس للتنمية المستدامة منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة 2007، ص 30.

5. الحجم الأمثل للإستثمار في البنية التحتية:

يعتبر الإستثمار في البنية التحتية الدعامة الرئيسية لمعظم القطاعات، لهذا يعد تحديد الحجم الأمثل للإستثمار في البنية التحتية من أكبر التحديات التي تواجه الدول أثناء رسم سياستها التنموية و تحديد حجم الإستثمار العام، و يتوقف تحديد حجم التكوين رأسمال الثابت على المفاضلة بين خيارها الاقتصادية وهذا بناء على مواردها الإقتصادية ، فنجد في نموذج هارود و دومارد أثناء تقديره لحجم الإنفاق الإستثماري اللازم لتحقيق النمو الإقتصادي قد إستخدم معامل رأس المال/الناتج ، فترتفع قيمة هذا المعامل في الإستثمارات التي تتميز بإرتفاع معامل رأس المال و هذا ما نجده في الصناعات الثقيلة و إستثمارات البنية التحتية، هذه الأخيرة التي يرتفع فيها معامل رأس المال في بداية عملية التنمية و هذا راجع للإنفاق الكبير على هذه المشروعات ، كما نجد أن فترة التأخير لهذه المشروعات طويلة بحيث أنه يتوقف طول هذه الفترة على السياسة التنموية المتبعة و مستوى التقدم، و هذا ما يطرح أيضا مشكل التفاوت في الموارد المالية للدول والتي تفرض عليها حدودا معينة من الإنفاق فنجد بعض الدول إضطرت إلى مساهمة القطاع الخاص إما بالمشاركة أو التخصيص في هذه المشروعات وهذا للتخفيف من هذه الأعباء وعليه يجب أن يشمل تحديد الحجم الأمثل للإستثمار في البنية التحتية الأهداف التالية¹⁰⁵:

- مواجهة الطلب الحالي والمتوقع من خدمات البنية التحتية في المستقبل.
- الإستخدام الكفؤ و الفعال لعنصر العمل و الحد من إنخفاض كفاءة التشغيل .
- تجنب هدر الموارد المالية للدولة من خلال الإستخدام الكفؤ للكثافة الرأسمالية والتي تسمح بتحقيق النمو الإقتصادي و تحافظ على الموارد الاقتصادية.
- يجب أن تكون مشاريع البنية التحتية مرنة و قادرة على إستيعاب المتغيرات الجديدة لضمان إستمراريتها و مواكبتها لجميع التغيرات و المستجدات.
- أن يكون الهدف من هذه المشاريع تشجيع النمو المستدام .
- أن تكون قادرة على جذب قرارات إستثمارية لمشاريع جديدة .

¹⁰⁵ محمود محمد داغر، علي محمد علي (2010)، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية و اثره في النمو الاقتصادي في ليبيا-منهج السببية-، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد 51، السنة 2010، ص 126.

المطلب 3: معوقات و مشكلات الإستثمارات العمومية :

من أبرز المشكلات التي تعيق تطبيق و إستيعاب الإستثمار العام :¹⁰⁶

1. مشكلات على مستوى التخطيط :

غالبا ما يميز عملية تخطيط الإستثمار العام هو عدم قابلية تنفيذ الأهداف المخطط لها في أرض الواقع و هذا ما يخلق فجوة بين الأهداف المراد تحقيقها و بين تلك النتائج المحققة ، و هذا راجع لعدم مراعاة إمكانية الدولة و قدرتها المالية لتحقيق الأهداف المسطرة و أيضا عدم التمييز بين كل من التخطيط الإقتصادي و الإستثماري فلكل منهما أسس و معايير .

2. مشكلات على مستوى التنفيذ :

يعيق تنفيذ الإستثمارات العامة العديد من المشاكل من بينها تلك المتعلقة بالتصنيع و التنفيذ فسمح الخلط بين مفهومي التصنيع و التنمية بزيادة التوسع في شراء المعدات و الأدوات ذات مستوى تقني لا يتلائم مع عناصر العملية الإنتاجية ، و كما كانت التنمية تقتصر فقط على شراء المعدات و الأدوات ، كذلك من مشاكل تنفيذ الإستثمار العام نجد ثقل البيروقراطية و أثارها على إنتاجية العمال .

3. مشكلات تتعلق بعملية الرقابة :

تعد عملية الرقابة خطوة جد مهمة لتحديد الجانب المنجز الفعلي من المشروعات الإستثمارية مع الأخذ بعين الإعتبار المخصصات المالية لهذه المشروعات ، و هذا بشكل يضمن الكفاءة في إستخدام كل من الوسائل التقنية و المالية ، و لكن أصبحت الرقابة تهتم بالجانب المالي و الإعتمادات المالية لهذه المشروعات فبذلك أهملت هذه العملية الجانب الاقتصادي الذي يوضح الإنجازات الفعلية .

¹⁰⁶ غدير بنت سعد الحمود (2004) ، العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، ص 31-34 .

4. مشكلات متعلقة بألية الأسعار :

معظم مشاريع الإستثمار العام أثناء تسعيرها لمنتجاتها لا تراعي موضوعية التكاليف اللازمة إجتماعيا بل تركز فقط على التكاليف الفعلية، وهذا ما يعكس ضعف أداء هذه المشاريع وهدر وسوء الإدارة، فمستوى الأداء الجيد يتمثل في تتطابق كل من التكاليف الفعلية مع التكاليف اللازمة إجتماعيا.

5. **مشكل التمويل :** يرتبط تمويل الإستثمارات العمومية في الدول النفطية بأسعار النفط، و هذه الاخيرة معروفة بطبيعة متذبذبة و غير مستقرة في الأسواق العالمية ، أما في الدول النامية فيتم تقديم إستثماراتها العمومية غالبا عن طريق الإقتراض.¹⁰⁷

6. **مشكل الكفاءة والترشيد :**

إهمال إعتبرات الكفاءة و ترشيد الإنفاق في معظم المشاريع الإستثمارية ، كما ان مؤسسات القطاع العام تعرف بتدني كفاءتها بسبب غياب المنافسة و عامل الربح .

7. **مشكل التكاليف :**

تتميز الإستثمارات العمومية بإرتفاع تكاليف و الناتجة عن إهمال دراسة الجدوى لهذه المشاريع الإستثمارية وعدم مراعاة الترابط و التكامل في ما بينها ، فالفرضية التي قدمها baumol william بمساعدة william bomen وجد أن مؤسسات القطاع العام تتميز بتباطؤ الإنتاجية ما يساهم في رفع سعر المخرجات بشكل يصعب تسويقها و هذا ما وصفه بميزة مرض التكاليف في مؤسسات القطاع العام .

8. **مشكلة الفساد و إهدار المال :**

يكون مشكل الفساد وإهدار المال بسبب غياب الرقابة و البيات ترشيد الإنفاق العام و هذا ما يحد من فعالية الإستثمار العمومي .

9. **مشكل تحديد الأولويات في المشاريع الإستثمارية العامة .**10. **مشكل التخلف في الفنون الإنتاجية و القصور النسبي في إستخدام التكنولوجيا.**

¹⁰⁷ باشوش حميد (2016)، الإستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 03، ص 35

المطلب الرابع: مؤشرات قياس أداء وكفاءة الإستثمارات العامة

من بين أهداف الإستثمار العام تحقيق الكفاءة و تحسين مستويات الأداء لديه ،وعليه نجد أن الكفاءة تمثل القدرة على تنفيذ المهام المحددة كما أنها تدل على المهارات التي يتولد عنها خلق قيمة مضافة فهي تشمل كل من المعارف و المهارات و الخبرات و السلوكيات ،أما الأداء فهو يشير إلى درجة تحقق و إتمام المهام أو هو محاولة تحقيق الأهداف المرجوة من تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف فهو بذلك يشمل مفهوم الفعالية ،فمن خلال الدراسات التي تحدد طبيعة أثر الاستثمار العام على معدلات النمو الإقتصادي ، وجدت أن هذا الأثر يعتمد على مدى كفاءة الإستثمار العام .

1. مؤشرات قياس الكفاءة الإستثمارات العامة:

و يمكن قياس هذه الكفاءة بـ :

تحليل حد الكفاءة efficient frontier analysis :

يوضح هذا المؤشر مدى الكفاءة النسبية لإقتصاد ما ،وذلك من خلال القدرة على تحويل الإنفاق الإستثماري العام و التي تمثل المدخلات إلى مخرجات ذات جودة أي بنية تحتية ذات جودة ،فبذلك يمكن حساب هذا المؤشر من خلال قياس العلاقة بين كل من الرصيد القائم لرأس المال العام وبين البنية التحتية هذه الأخيرة التي يتم قياسها بتحديد جودة كل مكوناتها و المثلة في مؤشر التنافسية العالمية.¹⁰⁸

تقييم تكاليف الوحدة للمشروعات الإستثمارية الكبرى في قطاعات مختارة poroject-letel

:cost analysis

يتم تقييم تكاليف الوحدة للمشروعات الإستثمارية الكبرى في قطاع معين لإقتصاديات مختلفة من خلال تحليل هذه المشروعات الإستثمارية ،وذلك بتقدير و مقارنة متوسط تكلفة وحدة الإستثمار فيها(بالدولار الأمريكي).¹⁰⁹

¹⁰⁸ عبد الحميد مرغيت ، تجربة النرويج في حوكمة المشروعات الاستثمارية و الدروس المستفادة للجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص5.
¹⁰⁹ عبد الحميد مرغيت ، تجربة النرويج في حوكمة المشروعات الاستثمارية و الدروس المستفادة للجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص5.

تحليل جودة النظام المطبق لإدارة الإستثمار العام : public inversement :management index

و هذا المؤشر (pimi) تم تطويره من طرف dabra-norris و آخرون عام 2011 حيث شمل إحتسابه عينة تضم 71 بلد بما في ذلك بلدان ذات دخل منخفض، و يهتم هذا المؤشر بقياس الجودة المؤسسية و إدارة الإستثمارات العامة، بتحليل أربع مراحل تمر بها دورة المشروع الإستثماري العام و هي التقييم المسبق للمشروع، الإختيار و الميزانية، التنفيذ، التقييم اللاحق و التدقيق ، و بناء على هذا التحليل يتم منح درجات للبلدان محل الدراسة لمعرفة أفضلها من حيث الأداء .¹¹⁰

- المرحلة الأولى: تتضمن هذه المرحلة التقييم المسبق للمشروع من خلال التقييم الإقتصادي المسبق لتكلفة كل من الإستثمارات القطاعية و التقييمات الإقتصادية المسبقة للمشروع .
- المرحلة الثانية : الإختيار وتحديد ميزانية المشروع من خلال عملية التخطيط والتكامل ما بين الوظائف على المدى المتوسط و إختيار الإستثمار و إختيار أيضا نظام التدقيق وطريقة التمويل.
- المرحلة الثالثة : و هي مرحلة تنفيذ المشروع و هذا ضمن إطار منافسة حرة على العقود العقارية و تحديد آلية الشكوى و تنفيذ الميزانية تحديد ومدى وجود وفعالية الضوابط الداخلية وكذلك التدقيق الداخلي .
- المرحلة الرابعة : تقييم المشروع و التدقيق من خلال القيام بتقييمات بعد إنجاز المشروع بشكل مستمر و التدقيق الخارجي من قبل الإدارة المختصة بذلك و الغطلا على سجل الأصول.

¹¹⁰ Era Dabra-Norris, Jim Brumby, Annette Kyobe, Zac Mills, and Chris Papageorgiou(2011), **Investing in Public Investment: An Index of Public Investment Efficiency** ,IMF Working Paper,pp8.

الشكل رقم(04):مراحل دورة المشروع الإستثماري العام

Box 1. Key Aspects of the Public Investment Management Index (PIMI)**1. Strategic Guidance and Project Appraisal**

- Nature of strategic guidance and availability of sector strategies
- Transparency of appraisal standards
- Observed conduct of ex ante appraisals
- Independent review of appraisals conducted

2. Project Selection and Budgeting

- Existence of medium term planning framework and its integration to the budget
- Inclusion in budget (or similar) for donor funded projects
- Integration of recurrent and investment expenditures in budget
- Nature of scrutiny and funding supplied by legislature, including its committees
- Public access to key fiscal information

3. Project Implementation

- Degree of open competition for award of contracts
- Nature of any complaints mechanism relating to procurement
- Funding flows during budget execution
- Existence and effectiveness of internal controls, such as commitment controls
- Effectiveness of system of internal audit

4. Project Evaluation and Audit

- Degree to which ex-post evaluations are conducted
- Degree to which external audits are produced on a timely basis and scrutinized by the legislature

The maintenance of asset registers, and/or asset values.

Source : Era Dabla-Norris, Jim Brumby, Annette Kyobe, Zac Mills, and Chris Papageorgiou(2011) , **Investing in Public Investment: An Index of Public Investment Efficiency** ,IMF Working Paper,p8.

: مؤشر كفاءة الإستثمار العام **PIE-XPublic Investment Efficiency Indicator**

يوضح هذا المؤشر طبيعة العلاقة ما بين رصيد رأس المال العام و مؤشرات تغطية و جودة أصول البنية التحتية ل114 دولة، بحيث تقاس فجوة الكفاءة بالمسافة ما بين متوسط الدولة و منحني الكفاءة عن مستوى محدد من رصيد رأس المال العام و نصيب الفرد من الدخل، ويستند هذا المنحنى على كل من بيانات الإقتصاد العالمي و مؤشرات التنمية العالمية و على مصادر أخرى فالدول التي تقع على منحني الكفاءة أعلى مستوى من تغطية وجودة البنية التحتية، وهو ما يمثل المخرجات فتأخذ هذه الدول الدرجة 1 في المؤشر و كل ما إتسعت المسافة من المنحنى إنخفضت درجات المؤشر، و ما دل أيضا على إنخفاض الكفاءة فبذلك يقوم المؤشر بمقارنة فجوة الكفاءة بين إقتصاديات الدول فيترتب عن هذا المؤشر مجموعة من النتائج من بينها:¹¹¹

¹¹¹أمل زكرياء عامر و اخرون(2016)، **كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات الفرص و إمكانيات التحسين)**، مجلة سلسلة قضايا التخطيط و التنمية، العدد 274، سبتمبر 2016، ص 40.

-تصاحب الزيادة في كفاءة الإستثمار العام زيادة في نصيب الفرد من الدخل بينما تنخفض هذه الكفاءة بزيادة رصيد رأس المال.

-تصل فجوة الكفاءة في إقتصاديات المتقدمة بمتوسط 13 و بنسبة 27 في إقتصاديات الصاعدة و ما يقارب 40 في إقتصاديات الدول ذات الدخل المنخفض.

تقييم إدارة الإستثمار العام Assessment Public Investment Management

(pima)

يقوم هذا المؤشر بالمقارنة بين مختلف الدول و ذلك بتقييم إدارة و كفاءة ممارسات إدارة و صنع قرار الإستثمار العام من خلال ثلاثة مراحل¹¹².

- المرحلة الأولى: تتضمن تخطيط مستويات مستقرة من الإستثمار العام .

- المرحلة الثانية: فهي تشمل عملية تخصيص الإستثمار العام في القطاعات و المشروعات .

-المرحلة الثالثة: و هي تعبر عن تنفيذ هذه المشروعات الإستثمارية في الوقت المحدد وضمن تمويل مناسب.

فبهذا المؤشر تتضح مجموعة من النتائج يتم من خلالها إستخلاص نقاط القوة و الضعف لهذه الدول و المرتبطة بإدارتهم للإستثمار العام فيمكن توضيح هذه النتائج على النحو التالي:

-وجود علاقة تكاملية بين جميع مراحل إدارة الإستثمار العام.

-ترجع الإختلافات في مستويات الكفاءة لإستثمار العام إلى الإختلافات القائمة على مستوى القوى النسبية لمؤسسات إدارة الإستثمار العام.

- إذا ما تم المقارنة بين الأقاليم الجغرافية فتعد كل من أوروبا و أمريكا اللاتينية الأقوى في إدارة الإستثمار العام و العكس بالنسبة لدول الشرق الأوسط ووسط آسيا والتي تمثل الأقاليم الأضعف في إدارة الإستثمار العام.

¹¹²امل زكرياء عامر و اخرون(2016)، كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات الفرص و إمكانات التحسين)، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

2. مؤشرات قياس أداء الإستثمار في القطاع العام :

بغية تحليل أداء أي قطاع أو مجال ينبغي الحصول على مجموعة من المعلومات الكافية و الشاملة عن أداء هذا القطاع أو المجال، و عليه هذا ما يستدعي اللجوء إلى مجموعة من المؤشرات المتنوعة التي تعكس مختلف جوانب كل قطاع و لكن يشترط ان تكون هذه المؤشرات تتسم بالوضوح والدقة ، و أن تكون ذو إرتباط مباشر بالقطاع أو المجال المراد دراسته و بإخفاض التكلفة ،وأن يكون هذا المؤشر كافي لتقييم أداء قطاع معين، وأيضا أن يكون قابلا للتتبع و الرصد خلال فترات زمنية مختلفة ،فيمكننا بذلك التمييز بين مؤشرات قياس أداء الإستثمار العام في القطاعات التالية¹¹³ :

الإستثمار العام في الصحة :

حددت منظمة الصحة العالمية في تقريرها لسنة 2000 مجموعة من الأهداف يمكن إنجازها في تحسين المستوى الصحي للسكان ، وتحقيق العدالة في توزيع ذلك التحسن في الصحة بين السكان وكذلك الإستجابة لإحتياجات المواطنين بخصوص الجوانب الأخرى غير صحية ،وعدم التمييز بين الفئات المختلفة للمجتمع وعدالة المساهمات المالية للإستثمار في النظام الصحي لذلك يكون قياس أداء الاستثمار العام في هذا القطاع من خلال قياس أداءه في تحقيق هذه الأهداف ،بحيث يكون هذا المؤشر المركب أفضل وأشمل لمختلف الجوانب الصحية من تلك المؤشرات البسيطة كمؤشر الصحة الصادر عن تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

الإستثمار العام في قطاع التعليم :

يتم قياس أداء قطاع التعليم بمؤشر التعليم للتجميع *éducation for all développement index* ، و هو مؤشر مركب يتم حسابه من قبل منظمة اليونسكو بغرض قياس أداء النظم التعليمية ضمن الأهداف الرئيسية المراد تحقيقها ، و يرتبط هذا الأخير بأربعة مؤشرات فرعية أخرى تتعلق بالمعدلات

¹¹³ هبة محمود الباز(2014)، *قياس كفاءة الاتفاق العام في مصر و مقترحات للارتقاء بها*، مسودة ورقة من اوراق بحث بعض قضايا اصلاح المالية العامة في مصر ،تمهيذا للنشر في سلسلة كراسات السياسات قاهرة ، سبتمبر 2014 ،ص 28-30.

الصالفة للتسجيل في التعليم الابتدائي و معدلات القرائية literag لدى الكبار و مدى جودة التعليم و مدى المساواة بين الإناث و الذكور في الحصول على التعليم الابتدائي و الثانوي و القرائية.

الإستثمار العام في قطاع البنية التحتية:

لقياس أداء قطاع البنية التحتية يتم الإعتماد على مؤشر مركب لأهم القطاعات التي يشمل عليها هذا القطاع فنجد بذلك¹¹⁴:

- قطاع النقل: ميز بين ثلاث مجالات نقل رئيسية: النقل البحري والبري والجوي ولقياس أداء هذه المجالات يتم تحديد هدفين الأول والمتمثل في إمكانية وصول الخدمة وإتساع التغطية الجغرافية لها بنسبة تغطية شبكة الطرق للمناطق المختلفة، ونسبة الطرق المرصوفة إلى اجمالي الطرق وأطوال السكك الحديدية... إلخ، أما الهدف الثاني وهو جودة الخدمة المقدمة، فيمكن قياسها من خلال مؤشرات مدى جودة الطرق وجودة البنية التحتية للسكك الحديدية، وجودة البنية التحتية للموانئ وكذلك تلك المتعلقة بالنقل الجوي.

- قطاع الطاقة: يتم تحليل أداء هذا القطاع من خلال هدفين الأول والمتمثل في جودة الخدمة فيمكن قياسها من خلال فترات إنقطاع التيار الكهربائي أو بمدى جودة إمدادات الكهرباء. والهدف الثاني من خلال إمكانية الحصول على الخدمة و إتساع نطاق التغطية الجغرافية، وذلك بإستخدام مؤشر نسبة الوحدات السكنية المتصلة بشركات الكهرباء ومؤشر نسبة المناطق التي تصل إليها إمدادات الوقود بشكل دائم ومنتظم.

- قطاع المياه و الصرف الصحي: يتم قياس مدى تطوره من خلال عنصرين الأول بتتبع مؤشرات نسبة الوحدات السكنية المرتبطة بشبكات المياه وكذا المرتبطة بشبكات الصرف الصحي، فيتضح بذلك إمكانية الحصول على خدمة هذا القطاع و تغطيته الجغرافي، أما في ما يتعلق بجودة خدمة هذا القطاع فيتم قياسها من خلال إستطلاعات الرأي حول مستويات الرضا عن الخدمة المقدمة أو بمعرفة مدى توافر شبكات المياه.

- قطاع الإتصالات: يمكن تحديد جودة الخدمة بإستطلاعات الرأي المتعلقة برضا المواطنين عن مستويات الخدمة المقدمة، أما عن إمكانية الحصول على هذه الخدمة و إتساع نطاق تغطيتها الجغرافية بإستخدام المؤشرات التي تقيس

¹¹⁴ هبة محمود الباز (2014)، قياس كفاءة الاتفاق العام في مصر و مقترحات للارتقاء بها، مرجع سبق ذكره، ص 28-30.

نسبة المشتركين في خطوط الهاتف الأرضي و نسبة المناطق المرتبطة بشبكات الهاتف الأرضي ، و نسبة المشتركين بكل من شبكات المحمول و الأترنت و نسبة المناطق التي تغطيها تلك الشبكات.

المبحث السادس : الإطار النظري للإستثمار الخاص

يلعب الإستثمار الخاص دورا مؤثرا وبارزا في عملية النمو الاقتصادي، ويعتبر تحديد سلوكه من بين أهم القضايا المهمة، وهذا ما يفسره أهمية الدراسات التطبيقية التي بحثت في المحددات الاقتصادية الكلية المفسرة لسلوك الإستثمار الخاص وعليه سنستعرض في هذا المبحث تحديد مفهوم الإستثمار الخاص مع ذكر أهدافه ومن ثم إلقاء الضوء على معوقات القطاع الخاص بصفة عامة بالأخص في الدول النامية، ومن ثم التطرق إلى أهم محددات الإستثمار الخاص التي جاءت بها الدراسات التطبيقية .

المطلب الاول :قراءة في الإستثمار الخاص

1.تعريف الإستثمار الخاص:

هو الإستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص بغية إنشاء شركات و مؤسسات ،بحيث تختلف أهداف الإستثمار الخاص عن الإستثمار العام كون أن الهدف من إستثمارات القطاع الخاص هو تعظيم الأرباح . يعرف الإستثمار الخاص على أنه الإستثمار الذي يقوم به قطاع الأعمال من خلال القروض التي يحصل عليها ، أو الإحتياطات التي يتم تكوينها من أرباح .و يقوم الإستثمار الخاص بدور رئيسي في تحقيق النمو الإقتصادي في الدول التي تنتهج أو تتبع إقتصاديات السوق ¹¹⁵ .

2.أهداف الإستثمار الخاص: تتمثل أهداف الإستثمار الخاص :¹¹⁶

تعزيز الربح و تحقيق المنفعة الخاصة يعد تعظيم الربح من أهم أهداف الإستثمار الخاص و الربح بمفهومه الواسع و العام هو الفرق بين الإيرادات الكلية و التكاليف الكلية للمشروع، لذا نجد أن الإستثمار الخاص يتصف بالمرونة، بحيث إذا لم يحقق الإستثمار الربح المستهدف يمكن تركه و التوجه إلى إستثمار آخر يحقق ذلك بالإضافة لتعظيم الربح نجد الإستثمار الخاص يهدف أيضا الى :

¹¹⁵ محمد صلاح ، دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية -حالة بعض إقتصاديات الدول العربية ،مرجع سبق ذكره ،ص 155 .
¹¹⁶ صاحبة نعمة العكايشي ،فاطمة عبد سلام (2017) ،تأثير التحرر المالي في الاستثمار المصير في الخاص في الإقتصاد العراقي للمدة (2004-2015) ،المجلة الإدارية للعلوم الإدارية المجلد(13)العدد (54).ص 230 .

- المحافظة على إستمرارية الدخل و زيادته عبر ضمان ديمومة العملية الإستثمارية وحماية النشاط القائم.
 - المحافظة على درجة ملائمة من السيولة النقدية لمواكبة متطلبات العمل و الحالات الطارئة و المحافظة على مركز مالي سليم وتجنب العجز المالي .
 - تحقيق أكبر حصة سوقية ممكنة وذلك من خلال تحقيق أكبر قدر من المبيعات.
 - المحافظة على الأصول المادية التي تمتلكها المؤسسة .
 - تسعى بعض المشاريع الاستثمارية الخاصة إلى تحقيق اهداف إجتماعية بغية الحفاظ على مسؤوليتها الإجتماعية إتجاه البيئة التي تعمل بيها و إتجاه العملاء الذين تتعامل معهم.
3. وسائل تشجيع الإستثمار الخاص ¹¹⁷ :

حوافز تشجيعية :

تكون هذه الحوافز في شكل خدمات تقدمها الدولة لتسهيل قيام و مهام المشروعات الإستثمارية، فتضمن مختلف الدراسات ما قبل الإستثمار ، بتوفير معلومات و بيانات إحصائية عن فرص الإستثمار ، و كذلك عن الإجارة الداخلية و الخارجية و العمالة ، و كذلك خدمات من شأنها توفير المرافق و الخدمات الأساسية من طرق و مياه و كهرباء و ذل بأسعار تشجيعية .

الحوافز المالية :

تشمل الحوافز المالية مجمل القروض العامة المقدمة ، و كذلك ضمانات قروض التمويل و الإعانات الحكومية ، و التي من شأنها تسهيل قيام هذه المشروعات الإستثمارية .

الحوافز النقدية :

يشمل هذا النوع من الحوافز تخفيض رسوم الإنتاج و رسوم التصدير أو الإعفاء منها مؤقتا ، و ذلك بربطها بكمية إنتاج معينة أو نسبة تشغيل الأيدي العاملة الوطنية ، و غيرها من الحوافز النقدية ، فهذه الأخيرة تعد أكثر تنوعا من الحوافز المالية ، كما انه غالبا يرتبط هذا النوع من الحوافز الممنوحة للمستثمر بأهداف معينة تسعى الحكومة لتحقيقها و بجانب محدد من الأداء للمشروع الإستثماري يستهدف الوصول اليه .

الحوافز المساندة :

هناك بعض الإجراءات و الأدوات التي من شأنها تشجيع الإستثمار الخاص و توسيع نطاقه في السوق المحلية ، و

¹¹⁷ غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الإستثمار العام والخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، مرجع سبق ذكره، ص 30-37.

ذلك كأن تكون المشتريات الحكومية من السلع المحلية لتشجيع القطاع الخاص و رفع قدرته التنافسية في السوق ، أو كأن يكون هناك تمييز سعري و ذلك بمنح ميزة سعرية تفضيلية للمنتج المحلي أثناء مقابلته بالمنتج الاجنبي ، بشرط أن يكون المنتج المحلي حامل لمجمل مقاييس الجودة و النوعية .

التسهيلات :

تتضمن هذه التسهيلات مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الإداري كان يتم التعجيل في إجراءات تقويم طلبات التراخيص بالإستثمار و سرعة منح التراخيص ، و إصدار الشهادات التي يرتبط بصدورها حصول المستثمر على حافز مالي أو نقدي معين . و يوجد غيرها من التسهيلات الإدارية التي تزيد من ثقة وطمأنينة المستثمر في الجهاز الإداري بعيدا عن أشكال البيروقراطية الإدارية .

المطلب 2: معوقات الإستثمار الخاص

يواجه الإستثمار الخاص مجموعة من العوائق و التي تعد بمثابة قيود تحد من تطوره فنجد منها تلك القيود المتعلقة بالجانب السياسي و القانوني و أخرى متعلقة بجانب الإستقرار الإقتصادي.

1. عدم الإستقرار السياسي والفساد:

يؤثر عدم الإستقرار السياسي والفساد بشكل سلبي على نمو المبيعات و على إنتاجية المؤسسات و أيضا على حجم العمالة¹¹⁸.

ولقد تعددت تعاريف الفساد فهو ما يشير إلى مجموعة كبيرة من التصرفات أو السلوكيات فنجد أن البنك الدولي قد عرفه على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة لكسب الخاص ، فيكون هناك فساد إذا ماتم تعيين أقارب أو سرقة أموال الدولة، ويتم أيضا بتحقيق أرباح خارج الإطار القانوني أو بقيام إما موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة بغرض تسهيل عقد أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشواي بغرض الإستفادة من سياسات أو إجراءات يتغلب من خلالها على منافسيه ، لتعرفه منظمة الشفافية الدولية بما يشير إلى سوء إستخدام السلطة من

¹¹⁸ Banque européenne pour la reconstruction et développement , **Qu'est-ce qui retient le secteur privé dans la région MEN A?, enseignements – de l'enquete sur les entreprises**, Banque européenne d'investissement et banque mondiale 2016, pp03

أجل تحقيق مكسب خاص ،أو بتعبير آخر هو إستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة كما هو أيضا نتيجة سلوك بيروقراطي هدفه تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية¹¹⁹ فيتضح بذلك أن للفساد أليتين وهما الرشوة و العمولات.

ويمكن التمييز بين أنواع عديدة من الفساد فهناك من يميز بين فساد سياسي و الذي يكون في مرحلة صياغة السياسات ،و بين فساد إداري و الذي يرتبط بتطبيق القوانين من جانب المسؤولين وهناك العديد من التصنيفات التي تميز بين أنواع الفساد من بينها مايلي :

• حسب الحجم :

ميز الإقتصاديون بين نوعين من الفساد من حيث الحجم فالنوع الأول هو الفساد الكبير فهو يسيء إلى قواعد القانون و الإستقرار السياسي فيحدث في مستويات عالية في الحكومة ما يفقد الثقة فيها ،أما النوع الثاني فهو الفساد الصغير فيكون من خلال منح تفضيلات صغيرة أو بالتورط في مبادلات لمبالغ صغيرة للفساد .

• حسب مجالات المعاملات للفساد:¹²⁰

- ✓ فساد التعامل : ينطوي على ترتيب متبادل بين المانح و المتلقي.
- ✓ فساد الإبتزاز : يعتبر شكلا من أشكال الإكراه.
- ✓ فساد الدفاعي : يشير لقيام ضحية الإبتزاز بالدخول مكرها في ذلك.
- ✓ فساد الإستثماري : يكون فيه عدم وجود مدفوعات فورية فيتم دفعا في المستقبل.
- ✓ فساد المحاباة : يتعلق بأفراد الاسرة فيتم تعيينهم في مناصب حكومية.
- ✓ فساد الداعم : يتضمن الأعمال التي تدعم وتهدف لحماية الفساد القائم.

¹¹⁹بوزيد سايح(2015) ،سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية ،مجلة الباحث، العدد 10

2012/، ص56.

¹²⁰محمود حسن امين محمد(2015) ،تقدير اثار الفساد على دالة الإستثمار الخاص في مصر باستخدام نموذج ARDL ،مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد01، 2015، ص409.

• حسب درجة التنظيم :¹²¹

- ✓ الفساد المنظم : يكون هذا الفساد ضمن ترتيبات و إجراءات مختلفة فيتم بذلك تحديد مقدار الرشوة و آلية دفعها و كيفية إنهاء المعاملة فنجد هذا النوع من الفساد بكثرة في المنظمات المختلفة .
- ✓ الفساد غير المنظم : يتعدد في هذا النوع من الفساد خطوات دفع الرشوة بدون أي تنسيق مسبق و بدون ضمان إنهاء المعاملة لهذا يعد هذا الأخير أكثر خطورة من الفساد المنظم.

- أهم مؤشرات قياس الفساد في الأدبيات التطبيقية:

تعددت الدراسات التطبيقية التي تحاول قياس الفساد، فبالرغم انه لا يوجد مقياس مباشر لذلك إلا أن هذه الدراسات كشفت على وجود عدة طرق غير مباشرة، هذه الأخيرة التي تعددت مصادرها من خلال تطوير مؤشرات كمية تركز معظمها في ذلك على إستقصاء آراء الخبراء وإنطباعاتهم وأيضا من واقع ممارستهم¹²²

• مؤشر الفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Guide

تقوم مجموعة خدمات المخاطر القطرية بإصدار هذا المؤشر وهذا منذ عام 1984 كمقياس للفساد كأحد المؤشرات الفرعية لتقييم المخاطر السياسية للدول ويضم هذا المؤشر 22 متغير موزعة على ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر السياسية والمخاطر التمويلية والمخاطر الإقتصادية، ويتم الحصول على المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية بأخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للمجموعات الثلاثة، فتتراوح قيمة هذا الأخير ما بين الصفر (مخاطر مرتفعة) و 100 (مخاطر منخفضة).

• مؤشر مدركات الفساد (CPI) Corruption Preceptions Index

قامت منظمة الشفافية الدولية بإنشاء مؤشر دولي لقياس مدى إدراك الفساد داخل الدولة فهذا المؤشر يعطي لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لإنتشار الفساد ويحدد ترتيب الدول في قائمة الفساد العالمية .

¹²¹ مزهود هاجر، شرابي عبد العزيز (2017)، الاستثمار الأجنبي المباشر أي دور للفساد، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، ديسمبر 2017 ص 281.

¹²² مؤشرات قياس الفساد تقرير اسبوعي، معهد شمال افريقيا لدراسات الحوكمة .

تتراوح قيمة مؤشر مدركات الفساد ما بين 0 و10 درجات، فكلما إتجهت هذه القيمة نحو 10 دل ذلك على أن الدولة تقل فيها درجة الفساد وعكس صحيح كلما كان التقدير أقل من 5 يفسره أن جميع الأعمال والصفقات الدولية خاضعة للفساد .

● باروميتر الفساد العالمي (G.C.B) Global Corruption Barometer

صدر هذا المؤشر لأول مرة سنة 2003، ويعتبر هذا المؤشر كميًا، فيقيس تصورات الشعوب وخبراتها فيما يخص قضية الفساد، فيعد هذا المقياس إستطلاعاً لرأي المواطنين وليس الخبراء فتقوم شركات ومراكز متخصصة بإستطلاعات الرأي مرة كل سنتين .

● مؤشر دافعي الرشوة :

يقوم هذا المؤشر بقياس جانب العرض المتعلق بالفساد في التعاملات التجارية الدولية، فهو يركز على مدى ميل الشركات في الدول الكبرى إلى دفع الرشوة في الخارج، وعليه يوضح هذا المؤشر المصادر التي تورطت فيها الرشوة فيشمل كل من الرشاوي المدفوعة لغرض تسريع الخدمات والإجراءات الرشاوي المدفوعة للأحزاب السياسية والرشاوي المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة الخ .

● التقرير الشامل عن الفساد (G.C.R) Global Corruption Report

تصدر منظمة الشفافية الدولية تقريراً شاملاً عن الفساد منذ عام 2001 و يعد هذا المؤشر نوعياً فيركز كل عام بشكل أساسي على القطاعات الحيوية المهمة، فنجد أنه في سنة 2003 ركز هذا التقرير على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات وطريقة التعامل معها، ليشمل التقرير في سنة 2004 الفساد السياسي ليتناول هذا الأخير كافة جوانب الفساد في قطاع الإنشاء والمقاولات وإعادة البناء و الإعمار سنة 2005.

● مؤشر النزاهة الوطني (NIS) National Institute of Standards

يعتبر هذا المؤشر نوعياً فهو يمثل مجموعة من الدراسات يتم القيام بها داخل الدولة فتقدم تقييماً يشمل كل من نقاط القوة والضعف لأبرز المؤسسات، فتفسر مدى وجود الحكم الرشيد والنزاهة في الدولة.

● مؤشر الشفافية في تقرير الشركات (TRAC) Transparent in corporate Reporting

يقيس هذا المؤشر تقارير الشركات وهو يعتبر مؤشراً نوعياً، فمن خلال هذا المؤشر تم الكشف أن الكثير من الشركات العالمية تقدم تقارير غير كافية عن هياكل شركاتهم و تكتفي بنشر القليل من المعلومات حول التزامها بالأنظمة الشاملة لمكافحة الفساد وتعمل في بيئات يسود فيها الفساد.

● مؤشر إدارة الحكم للبنك الدولي (W.C.L) Worldwide Governance indicator

تم صدور هذا المؤشر عن البنك الدولي سنة 1996 فيضم أكثر من 212 دولة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يشمل ستة أبعاد لقياس الحكم في الدولة الواحدة لتمثل في التعبير والمساءلة، الإستقرار السياسي، كفاءة الحوكمة نوعية التدخل الحكومي، التحكم في الفساد، حكم القانون، كما أنه يأخذ هذا المؤشر بالحسبان مؤشرات السنوات التي تسبق التقدير.

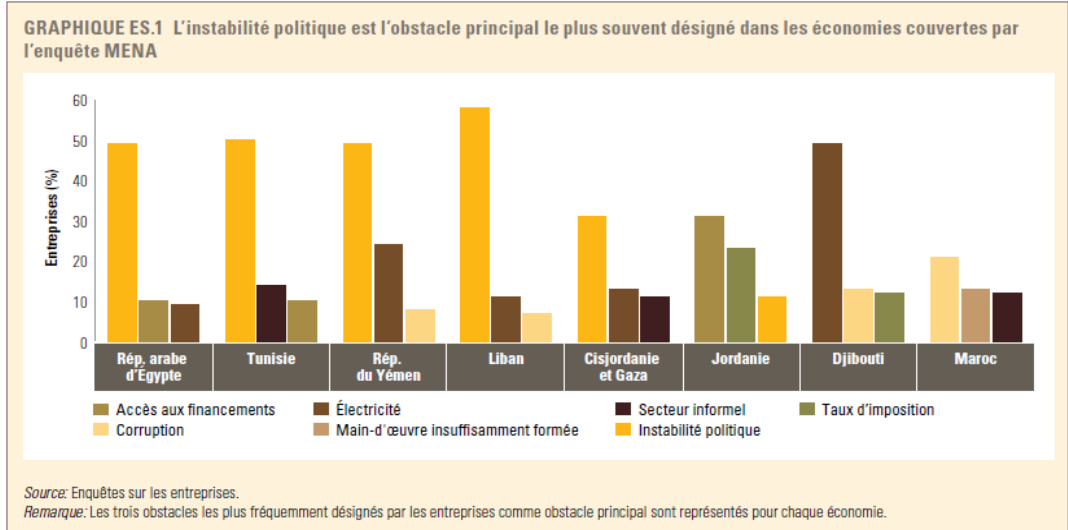
2. عدم كفاءة البنية التحتية:

تشمل البنية التحتية كل من الطرق و الموانئ و الكهرباء و المياه و الغتصالات و كذلك التعليم¹²³، حيث أشارت دراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الإستثمار بالنسبة للقطاع الخاص بإقتصاديات الشرق الأوسط و شمال افريقيا (MENA)، بأن يعد عدم كفاية وصول الكهرباء للمؤسسات الاقتصادية الخاصة في هذه الدول تعد حاجز لنمو المبادلات التجارية بالأخص في كل من مصر و لبنان و اليمن بالرغم من الجهود المبذولة في هذا القطاع، حيث سبب الإمداد الغير المنتظم للكهرباء في هذه الدول خسارة كبيرة في مردودية العديد من

¹²³ **Le secteur privé en Afrique, élément essentiel de la croissance économique**, rapport du groupes des travail invité par Epargne sans frontieres, favorisé le developpement des petites et moyennes entreprises africaines ,pp11.

المؤسسات الخاصة¹²⁴ وهذا ما يؤكد ضرورة تعزيز من كفاءة البنية التحتية سواءا المادية و غير مادية بغية تشجيع الإستثمار الخاص و تحفيز معدلات النمو الإقتصادي.

الشكل رقم (05): معوقات القطاع الخاص في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



Source : Banque européenne pour la reconstruction et développement, Qu'est-ce qui retient le secteur privé dans la région MENA?, enseignements – l'enquête sur les entreprises, Banque européenne d'investissement et banque mondiale 2016, pp 03

3. العوائق التمويلية:

تتمثل العوائق التمويلية هنا في تلك التي تحد من عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص، فتشمل هذه العوائق إرتفاع تكلفة رأس المال، وكذلك سياسات الإقراض التي تتبعها بعض البنوك فنجد معظم البنوك تميل إلى التمويل القصير الاجل لتفادي مخاطر عدم السداد وإشكالية السيولة، فبهذه الإجراءات تضع المزيد من القيود التمويلية على القطاع الخاص بما يؤدي الى ضعف وتيرة نموه وتطوره¹²⁵.

¹²⁴ Qu'est-ce qui retient le secteur privé dans la région MENA?, Banque européenne pour la reconstruction et développement ,pp04.

¹²⁵ بوددخد كريم، بوددخد مسعود(2011)، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص

4. بيئة الأعمال:

تعرف بيئة الأعمال بأنها مجموعة الشروط السياسية و القانونية و المؤسساتية و التنظيمية التي تحكم أنشطة الاعمال ، وبالتالي فهي تؤثر على تنمية الإستثمار في القطاع الخاص و على النمو الإقتصادي و على حجم العمالة¹²⁶ ، لهذا أصبح من الضروري إصلاح هذه البيئة ،وليثم تحديد وضعية بيئة الأعمال أشار البنك الدولي إلى مجموعة من المؤشرات تنقسم ما بين مؤشرات تصنيف قانونية و التي تتمثل في مؤشر الحصول على الإئتمان و مؤشر حماية.

المستثمرين و بين مؤشرات الوقت و التكلفة و التي تضم مؤشرات بدء النشاط التجاري ،إستخراج تراخيص البناء ،تصفية النشاط التجاري وغيرها من مؤشرات التي تخص هذا المجال¹²⁷ .

5. القطاع الغير رسمي:

يؤثر هذا القطاع بشكل سلبي في المجال الصناعي و التجاري ، و ذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع النظامية ، و هذا نتيجة لإنخفاض تكلفتها أو نتيجة سوء نوعيتها كما أن إنتشار هذا القطاع يؤثر على إستخدام الموارد المحلية كما يؤثر سلبا على عنصر المنافسة و الربح¹²⁸ ، و من خلال هذه الآثار السلبية التي تنتج عن هذا القطاع يفقد مستثمري القطاع الخاص ثقته في البيئة الاستثمارية بشكل يجد رغبته في الإستثمار و في دخول الأسواق و تحمل المخاطرة .

المطلب الثاني :محددات الإستثمار الخاص

تختلف محددات الإستثمار الخاص بين الدول النامية و الدول المتقدمة و هذا لإختلاف الهياكل الإقتصادية و المؤسسية لهذه الدول لكن يمكننا أن نميز بين ثلاث إتجاهات لمحددات الإستثمار الخاص.

-متغيرات التي جاءت بها النظرية الكينزية و المتمثلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي التكلفة الداخلية (التغير في الإئتمان الموجه للقطاع الخاص) الطاقة المستغلة.

¹²⁷ بوددخد كريم ،بوددخد مسعود(2011)، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي،مرجع سبق ذكره ، ص

08 .¹²⁸ بودلال علي (2010)، محاولة للاقتصاد الخفي - حالة الجزائر-، مجلة دفاتر mecas ، العدد 06 ، ديسمبر 2010، ص 304.

- متغيرات نيوكلاسيكية و التي تتضمن نسبة توبين و سعر الفائدة الحقيقي و تكلفة رأس المال و نسبة الإستثمار العام .

-متغيرات عدم اليقين و ومتغيرات عدم الإستقرار الإقتصادي كتقلبات معدل التضخم و سعر الصرف و معدل الدين الخارجي .

1. سعر الصرف الحقيقي :

يعد سعر الصرف عامل يوضح مدى الإستقرار الإقتصادي كما يعتبر محدد من محددات الإستثمار الخاص ، و تأثير سعر الصرف الحقيقي على الإستثمار الخاص إختلف سواء في حالة تخفيض قيمة العملة أو حالة انخفاض قيمة العملة فيكون تأثير سعر الصرف الحقيقي على الإستثمار الخاص إما بتعزيزه وتشجيعه أو بكبحه و خفضه ويكون هذا التأثير من خلال قناتين أو إتجاهين .

-الإتجاه الأول و الذي يمثل جانب الطلب فيؤثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي على مستويات الأسعار وهذا ما يؤدي بدوره إلى تراجع القيمة الحقيقية للأصول المالية للقطاع الخاص ، بشكل يخفض من ثروته و كذلك تقوم المؤسسات بمراجعة توقعاتها المستقبلية بخصوص جانب الطلب و بتالي تخفض مبيعاتها فيتبع ذلك تخفيض لإستثماراتها.

-الإتجاه الثاني و هو يمثل جانب العرض فإنخفاض سعر الصرف الحقيقي سيرفع من تكلفة السلع الإنتاجية المستوردة، و هذا ما يجعل المستثمرين الخواص يميلون إلى الإستثمار في قطاع السلع التجارية فيرفع من ربحية هذا القطاع وهذا على حساب قطاع السلع غير تجارية.¹²⁹

وتعددت الدراسات التطبيقية التي أكدت على أهمية سعر الصرف الحقيقي كمحدد من محددات الإستثمار الخاص فمن بين هذه الدراسات نجد:

✓ دراسة **alberto R musalem** (1989)¹³⁰

✓ دراسة **luis serven and andres solimano** (1989)¹³¹

¹²⁹ شيببي عبد الرحيم ،شكوري سيد احمد (2009)، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثامن للمعهد العربي للتخطيط ،لبنان، مارس 2009 ،ص 12.

¹³⁰ **Alberto R. Musalem (1989) ,Private Investment in Mexico An EmpiricaAl nalysis**, Latin America and te Caribbean Country Department The World Bank .

✓ دراسة Temitope w oshikoya¹³² (1994)

✓ دراسة Gholam Reza Zardashty¹³³ (2014)

دراسة Jonathan O, Oniore , Emily Gyang¹³⁴ (2016)

✓ دراسة AKSHATA KALLOOR and Ajay chhibber¹³⁵ (2017)

2. معدل الفائدة :

تعددت مفاهيم سعر الفائدة في النظريات الاقتصادية، فنرى أن النظرية الكلاسيكية ترى أن سعر الفائدة هي ثمن للإدخار في حين أن نجد كينز يرى بأنها ثمن للتخلي عن السيولة، و نجد إقتصاديين آخرين يعرفونها على أنها ذلك الثمن الذي يدفعه المقترضون للحصول على قوة شرائية حالية مقابل قوة شرائية مستقبلية¹³⁶، فمن خلال هذه التعاريف يتضح لنا دور سعر الفائدة في الاقتصاد سواء على مستوى الفرد او على مستوى القطاعات الاقتصادية هذه الأخيرة من خلال تمويلها لإستثماراتها الأمر ما يدفع بالبحث عن طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة كتكلفة لراس المال وبين الإستثمار الخاص. و يمكن القول أن معدل الفائدة الحقيقي هو من اهم محددات الإستثمار الخاص و أحسن مؤشر للتعبير عن تكلفة راس المال و إشارة معدل الفائدة هي مرهونة بالبيانات الإحصائية، وهي تدعم ماسواء فرضية ماكينون وشاو أي من خلال سياسات التحرير المالي التي من شأنها تزيد من حجم المدخرات التي تحفز الإستثمار و معدل النمو الاقتصادي أو من خلال Mackinon بفرضية تكاملية النقود و رأس المال التي ترى أن النقود تعد قناة إلزامية لتراكم رأس المال في إقتصاديات الدول النامية، أو من خلال shaw و هو الذي يرى أن الأثر الإيجابي لسياسة التحرير المالي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية¹³⁷، و بالتالي هنا أسعار الفائدة تؤثر إيجابا على الإستثمار الخاص و على النمو الاقتصادي، أو وجهة نظر النيوكلاسيك

¹³¹ Luis Serven and Andres Solimano (1989), **Private Investment and Macroeconomic Adjustment Country** Economics Department, The World Bank.

¹³² Temitope w oshikoya (1994) **macroeconomic determinants of domestic Private investment in africa Economic Development and Cultural Change**, 42(3) pp 573-596.

¹³³ Gholam Reza Zardashty (2014), **The impact of real exchange rate uncertainty on private investment in Iran Kuwait Chapter of Arabian**, Journal of Business and Management Review Vol. 3, No.10; June.

¹³⁴ Jonathan O. Oniore , Emily Gyang & Kenneth U Nnadi (2016), **The impact of exchange rate fluctuations on private domestic investment performance in nigeria**, Journal of Economics and Finance Volume 7, Issue 3. Ver. I (May. - Jun. 2016), PP 07-15

¹³⁵ Ajay chhibber and AKSHATA KALLOOR (2017) **Reviving private investment in india determinants and policy**, IIEP-WP-2017-5, Cross-listed with the National Institute of Public Finance and Policy, New Delhi

¹³⁶ عيادة سعيد حسن (2015)، **اثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية**، للبنك المركزي العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد السنة الثامنة

وثلاثون- العدد منه وأربعه، ص53.

¹³⁷ شكوري سيدي محمد (2006-2005)، **التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، ص47، ص50.

التي ميزت بين أسعار الفائدة الحقيقية و الإسمية و ترى بأن أسعار الفائدة الحقيقية تؤثر على الإستثمار الخاص سلبا ،ومن بين الدراسات التطبيقية التي أكدت على متغير معدل الفائدة كمحدد للإستثمار الخاص نجد:

✓ دراسة¹³⁸ Jaime de Melo and James Tybout (1986)

✓ دراسة¹³⁹ Prem S. Laumas (1990)

✓ دراسة¹⁴⁰ Libby Rittenberg: (1991)

✓ دراسة¹⁴¹ Prema-Chandra Athukorala (1998):

✓ دراسة¹⁴² John Khumalo (2014) :

✓ دراسة¹⁴³ INIMINO, Edet Etim , ABUO, Michael Abang (2018)

3. الإنفتاح التجاري:

يلعب الإنفتاح التجاري دورا هاما في إقتصاديات الدول و هذا إنطلاقا من الدور البارز الذي تلعبه سياسة تحرير التجارة الخارجية ، حيث أن تحرير التجارة الخارجية يساهم بشكل ملحوظ في النمو الإقتصادي وفي التخفيف من مستويات الفقر وتأمين الإستقرار حول العالم .

تعددت الدراسات التطبيقية التي تبحث في طبيعة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والإستثمار الخاص ، فنجد أن هذه الدراسات أخذت شقين فهناك من الدراسات من إهتمت بتحليل أثر كل من متغير الصادرات ومتغير

¹³⁸ Jaime de Melo and James Tybout (1986) , **The Effects of Financial Liberalization on Savings and Investment in Uruguay 1986 Economic Development and Cultural Change**, Vol. 34, No. 3, Growth Reform, and Adjustment: Latin America's Trade and Macroeconomic Policies in the 1970s and 1980s (Apr., 1986), pp. 561-587.

¹³⁹ Prem S Laumas (1990), **Financial Liberalization Monetization and Economic Development**, Economic Development and Cultural Change , vol. 38, issue 2, 377-90

¹⁴⁰ Libby Rittenberg (1991 ,) **Investment Spending and Interest Rate Policy: The Case of Financial Liberalisation in Turkey** , THE JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES 27(2), pp151-161.

¹⁴¹ Prema-Chandra Athukorala (1998), **Interest rates, saving and investment: Evidence from India Interest rates**, saving and investment: Evidence from India, Oxford Development Studies, 26:2, pp 153-169.

¹⁴² John Khumalo (2014) , **Interest Rate – Private Capital Formation Nexus in South Africa: Bounds Test Approach Mediterranean** , Journal of Social Science svo 15 No1 , pp181-188.

¹⁴³ INIMINO, Edet Etim , ABUO, Michael Abang , BOSCO, Ito Ekpenyong (2018) , **Interest Rate and Domestic Private Investment in Nigeria** , International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS) | Volume II, Issue X, October 2018 pp198-206

الواردات على الإستثمار وهناك الشق الثاني من بحث في أثر كل من معدل الإنفتاح التجاري أو تحرير التجارة الخارجية على الإستثمار فنجد من الدراسات التي إهتمت بذلك دراسة (1989) ¹⁴⁴ James love الخارجية على الإستثمار فنجد أن الباحث في الدراسة الأولى من خلال محاولة معرفته لأثر تقلبات الصادرات على كل من الواردات و الإستثمار ،وجد أن عدم إستقرار الصادرات يؤثر على دخول المنتجين و على الطلب المحلي و الإنفاق العام بشكل ينتج عنه زيادة في درجة عدم اليقين و نقص الثقة في المشروعات ذات الطابع التجاري هذا من جهة ومن جهة أخرى يتأثر حجم الإستثمار من خلال التفاعل مابين إستقرار الصادرات و بين القيود المفروضة على التبادلات التجارية التي تواجه الكثير من الدول النامية .

أما الدراسة الثانية ل **Godwin Akpokodje** (2000) بمحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين تقلبات عوائد التصدير وبين إجمالي تراكم رأس المال أثبتت النتائج المتحصل عليها أنه يمكن للتقلبات في حصيللة الصادرات أن تضعف القدرة على الإستيراد في السلع الرأسمالية بشكل يؤدي إلى مشكلات في تراكم رأس المال و من ثم الى كبح النمو الإقتصادي و على مستوى القطاع الخاص فتؤدي هذه التقلبات الى تخفيض حجم دخول المشروعات التجارية فينخفض بذلك الاستثمار الخاص و بتالي طبيعة العلاقة هي عكسية وان تقلبات عوائد التصدير تؤثر سلبا على اجمالي تكوين راس المال ،أما الشق الثاني للدراسات التطبيقية فنجد من بين هذه الدراسات من وجدت أن هناك علاقة سلبية بين كل من الإنفتاح التجاري و معدل الفائدة في المدى الطويل وبخصوص تحرير حسابي رأس مال والإفتتاح المالي يؤثران بشكل موجب على مدخرات القطاع الخاص في المدى القصير وهذا ما أثبتته دراسة **Qazi Muhammad Adnan Hye, Wee-Yeap**

¹⁴⁴ James love (1989), Export instability ,imports and investment in developing countries, op.cit,pp 183-191.

Lau (2018)¹⁴⁵ كذلك من بين الدراسات التطبيقية التي ركزت على متغير الإنفتاح التجاري كمحدد

الإستثمار الخاص كل من :

✓ دراسة (2012) Ayaz Ahmed .and Muhammad Arshad Khan¹⁴⁶

✓ دراسة (2015) Adel Shakeeb MOHSEN¹⁴⁷

4. الدين الخارجي :

بعدما كان الإقتراض ملجأ لسد الفجوة التمويلية المطلوبة لبرامج التنمية و وسيلة تمكننا من سد العجز في ميزان المدفوعات ، أصبح الإفراط فيه عاملا جوهريا مسببا لهذا العجز و أصبح عبئا على إقتصاديات الدول النامية وعنصر من عناصر تسرب الدخل الوطني ، و يؤثر إرتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي سلبا على الإستثمار الخاص ، من خلال أن إستخدام الموارد لخدمة الدين العام يدفع بالإستثمار العام إلى مزاحمة الإستثمار الخاص ، كما أن إرتفاع هذه النسبة يساهم في تحويل رؤوس الأموال مختلف الكيانات الإقتصادية المحلية للخارج وعدم إدخارها محليا و هذا بسبب التخوف من الإلتزامات الضريبية المستقبلية لخدمة هذا الدين ومن هذا المنطلق يكون التأثير السلبي المباشر على الإستثمار الخاص أما التأثير غير مباشر يكون بإرتفاع تكلفة رأس المال ، كما أن إرتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي يخفض من حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يفسره قيام الدولة بفرض قيود على سداد الإلتزامات الخارجية وباعتبار أن هناك علاقة تكامل وطيدة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي وعليه إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر يدفع إلى إنخفاض الإستثمار الخاص المحلي¹⁴⁸ . و في ما يخص الدراسات التطبيقية التي بحثت عن طبيعة العلاقة بين الإستثمار الخاص والدين الخارجي نجد كل من :

✓ دراسة (1991) Joshua and Delano. V¹⁴⁹

✓ دراسة (1993) Lus. Sand Andres. S¹⁵⁰

✓ دراسة (1993) Fellip and Rodugo¹⁵¹

¹⁴⁵ Qazi Muhammad Adnan Hye, Wee-Yeap Lau (2018), **does financial and trade liberalisation drive private investement in pakistan** , op.cit ,pp112-120.

¹⁴⁶ Muhammad Arshad Khan. Ayaz Ahmed (2012) , **Modelling trade , investment, growth and liberalization .case study of pakistan** , Pakistan development review 4(51),187-208

¹⁴⁷ Adel Shakeeb MOHSEN (2015) , **Relationship between trad openness and investment in syria**, journal of life economics vol(2) issue(2) ,april 2015,pp 1-26.

¹⁴⁸ عادل عبد العظيم ، **اقتصاديات الاستثمار : النظريات والمحددات** ، مرجع سبق ذكره ، ص 15- 16.

¹⁴⁹ Joshua G and delano v (1991), **Private investment in developing countries -an empirical analysis IMF-** , staff papers, vol 38 no 1, march 1991, pp 52- 53.

¹⁵⁰ Luis Servén and Andres Solimano (1993) , **Economic Adjustment and investment performance in developing countries :The experience of the 1980s striving for Growth after adjustment The role of capital formation** , washington .D.C .1993, p 173.

✓ دراسة¹⁵² Temitop W. Ashikoya (1994)

5. الإستقرار الاقتصادي السياسي المالي:

يعتبر كل من الإستقرار السياسي والإقتصادي والمالي من بين أهم سمات المناخ الإستثماري الجيد ومن بين أهم محددات الإستثمار و المتعلقة بالسياسة الإقتصادية لبلد ما في حين أن هذا الإستقرار بأنواعه ترعزعه مجموعة من المخاطر تتمثل في :

المخاطر السياسية:

تعددت تعاريف المخاطرة السياسية فهناك من عرفها بالتهديدات الناجمة عن تغيير الحكومة المضيفة للقوانين ،أو هي حالة عدم التأكد حول قدرة المستثمر على تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية أو هي ما يتعلق بالتغيرات في القيمة التي تنشأ بسبب الأفعال السياسية وعليه فإنه لتحديد مفهوم المخاطرة السياسية يجب التمييز بين حدث المخاطرة وبين نتيجة المخاطرة ،فحدث المخاطرة هو ما يحدث في البيئة السياسية للدولة المضيفة ذات عواقب خطيرة التي من الممكن حدوثها للعملية الإستثمارية أما في ما يخص النتيجة فهو الحدوث الفعلي وهذا ما يمكن أن يعرض ربحية أو أهداف عملية الإستثمار الأجنبي للمخاطرة¹⁵³.

كما أن العلاقة بين الإستقرار السياسي و الإستثمار تعددت أشكالها و هذا بتعدد المتغيرات السياسية التي لها تأثير على الإستثمار ، لهذا الغرض وضحت كل من الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الإستثمار MIGA في أبريل سنة 1988 وأنظمة الضمان الوطنية الضمان الوطنية و المؤسسة العربية لضمان الإستثمار المخاطر السياسية كالتالي¹⁵⁴:

¹⁵¹ Felipe Iarrain and Rodrigo Uergar (1993), **Investment and macroeconomic Adjustment :the case of East asia ,striving for Growth after adjustment The role of capital formation**, washington .D.C .1993, pp 265.266.

¹⁵² Temitope w ashikoya (1994), **Macroeconomic determinants of domestic private investment in africa .an empirical analysis**, Economic Development and cultural change ,42(3), pp593.

¹⁵³ نغم حسين نعمة (2007)، **المخاطرة السياسية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 45، 2007، ص 87.

¹⁵⁴ محمد سعيد بستيوني الجرواني (2003)، **محددات الاستثمار في مصر في الفترة من 1975-، 1997**، مرجع سبق ذكره، ص 113.

-مخاطر نزع الملكية :

هي مجمل المخاطر المترتبة على قيام الدولة بنزع ملكية أصول المشروعات الأجنبية بصورة فجائية و يكون هذا الإجراء عندما تكون المشروعات الأجنبية مستغلة للثروة الدولة .

-مخاطر التأميم :

هي المخاطر الناتجة على نقل ملكية المشروعات إلى الدولة و يؤثر التأميم على الصناعة بأكملها و ليس على المشروعات الفردية .

-مخاطر المصادرة :

هي المخاطر الناجمة عن تحويل ملكية الأصول في المشروعات المملوكة للأجانب إلى الحكومة بدون تقديم تعويض لهذه المشروعات و تكون المصادرة بقرار فجائي يتم تنفيذه فورا .

-مخاطر الحرب :

هي المخاطر التي الناجمة عن نشوب حروب إقليمية و أعمال شغب و الفوضى و هذا ما يؤثر على الأصول و ممتلكات الإستثمار الخاص المحلي و الأجنبي مما يستدعي إنخفاض حجمه و عوائده .

المخاطر الاقتصادية:

يعد توافر الإستقرار الاقتصادي وزيادة درجة الثقة في النظام الإقتصادي عاملا مهما يشجع على جذب الإستثمار وقد إهتم الاقتصاديين بقضية الإستقرار الاقتصادي بإختلاف نظرياتهم ومدارسهم، فنجد في النظرية الكلاسيكية أن الإستقرار الإقتصادي يتحقق عندما يتم التوظيف الكامل لموارد المجتمع، وهذا إنطلاقا من قانون ساي للأسواق وليتحدد أيضا مفهوم الإستقرار الإقتصادي في النظرية الكينزية فيكون بتقاطع كل من دالة الطلب الكلي والعرض الكلي بإفتراض قبول نسبة معينة من البطالة مع تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي بغية تحقيق التوظيف الكامل، أما في النظرية النقدية فتفترض أن زيادة كمية النقود بمعدلات أكثر مما هو مسموح به لتحقيق الإستقرار

النقدي والسعري، وهذا ما يسمح بدوره بنمو قوي للطلب الكلي بمعدلات تزيد عن معدلات نمو عرض السلع والخدمات، فيكون الإستقرار الاقتصادي في هذه الحالة بإمتصاص فائض الطلب بالطاقة الإقتصادية للعرض وفي نظر الهيكلين التقليديين فإن عدم الإستقرار الاقتصادي يعود سببه إلى الإختلالات الهيكلية و الإقتصادية والإجتماعية، وهذا ما يميز إقتصاديات الدول النامية وعلى هذا الأساس فإن إرتفاع درجة عدم التأكد في المناخ الإقتصادي يمكن التعبير عنها في أغلب الأحيان بالتغيرات الحادة وغير المتوقعة في معدلات التضخم وعليه فان معدل التضخم من أهم العوامل التي تشكل خطرا على إستقرار المناخ الاقتصادي ليتبلور هدف الإستقرار الإقتصادي في الأجل الطويل في إستقرار معدلات النمو الإقتصادي والأسعار وكذلك تحقيق مستويات عمالة أما في الأجل القصير فيكون موجهها في علاج التقلبات الإقتصادية في النشاط الإقتصادي بالأخص في الدورات الإقتصادية¹⁵⁵.

المخاطر المالية :

تعرف المخاطر المالية على أنها احتمال تحمل المشروع الإستثماري لخسائر مباشرة أو غير مباشرة وهذا نتيجة فشل هذا المشروع الإستثماري في تحقيق عائد مناسب، ويمكن التمييز بين أنواع عدة من المخاطر المالية كمخاطر السيولة وكذلك المخاطر الإئتمانية، مخاطر معدلات الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر الأسواق المالية وكذلك المخاطر الضريبية ومخاطر الموردين¹⁵⁶.

ومن بين الدراسات التطبيقية التي أكدت على أهمية الإستقرار الاقتصادي، السياسي والمالي كمحدد من محددات الإستثمار الخاص كل من :

✓ دراسة **robert T Green & Peter D benet**¹⁵⁷ (1972) :

✓ دراسة **Dani rodrick & Sule ozler**¹⁵⁸ (1992) :

¹⁵⁵ محمد سعيد بيسيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة من 1975-1997، مرجع سبق ذكره، ص 100-101-102-103.
¹⁵⁶ فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي، 35(01)، ص 416.

¹⁵⁷ Peter D. Bennett and Robert T. Green (1972), **Political instability as a determinant of direct foreign investment in marketing**, *Journal of Marketing Research* Vol. 9, No. 2 (May, 1972), pp 182-186.

✓ دراسة 159 (2004) QUAN V. LE :

✓ دراسة 160 (2009) Ranasinghe Arachchige Rathnasiri IV :

✓ دراسة 161 (2010) Claudiu Tiberiu AlbuлесcuLucian Briciu :

6. معدل التضخم:

تؤثر تقلبات التضخم المرتفعة سلباً على الربحية المتوقعة، وبالأخص في حالة الشركات أو المشروعات غير المغامرة فيجعل عنصر عدم اليقين هذا النوع من الشركات تعيد تخصيص إستثماراتها بعيداً عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة ومن ثم ينخفض الإستثمار الخاص ومن بعض الدراسات التطبيقية التي أظهرت طبيعة العلاقة بين الإستثمار الخاص ومعدل التضخم كل من:

دراسة 162 (2013) Sahar Bashiri و Mosayeb Pahlavani وجاءت هذه الدراسة مدعمة لكل من

دراسة 166 (1991) caballero 165 pindyk (1996) و 164 ferderer (1993) 163 Pindyk (1991)

6- معدل النمو الإقتصادي:

يعد النمو الإقتصادي من بين أهم المؤشرات الإقتصادية و هدف أي سياسة إقتصادية كانت ، فهو يعكس بصورة حقيقية الأداء الإقتصادي ، و كذلك يوضح الوضعية الاقتصادية لأي بلد ، كما أنه يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع ، فالنمو الإقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني

¹⁵⁸ Dani rodrick ,Sule ozle(1992) , **External shoks politics and private investment some theory and emprical evidence**, NBER Working Paper No. 3960. Pp30.

¹⁵⁹QUAN V(2004), **Political economic determinants of private investment**, LE Journal of International Development J. Int. Dev. 16, pp589-604 .

¹⁶⁰Ranasinghe Arachchige Rathnasiri IV (2009),**Economic stability and private investment in devloping contries the cas of sirilanka** , SSRN Electronic journal, pp 69-81.

¹⁶¹AlbuлесcuLucian Briciu &Claudiu Tiberiu (2010) , **DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN CEECS: THE ROLE OF FINANCIAL STABILITY** .

¹⁶² Mosayeb Pahlavani Sahar Bashiri (2013), **Dynamic Relationship between Inflation Uncertainty and Private Investment in Iran: An Application of VAR-GARCH-M Mode**, international Journal of Business and Development Studies , Vol. 5, No. 1, (2013) pp.61-76

¹⁶³ Pindyck ,R S. (1991). **Irreversibility, Uncertainty and Investment**. Journal of Economic Literture, 29, 1110-4

¹⁶⁴ Ferderer, J P. (1993a).**The Impact of Uncertainty on Aggregate Investment Spending: An Empirical Analysis**. Journal of Money, Credit and Banking, 25(1), 30-48.

¹⁶⁵ Caballero, R J., Pindyck, R S. (1996). **Uncertainty, Investment, and Industry Evolution**. International Economic Review, 37(3), 641-662

¹⁶⁶ Caballero, R J. (1991). **On the Sign of the Investment-Uncertainty Relationship**. American Economic Review, 81(1), 279-288

الإجمالي و الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي¹⁶⁷ ، فيترتب على الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي للبلد ، الزيادة في نصيب الدخل الفردي الحقيقي كما يجب أن تكون الزيادة في الدخل الفردي على المدى الطويل و ليست آنية أو مؤقتة اي تحتفي بمجرد أن تحتفي الأسباب. ومن بين أهم مكونات النمو الإقتصادي نجد تراكم رأس المال ،والذي يمثل حصيلة إيداع جزء من الدخل الحالي لكي يتم استثماره مستقبلا، و منه زيادة الناتج والدخل ، و يعتبر العديد من الإقتصاديين أن الإستثمار و تراكم رأس المال عنصران أساسيان للنمو الإقتصادي ، حيث أن هناك علاقة طردية بين معدل التراكم لرأس المال أو الإستثمار و معدل النمو الإقتصادي¹⁶⁸ . سواءا كان هذا الإستثمار حقيقي أو في الموارد البشرية .

و أكدت العديد من الدراسات و البحوث أن هناك علاقة موجبة متينة بين الإستثمار في القطاع الخاص و النمو الإقتصادي ، و هذا إنطلاقا من قدرة الإستثمار الخاص في زيادة التوظيف و الإنتاجية ، و قدرته أيضا على الرفع من مستوى الدخل و إنفاق الأسر على الصحة و الإسكان و التعليم فهو يعد الشريان الرئيسي لإستقطاب الأيدي العاملة لتمتعه بمزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بهذا العمل الإقتصادي و الإجتماعي ، كما أن الإعتماد على هذا القطاع كان من أولويات تنفيذ برامج الخصخصة و التي أدت إلى زيادة نسبة الإستثمارات الخاصة إلى مجمل الإستثمارات¹⁶⁹ ، هذا من جانب ومن جانب آخر وهو أن التغير في مستوى الدخل هو الذي يؤثر على مستوى الإستثمار، وهذا ما يبرز ضمن مفهوم المعجل والذي يبين أن هناك علاقة محددة و تيكنيكية بين الطلب على المنتج النهائي و الطلب على الإستثمار الذي هو اشد تقبلا من الطلب الأول¹⁷⁰ ، وتقوم هذه النظرية أي نظرية المعجل على إعتبار ان التغير في مستوى الدخل هو الذي يؤثر في الإستثمار و ليس مستوى الدخل ، فإذا بقي مستوى الدخل ثابتا فإنه ليس من الضروري التوسع في حجم الطاقة الرأسمالية ، هذا ما

¹⁶⁷ كيداني سيد أحمد (2013)، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2012-2013، ص 17.

¹⁶⁸ شكوري سيد أحمد (2006)، التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 22 .
¹⁶⁹ سعيد الحلاق، نادرة مريان (2000)، الاستثمار الخاص و أثره على النمو الإقتصادي في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص 366.

¹⁷⁰ هوشيار معروف (2005)، تحليل الإقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

يستدعي أن يكون الإستثمار محدودا في نطاق الإستثمار الإحلالي ، هذا الأخير الذي يعرف بتلك الحصة من الإستثمار اللازمة خلال فترة زمينة لكي تحل محل الأصول الرأسمالية التي أستهلكت في العملية الإنتاجية¹⁷¹ .
ومن بين الدراسات التطبيقية التي أثبتت أن معدل نمو الاقتصادي متغير مفسر للإستثمار الخاص دراسة كل من :

¹⁷²(1996)Magnus Blomström; Robert E. Lipsey; Mario Zejan ✓

¹⁷³(2015) Martin Ruzima ,P. Veerachamy ✓

Mohey-ud-din, Ghulam and Siddiqi, Muhammad ✓

¹⁷⁴Wasif (2014)

المطلب الرابع : إستراتيجيات تطوير الإستثمار الخاص¹⁷⁵ :

1. تهيئة و تطوير البنى التحتية:

تلعب البنى التحتية دورا داعما في تطوير النشاط الإقتصادي بصفة عامة والإستثمار الخاص بشكل خاص ، فهي تعد خدمات أساسية تساهم في تسهيل وتسريع أداء المعاملات بشكل يسمح بتوسيع نطاق الإستثمار الخاص ، فنقصها يؤدي إلى عرقلته من خلال التسبب في صعوبة و بطء أداء المعاملات و المبادلات التجارية و عدم الإستطاعة الحصول على أسواق جديدة و كذلك إرتفاع التكاليف ، الأمر الذي يتوجب ضرورة تطويرها بشكل يساهم في توفير و إنتقال عوامل الإنتاج و إكتشاف أسواق جديدة تساعد على زيادة الإنتاج دخول المزيد من المتعاملين في السوق .

2. تهيئة الأموال لتحقيق الإستثمارات:

التمويل هو بمثابة محرك أساسي لنشاط القطاع الخاص فتوافره سواء من ناحية الحجم أو من ناحية النوع يتيح فرصا لتحقيق الإستثمارات و يتحقق ذلك من خلال:

¹⁷¹ عرقوب نبيلة (2012)، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دراسة نظرية وقياسية (1970-2008)، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

¹⁷² Magnus Blomström; Robert E. Lipsey; Mario Zejan(1996), **Is fixed investment the key to economic growth** The Quarterly Journal of Economics, Vol. 111, No. 1. (Feb., 1996), pp 269-276.

¹⁷³ Martin Ruzima ,P. Veerachamy (2015), **Effect of GDP interest rate and inflation on private investment in rawanda**, Journal of Management and Development Studies, 4(4), pp390-401

¹⁷⁴ Mohey-ud-din, Ghulam and Siddiqi, Muhammad Wasif (2014), **GDP Fluctuations and Private Investment: A Macro Panel Analysis of Selected South Asian Countries**, Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences , Vol. 8, No. 2 (July 2014), pp 485-501.

¹⁷⁵ بوددخد كريم بوددخد مسعود(2011)، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط، مرجع سبق ذكره ، ص 10-16.

✚ **تعبئة المدخرات :** يتماشى تطوير عملية تعبئة المدخرات مع تطوير بنية القطاع البنكي، هذا من خلال السماح بالمنافسة ما بين البنوك محلية كانت أو خارجية ما يؤدي إلى رفع جودة الخدمات البنكية و بالتالي أداء أفضل في عملية جلب المدخرات .

✚ **دعم المشروعات الصغيرة و الجديدة في السوق:** يجب و ضع مرونة في شروط التمويل للمشروعات الصغيرة من جانب البنوك و هذا نظرا لصعوبة حصول هذا النوع من المؤسسات على التمويل وهذا راجع لإرتفاع تكاليف القروض أو عدم قدرتها على الدخول لسوق رؤوس الأموال ، كما أن طبيعة هذه المؤسسات لا تسمح لها بتوفير السيولة الكافية لتطوير أنشطتها الإستثمارية و الإنتاجية حيث أنها لا تحقق أرباحا إلا بعد سنوات من بدأ نشاطها .

✚ **توسيع و تطوير أسواق رؤوس الأموال:** تساهم أسواق رؤوس الأموال في دعم و توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الخاصة سواء كان تمويلا محليا او خارجيا تمويلا بالدين (السندات) أو تمويلا بالملكية (أسهم) و عليه فإنه من المهم العمل على دعم و تطوير أسواق رؤوس الأموال من خلال:

- وضع قوانين و تشريعات منظمة لنشاط هذه الأسواق.

-التقليص من تواجد مؤسسات الدولة و القطاع العام .

-التخفيف من ضوابط و إجراءات دخول المشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص إلى هذه الأسواق.

-تشجيع و تحفيز جلب رؤوس أموال أجنبية للرفع من عملية التداول في هذه الأسواق بما يزيد من كفاءة هذه الأخيرة و ينعكس إيجابا على حركة تمويل القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني ، و الجدول التالي يوضح مجموعات الدول في مؤشر الوساطة التمويلية و القدرات التمويلية لسنتي 2016-2017:

الجدول رقم (03): مجموعات الدول في مؤشر الوساطة التمويلية و القدرات التمويلية لسنتي 2016-2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي		مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية				الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي				القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي			
		2016		2017		2016		2017		2016		2017	
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
ب													

28	19.3	27	18.8	33	41.3	31	43.3	28	30.3	27	30.9	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
36	7.3	35	6.5	27	44.2	28	43.9	28	22.8	29	22.4	أوروبا و اسيا الوسطى
52	4.7	52	4.1	66	17	64	18.3	60	11.5	59	11.9	المنطقة العربية
41	5.9	44	4.9	49	25.1	50	25.8	42	16.7	42	16.6	دول المشرق العربي
30	7.1	30	8.3	55	20	50	23.1	48	13.5	44	14.7	دول الخليج العربي
59	3.8	60	3.2	57	20.8	58	20.8	82	13	52	12.9	دول المغرب العربي
88	1	88	1.0	101	3.8	102	3.7	100	3.4	99	3.4	دول الأداء المنخفض
47	4.9	48	4.3	66	15.5	63	17.2	59	11.1	57	11.7	جنوب اسيا
66	2.9	67	2.5	57	20.3	59	19.8	61	11.3	63	11	أوروبا و اسيا الوسطى
69	2.7	70	2.4	69	14.8	69	15.7	75	7.9	75	8	أمريكا اللاتينية و الكاربيبي
71	3	71	2.9	84	11.1	85	11.6	84	6.8	84	7	افريقيا
52	5.9	52	5.4	55	26	55	26.5	55	15	55	15	المتوسط العالمي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

بمقارنة كل من دول المشرق العربي ودول الخليج العربي وكذلك دول المغرب العربي يمكن أن نستخلص من الجدول مايلي :

- حققت دول المشرق العربي سنة 2017 قيمة 16 ضمن مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية الأمر الذي جعلها تتفوق على كل من دول الخليج العربي وعلى دول المغرب العربي في هذا المجال .

- بلغت نسبة الإتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي 20.8 سنة 2017 فكانت بذلك أقل مساهمة في تقديم التمويل للقطاع الخاص مقارنة بكل من دول المشرق العربي ودول الخليج العربي.

- قدرت القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج 8.3 سنة 2017 فبذلك تفوقت على كل من دول المشرق العربي ودول المغرب العربي فيما يخص هذا المؤشر .

3. تنمية الموارد البشرية:

يعد الاستثمار في رأس المال البشري ضرورة تتطلبها عملية التنمية البشرية و هذا من خلال تطوير قدرات و مهارات القوى العاملة بشكل يساهم في رفع القدرات الإنتاجية الى أقصى حد ممكن و هذا ما يساهم أيضا بدوره في زيادة كفاءة الاستثمار الخاص في تحفيز معدلات النمو الإقتصادي ، و جدول يوضح أداء مجموعات الدول في مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية لسنتي 2016-2017.

الجدول رقم(04): أداء مجموعات الدول في مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية لسنتي 2016-2017.

مؤشر التنمية البشرية		متوسط نمو إنتاجية العمل				مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية				المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنافسي		
2016		2017		2016		2017		2016			2017	
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة
20	89.3	20	89.6	65	62.3	60	62.4	25	62.5	24	62.7	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
45	74.8	45	75.4	59	64	64	61.4	38	58.9	40	58.3	أوروبا و اسيا الوسطى
62	60.7	62	61.2	54	57.6	46	58.8	58	49.6	58	49.4	المنطقة العربية
39	79.4	38	79.8	50	63	45	63.3	26	63	25	62.7	دول الخليج
89	59.1	70	59.7	33	70.2	23	68.8	66	48.4	67	48	دول المغرب العربي
83	63.8	64	64.2	82	53	82	55.7	73	46.3	72	48.5	دول المشرق العربي


92	31.6	93	32.1	53	42.9	38	47	91	32.7	89	32.6	دول الأداء المنخفض
56	65.6	56	66.4	36	65.3	32	63.2	61	49.2	62	48.8	شرق اسيا و المحيط الهادي
65	61.8	65	62.6	44	66.9	57	60.4	66	48.6	67	47.7	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
79	45.2	79	46.3	41	69.8	27	71.1	81	40.3	77	41.4	جنوب اسيا
93	28.6	93	29.9	52	62.4	58	62.4	90	34.4	90	34.8	افريقيا
55	63.9	55	64.6	54	62.9	54	61.9	55	50.7	55	50.6	المتوسط العالمي

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات

يمكن أن نستخلص من الجدول أعلاه أن هناك تفاوت طفيف ما بين بعض الدول ومن جهة أخرى تفاوت كبير ما بين دول أخرى، هذا ما جعل هناك تقسيم للدول بحسب مؤشر التنمية البشرية وذلك إلى مجموعات فنجد دول ذات مؤشر تنمية عالي جدا، وأخرى مرتفع ودول ذات مؤشر تنمية متوسط، ودول ذات مؤشر منخفض.

خاتمة الفصل :

حظي موضوع الإستثمار إهتمام العديد من الدراسات والأبحاث، فلقد عرف هذا الأخير عدة تطورات متأثرة في ذلك بتطور الفكر الاقتصادي عبر التاريخ لذلك تم إستعراض تطور هذا المفهوم في مختلف النظريات الاقتصادية وأهم ما تم إستنتاجه من هذه النظريات الإقتصادية أن الإستثمار عند الكلاسيك يعد أساس التقدم الاقتصادي وذلك مع وجوب تحقيق قدر معين من الإدخار قصد تمويل الإستثمار والفئة المدخرة هنا تمثل كل من الرأسمالية ورجال الأعمال أما كينز فمن جانب قد إهتم بشكل ملحوظ بالإستثمار الذي يقوم به رجال الأعمال في المجتمع كما يتفق كل من رواد النظرية النيوكلاسية والنظرية الكلاسيكية في أن عملية الإستثمار تتم من خلال طبقة الرأسماليين. وبخصوص بما يتعلق بمفاهيم الإستثمار فقد تعددت و هذا بتعدد وجهات ومواقف الباحثين وبحسب خلفياتهم الاقتصادية، الأمر الذي جعل هناك أشكال وتصنيفات متعددة للإستثمار لعل، أبرز هذه التصنيفات تصنيف كل من الإستثمار العام والإستثمار الخاص، فنجد أن الإستثمار العام ينقسم بدوره إلى الإستثمار في المشاريع الإنتاجية والإستثمار في البنية التحتية هذه الأخيرة التي تعتبر من مقومات الدول الحديثة ودعامة أساسية من دعومات التنمية الاقتصادية، أما فيما يخص الإستثمار الخاص فقد إستأثر هذا الموضوع إهتمامات الباحثين وذلك بمحاولة البحث في محدداته وعلاقته بالمتغيرات الإقتصادية الأخرى وهذا لما يلعبه من دور كبير في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي.



الفصل الثاني :
المقاربات النظرية و التطبيقية
المفسرة للعلاقة
ما بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص

مقدمة الفصل :

يعد موضوع التفرقة بين كل من الإستثمار العام و الإستثمار الخاص من الموضوعات البارزة في دراسة النظرية الإقتصادية الكلية فبالرغم من أهمية كل منهما في النشاط الإقتصادي، إلا أن طبيعة العلاقة بينهما تبقى محل جدل ونقاش العديد من المقاربات النظرية و التطبيقية، ففي غالب الأحيان ما يكون تشجيع إستثمار القطاع الخاص على حساب تراجع الإستثمار العام ودوره التنموي أو كأن يتراجع الإستثمار الخاص في أداء دوره التنموي يتوجب زيادة الإستثمار العام، ومن هذا المنطلق فإن العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص يمكن أن تأخذ عدة إتجاهات فنجد الإتجاه الأول الذي يشير إلى طبيعة العلاقة التكاملية بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص، والذي يمكن أن يجسدها فكر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويتمثل الإتجاه الثاني لطبيعة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص في الأثر التضاهي الذي يمارسه الإستثمار العام على الإستثمار الخاص، وهذا ما يحتمل أن يكون نتيجة لإنتهاج سياسة مالية توسعية، أما الإتجاه الثالث للعلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص هو حيادية العلاقة بينهما أي أن أثر الإستثمار العام على الإستثمار الخاص حيادي .

ومن هذا المنطلق سنخصص هذا الفصل لإلقاء الضوء على أهم المقاربات النظرية والتطبيقية المفسرة لطبيعة العلاقة ما بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص .

المبحث الاول : : المقاربة الكينزية و العلاقة التكاملية بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص

تعد الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من بين أهم أوجه العلاقة التكاملية ما بين إستثمار القطاع العام والقطاع الخاص لذلك سيتم في هذا المبحث تناول كل من حجج العلاقة التكاملية ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص ، وكل ما يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص من مفاهيم وأهداف وأنواع، كذلك سيتم التطرق إلى أثر وكفاءة الشراكة في تعزيز الدور التنموي في تقديم الخدمات.

المطلب الأول : مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1. القطاع العام :

يشير مصطلح القطاع العام إلى مجموع الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، والتي تقوم بإنتاج السلع والخدمات و كذلك توزيعها أو بيعها للمستهلكين مقابل سعر محدد، و هذا بدون الأخذ بعين الإعتبار شكل ملكية الدولة أو طبيعة هذه الوحدات الإقتصادية سواء كانت في شكل شركات عامة أو هيئات أو مؤسسات¹.

وتجدر الإشارة أن القطاع العام يقوم في ظل إقتصاديات السوق بأربعة وظائف: تتمثل في الوظيفة التخصيصية الوظيفة التوزيعية، الوظيفة التنظيمية والتشريعية، الوظيفة الاستقرارية².

الوظيفة التخصيصية :

تتدخل الدولة للتأثير على تخصيص الموارد في الإقتصاد و يكون هذا التدخل بشكل مباشر من خلال الإستثمار العام أو بشكل غير مباشر من خلال برامج الإنفاق العام أو التحويلات الإجتماعية أو من خلال سياسة الضرائب و الدعم و الأسعار و غيرها من الإجراءات التنظيمية ، و يهدف القطاع العام بهذه الوظيفة إلى معالجة الخلل الذي يحدث في أداء السوق أو بما يسمى بحالات فشل آلية السوق .

¹ عبد الرحيم الشانلي، يحيى عبد الله (2016)، إصلاح القطاع العام وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص دراسة تحليلية لتقييم تجربة الخصخصة في السودان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية المجلد 24 العدد 2(2016)ص 68 .
² مولاي لخضر عبد الرزاق بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث مجلة الباحث - عدد 07 / 2009 - 2010.ص 137

الوظيفة التوزيعية :

يستخدم القطاع العام كل من سياسات الضرائب و التحويلات الإجتماعية و التأمينات المختلفة و برامج الإنفاق العام، و كذلك توزيع الخدمات العامة في التأثير على توزيع كل من الدخل و السلع و الخدمات و منافع النمو بين أفراد المجتمع و هذا بغية إحداث التوازن بين الكفاءة الاقتصادية و العدالة التوزيعية (الإجتماعية) و منع التفاوت بين مختلف الفئات و محاربة الفقر.

الوظيفة التنظيمية و التشريعية :

تتضح الوظيفة التنظيمية و التشريعية للقطاع العام من خلال سن تشريعات و إحترام إجراءات تكفل بتوفير الأمن الداخلي و الخارجي، و كذلك قوانين تسيير النشاط الإقتصادي و عمل إقتصاد السوق كقانون الملكية و الشركات أفراد المجتمع فبذلك يوفر القطاع العام البيئة القانونية و التشريعية السليمة و الملائمة للنشاط الإقتصادي و الإستثماري .

الوظيفة الإستقرارية:

يسعى القطاع العام من خلال السياسة المالية و النقدية و السياسة التجارية إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي، من خلال ضمان إستقرار مستويات الأسعار و التشغيل و تحقيق معدل النمو الاقتصادي و الوصول الى التنمية المستدامة و محاولة استهداف معدلات التضخم و البطالة الملائمة و التخصيص الأمثل للموارد المتاحة و أيضا إعادة توزيع الدخل و إعادة التوازن الاقتصادي في حالة خلل في السوق ليشمل بذلك هذا الإستقرار الاقتصادي الكلي البعد الإجتماعي إلى جانب الإقتصادي.

2. القطاع الخاص:

عرفت منظمة التعاون والتنمية القطاع الخاص على أن "القطاع الخاص هو عنصر أساسي و منظم في النشاط الإقتصادي يكتسي الملكية الخاصة تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق و المنافسة و تحدد فيه الإدارة الخاصة و تحمل المخاطر القرارات و الأنشطة المتخذة".³

³محمد اشرف خليل حمدونة (2017)، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الإقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير بكلية لتجارة بالجامعة الإسلامية بغزة ص25-26.

وعليه يمكن تعريف القطاع الخاص بقطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد وعليه فهو يركز على الملكية الخاصة و حرية التعاقد و الإختيار كما أنه يعتمد على اليات السوق الحرة و المنافسة في تحديد الأسعار.

و يمكننا أن نميز بين نوعين يعمل في إطارهما القطاع الخاص :

القطاع الخاص المنظم:

يعمل هذا القطاع في إطار منظم فتكون كل تعاملاته و حساباته نظامية، يشمل هذا القطاع المؤسسات الكبيرة بحيث مدخراتها من أهم مصادر الإدخار حجما في الدول المتقدمة إقتصاديا بما يسمح لها بتحقيق أرباح، تتوقف على حجم هذا القطاع في الإقتصاد الوطني و على تكوين الاحتياطي وأرباح الأسهم الخاصة بها، بالإضافة إلى تكاليف منتجاتها و المستويات العامة للأسعار.⁴

القطاع الخاص غير منظم:

يضم هذا القطاع مجمل المؤسسات الصغيرة الخاصة التي تعتمد في تكوين مدخراتها على الوسائل التقليدية، و يركز نشاط هذه المؤسسات في القطاع التجاري و هذا نظرا لصغر حجمها.⁵

3. الشراكة بين القطاعين العام و الخاص:

تعريف للشراكة بين القطاع العام و الخاص :

الشراكة بين القطاعين العام و الخاص هي إتفاقية بين جهة حكومية و شريك خاص لإقتسام المخاطر و الفرص التجارية المشتركة الذي ينطوي على تقديم الخدمات العامة.⁶ كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقد تتعهد بمقتضاه الدولة إلى أحد أفراد القطاع الخاص مهمة إجمالية، تتعلق بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال و التجهيزات الضرورية للمرفق العام و إدارتها و إستغلالها و صيانتها طوال مدة العقد المحددة، في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها في شكل أقساط طوال الفترة التعاقدية، كما أنه يتحمل جزءا من المخاطر

⁴ محمد كريم قروف(2008-2009)، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة الماجستير جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، ص 4-5.

⁵ محمد كريم قروف(2008-2009)، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

⁶ ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، الشراكة بين القطاعين الخاص و العام، ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، الاردن، سنة 2012، ص

ويمكن إعتبار عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمثابة ميكانيزم أو آلية عمل الهدف منها حل المشاكل التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني خاصة تلك المتعلقة بمشروعات البنى التحتية ، فتعرقل تنفيذها و قدرتها على تحقيق الكفاءة والفعالية ، ما يستدعي اللجوء إلى القطاع الخاص والشراكة معه في أن واحد الإستفادة القصوى من ميزات كل من القطاع العام والقطاع الخاص.⁷

- تعاريف من الناحية الإقتصادية :

***حسب صندوق النقد الدولي:** فإن مفهوم الشراكة بين القطاع العام و الخاص هو الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول و خدمات البنية التحتية و التي كانت تقدم من طرف القطاع العام ، و عليه تتحدث مجالات الشراكة من بنية تحتية و إقتصادية و إجتماعية .

***تعريف اللجنة الاوروبية:** قد حددت معايير يتم على أساسها تعريف الشراكة بين القطاعين العام و الخاص من بينها :

-أولا : مدة العقد و التي تكون طويلة نسبيا .

- ثانيا : طريقة تمويل المشروع و الذي يمول منه جزءا من القطاع الخاص .

-ثالثا:الدور الهام الذي يقوم به الفاعل الإقتصادي في تصميم المشروع و إنجازه و تفعيله و تمويله .

***البنك الدولي:** فيعرفها على أنها عقد طويل الأجل يتم بين مؤسسة خاصة ووكالة عامة بهدف تقديم مهارة و خدمات عمومية تكون مسؤولية القطاع في تحمل المسؤوليات المالية و المخاطر عن المشروع جزئية أو بصفة كلية.

***تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية**⁸ :تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إتفاقيات تبرم بين الدولة وبين شريك أو شركاء من القطاع الخاص ،فيقوم بموجبها الشركاء الخواص بتوفير خدمات وتكون مردوديتهم مرتبطة بالنقل الكافي للمخاطر إلى الشريك من القطاع الخاص .

⁷Virginia Tan, Allen & Overy (2012) , **Public – Private Partnership** ,Advocates for international development , Jun,p 3.

⁸طهراوي دومة علي (217)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التبعية الطاقوية -دراسة تجريبية المغرب -،مجلة نماء الاقتصاد و التجارة العدد الثاني ديسمبر 2017،ص 24 .

الفصل الثاني: المقاربات النظرية و التطبيقية المفصلة للعلاقة ما بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص

*تعريف المجلس الإقتصادي و الإجتماعي الأوروبي : تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة إقتصادية مرنة وديناميكية التي يمكن إستعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية.⁹

- تعاريف من الناحية القانونية :

الشراكة بين القطاع العام و الخاص هي عقود إدارية تتعهد بموجبها الدولة أوأحد هيئاتها إلى شخص خاص وذلك لمدة محددة تتناسب مع حجم الإستثمارات المحتمل إنجازها و عليه:¹⁰

*من الناحية العضوية :تجمع عقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص تجمع بين صنفين من المتعاقدين العمومي و الخاص .

*من الناحية المادية : تتميز عقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص بالشمولية المهام و المتمثلة في التمويل و البناء و الإستغلال إضافة إلى التصميم و التي تكون عائق المتعاقد ، كما أنه يتم إقتسام المخاطر بين الطرفين (العام و الخاص) من بينها الصعوبات التقنية المتعلقة بالبناء ، إرتفاع أسعار المواد الاولية ، إنعكاسات تعديل التشريعات.

*من الناحية المالية : يتقاضى المتعاقد مع الطرف من القطاع العام مقابلا و الذي يتغير حسب الأهداف و النتائج المستهدفة و كذا التمويل .

و يرى البعض عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص هو عقد إداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام إلى أحد أشخاص القطاع الخاص القيام بتمويل الإستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارتها وإستقلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحددة ، في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية، و تتولى مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل معاً لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين، وخصوصاً في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية¹¹.

و من خلال التعاريف السابق ذكرها سواء من الناحية الإقتصادية أو القانونية فإنه يتضح لنا أن :

⁹ عادل محمود الرشيد (2006) ، المفاهيم المناهج التطبيقية، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص الخاص ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص4.

¹⁰ محمد صلاح ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية وفق نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية - حالة بعض اقتصاديات دول- ، مرجع سبق ذكره ، ص41 .

¹¹ محمد متولي دكروري محمد ، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرفية ، وزارة المالية قطاع مكتب الوزير الادارة العامة للبحوث المالية ، ادارة بحوث التمويل، ص 5.

*الشراكة هي في الغالب علاقات تعاقدية طويلة الأجل تسمح بتفاعل و تعاون القطاع العام و الخاص و بالتالي توظيف إمكانياتها البشرية و المالية و الإدارية و التنظيمية و التكنولوجية و المعرفية في تقديم خدمات المجتمع في قطاعات مختلفة، مع الإشارة إلى عدم هيمنة أحد القطاعين سواء القطاع العام أو الخاص على آخر .

*والشراكة تعني بالدور التكاملي و المسؤولية المشتركة لتحقيق أهداف كل طرف هذا من جهة و من جهة أخرى لتحقيق أهداف المجتمع عامة.

و يتوقف شكل التعاقد بين القطاعين العام و الخاص على المهام التي يمكن أن يتولاها القطاع الخاص ولمعرفة حدود هذه المشاركة بين القطاعين العام و الخاص.

و للتأكيد على تعريف الشراكة ما بين القطاع العام و الخاص (PPP) و التي تُعرف على أنها ترتيب تعاقدي طويل الأجل فيما بين القطاع العام و القطاع الخاص ، في إطار السياسة الحكومية ، لإستخدام شركات القطاع الخاص لتوفير الخدمات العامة أو تشغيل مرافق البنية الأساسية التي كانت تقليدياً مُقدمة من القطاع العام. وكما هو متعارف عليه بأن تلك المشاريع لا تدعمها وتضمنها الحكومة ، و في الإتفاق يتحمل المخاطر في تلك المشاريع القطاع الخاص¹².

تتميز عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بالعناصر التالية :

- عقود الشراكة هي عقود إدارية تصنف بالجيل الثالث من العقود الإدارية تخضع لإختصاص القضاء الإداري و إستثناء للتحكيم .

-عقود الشراكة هي عقود طويلة الأمد تصل في بعض الأحيان إلى 99 سنة. الأمر يؤسس لتقاسم حقيقي للمسؤوليات، الاستثمارات، المخاطر والأرباح والأهداف المشتركة .

- عقود الشراكة هي عقود شاملة تضمن على الأقل ثلاث عناصر:

- تمويل إستثمارات التجهيزات والمنشآت الضرورية للمرفق العام.
- إنشاء وتحويل التجهيزات أو المنشآت أو الاستثمارات الأخرى .
- صيانة التجهيزات والمنشآت وإستغلالها وتديرها.

كما يمكن أن تشمل عقود الشراكة تقديم خدمات المرفق العام¹³.

¹² الشراكة بين القطاع العام و الخاص، عن موقع انترنت: <http://omandaily.om/?p=334199> / تم الاطلاع عليه يوم 20-11-2016 .

¹³ بوعشيق احمد (2009)، عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص :سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب ، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي للتنمية الادارية نحو اداء متميز في القطاع الحكومي ،المنعقد في المملكة العربية السعودية ، 1-4 نوفمبر 2009، ص 15.

- تتميز هذه عقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص بتعدد الأطراف المشتركة في تنفيذها بدرجة قد تؤدي إلى تعارض المصالح بين هاذين القطاعين ،فبتالي تمثل هذه العقود بمثابة وسيلة للتوافق بين المصالح المختلفة للأطراف المتعاقدة.

- يعد عقود الشراكة لبن القطاعين العام و الخاص من العقود المركبة متعددة المراحل بدءا بمرحلة التصميم مروراً بمرحلي التشييد والتشغيل لتنتهي بمرحلة نقل الملكية ، كما أن يحتاج إبرام عقد الشراكة إلى إبرام العديد من العقود و الإتفاقات .

- يتركز عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مبدأ تقاسم المخاطر من خلال إيجاد آلية متكاملة ومتوازنة تسعى إلى تنظيم المخاطر بتحديدتها و تحليلها مسبقا لتفاديها و تجنب أثارها السلبية .

- تتعدد ميادين و مجالات تطبيق عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،ويمكن اللجوء إلى الشراكة في تنفيذ مشاريع تشمل جميع القطاعات الإقتصادية ، فنجدها أيضا تشمل مشاريع البنية التحتية كالمطارات و الطرق، الجسور و محطات توليد الكهرباء ، كذلك قد تكون في شكل مشاريع بناء مجمعات صناعية و مراكز تجارية وخدمية و مواقف للسيارات و غيرها من المشاريع¹⁴ .

فبالرغم من هذه المزايا لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلا أنها تتضمن بعض المخاطر التي تظهر على المستوى الإقتصادي و القانوني فمنها¹⁵:

- وجود تحيز في إختيار الشركاء بما يؤدي إلى أضعاف المنافسة بين القطاع بين الشركاء.
- غياب القوانين المرافقة للشراكة مما قد يشكل عائقا في وجه شركات المشروع .
- إرتفاع التكلفة في إقامة وتشغيل وصيانة المشروع فيما إذا تم القيام و التكفل به من قبل القطاع العام وكذلك إرتفاع تكلفة تأمين المشروع ضد المخاطر .

الجدول رقم : (05): حجم الإستثمار في قطاعات البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الدول العربية

الوحدة : (مليون دولار)

القطاع	2005-2000	2011-2006	المجموع
قطاع الاتصالات	17.992	33.861	51.853

¹⁴ سيف باجس الفواعير (2017)، عقود الشراكة بين العام والخاص مفهومها وطبيعتها القانونية دراسة مقارنة ، المجلة الدولية للقانون ، 22-2017، ص 07.

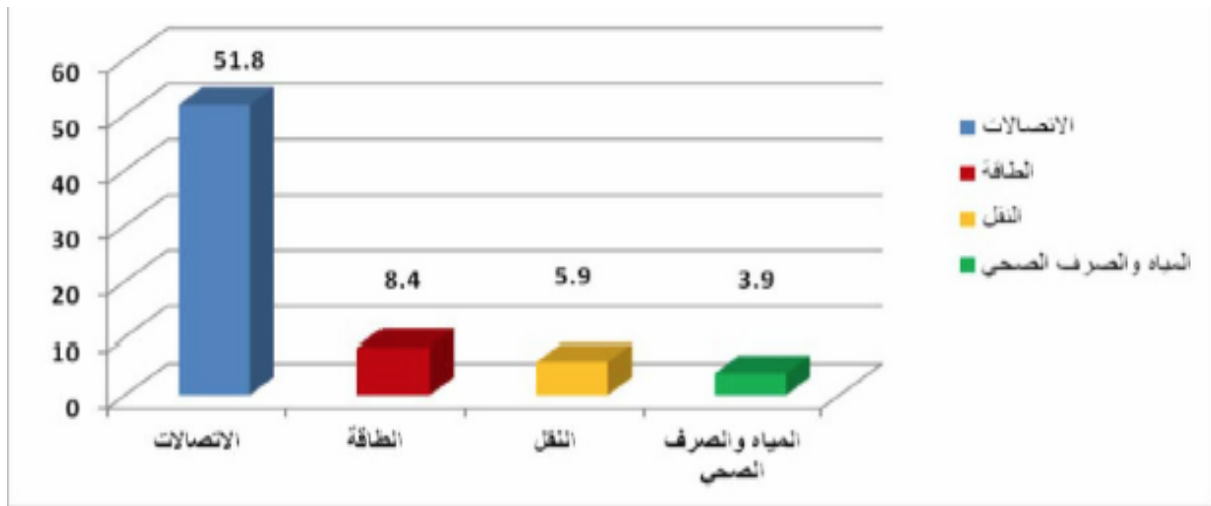
¹⁵ السعيد دراجي (2004)، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية عدد 41 جوان 2014 مجلد ب ، 309-322، ص 314.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية و التطبيقية المفسرة للعلاقة ما بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص

قطاع الطاقة	2.869	5.613	8.482
قطاع النقل	1.174	4.809	5.983
قطاع المياه والصرف الصحي	679	3.214	3.893

المصدر : بلال حموري، شراكة القطاعين العام و الخاص كمطلب تنموي ، جسر التنمية سلسلة دورية ، العدد 117، افريل 2014، ص 12 .

الشكل رقم(06) : حجم الاستثمار في قطاعات البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الدول العربية
الوحدة : (مليون دولار)



المصدر : بلال حموري، شراكة القطاعين العام و الخاص كمطلب تنموي ، جسر التنمية سلسلة دورية ، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

المطلب الثاني: أهداف و شروط الشراكة بين القطاع العام و الخاص¹⁶

1. أهداف الشراكة بين القطاع العام و الخاص :

✓ الهدف هو تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية و الخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك :

- التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية .
- وضع الأولويات لأهداف و مشروعات البنية الأساسية .

¹⁶محمد متولي دكروري محمد ، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية ، مرجع سبق ذكره، ص 1.

- مراقبة مقدمي الخدمات و تنظيم الخدمة .
- ✓ إدخال الإدارة و الكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة ، و إشراكه في تحمل المخاطر .
- ✓ تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنتفاق العام :
- ✓ بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد ، و جودة الخدمة المقدمة ، و المخاطر التي يتحملها المشارك . فالسعر الاجمالي لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة ، متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر (تجاوزات التكلفة . التأخيرات ... الخ) التي يمكن تواجها الحكومة .
- ✓ تنفيذ مشروعات الإستثمار في الوقت المحدد و بالميزانية المحددة .
- ✓ تفادي تدهور الأصول و المنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر
- ✓ تحقيق التأكد من الموازنة (فيما يختص برأس المال و التكاليف التشغيلية) .
- ✓ إدخال الإبتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول و التشغيل و الصيانة .
- ✓ نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم و الإنشاء و التمويل و الصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة .
- ✓ الكفاءة و الفعالية في التنفيذ و في إستعمال الاموال .
- ✓ تقليص الإنتفاق العام وتخفيف الضغط على ميزانية الدولة و التقليل من عجزها.
- ✓ تفادي تدهور الأصول و المنشآت الضرورية للخدمات العامة .
- ✓ نقل المخاطر و التي يمكن إدارتها بشكل أفضل بواسطة القطاع الخاص .
- ✓ تحسين مستويات الخدمات العمومية أو الحفاظ على مستويات رفيعة من خلال إدخال الإدارة و الكفاءات التي لدى القطاع الخاص .
- ✓ الإقتصاد في التكاليف و هذا من خلال الإقتصاد في التكلفة في مجالات إنشاء المشاريع و إستغلالها و صيانتها.
- ✓ تكثيف فرص العمل التجاري .

2. شروط الشراكة بين القطاعين العام و الخاص :

✚ **تهيئة المناخ الملائم و الداعم للأعمال** : يتوجب توفير أحسن الظروف التي ينشط في إطارها القطاع

الخاص في الحياة الاقتصادية، وهي ما تمثل في هذه الحالة مناخ الأعمال و الذي تم تعريفه من قبل المؤسسة العربية لضمان الإستثمار على أنه مجمل الأوضاع القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التي بدورها تكون المناخ التي يتم فيه النشاط الإستثماري.

✚ **التفاهم بين القطاع العام و القطاع الخاص** : تقوم الدولة بدور أساسي و فعال في توفير المناخ الملائم و

المساعد على تطور و نمو الأداء من خلال مجموعة من السياسات و الإجراءات إقتصادية كانت أو تشريعية ، و من جانب آخر يبادر القطاع الخاص بالإستثمار بشكل ينعكس إيجابا على مكانته في النشاط الإقتصادي .

✚ **وضع إطار قانوني و تشريعي مناسب** : يعزز الإطار القانوني و التشريعي الثقة و الطمأنينة في الإقتصاد

و المجتمع من خلال جوانبه التنظيمية و الإدارية ، فهو يشمل مجمل المؤسسات و الشركات الإنتاجية و الخدمية ، فنجد أنه ينظم و يسير الإستثمار الخاص بإجراءاته لهذا يتوجب وضع إطار قانوني و تشريعي ملائم و مناسب لبيئة الإستثمار الخاص و للتطورات الإقتصادية المحلية و الخارجية .

✚ **الحد من سلطة القطاع العام** : تؤثر سلطة و سيطرة القطاع العام بشكل سلبي على تطور الإستثمار

الخاص من خلال الحد من توافر الموارد الاقتصادية و غياب عنصر المنافسة و ظهور إحتكارات في النشاط الإقتصادي، الأمر الذي يتطلب الحد من دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي إلى المستوى الذي لا يؤثر سلبا على الإستثمار الخاص .

✚ **الإستقرار السياسي** : يعد الإستقرار السياسي من أهم دعائم تطور الإستثمار الخاص فهو بعكس

الثقة و الضمان بخصوص إمكانية جلب إستثمارات خاصة محلية أو أجنبية و كذلك بمبادرة القطاع الخاص في الإستثمار و في التوسع .

3. مبررات الشراكة بين القطاع العام و الخاص

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص نموذجاً متطوراً لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة إستثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الإقتصادي و الإجتماعي من أجل الوفاء بإحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط التالية¹⁷:

- ✓ عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها .
- ✓ التغيير التقني و الإقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.
- ✓ ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.
- ✓ محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الإلتزامات بين الشركاء.
- ✓ تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.
- ✓ زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الإعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.
- ✓ تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة.
- ✓ التوسع في إتخاذ القرار خدمة للصالح العام.
- ✓ تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.

4. المتعاملون الرئيسيون في مجال الشراكة¹⁸:

لإنجاز مشاريع البنى التحتية في إطار تشاركي وجود أطراف تقوم بعملية إنجاز و توفير كل الوسائل لنجاح مثل هذه المشاريع ، و يتمثل هؤلاء في :

***الهيئة العامة:** و هي الجهة المسؤولة عن المشروع بحيث تقوم بإعداد دفتر الشروط بالإضافة إلى السهر على إنجاز المشروع طيلة مدة التنفيذ.

***المقاول:** و هو المسؤول عن إنجاز و تطوير المشروع بما يتناسب و دفتر الشروط.

¹⁷ محمد متولي ذكورري محمد ، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية ، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.
¹⁸ نعمون وهاب ، مسبود عبد الله قروي عبد الرحمن، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص كرهان لتمويل البنى التحتية العمومية -كندا نموذج- ، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، المنعقد يومي 5-6 نوفمبر 2017 ، جامعة حسبية بن بو علي شلف ، ص 6.

*الجهة المانحة: و هي المسؤولة عن جلب رأس المال اللازم لقيام الإستثمار و عادة تتمثل في البنوك .

*شركة القطاع الخاص: يتم إختيار شركة القطاع الخاص من طرف الهيئة العامة أو المقاول لإنجاز بعض أجزاء المشروع .

المطلب الثالث : تمييز الشراكة عن بعض المفاهيم الأخرى

1. الفرق بين الخصخصة و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص:

-تتمثل عملية الخصخصة في بيع أصول المشروعات العامة و كذلك أسهمها إلى الأفراد سواء تم ذلك بطريقة جزئية أو كلية و عليه تقوم الدولة في إطار عملية الخصخصة بالتخلي الكلي أو الجزئي عن أصولها لصالح القطاع الخاص بشكل نهائي من خلال البيع ، أما في حالة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص يتحمل القطاع الخاص كامل مسؤولياته في عملية البناء و الإدارة و التشغيل و تقديم الخدمة و الصيانة و غيرها من المهام ، كما أنه يتحمل المخاطر التجارية مع بقاء الملكية للقطاع العام و سيتم توضيح أهم أوجه الاختلاف بين الشراكة و الخصخصة¹⁹.

الجدول رقم (06): أوجه الاختلاف بين الشراكة و الخصخصة

الشراكة	الخصخصة	الشـرح
عام	خاص	ملكية الأصول
عام و خاص	خاص	تحمّل المخاطر
عام	خاص	مواصفات الإنتاج

¹⁹فراح رشيد، فرحي كريمة(2018)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ppp اداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية و انشاء مشاريع البنية التحتية -البنية التحتية لامدادت المياه نموذجاً، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، العمان ، الاردن ، سنة 2018 ، ص 30.

الاستثمار الخاص

إتجاه تدفق المال	من العام الى الخاص	من الخاص الى العام	في الخصخصة تستوفي الدولة مبالغ لقاء تحويل المشروع إلى القطاع الخاص أما في عقود الشراكة فتسدد الدولة للقطاع الخاص لقاء تقديم الخدمات و تحويل المشروع إليها.
------------------	--------------------	--------------------	--

المصدر : فراح رشيد ،فرحي كريمة ،الشراكة بين القطاعين العام والخاص ppp اداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية و انشاء مشاريع البنية التحتية –البنية التحتية لامدادات المياه نموذجاً ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،سنة 2018 ، ص 30.

2. الفرق بين الشراكة و الصفقات العمومية :

الصفقة العمومية هي عقد يبرم بين الإدارة العمومية و شخص طبيعي أو معنوي (مقاول،مورد أو مسوق الخدمات) ، و ذلك بهدف إنجاز أشغال أو التزود بمواد أو خدمات أو إنجاز دراسات او توريد مستلزمات ، كما أن تحمل المخاطر بعقد الصفقة العمومية تكون ضمن مسؤولية الشخص العام ، كما أن تمويل المشروع ينقسم إلى أقساط تدفع من طرف الشخص العام مقابل إنجاز فعلي ، وكل هذا يميزها عن عقد الشراكة التي تهدف إلى إشراك فعال للقطاع الخاص في أنشطة القطاع العام ، دون حصر هذه الأنشطة في تنفيذ أشغال أو توريد مستلزمات أو إنجاز دراسات ، كما أن هذه مدة المشروع في عقد الشراكة طويلة و المقابل المادي تدفعه الإدارة طوال مدة العقد بغير مقابل مادي في الصفقات العمومية يدفعه الشخص المقابل العام مقابل إنجاز فعلي لموضوع العقد ، وفي عقود الصفقات العمومية لا يوجد تحويل للمسؤولية ، بما يسمح بتحويل المخاطر للقطاع الخاص فكلها تقع على عاتق الشخص العام .

المطلب الرابع: نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1- نموذج عام لتأطير العلاقة بين القطاعين العام و الخاص :

طور هذا النموذج من قبل linder & Resenau و هو يسلط الضوء على إتجاه الحكومات و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو القطاع الخاص و المنظمات الغير الهادفة إلى الربح للمساعدة في تنفيذ وظائف دولة الرفاه ذات الإمتدادات العديدة بعد النقد الذي وجه إلى الدور الحكومي المتسع في تزويد الخدمات و إرتباطه بالبيروقراطية ، و يشتمل هذا النموذج على ثلاث تفسيرات للعلاقة بين القطاعين الخاص و العام تتمثل في :

➡️ **المنطلق الإحالي** : تتمثل الفكرة الأساسية في هذا المنطق بما يلي أن تقلص أنشطة الحكومة في تقديم الخدمات سيقود

إلى زيادة مقابلة في أنشطة المنظمات الخاصة من أجل سد العجز الناجم عن ذلك . ووفقا ل linder &

resenau (2002) يعد هذا تفسيرا مبسطا للإحلال ، إذ لم تحل المنظمات غير المرجحة محل الحكومة الفدرالية في

الولايات المتحدة الأمريكية في تزويد الخدمات التي تقلصت في الثمانينات من القرن الماضي ، بل إتجهت هذه المنظمات الى ممارسة الأنشطة التجارية من أجل تعويض إنحسار عائداها من الدعم الحكومي و التبرعات في الفترة نفسها ، أما بالنسبة للقطاع الخاص الربحي فلقد إرتبط التوسع الحكومي في الإنفاق على الخدمات بتحجيم النشاط الإقتصادي لهذا القطاع .

لقد وفر النهج الكلاسيكي التحرري الجديد الذي وجه السياسات الإقتصادية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي التبرير النظري لفصل القطاعات عن بعضها عن البعض في الإقتصاديات الحرة و الذي تبناه المنطق الإحلالي و صار التدخل الحكومي في الإقتصاد مبررا عند فشل الأسواق و تخفيف القيود التنظيمية و تخفيض الضريبة و النقص الحاد في الإنفاق الحكومي الذي نجم عن السياسات الإقتصادية التحريرية الى تنشيط نمو القطاع الخاص .

و تم النظر إلى الشراكة من منظور منطق الإحلال باعتبارها حلا وسطا مرنا في توفير الخدمات عوضا عن أي من القطاعين الحكومي و الخاص المتنافسين و المتنازعين ، إذ تقود الشراكة بين القطاعين إلى تزويد الخدمات بطريقة نوعية تفضل أيا من القطاعين منفردا ، فالشراكة فيها ميزة عن التخصصية المتطرفة كما يمكنها التغلب على الصعوبات التي يعاني منها القطاع العام و المتعلقة بضعف كفاءته بسبب وضعه الإحتكاري .

المناطق النفعية : إنبثق هذا المنطلق في عقد السبعينيات من القرن الماضي الذي ساد فيه الكساد ، و ينظر إلى العلاقة

بين القطاعين على أساس أنها مترابطة ، ففي الواقع يسود مزج بين القطاعين ما يسود التعاون بينهما و ليس التضاد و الإحلال ، كما تتم الشراكة بين القطاعين في بعض المسؤوليات و يتم تقسيم بعضها الآخر بينهما .

مبدأ الرفادة : ينظر الى العلاقة بين القطاعين على أساس تفضيلي بحيث يكون المستوى الأول مستقلا عن المستوى

الثاني الذي يعلوه، ووفقا لهذا التفضيل يتم المستوى الأعلى الدعم المطلوب للمستوى الأدنى في حال إنخراطه في تزويد الخدمات و تبرز هنا المنظمات المحلية كخيار ملائم لكي يتم دعمها نظرا لقدرتها على تفضيل حاجة المجتمع من الخدمات و كيفية إشباع هذه الحاجة .

2- نموذج ركائز الشراكة من منظور الحاكمية : و ينظر النموذج الى الحاكمية على اساس انها تتركز على جانبيين الاول

قدرة الفاعل الاجتماعي مثل الشراكة او الدائرة الحكومية على التعاون مع الاخرينو الثاني درجة توصل التعاون مع الاخرين بين اطراف الشراكة الى نتاج مستديم يحقق التوازن بين الحاجات المجتمعية و الاقتصادية و السياسية و التكنولوجية و البيئية ، هذا النموذج يساعد في تقييم الفاعل الاجتماعي على التعاون مع الاخرين و قدرته في التوصل الى الناتج المستديم المنشود من خلال تفاعله مع اطراف الشراكة ، و يتكون هذا النموذج من مجال التحليل ،فحص التركيبة الداخلية ، تقييم القدرة على التعاون .

- 3- النموذج المعياري للشراكة: يعكس هذا النموذج رؤى البنك الدولي للشراكة بين القطاعين و الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية الشاملة و بخاصة الدول النامية ، و يعالج نموذج الشراكة على أساس وظيفي بين القطاعات ، و يؤكد على دور الدولة الميسر و المكمل لدور القطاع الخاص.
- 4- نموذج محدد يربط الشراكة بمصدر التمويل و الجهة المزودة للخدمة: و هو يوضح عددا من أنماط الشراكة التي تحقق المصلحة المشتركة للقطاعين بالبناء على بعدين: مصدر التمويل و الجهة المزودة للخدمة و بالتركيز على معياري الرقابة و المساءلة من أجل تحقيق المصلحة المتوازنة بين أطراف الشراكة و الجهات المرتبطة بها .
- 5- نموذج محدد يربط الشراكة بالعائد: و هو يعكس العلاقة المتداخلة بين القطاعات و تحليلها بناء على بعد الدخل المتحقق لكل قطاع²⁰.

المطلب الخامس: أساليب الشراكة بين القطاع العام و الخاص

1. عقود الإدارة:

تمثل عقود الإدارة إتفاق يتم من خلاله التعاقد ما بين هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة محترفة ، لإدارة المؤسسة الحكومية و تسيير شؤونها و عليه يتم إنتقال فقط حقوق التشغيل والصيانة إلى الشركة الخاصة بدون أن تنتقل حقوق الملكية إليها وهذا بمقابل مادي تحصل عليه الشركة الخاصة مقابل خدماتها²¹.

أو بمفهوم آخر فإن عقود الإدارة هي تلك العقود التي تتعاقب من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة المؤسسة الحكومية وهنا تتحول فقط حقوق التشغيل و الصيانة إلى الشركة الخاصة و لا تتحول حقوق الملكية لها وتتراوح مدة هذا النوع من العقود ما بين 3 إلى 5 سنوات و يتعلق التعويض المادي أساسا في أتعاب محددة لا ترتبط بمستوى الأرباح الذي حققته الشركة بل تحصل عليها الإدارة حتى لو حققت المنشأة خسارة .

2. عقود التأجير :

حيث في هذه الحالة يتم منح القطاع الخاص أصول القطاع العام حيث يكون للمؤسسة الخاصة حق بإستخدام هذه الأصول و الإحتفاظ بالأرباح خلال فترة زمنية معينة مع الإلتزام بدفع إيجار معين .

²⁰ عادل محمود الرشيد(2006)، إدارة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث و دراسات، القاهرة، ص 35-34 .

²¹ رفعت عبد الحليم الفاعوري (2004) ، تجارب عربية في الخصخصة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر، ص 19 .

3. عقود الإمتياز :

يتم من خلالها القطاع الخاص إستئجار أصولا من هيئة عامة لفترة زمنية معينة و يتولى مسؤولية تمويل إستثمارات ثانية جديدة محددة خلال فترة زمنية معينة .

4. عقود البناء و التشغيل (تحويل الملكية) BOT: يشير مصطلح عقد البوت BOT من الناحية اللغوية إختصار لثلاث كلمات و هي Build بمعنى بناء أو إنشاء و Operate و التي تعني التشغيل والإدارة و كلمة Transfer النقل أي نقل المرفق إلى الدولة في نهاية مدة العقد.²²

ويعد أسلوب البناء والتشغيل و تحويل الملكية (BOT) من الأساليب الجديدة لمظاهر الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، فهي تمثل إتفاق تتعهد بمقتضاه الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية للقطاع العام إلى أحد الأشخاص المعنوية للقطاع الخاص أو مشترك وذلك بالقيام بمشروع يهدف إلى إشباع الحاجات العام للأفراد وعلى نفقته وكما يتولى إدارته لمدة معينة وبشروط معينة وتحت إشراف الدولة ورقابتها²³.

يقصد بأسلوب BOT أيضا تسليم الدولة للقطاع الخاص صاحب رأس قطعة من الأرض لإقامة مشروع البنية التحتية و المرافق العامة و لها لمواصفات تم تحديدها مسبقا من قبل الدولة و المستثمر ، و في هذه الحالة يتحمل المستثمر كافة أعباء البناء و التشغيل كما يكون له الحق في الحصول على إيرادات تشغيل المشروع لمدة زمنية محددة يتم الإتفاق عليها في عقد BOT ، و تختلف من مشروع إلى مشروع اخر ، و بعد إنتهاء الفترة الزمنية المحددة يتم تسليم و تحويل المشروع بكل مافيه من أجهزة و معدات و آلات للدولة لتقوم بتشغيله على حسابها²⁴

* صور وأنواع مشروعات BOT:

– مشروعات البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT):

يمكن لصاحب الإمتياز ان يملك المشروع بما يكفل له أن سهولة تشغيله وصيانتة و لكنها ملكية مؤقتة حيث تنتقل للدولة بعد إنتهاء فترة الإمتياز.

²²أبو بكر عثمان احمد نعيبي(2014)، الأساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية وعقود الشراكة عقود البوت BOT، عمان دار الحامد، ص 15.

²³محمد المتولي (2006)، الاتجاهات الحديثة في خصخصة مشروعات البنية الأساسية بالدول العربية، أكاديمية سعد عبد الله الأمنية الكويت، ص 58-56.

²⁴عصام احمد البهيجي (2008)، التحكيم في عقود البوت BOT، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،مصر، ص 12 .

- مشروعات البناء و الإمتلاك المرحلي والتأجير التمويلي والتحويل (BOLT):

يخص هذا النوع من الصيغ إنشاء المشروعات التي تحتاج آلات ومعدات رأسمالية لتشغيلها . كما تصلح في حال ما إذا كانت الشركة المشرفة على المشروع غير قادرة على تشغيله ، وعليه تقوم هذه الأخيرة بتأجيره لشركة أخرى لتشغيله وإدارته خلال فترة الإمتياز. أو قد تقوم الحكومة بتأجير المشروع مقابل حق إنتفاع وعائد تحصل عليه.

5. البناء - التملك - التشغيل (BOO):

يقوم الشريك من قطاع الخاص في هذه الحالة ببناء و تشغيل المرفق العام دون تحويل ملكيته للشريك من القطاع العام، بحيث تبقى الصفة القانونية للأصول بإسم الشريك من القطاع الخاص دون تعهد أو إلزام للشراء أو تملك من قبل القطاع العام .

6. مشروعات البناء والتأجير والتحويل (BRT):

يستند هذا النوع من المشروعات بقابليتها للتأجير كما يتميز هذا النوع من المشروعات بطبيعة خاصة مستمدة من خصوصية المنفعة العامة المحققة، فتكون هذه الخصوصية مرتبطة بالمكان و العائد المتولد عنه فنجد منها مثلا: (الموانئ ، الطرق السريعة).

7. مشروعات البناء والتشغيل وتجديد عقد الإمتياز (BOR):

يتميز هذا النوع من المشروعات بطبيعة تفاوضية متجددة باستمرار، مايدفع إلى تجديد عقد الإمتياز تبعا و إكتشاف مصادر جديدة من المواد المتعلقة بالمشروع والتطورات التكنولوجية المستخدمة.

8. مشروعات تحديث و تملك و تشغيل ونقل الملكية (MOOT):

يتم اللجوء لهذا النوع من المشروعات في حالة وجود مشروعات لا تعمل بكفاءة نظرا لتقادمها التكنولوجي، أو عدم صلاحيتها فتحتاح إلى عملية تحديث بإستخدام نظم تشغيل و تكنولوجيات حديثة .

9. مشروعات إعادة التأهيل وتملك وتشغيل (ROO):

تشمل هذه الصيغة مشروعات قائمة لكنها أصبحت غير اقتصادية، أي تأكلت أصولها فتحتمل إلى عمليات الإحلال والتجديد والصيانة وعليه تقوم الدولة بعرضها على شركات خاصة للقيام بهذه العمليات، وذلك ضمن عقود إمتياز تتضمن الإمتلاك و التشغيل.²⁵

10. مشروعات تصميم وبناء و تمويل و تشغيل (DBFO):

يمثل هذا النوع إضافة جديدة، فيسمح ذلك بإقامة مشروع جديد تماما بمبادرة أحد أطراف القطاع الخاص يسند إليه تصميم و بناء و تمويل و تشغيل المشروع.

11. مشروعات الشراء والبناء والتشغيل (PBO) :

تعمل هذه الصيغة على تحويل عدد من المشروعات مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي أو المحلي شراء أصول مشروع قائم ثم القيام ببناء أصول جديدة ملحقه به وتشغيله والإنتفاع به، وعليه فإن هذه الصيغة ذو أهمية خاصة للدول التي تنفذ برامج الإصلاح الاقتصادي.²⁶

12. مشروعات التصميم البناء (DB) :

يصمم القطاع الخاص المشروع وأما البناء يقوم به القطاع العام، مما يسمح لهذا النوع بتقليل الوقت و توفير المال كما يوزع المخاطر الإضافية للمشروع على القطاع الخاص و بذلك يكون الشريك من القطاع العام مالكا للأصول و مسؤولا عن التشغيل و الصيانة.²⁷

13. مشروعات الشراء - البناء - التشغيل (BBO):

تسمح هذه الصيغة من المشروعات ببيع الأصول، و ذلك بقيام الشريك من القطاع العام ببيع أصل من أصول للقطاع الخاص القادر على القيام بالتحسينات الضرورية لتشغيل المرفق بصفة مربحة.

25 أمل نجاح البشبيشي(2004)، نظام البناء و التشغيل و التحويل، المعهد العربي للتخطيط سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد 35، ص6.

26 أمل نجاح البشبيشي(2004)، نظام البناء و التشغيل و التحويل، مرجع سبق ذكره، ص7.

27 بلال حموري (2014)، شراكة القطاعين العام والخاص كمنهج تنموي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 117، ص9.

-التصميم -البناء-الصيانة (DBM):

يختلف هذا الأخير عن نموذج (التصميم-البناء) DB في أن مسؤولية الصيانة تكون على عاتق الشريك الخاص و هذا لفترة محددة من الزمن، أما التشغيل و ملكية الأصول تعود للقطاع العام .

-التصميم - البناء - التشغيل DBO :

بموجب هذا العقد يبقى المرفق ملكا للقطاع العام ،ويتم إبرام عقد واحد لهذا النموذج فإذا لم يكن المشروع تصميم/بناء/تشغيل/ تحويل او تصميم /بناء /تملك /تشغيل فتوحد هذه الصيغة من المشروعات المسؤولية فيما يتعلق بالتصميم والبناء ويحصرها في جانب واحد ، كما تسهل إنجاز المشروع من خلال تسهيل التداخل بين كل من مرحلة التصميم و البناء للمشروع فالجمع بين المراحل الثلاثة في نموذج التصميم/البناء/التشغيل يسمح بمساعدة الشريك من القطاع الخاص في الإستثمار في المشاريع العامة مقابل رسوم يفرضها على مستخدمي الخدمة ، كما يسمح بالمحافظة على إستمرارية مشاركة القطاع الخاص .

الخدمة عن طريق العقود Out sourcing :

يقتصر دور الشريك من القطاع الخاص هنا في التأمين أو صيانة مرفق عمومي معين ، و بموجب خيار التشغيل و الصيانة من قبل القطاع الخاص يحتفظ الشريك من القطاع العام بالملكية و الإدارة الشاملة للمرفق العام .

- مشروعات التشغيل و الصيانة و الإدارة (DMM):

يختلف هذا النوع عن السابق حيث يعطي فرصة للشريك الخاص أن يستثمر في المرفق العام و يتم احتساب الإستثمار الخاص بشكل دقيق فيما يخص مساهمته في الكفاءة التشغيلية و الاقتصاد في التكلفة طيلة مدة العقد فكلما تزيد هذه المدة زادت فرصة الزيادة في الإستثمار الخاص و توفير وقت أكبر لتحقيق عوائد وأرباح أو لإسترداد الإستثمارات .

-مشروعات تضامنية /التضامن :

في هذا الشكل من المشروعات يتضامن كل من الشريكين من القطاعين العام و الخاص في القيام بعمل يحقق لهما ربحا مشتركا أي يساهمان في الأصول و يتشاركان في المخاطر لكن بموجب هذا التضامن يكون الشريك من القطاع العام هو المنظم الأول و الأخير بالإضافة إلى كونها شريكا فعالا في الشركة العاملة بإسهامها في العمل الإداري اليوم للشركة بما يتيح الفرصة لموظفي القطاع العام لكسب الخبرة في تسيير وإدارة خدمة عامة ذات ربحية هذا من جهة ، و من جهة أخرى خدمة المصلحة العامة بشكل جيد.²⁸

المطلب الخامس:متطلبات و مبادئ الشراكة الناجحة

1.متطلبات الشراكة :

- إختيار المشروعات المناسبة و الأعداد الجيد من خلال المشروع قبل التعاقد و توصيف واضح للمخرجات .
- تحليل مفصل للمخاطر من جميع الجوانب .
- رقابة فعالة و حرفية على مقاول القطاع الخاص .
- يجب أن تكون العملية التعاقدية جيدة البناء و شفافة و تنافسية .
- إتخاذ طريقة سليمة لتقدير القيمة "مقابل النقود" تكون تستند على أساس نماذج واضحة .
- رغبة عميل القطاع العام في قبول الحلول الإبتكارية المقدمة من قبل القطاع الخاص.
- مرونة العقد بحيث يتكيف و تغييرات معينة يتطلبها المشروع على مدى الزمن .

2.مبادئ الشراكة :

لإنجاح وتحقيق عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص يتوجب توفر مجموعة من المبادئ تتمثل في ²⁹:

²⁸ بلال حموري (2014)،شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي،مرجع سبق ذكره، ص 10 .
²⁹ الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) و القطاع الخاص (إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية دائرة المالية) حكومة دبي ، ابريل 2010، ص9

الإلتزام والتعهد : بتطبيق هذا المبدأ يتعهد كل شريك بالإلتزام بالدور المحدد له مسبقا وهذا بإنجاز وتنفيذ قرارات تنموية و وفقا لمنهجية و أهداف في ظل مناخ إداري فعال.

الإستمرارية: يجب الأخذ بعين الإعتبار كل من الفترة الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية و الإطار العام ومنهجية الإدارة .

الشفافية : يقتضي هذا المبدأ أن يكون التعامل ما بين الشركاء بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية و الخارجية التي تحت خلال فترة الشراكة ، وهذا بالتنسيق فيما بينهم و من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعية .

المطلب السادس: أثر وكفاءة الشراكة في تعزيز الدور التنموي في تقديم الخدمات

1-أثر الشراكة في تعزيز الدور التنموي في تقديم الخدمات :

يمكن أن يكون للشراكة بين القطاعين للعام و الخاص تأثير هام في تعزيز و دعم الدور التنموي في تقديم الخدمات العام و ذلك من خلال :

الإبتكار و نقل التكنولوجيا الحديثة : يمكن الدخول المتزايد للجهات الحكومية في الشراكات من نقل التكنولوجيات و التقنيات الحديثة من خلال تحريك الشريك الخاص و الإسهام في التوظيف بصورة أكبر و تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية.

الإستفادة من الإستثمار الخاص لتفعيل الإستراتيجيات التنموية : تساعد الشراكة على تبني مناهج عمل أكثر إستراتيجية لتزويد أفكار أفضل ، كل هذا يساهم في تحقيق قيمة مضافة لمشروع الشراكة المنتظرة بين القطاعين العام و الخاص أيضا يجعلها منفذا جديدا للإستثمار التنموي بدلا من الإستثمار العقاري .

الإستفادة من الكفاءات في التسويق و التسيير: يمكن الإستفادة من الكفاءات في حالة ما إذا تم الجمع بين الأنشطة المختلفة ، فتقديم الخدمات بكفاءة يسمح بحصول المستخدمين على الخدمات بسرعة و بأقل تكلفة.

توسيع و تحسين أداء الخدمات العمومية و تحريك بسوق التشغيل :يمكن أن تأتي الشراكة بإختراعات

و إبداعات في تنظيم تأدية الخدمات و إدخال تقنيات جديدة و إحداث و فترات كبيرة و التي بدورها تخفض التكاليف و تحسن من جودة و مستوى الخدمات ، كما تساهم أيضا في تخفيض معدلات البطالة من خلال رفع الطلب على اليد العاملة .

التخفيض من مستوى المساهمة المالية للدولة في المشاريع :تحقق الشراكة بين القطاعين بين العام و

الخاص من الضغوطات التي تمر بها الموازنة العامة من خلال إمكانية الشريك الخاص تحمل أو تخفيض تكلفة تشغيل البنى التحتية و الأنظمة و صيانتها عن طريق الإمتيازات الكبيرة المتحققة من العمل أو الإنتاج بكميات كبيرة .

توزيع المخاطر :من بين المخاطر المحتمل مواجهتها هي عدم القدرة على الوفاء بمجداول أو مواعيد

التسليم الخدمات أو الصعوبة في الإلتزام بالتشريعات الخاصة بالبيئة و غيرها ،حيث أن هذه المخاطر لا يتحملها القطاع الخاص أو العام وحده.

تحسين القدرات :يسمح إبرام عقود الشراكة مع الشركات الدولية بتزويد القطاع الخاص المحلي بالكفاءة

والخبرة بشكل يسمح له بتطوير قدراته.

تعزيز اللامركزية : تسمح الشراكة بتفعيل اللامركزية في إدارة الموارد ،من خلال لجوء أجهزة الدولة المحلية

إلى منهجية الشراكة المنصوص عليها في القوانين بغية تطوير مشاريع حتى لا يكون لديها الكفاءة و الخبرة على تطويرها لوحدها.

تعزيز توليد الإيرادات :تضع الشراكة رسوما على المستخدمين بشكل يعكس التكلفة الحقيقية لتقديم

خدمة معينة ، كما أنها تمنح الفرص إدخال خدمات عن طريق مصادر دخل مبتكرة لا يمكن تحقيقها بواسطة الطرق التقليدية في تقديم الخدمات.

➤ السرعة في الإنجاز: يحفز تحويل المسؤولية التصميم و البناء ربط الدفعات بتأمين الخدمة ، القطاع الخاص على إتمام المشاريع بالسرعة المطلوبة و في الأجل المحددة³⁰.

➤ تطوير البنية التحتية: يؤدي تطوير البنية التحتية إلى تعزيز القدرة التنافسية للبلد و هذا ما يتضح من خلال تعزيز الإستثمار و التنمية المحلية و خلق فرص عمل .

➤ دقة الميزانية: تتميز مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص بدقة الميزانية من خلال أن تكاليف المشروع الحالية والمستقبلية للمشروع تكون محددة في بدايته و في أغلب الأحيان يتحمل القطاع الخاص التجاوزات في التكاليف.

➤ إستقطاب رأس المال: يسمح إستقطاب رأس المال من القطاع الخاص بتوفير المتطلبات التمويلية لتطوير البنية التحتية وهذا ما يعد ضروري بالأخص للدول النامية و تلك المثقلة بالديون.

➤ تخفيض معدل النمو الاقتصادي: أثبت العديد من الدراسات أن زيادة نسبة إستثمارات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص سيزيد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

2- كفاءة الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يتم تحديد مستوى كفاءة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال التطرق و تحليل ثلاثة عوامل رئيسية يمكن من خلالها الحكم على مدى كفاءة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير مستويات عالية من الخدمات في مجال البنية التحتية فنجد منها³¹:

➤ الإطار القانوني والمؤسسي للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص :

أكدت العديد من الدراسات على أهمية الإطار القانوني السليم الملم لكافة أوجه الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص في الدول بالرغم من أن هذا الإطار قد يختلف من بلد إلى آخر بحسب تباين الأعراف القانونية

³⁰ بربري محمد امين و اخرون (2017)، الشراكة بين القطاع الحكومي و الخاص و دورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة، ملتقى دولي بجامعة شلف حول استراتيجيات تمويل الاستثمار في ابني التحتية في ظل التحديات الراهنة المنعقد بتاريخ 05-06 نوفمبر 2017، ص 109-69.

³¹ برناردين أكيتوبي، ريتشارد همينغ، و غيرد شوارتز، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، سلسلة قضايا اقتصادية رقم 40 ص 11-10-9.

لهذه الدول ، فنجد مثلا بعض الدول التي لا تكون لها قوانين مخصصة لهذا النوع من عقود ما يسمح بزيادة تكاليف التفاوض بشأن هذه العقود ، ونجد دول أخرى كدولة التشيلي التي يمكن إرجاع نجاحها النسبي في برامج الإمتيازات إلى الدعم المتاح له من قانون شامل عن الإمتيازات .

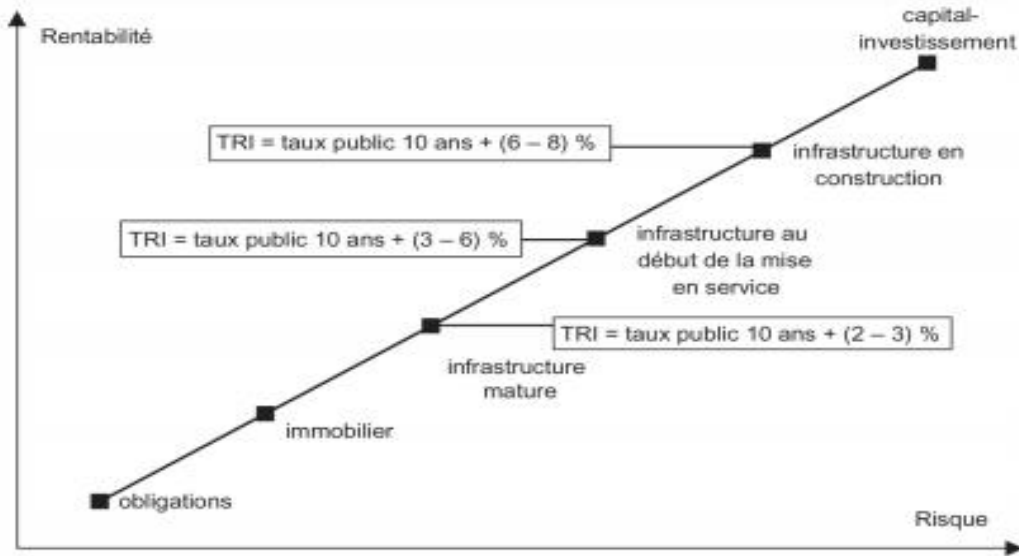
✚ إجراءات إختيار وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص :

يتم إختيار وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص عن طريق مرحلتين ، تتمثل المرحلة الأولى في إتخاذ قرار مدى جدارة المشروع على أساس التخطيط الإستثماري السليم وإجراءات تقييم المشروع بإستخدام تحليل التكلفة والعائد، فيتم في هذه المرحلة أيضا ترتيب كل المشاريع حسب عوائدها الإقتصادية و الإجتماعية ، أما في المرحلة الثانية فيكون التعاقد على المشروع بالطريقة التقليدية أو بالشراكة بين القطاعين العام والخاص ، فيستدعي بلوغ ذلك المقارنة و القطاع العام فبذلك يتم معرفة ما اذا كان إبرام الشراكة مع القطاع الخاص يوفر للقطاع العام مردودية أفضل للإنفاق العام .

✚ الإلتزامات التعاقدية والمخاطر المالية العامة:

تواجه مشاريع البنى التحتية وأيضا الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص مجموعة من المخاطر المختلفة ، كتلك المتعلقة بالتراخيص المطلوبة للبناء وتأخر عمليات البناء و تجاوز تكاليف الإعتمادات ووفرة الخدمات وجودتها حدوث تغييرات في قيم الأصول وعدم التيقن من الحاجة للمشروع في المدى المتوسط ، ولكن تسمح المشاريع المنفذة بالشراكات للقطاع العام بإقتسام المخاطر و الشريك الخاص وفي نفس الوقت يمكن أن يساهم سوء التصميم الشراكات لتعرض القطاع العام إلى مقدار أكبر من المخاطر ، وهذا نظرا لما تنطوي إليه من ترتيبات تعاقدية طويلة الأجل ، وعليه يجب أن تستند وتحدد الإلتزامات التعاقدية للشراكات بين القطاعين العام والخاص المخاطر التي يتحملها القطاع العام بشكل مباشر كما ينبغي على القطاع العام أن يعتمد على الشفافية في المحاسبة الخاصة بالمالية العامة والإفصاح التام عن جميع المخاطر على مستوى المالية العامة.

الشكل رقم (07): العائد و المخاطرة في مشاريع البنى التحتية



Source : Alain Quinet, *Le financement des infrastructures*, Revue d'économie financière 2012/4 (N° 108), p. 201-220.

يوضح الشكل أعلاه بطريقة مبسطة التوليفة التي تجمع بين كل من المخاطر وعوائد البنى التحتية هذه أخيرة ممثلة في معدل العائد الداخلي الذي ينخفض ونضج أصول البنى التحتية في مختلف المراحل.

المبحث الثاني: العلاقة التراجمية بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص

يهدف هذا المبحث إلى دراسة الإطار النظري لفرضية المزاحمة حيث سيتم تناول كل من حجج العلاقة التراجمية ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص، مفهوم المزاحمة، أنواع ومصدر المزاحمة، طرق قياس المزاحمة، آثار المزاحمة وكذلك موانع تحقيق المزاحمة .

المطلب الأول: مفهوم المزاحمة وأنواعها

1- مفهوم المزاحمة : تعرف المزاحمة على أنها تناقص الطلب الخاص الكلي الممثل بالإستثمار والإستهلاك وهذا بسبب إرتفاع معدلات الفائدة والناجحة عن تمويل العجز الحكومي عن طريق الدين المحلي.³²

³²بن قوية مختار(2014) ، مجالات الشراكة والمزاحمة بين الاستثمار العام والاستثمار الأجنبي في البنية التحتية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011،مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي العدد جوان 2014 ص.111

- كما يطلق مفهوم المزاخمة على تناقص الطلب الخاص الكلي الممثل بالإستثمار و الإستهلاك الخاص نتيجة إرتفاع معدلات الفائدة الناتجة عن تمويل العجز الحكومي من خلال الدين المحلي ، و هذا يؤدي إلى تقليل أثر السياسة المالية على الدخل و الناتج المحلي الاجمالي .

وتعرف أيضا على أنها هي عملية إبعاد القطاع الخاص من النشاط الإقتصادي وذلك بإفتراض أن هناك ندرة في التمويل وترتكز هذه الفرضية على الشروط التالية:³³

1- وجود حالة التشغيل الكامل.

2- العائد من المشتريات الحكومية الإستهلاكية الإستثمارية من السلع و الخدمات أقل من العائد في المشتريات الرأسمالية الخاصة .

3- تبني الحكومة سياسة مالية توسعية تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وبالتالي إنخفاض الإستثمار الخاص.

و منه يتم إستنتاج :

أن المزاخمة مصطلح إقتصادي يطلق عن حالة معينة تتمثل في تناقص الطلب الكلي الخاص أي الإستثمار الخاص و الإستهلاك الخاص بسبب إرتفاع سعر الفائدة الحقيقي، الناجم عن تمويل العجز المالي الحكومي من خلال الدين الداخلي المحلي مما يؤدي الى تحليل أثر السياسة المالية التوسعية على الدخل أو الناتج وأن الدولة عندما تقوم برفع نفقاتها العامة ، فهي بذلك تزاحم القطاع الخاص في الحصول على قدر من الموارد المتاحة ، و هذا بدوره ما ينعكس على إرتفاع أسعار الفائدة فيؤدي إلى تراجع الإستثمارات الخاصة في الإقتصاد كما يمكن أن تكون المزاخمة من خلال تشجيع الإكتتاب في الدين العام فترفع سعر الفائدة.

2- أنواع المزاخمة:

يمكن التمييز بين أنواعا مختلفة من المزاخمة فهناك من صنفها على أساس النسبة التي يتم بها إزاحة الإنفاق العام للإستثمار الخاص و آخرون صنفها تبعا لطبيعة القناة التي ينتقل بها أثرها فنجد :

³³عطا الله بن مسعود بوتلجة عبد الناصر، (اثر مزاخمة الإنفاق الحكومي للإستثمار الخاص في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية المجلد الثاني العدد السابع ص 25 .

مزاحمة حقيقة:

يقصد بالمزاحمة الحقيقية تلك التي تتحقق من خلال الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام و الذي ينتج عنها انخفاض حقيقي في الإنفاق الخاص لإنتقال التوازن الجديد على خط عمودي بالنسبة لنقطة التوازن الأصلية، وهذا بسبب زيادة الطلب الحكومي على السلع و الخدمات الممولة من خلال العقترض المحلي و بفرض ان الأثر الصافي لهذه الزيادة يكون عند أسعار معطاة .

مزاحمة إسمية:

تحدث المزاحمة الإسمية عندما تقابل الزيادة الاسمية للإنفاق العام إنخفاض إسمي للإنفاق الخاص ، بفرض أن الأسعار تكون مرنة وكما أنها تعبر عن العلاقة بين الأسعار والكميات المنتجة والتي تأخذ شكل قطع زائد، فتنتقل بذلك منحنيات الطلب و العرض الكلية إلى نقاط توازن جديدة على طول منحنى القطع الزائد في هذه الحالة³⁴.

مزاحمة مالية عن طريق المعاملات:

ينجم عن إتباع سياسة مالية توسعية من خلال الزيادة في حجم الإنفاق العام أو بتخفيض الضرائب زيادة في الطلب الكلي، ومن ثم زيادة في الطلب على النقود لدافع المعاملات و مع فرض ثبات العرض النقدي سيرتفع معدل الفائدة ، ما يترتب عنها إرتفاع في تكلفة حيازة النقود من قبل الأعوان الاقتصاديين و إنخفاض في الإستثمار الخاص³⁵.

➤ مزاحمة مالية عن طريق الثروة :

بافتراض أن ثروة الأفراد تنقسم إلى نقود M و سندات B و رأس مال حقيقي ، حيث نجد السندات مرتبطة بمعدل الفائدة و حجم رأس المال الحقيقي مرتبط بالمردود ، ليؤدي إرتفاع معدل الفائدة و معدل المردود إلى خفض الطلب على النقود ، وأن الطلب على رأس المال الحقيقي يرتفع بإرتفاع معدل المردود R و ينخفض بإرتفاع معدل

³⁴محمد صلاح ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 158
³⁵شبيبي عبد الرحيم (2006-2007) ، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني : حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، ص 121 .

الفائدة و العكس صحيح بالنسبة للطلب على السندات ،هذه الأخيرة التي يرتفع الطلب عليها كلما إرتفع معدل الفائدة و إنخفض معدل المردود لرأس المال الحقيقي .³⁶

مزاحمة تامة:

يحدث هذا النوع من المزاحمة عندما ينخفض طلب قطاع الأعمال الخاص بنفس قيمة التي يرتفع بها الإنفاق العام و يتحقق هذا النوع في حالة التشغيل الكامل أين لا تحدث الزيادة في الإنفاق العام زيادة في الناتج أو الدخل بل تعني أن أحد القطاعات الأخرى سيخسر نفس القدر ،حيث يترتب على ذلك إرتفاع سعر الفائدة فبالنتالي تتفق هذه الحالة مع النموذج الكلاسيكي .³⁷

مزاحمة جزئية:

تؤدي في غالب الأحيان الزيادة في الإنفاق العام زيادة في حجم الناتج والدخل ما يترتب عنه زيادة في الطلب على النقود في الوقت الذي فيه ثبات العرض النقدي ،وعليه سيرتفع معدل الفائدة فيتم بذلك كبح و إزاحة الإستثمار الخاص ،و تجدر الإشارة أن مقدار المزاحمة في هذه الحالة ليس بنفس القدر في الحالة فيكون الإنخفاض في الإستثمار الخاص اقل من الزيادة في الإنفاق العام.³⁸

مزاحمة فوق التامة :

يكون في هذه النوع من المزاحمة الإنخفاض في الاستثمار الخاص أكبر من الزيادة في الإنفاق العام .³⁹
*وتجدر الإشارة أن هناك تداخل بين بعض أنواع المزاحمة فنجد من الممكن أن تظهر المزاحمة الإسمية والمزاحمة الحقيقية معا .

³⁶ شبيبي عبد الرحيم ،السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازي : حالة الجزائر ،مرجع سبق ذكره ،ص 122 .
³⁷ محمد سيد أبو السعود(2000) ، اختبار فرضية التزام بين الاستثمار العام والخاص في مصر في الفترة (1975-1997) ، مذكرة ماجيستير 2000 ،جامعة القاهرة، ص 3 .
³⁸ محمد سيد أبو السعود(2000) ، اختبار فرضية التزام بين الاستثمار العام والخاص في مصر في الفترة (1975-1997) مرجع سبق ذكره، ص 36 .
³⁹ محمد صلاح ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية حالة بعض اقتصاديات الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ،ص 158 .

المطلب الثاني : مصادر المزاخمة

يختلف مصدر المزاخمة باختلاف القناة التي ينتقل من خلالها أثر المزاخمة فنجد:

1. تمويل عجز الميزانية بالإقتراض من مصادر محلية :

يكون مصدر المزاخمة هنا من خلال تمويل عجز الميزانية بالإقتراض من مصادر محلية ، أي من خلال الإقتراض الداخلي لتمويل هذا العجز ، فينتج عن هذا التمويل أثرين الأثر الأول يكون على أسعار الفائدة و الأثر الثاني يكون على حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص ، فمن خلال كلا الأثرين يتم التقليل من حجم الموارد المالية المتاحة للإقتراض هذا بدوره ما يكبح الإستثمار الخاص قدرته في ان يقرض و يستثمر ، وما يجدر به الذكر أن الدولة تلجأ إلى تمويل عجز ميزانيتها ، بإحدى طريقتين هما :

الدين الداخلي المحلي : عندما تلجأ الحكومة إلى الإقتراض المحلي يزيد الطلب على النقود، فيرتفع سعر الفائدة، فإذا تم تمويل عجز الميزانية العامة من خلال إصدار سندات أو أذونات فإن الإستدانة عبر هذه الإصدارات سيرفع من معدلات الفائدة، بالرغم أن البنوك التجارية هي بحاجة لهذا النوع من السندات بغية إستثمار جزءا من فوائضها المالية و إدارة سيولتها و مخاطرها⁴⁰، إلا أن هذا الإجراء يؤدي إلى منافسة القطاع العام للقطاع الخاص على السيولة المحلية و إستحواذ الدولة على كميات كبيرة من السيولة المتاحة للقطاع الخاص يؤدي إلى حرمان القطاع الخاص من الموارد المالية اللازمة لإستثماراته، فيتراجع حجم الإستثمارات الخاصة و الكلية، قناتين رئيسيتين متلازمتين للمزاخمة و هما الموارد المالية عن القطاع الخاص و إرتفاع سعر الفائدة .

الإقتراض من البنك المركزي : تلجأ الدولة إلى الإقتراض من البنك المركزي لتمويل هذا العجز فالبنك

المركزي من خلال تمويله لهذا العجز سيزيد من الكمية المعروضة من النقود ، و بالتالي سيؤدي الى ضغوط تضخمية الأمر الذي يجبر بها البنك المركزي البنوك التجارية على تقييد قدرتهم في منح قروض.

⁴⁰ إبراهيم صالح العمر و اخرون (2013)، اثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن (1996-2008) ، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 40 العدد 1، 2013 ، ص 5.

2- تخفيض الضرائب :

عندما تقرر الدولة تخفيض الضرائب فإن الدخل المتاح يزيد بما ينتج عنه زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والميول للإستهلاك على حساب الإدخار هذا ما ينتج عنه في إنخفاض في حجم الإدخار لينخفض معه حجم الإستثمار بسبب إرتفاع سعر الفائدة.⁴¹

المطلب الثالث: قياس المزاخمة

من خلال التطرق إلى مصادر المزاخمة وجد أن الإقتراض المحلي لتمويل عجز الميزانية يؤثر على كل من القروض المقدمة للقطاع الخاص، و أيضا على سعر الفائدة فبهذا نجد بعض الدراسات ركزت في قياسها للمزاخمة على أثر عجز الموازنة على سعر الفائدة و نجد أخرى منها ركزت على أثر عجز الميزانية العامة على قروض الممنوحة للقطاع الخاص ويمكن تفسير ذلك كالتالي:⁴²

1- أثر الإقتراض الحكومي على الإئتمان القطاع الخاص و موجودات البنوك المحلية في الخارج :

ينتج عن لجوء الدولة إلى الإقتراض الداخلي لتمويل عجز الميزانية العامة محدودية الموارد المالية المتاحة في الإقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى المفاضلة بين القطاع العام و القطاع الخاص في الحصول على التمويل، ومثل ما هو الحال في أغلب الأحيان أن يكون الميول لصالح القطاع العام ، و يتوقف أثر الإقتراض العام على الإقتصاد الوطني سواء بشكل إيجابي أو سلبي على أوجه الإنفاق التي تتبناها الدولة، والتي يتم تمويلها من الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص، و عليه يمكن صياغة المعادلات التالية التي تستخدم في الأدبيات لقياس أثر المزاخمة على الشكل التالي :

$$\ln BC_t = \alpha + \beta_1 \ln PL_t + \beta_2 \ln DT_t + \beta_3 JDT_t + U_t$$

⁴¹ محمد احمد الافندي (2012)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسة ، الطبعة الأولى ، صنعاء 2012 ، ص 95.
⁴² محمد يوسف العقيلي (2008)، مزاخمة الإنفاق العام للإنفاق الخاص في الأردن "دراسة قياسية للفترة (1976-2000)"، مذكرة ماجستير، سنة 2008، جامعة اليرموك الأردن ، ص 9.

$$\ln PL_t = \alpha + \beta \ln DT_t + \beta_1 JDT_t + U_t$$

حيث تشير :

$\ln PL_t$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض المقدمة للقطاع الخاص.

$\ln DT_t$: اللوغاريتم الطبيعي للإقتراض العام المحلي الإسمي.

JDT_t : فارق سعري الفائدة الإسمي على العملة المحلية و العملة الأجنبية.

$\ln BC_t$: اللوغاريتم الطبيعي لموجودات البنوك الإسمية في الخارج .

U_t : المتغير العشوائي

t : الزمن

- **تهدف المعادلة الأولى** : إلى معرفة أثر الإقتراض العام المحلي (DT) و القروض المقدمة للقطاع الخاص (PL) و كذلك فارق سعر الفائدة الإسمي على العملة المحلية و العملة الأجنبية (JDT) على موجودات البنوك في الخارج (BC) ومن المتوقع أن زيادة الإقتراض العام من البنوك التجارية المحلية سوف تجذب جزءا من موارد البنوك التجارية المودعة في الخارج ، فإن هذا لا يؤثر من قدرة القطاع الخاص في الحصول على التمويل ، كما يقلل من أثر المزاخمة في الإقتصاد . كما أنه من المتوقع أن يؤدي الإقتراض المحلي في المعادلة الأولى سواء من قبل القطاع العام (DT) أو القطاع الخاص (PL) إلى جذب جزء من الموارد المالية المودعة في الخارج (BC) إلى الإستخدامات المحلية مما يقلل من صبتها في الخارج اي ان β_1 و β_2 تكون سالبة.

كما إرتفاع الفارق بين السعيرين يؤدي إلى توجيه الموارد المالية في الخارج لإستخدامات المحلية ، بتالي تقل موجودات البنوك في الخارج هذا ما يوضح العلاقة العكسية بين الموجودات في الخارج وفارق سعر الفائدة على العملة المحلية و العملة الاجنبية (JDT) و منه β_3 تكون سالبة .

-أما بالنسبة لتأثير فارق سعري الفائدة على القروض الممنوحة للقطاع الخاص فهو إيجابي لأن إرتفاع فارق سعري الفائدة يؤدي توجيه الموجودات المالية لمصادر الإقتراض في الخارج إلى الإستخدامات المحلية ، مما يتيح فرصا أكبر للقطاع الخاص للحصول على التمويل اللازم و العكس صحيح أي يتوقع أن يكون المعامل B_2 موجبا .

أما المعادلة الثانية فهي تهدف إلى قياس كل من الإقتراض المحلي الممنوح للدولة (Dt) و فارق سعري الفائدة على العملة المحلية و العملة الاجنبية (JDT) على القروض الممنوحة للقطاع الخاص PL ، و بما أن الإئتمان المحلي يتقاسمه كل من القطاعين العام و الخاص و ممول مصادر الإقتراض يكون لصالح القطاع العام ، لذا من المتوقع أن يتأثر حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص سلبا بحجم القروض المقدمة للقطاع العام في حال وجود مزاحمة ، أي أن المعامل β_1 يكون سلبا في حال وجود مزاحمة .

-و ترتبط المعادلة رقم 2 بالمعادلة رقم 1 حيث يدل عدم وجود علاقة سلبية بين التسهيلات الإئتمانية للقطاع العام و التسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص في المعادلة 1 على أن الإقتراض الحكومي لم ينعكس على التسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص بل جاء من موجودات البنوك في الخارج ، إذ لم يكن بسبب فائض السيولة لدى الجهاز المالي و المصرفي المحلي و في هذه الحالة يتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين الإقتراض الحكومي المحلي و موجودات البنوك في الخارج في المعادلة رقم 2 ، بمعنى زيادة الإقتراض الحكومي المحلي و موجودات البنوك في الخارج في المعادلة رقم 2 أي أن زيادة الإقتراض الحكومي المحلي تعتمد على موجودات المؤسسات الإئتمانية في الخارج .

2-أثر العجز المالي الحكومي على سعر الفائدة :

يمكن أن يزاحم الإستثمار العام الإستثمار الخاص من خلال كبح الموارد المالية فقط دون أن يؤثر ذلك على سعر الفائدة ، كما يمكن تتبع أثر المزاحمة أيضا من خلال سعر الفائدة فقط.⁴³
و لتوضيح أثر المزاحمة من خلال سعر الفائدة إستخدام المعادلة التالية: .

$$NRt = \alpha + \beta_1Pt + \beta_2RST1 + \beta_3DEFt + \beta_4CHY + Ut \dots$$

¹⁹⁶محمد يوسف العقيلي (2008)، مزاحمة الاتفاق العام للاتفاق الخاص في الأردن "دراسة قياسية للفترة (1976-2000)"، مرجع سبق ذكره، ص21.

حيث :

NRT : سعر الفائدة الإسمي .

Pt : معدل التضخم المتوقع .

$RST1$: سعر الفائدة الإسمي على أذونات الخزينة القصيرة الأجل .

$DEFt$: نسبة العجز إلى النتائج المحلي الإجمالي الإسمي .

CHY : التغير في معدل الدخل الفردي الإسمي .

Ut : المتغير العشوائي .

t : الزمن .

تزيد الضغوطات التصاعدية على سعر الفائدة كلما كان هناك إرتفاع في سعر الفائدة على أذونات الخزينة قصيرة الأجل بشكل يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الإسمي مع التضخم ، بسبب المنافسة بينهما بشكل خاص والمنافسة الموجودة بين الأسواق بشكل عام ، كما يؤدي هذا الإرتفاع إلى سحب السيولة من السوق المحلية بإفتراض أن الأسواق متكاملة ، كما أن الإعتماد على القروض الداخلية لتمويل العجز الهيكلي في الموازنة العامة إلى إرتفاع سعر الفائدة وكلما زاد هذا العجز زادت الضغوطات التصاعدية حدة ، و قد تم إستخدام معدل الدخل الفردي في التحليل لحساب أثر المعجل المشتق من تغير الناتج المحلي الإجمالي لأن إرتفاع معدل الدخل الفردي ، فيؤدي إلى زيادة الطلب و الفرص على السندات في نفس الوقت بالتالي فإن الأثر النهائي لمعدل الدخل الفردي على سعر الفائدة غير واضح .

لذا من الممكن أن تكون إشارة β_1 , β_2 و β_3 موجبة في حين لا يمكن تحديد إشارة β مسبقا .

المطلب الرابع: آثار المزاحمة

من خلال التحليل السابق أشرنا إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة وهذا بدوره مایؤثر سلبا على الإستثمار الخاص ولكن مایثیر الغموض هو أنه هل هذه النتائج أو بالأحرى آثار المزاحمة في الأجل القصير هي نفسها في الأجل الطویل؟ وإنطلاقا من هذا يمكن توضیح ذلك كالتالي: ⁴⁴

1- أثر المزاحمة في الأجل القصير :

يمكن التمييز نوعين من الأثر في الأجل القصير :

أ- أثر المزاحمة في الأجل القصير و المرتبطة بالتشغيل الكامل ينتج عن الزيادة في الإنفاق العام في حالة التشغيل الكامل تخفيض في حجم الإنفاق الخاص في إطار تضخمي ..

ب- أثر المزاحمة عن طريق الأسعار أو معدلات الفائدة و هذا في ظل العرض النقدي بهذا يكون كلا القطاعين العام و الخاص في حالة تنافس على الأموال القابلة للإقراض بشكل يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة ثم بإرتفاع الأسعار، هنا يتم فقدان تنافسية السلع الوطنية و يتعدى أثر المزاحمة من الإستقرار الإقتصادي الداخلي إلى الإستقرار الخارجي بسبب ظهور العجز في الميزان التجاري، و الذي يزيد من حدة الضغوط التضخمية .

2- أثر المزاحمة في الأجل المتوسط :

يرتبط أثر المزاحمة في المدى المتوسط بالعجز في التجارة الخارجية ، فزيادة الإنفاق العام يؤدي إلى إنخفاض شروط التبادل الدولي لأن العرض المحلي لا يجاري الطلب الجديد خاصة في الدول النامية، فتلك الآثار الإيجابية للإنفاق العام يمكن أن تعرض بآثار سلبية يتمثل في زيادة الواردات و إنخفاض في قيمة العملة .

⁴⁴ وليد عبد الحميد عايب (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص 172-173-174.

3- أثر المزاخمة في الأجل الطويل :

أكد gtis (1983) الطابع غير الفعال الذي يتميز به النشاط الإقتصادي للدولة، مع إفتراض أن التشغيل في الوظيف العمومي لا يزيد من المقدرة الإنتاجية، بالرغم أن تنافسية الإقتصاد الوطني مرتبطة أساسا بأهمية اليد العاملة في القطاع المنتج و عليه فإن زيادة تدخل الإقتصادي للدولة له آثار سلبية على المقدرة الإنتاجية و التصديرية للدولة، و بالتالي التقليل من فعالية سياسة الإنفاق العام في الأجل الطويل.

المطلب الخامس: المزاخمة ومنحنى IS -LM

1- التوازن الكلي ضمن النموذج الكامل سوق النقد وسوق النواتج مع IS-LM

سوق السلع والخدمات IS:

يشمل سوق السلع و الخدمات على مجموعة من المتغيرات الإقتصادية حيث أن منحنى IS يوضح كل التوليفات من الدخل و سعر الفائدة والتي تحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات والتي تساوي الإنفاق مع الدخل.

سوق النقد ومنحنى LM:

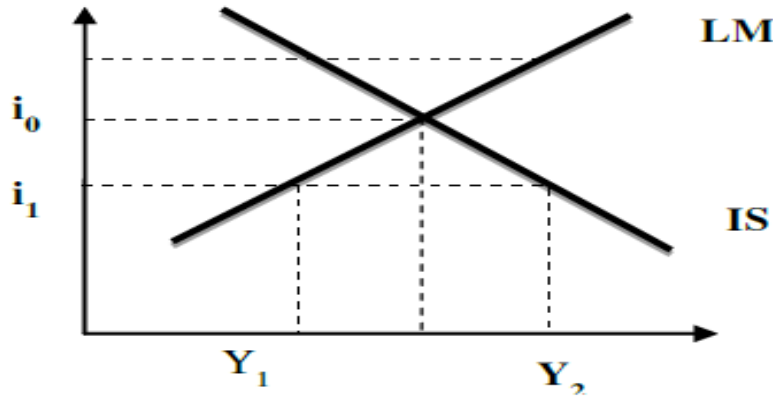
يمكن تعريف منحنى LM بأنه المحل الهندسي للتوليفات المختلفة من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في السوق النقدي أو تلك التي يتساوى عندها الطلب على النقود مع عرض

النقود⁴⁵.

⁴⁵محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا (2008)، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، 2008، ص 103

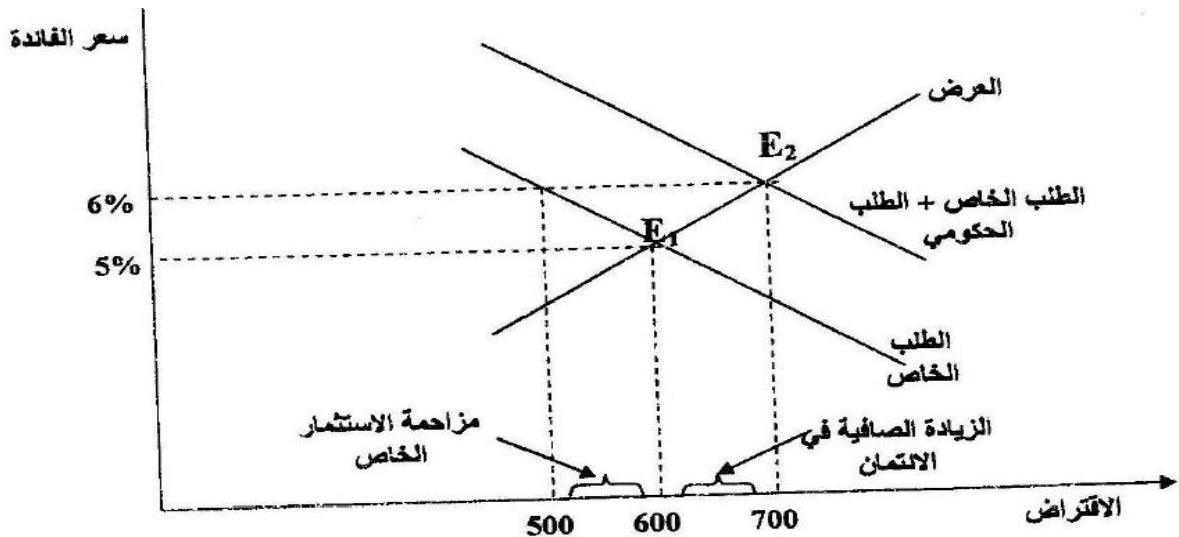
✚ نموذج IS-LM:

الشكل رقم (08): التوازن الكلي ضمن النموذج الكامل سوق النقد وسوق النواتج مع IS-LM



المصدر: لعاب وليد، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والإستقرار الاقتصادي في الإقتصاديات النفطية دراسة تطبيقية بإستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، سنة 2018، ص 124.

الشكل رقم (09): مزاحمة الإستثمار الخاص في أسواق الإئتمان



المصدر: عباس جبار الشرع، حلمي ابراهيم منشد (2006)، العجز المالي و الاستثمار الخاص في مصر و تونس و المغرب للمدة 1976-2000، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، ك2، ص 60.

2- المزاحمة الجزئية ومنحنى IS- LM

المزاحمة في سوق السلع والخدمات - منحنى (IS)-

يمكن أن نوضح مقدار المزاحمة في منحنى IS من خلال تحديد مقدار حساسية الطلب الإستثماري للتغير في أسعار الفائدة فتميز بذلك بين ثلاث حالات يمكن أن يتخذها منحنى IS.

• الحالة الأولى:

منحنى IS يكون قليل الإنحدار أو مستوي نسبيا في هذه الحالة إن الزيادة في الإنفاق العام سوف تؤدي إلى إنتقال المنحنى من IS_0 إلى IS_1 فيكون مقدار المزاحمة كبيرا .

• الحالة الثانية:

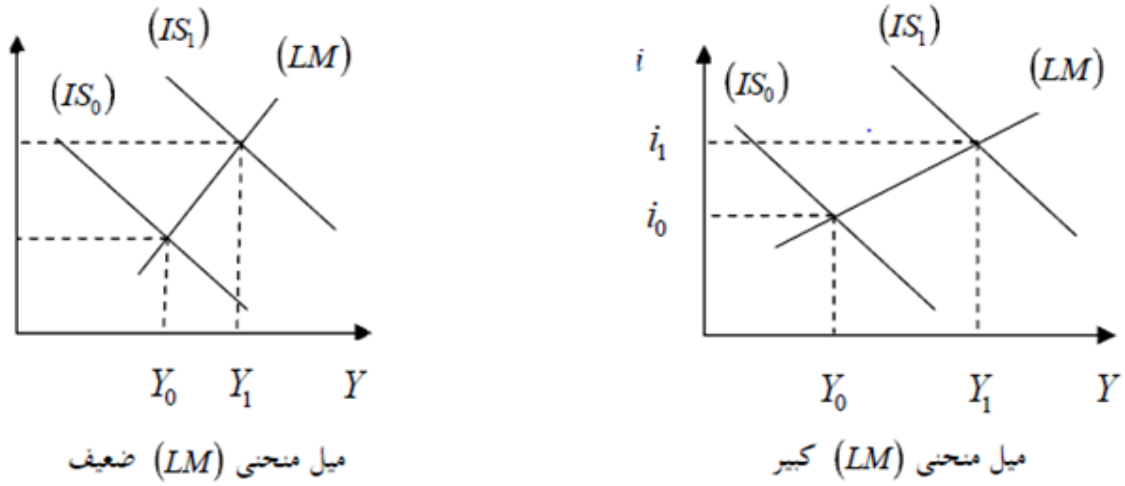
منحنى IS يكون شديد الإنحدار أي منحنى IS غير مرن للتغيرات في سعر الفائدة هذا ما يعني أن إرتفاع سعر الفائدة يؤثر تأثيرا ضعيفا على الإستثمار ما يحدث إنخفاض طفيفا فيه.

• الحالة الثالثة: منحنى IS يكون عمودي يوضح أن الإستثمار عديم المرونة بالنسبة للتغير في سعر الفائدة أي أنه الإرتفاع في سعر الفائدة لن يؤدي إلى تخفيض الإستثمار.

المزاحمة في سوق النقد (منحنى LM) :

يكون أثر الإنفاق العام على سعر الفائدة كبيرا كلما كان المنحنى LM أكثر ميلا ، بحيث نجد ميل منحنى التوازن في سوق النقد LM يعتمد على مرونة الطلب النقدي بالنسبة للدخل و لسعر الفائدة هذا يعني أنه كلما كان منحنى LM أكثر إنحدارا وأكثر ميلا كان أثر المزاحمة كبيرا ، و إذا كان أقل إنحدارا كان الطلب على النقود أكثر مرونة لسعر الفائدة و أثر المزاحمة ضعيفا.

الشكل رقم (10): أثر ميل منحنى (LM) على أثر المزاخمة



المصدر: احمد أشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 340

المطلب السادس: موانع تحقيق المزاخمة

ومن خلال ما تم توضيحه سابقا حول فرضية المزاخمة ومنحنى IS / LM إلا أنه يوجد حالات لا تتحقق فيها هذه الفرضية فنجد: ⁴⁶

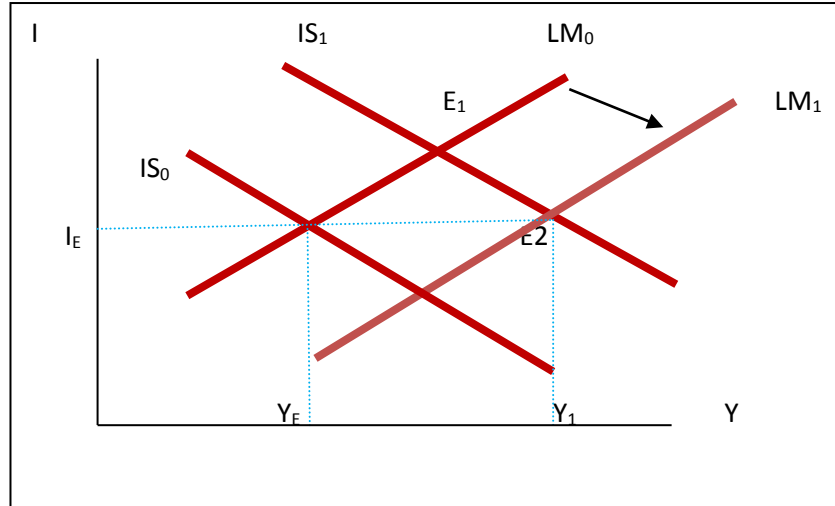
حالة زيادة عرض النقود- حالة الكساد و البطالة- حالة عدم مرونة منحنى IS- حالة عدم مرونة منحنى IS
حالة المرونة اللانهائية لمنحنى عرض النقود MS- حالة زيادة المدخرات.

1- حالة زيادة عرض النقود :

يعتبر ثبات العرض الحقيقي للنقود من أهم الفرضيات التي يقوم عليها التزاحم ، و عليه إذا قام البنك المركزي بزيادة الأرصدة النقدية MS و طرحها للتداول فإن أثر التزاحم لن يحدث و يوضح الشكل الموالي هذه الحالة .

⁴⁶محمد سيد أبو السعود ، اختبار فرضية التزاحم بين الاستثمار العام والخاص في مصر في الفترة (1975-1997) ، مرجع سبق ذكره ص41،42،43،44

الشكل رقم (11): حالة زيادة عرض النقود



المصدر: محمد سيد أبو السعود ، اختبار فرضية التزاحم بين الاستثمار العام والخاص في مصر في الفترة (1975-1997)،

مرجع سبق ذكره ،ص41

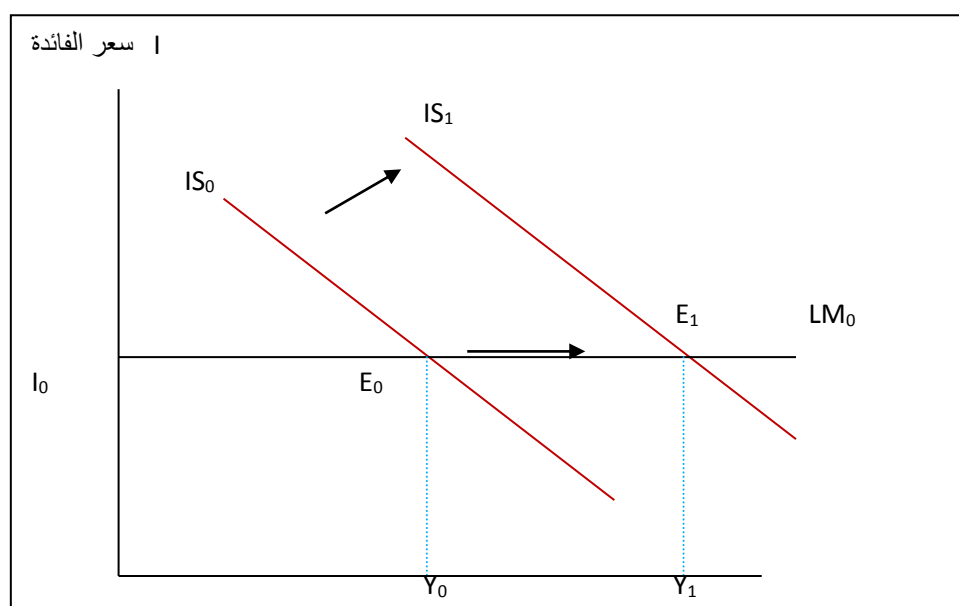
يوضح الشكل أعلاه الإقتصاد الوطني عندما يكون مستوى الدخل التوازني هو Y_e و سعر الفائدة التوازني هو I_e و ذلك عندما يتقاطع منحنى IS_0 مع منحنى LM_0 عند النقطة E ، و بفرض أن الدولة قررت أن تنتهج سياسة مالية توسعية ، حيث يرتفع حجم الإنفاق العام بالمقدار (ΔG) ، فإن ذلك يؤدي إلى إنتقال منحنى IS من IS_0 الى IS_1 ، و بالتالي لو تركت سعر الفائدة يتغير فإن نقطة التوازن الجديدة ستكون عند S_1 ، و لكن إذا رغبت في تثبيت سعر الفائدة عند المستوى I_e ، ففي هذه الحالة يجب أن تزيد عرض النقود بمقدار يساوي تماما (ΔG) ، و بالتالي سينتقل منحنى LM من LM_0 الى LM_1 و تصحيح نقطة التوازن الجديدة في هذه الحالة هي E_2 . و يصبح مستوى الدخل هو Y_1 بينما سعر الفائدة يظل عند I_e .

و خلاصة لما سبق أن السياسة المالية التوسعية و التي يقابلها زيادة مماثلة في عرض النقود لن يترتب عليها أثر مزاحمة .

2-المرونة اللانهائية لمنحنى عرض النقود :

إذا ما كان منحنى عرض النقود أفقياً بمعنى أن منحنى عرض النقود لانهاى المرونة هنا فرضية التزاحم ، و هذه الحالة هي نظرية بحثة يمكن توضيحها في الشكل الموالي .

الشكل رقم (12) :المرونة اللانهائية لمنحنى LM



المصدر: محمد سيد أبو السعود ، اختبار فرضية التزاحم بين الاستثمار العام والخاص في مصر في الفترة (1975-1997)، مرجع سبق ذكره

ص41،

يكون وضع التوازن في الإقتصاد عندما يتقاطع كل من منحنى IS_0 و LM_0 عند E_0 و بالتالي يكون الدخل التوازني هو Y_0 و سعر الفائدة التوازني I_0 .

و في حالة زيادة الإنفاق العام بالمقدار (ΔG) فان منحنى IS ينتقل من IS_0 إلى IS_1 ، و بالتالي تنتقل نقطة التوازن إلى E_1 و يترتب على ذلك زيادة الدخل الحقيقي من Y_0 الى Y_1 مع ثبات الفائدة عند I_0 أي أنه على الرغم من إتباع الدولة لسياسة مالية توسعية ، إلا ان سعر الفائدة ظل ثابتاً نظراً للمرونة اللانهائية لمنحنى LM و بالتالي لن تتحقق فرضية التزاحم في هذه الحالة .

و من الحالتين السابقتين يتضح لنا أن التغير في السياسة المالية لن يؤدي إلى تتحقق فرضية التزاحم، إذا كان تغيير مماثل في عرض النقود يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي مع ثبات سعر الفائدة، و بالتالي يكون مضاعف السياسة

المالية في هذه الحالة التي تكون فيها هذه السياسة المالية مصحوبة بالسياسة النقدية الملائمة ، يكون هو مضاعف "كينز" في نموذج "الدخل الإنفاق ، ي :

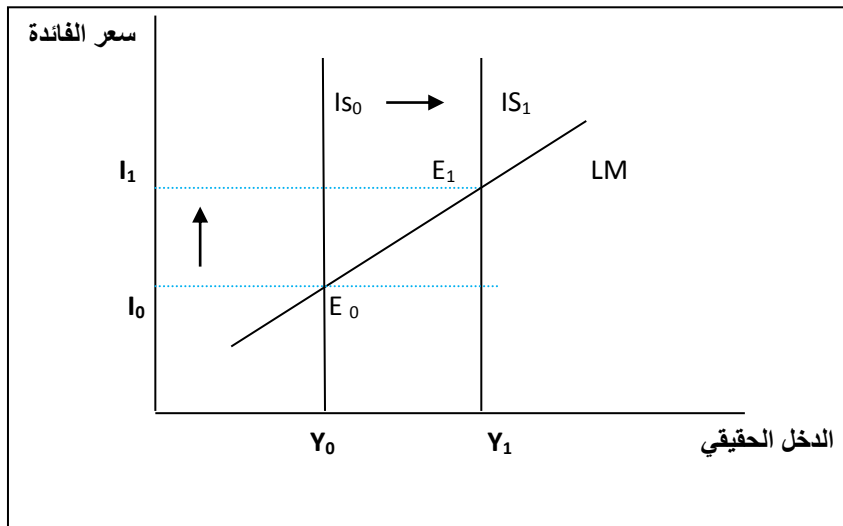
$$\frac{DY}{DG} = 1/(1 - e(1 - t))$$

و بالتالي لن يترتب على مثل هذه السياسة ، أثر المزاخمة .

3- عدم مرونة منحنى IS :

عندما يكون منحنى IS عديم المرونة لتغيرات سعر الفائدة فإنه يصبح رأسياً ، و في هذه الحالة نجد أن طلب الإستثمار يكون عديم المرونة للتغيرات في سعر الفائدة ، و في هذه الحالة تؤدي الزيادة في الإنفاق العام بالمقدار D6 فإن منحنى IS ينتقل من IS0 الى IS1 و إلى زيادة في الدخل من Y0 الى Y1 الناتجة عن أثر المضاعف الحكومي ، و لكن لن يحدث رد فعل في سوق النقد بسبب عدم مرونة منحنى IS لسعر الفائدة و بالتالي لن ينخفض الإستثمار الخاص لأنه لن تحدث فرضية التزاحم في هذه الحالة .

الشكل رقم (13):عدم المرونة التامة لمنحنى IS



المصدر: محمد سيد أبو السعود ، اختبار فرضية التزاحم بين الاستثمار العام والخاص في مصر في الفترة (1975-1997)،

مرجع سبق ذكره ،ص42.

4- حالة البطالة و الكساد :

في حالة ما إذا كان الإقتصاد في حالات بطالة و كساد تعاني الموارد من عدم الإستخدام الأمثل لها، و تنعدم المنافسة و يزداد حجم الإدخار من الإستثمار و عليه يحدث إنخفاض في الطلب على النقود بغرض الإستثمار مما يدفع أسعار الفائدة إلى الإنخفاض .

5-زيادة مدخرات القطاع العائلي :

في حالة ما إذا قام القطاع العائلي بشكل عام بزيادة مدخراتهم بنفس قيمة الزيادة في الإنفاق العام هنا لا تنطبق فرضية التزاحم .

أي مع ثبات العرض النقدي مع إتباع سياسة مالية توسعية فرضية التزاحم لن تتحقق حيث أن الافراد يقومون بتعويض هذه الزيادة عن طريق زيادة المدخرات بنفس التغير في الإنفاق .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التجريبية

بالإضافة إلى المقاربات النظرية التي تناولت موضوع العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص فقد شهد هذا الأخير أهمية بالغة لدى الباحثين و المتخصصين ، إلا أنه سيتضح لنا أن الدراسات التطبيقية لا تحدد بشكل قاطع طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص ، بحيث هذه العلاقة تختلف من بلد لآخر و هذا لتأثرها بعدد كبير نسبيا من المتغيرات وهذا ما يستوجب دراسة كل حالة منفردة، كما تتوقف طبيعة هذه العلاقة تبعا لأسلوب معالجة الإستثمار العام بمعنى هل نتعامل مع الإستثمار العام في صورته الإجمالية أو نميز بين الإستثمار العام في البنية الأساسية في غير البنية الأساسية ، كما نجد هناك من الدراسات من إستندت على المقاربة اللاحظية عوض المقاربة الخطية وبالأخص التركيز على أثر العتبة وهذا بتوضيح اللاتماثل في طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص وإنطلاقا مما سبق ذكره سيتم تقسيم الدراسات التطبيقية السابقة لموضوع العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص ، بحسب ما إذا كانت هذه العلاقة تزاخمية أو تكاملية أو أن التغيرات الحاصلة على مستوى الإستثمار العام تؤثر بشكل محايد على الإستثمار الخاص هذا من جهة ومن جهة أخرى الدراسات التطبيقية السابقة التي فصلت بين مكوبي الإستثمار العام ، أي ما بين الإستثمار العام في البنية التحتية والإستثمار

العام في غير البنية التحتية في تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص وأيضاً يتم عرض بعض الدراسات التي إستخدمت المنهج اللاخطي لتحديد وتفسير هذه العلاقة .

المطلب الأول : طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص – مزاحمة-

دراسة  **V sundararajan and S thakur (1980)** :⁴⁷

قام الباحثان بتقدير دوال الإستثمار الخاص في كل من الهند و كوريا لتحديد من المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على الإستثمار الخاص بهما، فقد كان الهدف من ذلك دراسة العلاقة بين الإستثمار العام و الخاص في البلدان النامية، من خلال فرض نموذج ديناميكي للإستثمار و الإدخار و النمو الإقتصادي في الهند و كوريا و أوضحت هذه الدراسة أن الإستثمار العام يؤثر على الإستثمار الخاص من خلال العديد من القنوات وذلك بـ:

- منافسة القطاع الخاص على الموارد المادية و المالية و التي تعد محدودة نسبياً على الأقل في المدى القصير.
- يكمل الإستثمار العام الاستثمار الخاص من خلال إنشاء البنى التحتية و رفع إنتاجية رأس المال الخاص .
- زيادة الإستثمار العام تزيد من الطلب على ناتج القطاع الخاص هذا بدوره يؤثر في توقعات الإنتاج و متطلبات الاستثمار الخاص.

فتوصل الباحثان إلى أن في الهند لوحظ أثر مزاحمة في المدى المتوسط و هذا من خلال أن الزيادة في الإستثمار العام أدت إلى إخفاض الموارد المتاحة للقطاع الخاص ، فبالرغم من أنه كان هناك أثر إيجابي للموارد التي ينتجها الإستثمار الخاص على القطاع الخاص إلا أن أثر المزاحمة و السلبي قد فاق الأثر التكاملي و الايجابي، أما بالنسبة لكوريا قد ساهم الإستثمار العام بشكل إيجابي على الإستثمار الخاص في المدى المتوسط لكن اثر المزاحمة في الفترات اللاحقة قد أضعف هذا الأثر الإيجابي .

⁴⁷ V. SUNDARARAJAN and SUBHASH THAKUR(1980), **Public Investment, Crowding Out, and Growth: A Dynamic Model Applied to India and Korea**, International Monetary Fund, Vol. 27, No. 4 (Dec., 1980), pp. 814-855.

دراسة Alan ASCHAUER David (1989) ⁴⁸:

حاولت هذه الدراسة من معرفة مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص وذلك من خلال طرح التسؤال هل رأس المال العام يزاحم رأس المال الخاص؟ وعلى هذا الأساس تم إستخدام طريقة المربعات الصغرى ، فتوصل الباحث إلى أن زيادة الإستثمار العام تؤدي إلى تقليل الإستثمار الخاص و هذا ما يؤكد على أن الإستثمار العام يقوم بمزاحمة الإستثمار الخاص.

دراسة Robert E Looney (1995) ⁴⁹:

كان الغرض من هذه الدراسة هو معرفة ما إذا كان الإستثمار العام يزاحم الإستثمار الخاص في القطاع الصناعي، بإعتبار هذا الأخير قطاع رائد و رئيسي يؤثر على نمط تكوين رأس المال الخاص ، وهذا بإستخدام إختبار غرانجر granger causalité للعلاقة السببية . و توصلت نتائج الإختبار إلى أن التوسع في الإستثمار العام في قطاع البنية التحتية لم يلعب دورا كافيا في تحفيز الإستثمار الخاص في قطاع الصناعة ، بحيث أن الإستثمار العام في قطاع البنية التحتية قد أدى إلى زيادة العجز الموازي و الإقتراض العام، وهذا ما أدى بدوره إلى كبح قدرة القطاع الخاص في الحصول على القروض، و هنا يظهر ما يسمى بالمزاحمة المالية هذا من جهة و من جهة أخرى أشارت نتائج الدراسة على أن الإستثمار الخاص قد شهد أيضا مزاحمة حقيقية بسبب البرامج الإستثمارية العامة المرتبطة بقطاعات أخرى غير قطاعات البنى التحتية.

⁴⁸ David Alan ASCHAUER , (1989) **Does public capital crowd out private capital ?**, Journal of Monetary Economics, 24 ; (1989) ; 171-188.

⁴⁹ ROBERT E. LOONEY autumn (1995) , **public sector deficits and private investment a test of the crowding-out hypothesis in pakistan's manufacturing industry in Pakistan**, Development review, 34 (3), p227-297.

دراسة (1997) Anwar Quran⁵⁰:

قام الباحث بتقدير الإنتاجية الحدية لكل من الاستثمار العام والخاص و هذا بغية مقارنة فعالية كل منهما في تحقيق النمو الاقتصادي، فاستخلص الباحث بالرغم من ان كل من الاستثمار العام والخاص له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الا أن الإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص كانت أكبر من تلك الخاصة بالاستثمار العام وهذا ما دفع الى ان يكون الاستثمار الخاص أكثر فعالية من الاستثمار العام في دفع وتحفيز معدل النمو الاقتصادي ، كما أوضحت النتائج أيضا على تأكيد طبيعة العلاقة التراحمية بين الإستثمار العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي.

دراسة البديري(1998) 51 :

توضح هذه الدراسة محددات الإستثمار الخاص في الأردن بإستخدام طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة الممتدة ما بين 1968-1994 فتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الخاص
- أثر موجب لحجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص على الإستثمار الخاص
- علاقة سلبية بين أسعار الفائدة الحقيقية و الإستثمار الخاص .
- علاقة سلبية بين أسعار صرف الدينار الأردني مقابل الدولار و الإستثمار الخاص .
- أثر الإستثمار العام كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي أثرا سلبيا على الإستثمار الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ،فزيادة الإستثمار العام بمقدار نصف وحدة من الناتج المحلي تؤدي إلى نقصان الإستثمار الخاص بمقدار وحدة ونصف و هذا ما أكد وجود مزاحمة في الإقتصاد الأردني.

⁵⁰ Anwar Quran(1997) , **private &public investmentand economic Growth in jordan an empirical analysis** ,abthath al yarmouk "vol13no3 1997 pp 35-46.

⁵¹ صباح صالح البديري (1998)، **الإستثمار الخاص و العوامل المؤثرة فيه في الأردن**، مجلة افاق اقتصادية، المجلد 19، العدد 74، ص 77 -

دراسة Khalifa H. Ghali (1998)⁵²:

جاءت هذه الدراسة بعنوان الإستثمار العام وتكوين رأس المال الخاص في تونس خلال الفترة 1963-1993 ، فإستخدم الباحث نموذجي التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، و هذا بهدف البحث عن التأثيرات ذات الأجل الطويل للإستثمار العام على تكوين رأس المال الخاص و النمو الإقتصادي ، ومن النتائج المتوصل إليها هو أن للإستثمار العام تأثير سلبي على النمو الإقتصادي والإستثمار الخاص في الأجل الطويل ، أما في الأجل القصير فإن الإستثمار العام يكون له تأثير سلبي على الإستثمار الخاص ، في حين لا يوجد له تأثير على النمو الإقتصادي أما ملخص التوصيات فتمثل في أن يتم تقليص إستثمارات القطاع العام.

دراسة سعيد الحلاق، نادرة مريان (2000)⁵³:

سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى توضيح محددات الإستثمار الخاص في الإقتصاد الاردني و تأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1975-1996 ، و قد إستخدما طريقة المربعات الصغرى ، و قد أظهرت نتائج الدراسة و جود تأثير سلبي لأسعار الفائدة و الإستثمار الحكومي و معدل خدمة الدين على حجم الإستثمار الخاص ، و تأثير ايجابي للإستثمارات الخاصة على النمو الاقتصادي.

دراسة Kongphet PHETSAVONG and Masaru ICHIHASHI (2002)⁵⁴:

قام الباحث في هذه الدراسة بتحديد أهم العوامل التي تؤثر على النمو الإقتصادي ، وكذلك طبيعة العلاقة المتبادلة بينها فنجد منها الإستثمار العام و الإستثمار الأجنبي المباشر و كذلك الإستثمار الخاص ، و هذا بإستخدام عينة تتكون من 15 دولة أسيوية نامية خلال الفترة الممتدة من 1984-2009 و بغية التوصل إلى ذلك تم إستخدام نماذج النمو الإقتصادي المستندة ل le surga (2005) ، فكان من أهم نتائج الدراسة أن كل من الإستثمار الخاص المحلي و الإستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في المساهمة في النمو الإقتصادي ، أما بالنسبة

⁵² Khalifa H. Ghali (1998) , **Public investment and private capital formation in a vector error-correction model of growth** , Applied Economics, 30/6, 837-844.

⁵³ سعيد الحلاق ، نادرة مريان (200) ، **الاستثمار الخاص و اثره على النمو الاقتصادي في الاردن** -دراسة تحليلية قياسية 1975-1996- ، دراسات العلوم الادارية ، المجلد 27، العدد 2 ، السنة 2000.

⁵⁴ Kongphet PHETSAVONG and Masaru ICHIHASHI (2012) , **The Impact of Public and Private Investment on Economic Growth: Evidence from Developing Asian Countries IDEC** , Discussion paper 2012, Hiroshima University.

لطبيعة أثر الإستثمار العام على الإستثمار الأجنبي المباشر و على الإستثمار الخاص المحلي ، فقد أظهرت النتائج في عينة الدول محل الدراسة أن الإستثمار العام يمارس أثارا سلبية على الإستثمار الأجنبي المباشر و على الإستثمار الخاص المحلي مما يحد أو ينقص من مساهمتهما و أثرهما الإيجابي على النمو الإقتصادي و هذا ما يثبت و جود أثر مزاحمة يمارسها الإستثمار العام.

دراسة AHMED BADAWI (2003) :⁵⁵

تم المحاولة في هذه الدراسة من إختبار فرضية الإحلال أو التكامل للإستثمار العام مع الإستثمار الخاص في إطار النمو الكلاسيكي الجديد في السودان خلال الفترة 1970-1980 ، و باستخدام نموذج var فأشارت النتائج أن كل من الإستثمار العام والخاص يحفز النمو الإقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة ، إلا أن تأثير الإستثمار الخاص على النمو الإقتصادي كان اقوى من تأثير الإستثمار العام ، كما كان من نتائج الدراسة ان الإستثمار العام يؤثر بشكل سلبي على الإستثمار الخاص المادي و هو ما يثبت وجود فرضية المزاحمة أو الإحلال ، وهذا ما أدى إلى إضعاف التأثير الإيجابي الذي يمارسه إستثمار القطاع العام على النمو الإقتصادي .

دراسة عبد العظيم (2005) :⁵⁶

و التي كانت بعنوان تحديد دالة الإستثمار الخاص في الإقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2001 باستخدام طريقة المربعات الصغرى عن طريق إدراج الإستثمار الخاص كمتغير تابع و كل من الناتج المحلي الإجمالي ، الإستثمار العام ، معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، نسبة إجمالي الدين الخارجي للصادرات من السلع و الخدمات ، سعر الصرف الحقيقي ، معدل التضخم كمتغيرات مستقلة ، و قد توصلت الدراسة إلى وجود مزاحمة من الإستثمار العام للإستثمار الخاص خلال فترة الدراسة .

⁵⁵ AHMED BADAWI(2003), **Testing the substitutability and complementary hupothetes in a growth framework**, Journal of International Development, 15, 783-799

⁵⁶ عادل عبد العظيم (2005)، دالة الإستثمار الخاص في الإقتصاد المصري، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، 04/30، ماي 2005.

دراسة (2005) Yrd. Doç. Dr. Ye im KU TEPELI :⁵⁷

تحلل هذه الدراسة فعالية السياسة المالية في سياق إختبار فرضية المزاحمة في تركيا و هذا على المدى الطويل .
و من النتائج المتوصل اليها :
-وجود علاقة سلبية بين الإستثمار الخاص الحقيقي و سعر الفائدة الحقيقي و سعر الفائدة الحقيقي .
-وجود علاقة موجبة بين الإستثمار الخاص الحقيقي و الدخل الحقيقي .
-الزيادة في الإنفاق العام تكمل الإستثمار الخاص و الزيادة في العجز الموازي تزام الإستثمار الخاص في المدى الطويل ، و تم الأخذ بهم معا لكن الاثر التضاهي يتجاوز الأثر التكاملي .
-السياسة المالية التوسعية تكون أثر فعالية إذا كانت تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي في القطاعات التي لم يحقق فيها القطاع الخاص ربحية بحيث هنا تكن الإستثمارات العامة و الخاصة مكملتان لبعضهما البعض .

دراسة (2006) Mitra pritha⁵⁸:

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة بتحليل أثر المزاحمة في الهند خلال الفترة 1969-2005 و ذلك من خلال تحليل تغيرات و تحركات الإستثمار العام و الإستثمار الخاص و الناتج المحلي الاجمالي ،فإستخدم منهجية SVAR التي من خلالها أكد على وجود أثر المزاحمة في الهند و هذا على مدى خمسة و ثلاثين سنة بالرغم أنه كان للإستثمار العام أثر موجب على النمو الإقتصادي .

دراسة حسن بن بلقاسم غصان و حسن بن الرفدان الهجهوج (2009) :⁵⁹

ركزت هذه الدراسة إلى البحث عن طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والإستثمار الخاص في قطاعات الإقتصاد السعودي غير النفطية خلال الفترة الممتدة ما بين 1968-2006 وذلك من خلال إختبار أثر المزاحمة وإستخدام تقنية المعاينة المعادة قبل التوصل إلى النموذج الأمثل تم إستعمال تحويل Box-Cox ، مع إستخدام عدة صيغ إحصائية منها إختبار التكامل المشترك و السببية و إختبار الأعظم الإرتدادي ،فكان من نتائج هذه

⁵⁷Ye im KU TEPELI (2005) ,**Effectiveness of Fiscal Spending: Crowding out and/or crowding in?**, YÖNETİM VE EKONOMİ YI, 2005, vol 12, issue1, pp.186-192

⁵⁸ Pritha mitra(2006) , **Has government investment crowded out private investment in india"** ,American Economic Review 96(2):337-341

⁵⁹حسن بن بلقاسم غصان و حسن بن الرفدان الهجهوج (2009) ، إختبار اثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإستثمار الخاص في الإقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 4 ، ص 34-41 .

الدراسة هو تأكيد مزاحمة مؤسسات القطاع العام لإنتاجية إستثمارات القطاع الخاص، بينما كان لكل من الإستثمار العام في البنية التحتية ونمو الناتج المحلي الإجمالي و العرض النقدي أثر إيجابي و محفز لإستثمار الخاص و كما أن إعادة شريط العينات العشوائية أشارت أن الأثر الإجمالي للنفقات العامة كان سالبا و هذا ما دل أن أثر المزاحمة فاق أثر التكامل و التحفيز للإستثمار الخاص، فلذلك توصي هذه الدراسة ببذل المزيد من التحفيز و الدعم الإقتصادي و المالي للقطاع الخاص.

دراسة شيبى عبد الرحيم وشكوري سيدي محمد (2009)⁶⁰:

حاول الباحثان في هذه الدراسة من دراسة محددات الإستثمار الخاص وذلك من خلال تفسير طبيعة العلاقة ما بين الإستثمار الخاص ومجموعة من المتغيرات الإقتصادية الكلية المفسرة (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة، معدل التضخم، نسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي، نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الانفتاح التجاري) وهذا باستخدام سلسلة بيانات سنوية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (1970-2006) و إستعمال إختبار التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الأخطاء و أوضحت النتائج على وجود علاقة عكسية ما بين كل من حجم الإستثمار العام، معدل الفائدة وحجم الإستثمار الخاص في كل من الأجل الطويل والقصير وكذلك أسفرت النتائج على وجود علاقة معنوية طردية ما بين حجم الدين وحجم الإستثمار الخاص في الأجلين القصير والطويل وبالنسبة لمتغير الإنفتاح التجاري على حجم الإستثمار الخاص في المدى الطويل فكان التأثير فقط في المدى الطويل.

دراسة أحمد أبو اليزيد الرسول و إبراهيم بن صالح العمر (2010)⁶¹:

إستهدفت هذه الدراسة محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص بالمملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة 1970-2007، وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى أن إستثمارات القطاع الخاص ما بين 1970-2007 إزدادت بمعدل سنوي بلغ حوالي 9.06% وبالنسبة للإستثمارات العامة فقد إزدادت

⁶⁰ شيبى عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد (2009)، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، ورقة بحثية مقدمة المؤتمر الدولي للمعهد العربي للتخطيط بعنوان القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف بلبنان، مارس 2009، ص 4-19.

⁶¹ أحمد أبو اليزيد الرسول، إبراهيم بن صالح العمر (2010)، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 138، يوليو 2010، ص 323-361.

بمعدل نمو سنوي بلغ بما يقارب 3.74 %، وأثبت تحليل التكامل المشترك على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وقد قسم الباحثان فترة الدراسة إلى مرحلتين فالمرحلة الأولى تمتد من (1970-1989) أما المرحلة الثانية فامتدت ما بين (1990-2007).
إتضح أنه خلال الفترة الأولى أن الإستثمار العام المبطأ بفترة مقدارها سنتان له تأثير معنوي على الإستثمار الخاص، أما بالنسبة لطبيعة التأثير فكان تأثير الإستثمار العام على الإستثمار الخاص موجب أي علاقة تكاملية خلال المرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية فكان التأثير سالب أي هناك أثر مزاحمة في الإقتصاد السعودي أما بخصوص منهجية الدراسة فقد إرتكز الباحثان على نموذج المعجل المرن .

دراسة (2013) Jayant Menon and Thiam Hee Ng⁶²:

توضح الدراسة أهم الادلة التجريبية لتفسير طبيعة العلاقة بين شركات القطاع العام و الإستثمار المحلي الخاص و ذلك بعد حساب مختلف محددات الإستثمار الخاص خلال الفترة 2007-2011، و توصلت الدراسة إلى أن :
- شركات القطاع العام تمارس تأثير سلبي على الإستثمار الخاص في ماليزيا، لهذا أوصت هذه الدراسة بغية إنعاش وتحفيز الإستثمار الخاص يجب على الدولة أن تخفف من عجزها المالي المتزايد و ان تخفض من هيمنتها في الإستثمار خاصة في القطاع الصناعي.

دراسة kibet (2013)⁶³ :

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة من معرفة أثر كل من عجز الموازنة العامة و الفساد على الإستثمار الخاص، في عينة تشمل 70 بلدا ناميا خلال الفترة ما بين 1984-2010 و بإستخدام منهجية GMM وتم التوصل إلى ان عجز الموازنة العامة يؤثر سلبا على الإستثمار الخاص، و هذا ما يؤكد وجود مزاحمة كما أيضا تؤثر مستويات الفساد سلبا على الإستثمار الخاص فكلما زادت مستويات الفساد قل الإستثمار الخاص، فأوصت هذه الدراسة بتكثيف الجهود لتعزيز الإيرادات العامة.

⁶² Jayant Menon and Thiam Hee Ng (2013), **Are government –linked corporations crowding out private investment in malaysia** , ADB Economic Working Paper Series No, 345 , pp.1-14

⁶³ Kibet, K. (2013), **Effect of budget deficit and corruption on private investment in developing countries: A panel data analysis**, African Journal of Business Management, Vol. 7(27), pp. 2720-2732.

دراسة (Asogua(2013)⁶⁴:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر عجز الميزانية العامة على الإستثمار الخاص وعلى الإقتصاد ككل في نيجيريا ،وإستخدمت منهجية المربعات الصغرى العادية فكان من نتائج هذه الدراسة هو تأكيد وجود مزاحمة بين عجز الميزانية العامة و الإستثمار الخاص.

دراسة (samah shetta and ahmed Kamaly (2014)⁶⁵ :

إختبرت هذه الدراسة فرضية "Lazy Banking" في مصر بحيث وفقا لهذه الفرضية الإقتراض العام يراحم الإستثمار الخاص ، و هذا من خلال التأثير على الإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص و هذا ما تم تأكيده ووجوده من خلال هذه الدراسة وذلك بإستخدام بيانات ربع سنوية تمتد من الربع الأول من سنة 1970 حتى الربع الثاني من سنة 2009 ومنهجية var فأثبتت النتائج على وجود مزاحمة.

دراسة محمود ،حسن امين محمد(2015)⁶⁶:

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار محددات الإستثمار الخاص في مصر خلال الفترة 1982-2013، بإستخدام نموذج ARDL ،و إعتد الباحث في صياغة دالة الإستثمار الخاص على المتغيرات المستقلة المتمثلة في إجمالي مكون رأس المال الثابت للقطاع الخاص ،معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق الإستهلاكي الحكومي النهائي ، الأرصد الحقيقة للإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص ،مؤشر الفساد. و قد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لمعظم المحددات التقليدية لإستثمار الخاص ، بإستثناء معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، و من معوقات الإستثمار الخاص في مصر الفساد الحكومي الذي يشبط تدفق الإستثمارات الخاصة ، ووجود مبدأ المزاحمة في الداخل في المدى القصير ووجود مزاحمة من الخارج في المدى الطويل.

⁶⁴ Asogwa, F, Okeke, I., (2013), **The Crowding Out Effect of Budget Deficits on Private Investment in Nigeria**, European Journal of Business and Management, ISSN 2222-1905 (Paper), ISSN 2222-2839 (Online), Vol. 5, No. 20

⁶⁵ Samah Shetta and Ahmed Kamaly(2014), **DOES THE BUDGET DEFICIT CROWD-OUT PRIVATE CREDIT FROM THE BANKING SECTOR? THE CASE OF EGYPT**, Topics in Middle Eastern and African Economies ,Vol. 16, No. 2, September 2014.

⁶⁶ محمود،حسين امين محمد (2015) ،تقدير اثر الفساد على دالة الاستثمار الخاص في مصر باستخدام نموذج ARDL، مجلة البحوث المالية التجارية ، العدد 1، السنة 2015 .

دراسة Pradyumna Dash (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في الهند في الفترة ما بين 1970-2013 ، باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة التي طورها كل من shine and smith (2001) و persan and shine (1999)⁶⁷ وجدت هذه الدراسة أن زيادة الاستثمار العام بنسبة 1 % تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.81% و 0.53% في الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل والقصير على التوالي.

دراسة عبد الله محمد غزو و بشير خليفة الزعبي (2017)⁶⁸:

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحديد الآثار الاقتصادية الكلية الناتجة عن الاستثمار العام والاستثمار الخاص خلال الفترة ما بين 1972-2014 حالة الأردن، وقد استخدم الباحثان نموذج قياسي يتضمن كل من جانبي الطلب والعرض الكلي ومجموعة من المعادلات الأنية، لذلك تم استخدام منهجية المربعات الصغرى ثنائية المراحل (2SLS) ومن بين النتائج المتوصل إليها أن زيادة الاستثمار العام بوحدة واحدة سوف يخفض الاستثمار الخاص ب 0.79 هذا في ما يخص التأثير المباشر للإستثمار العام على الإستثمار الخاص .

دراسة عصام إسماعيل (2018)⁶⁹ :

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة بتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سوريا و هذا باستخدام منهجية var خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 - 2010 فكان من نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية قوية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في المدى الطويل ،أما النتائج في المدى القصير فقد دلت على وجود نوع من التنافس أو التزاحم بين الاستثمار الخاص وفسر الباحث السبب في ذلك إلى محدودية الموارد المحلية في سوريا نتيجة القيام بمشروعات بنية التحتية ضخمة التمويل.

⁶⁷ Pradyumna Dash (2016), **The Impact of Public Investment on Private Investment: Evidence from India**, The Journal for Decision Makers, 41(4), 288-307

⁶⁸ عبد الله محمد غزو و بشير خليفة الزعبي (2017)، الآثار الاقتصادية الكلية للاستثمار العام والخاص حالة الأردن (1972-2014) ، مجلة المنارة المجلد 23، العدد 2، 2017، ص 583-612 .

⁶⁹ عصام إسماعيل (2018) ، دراسة طبيعة و اتجاه العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سورية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد (40) ، العدد (3) .

المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص - تكامل -

دراسة Erenburg S. J. (1993):

حاولت هذه الدراسة من معرفة العلاقة بين الإستثمار العام والخاص و هذا من خلال معرفة التأثيرات الحقيقية للإستثمار العام على الإستثمار الخاص ، و قد إعتد الباحث في دراسته على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، فتوصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الإستثماري العام والإنفاق الاستثمائي الخاص، وهذا من خلال التأثير الموجب للإنفاق العام على قرارات الإستثمار الخاص و الإنتاجية ومن ثم على النمو الإقتصادي كما أن الإستثمار العام في البنى التحتية يحفز القطاع الخاص⁷⁰.

دراسة cardoso⁷¹(1993):

تمحورت هذه الدراسة حول الإستثمار الخاص في دول أمريكا اللاتينية ، و التي هدفت إلى تقدير دالة الإستثمار الخاص لكل دولة، و أعتبر أن نسبة الإستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الحقيقي و نسبة الإئتمان المحلي المقدم للقطاع العام الى الإئتمان الكلي و بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، و قد وجد أن علاقة الإستثمار الخاص بالإستثمار العام علاقة تكاملية ، و فسر ذلك بأن الإستثمار العام يوفر البيئة المناسبة للإستثمار الخاص من خلال الإستثمار في البنى التحتية و القيام بالمشاريع التي بحجم القطاع الخاص عن القطاع الخاص عن القيام بها ، و أوضح كاردوسو أن وجود مثل هذه العلاقة لا يعني عدم وجود مزاحمة في الإقتصاد ، فقد وجد أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الإئتمان المقدم للقطاع العام إلى الائتمان المحلي الكلي ، و بين حصة الإستثمار الخاص من الناتج المحلي الاجمالي GDP مما يؤكد كل أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للإقراض.

⁷⁰S. J. Erenburg(1993), **The real effects of public investment on private Investment**, Applied Economics, 25:6, 831-837

⁷¹ Eliana Cardoso(1993), **Private Investment in Latin America**, Economic Development and Cultural Change 41, no 4, (Jul, 1993), 833-848.

دراسة Miguel D. Ramirez (1994)⁷² :

توصلت هذه الدراسة إلى أن الإستثمار العام له أثر إيجابي على تكوين رأس المال الخاص و أن كل زيادة في الإستثمار العام تولد زيادة في رأس المال الخاص، كما وضحت النتائج أنه إذا كان الإستثمار العام منتجا و مكملا للإستثمار الخاص، فإن الزيادة في الإستثمار العام تؤدي إلى إحداث أثر إيجابي على الناتج و على إنتاجية رأس المال الخاص، كما أن التغيرات في الإستثمار العام هي التي تسبق التغيرات في تكوين رأس المال الخاص أي هناك علاقة طردية بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص .

دراسة السويدي (1994)⁷³ :

إهتمت هذه الدراسة بدراسة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على موارد البنوك في دولة قطر، و التي هدفت إلى الكشف عن مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للإقراض، من خلال دراسة العلاقة بين التسهيلات الإئتمانية التي يحصل عليها القطاع الخاص من جهة و التسهيلات الإئتمانية التي يحصل عليها القطاع العام و الفارق بين سعري الفائدة على الريال القطري و الدولار الامريكى من جهة أخرى .

توصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص على الموارد المالية في المدى القصير فقط ، و عدم وجود أثر مزاحمة في الفترات التي كان فيها الإقتراض الحكومي عند مستويات منخفضة نسبيا .

دراسة Mamatzakis (2001)⁷⁴ :

قامت هذه الدراسة بمحاولة تجريبية لدراسة العلاقة بين الإستثمار الخاص و النفقات العامة في اليونان خلال الفترة ما بين 1950 - 1998 فإستخدم الباحث في ذلك نموذج var و توصلت الدراسة إلى أن الإستثمار العام يكمل الإستثمار الخاص و أن نفقات الإستهلاك العام تزاحم الإستثمار الخاص.

⁷² Miguel D. Ramirez, (1994), **Public and Private Investment in Mexico 1950-90 An Empirical Analysis**, Southern Economic Journal, Vol. 61, No. 1 (Jul., 1994), pp. 1-1

⁷³ سيف السويدي (1994)، **مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على موارد البنوك**، شواهد من دولة قطر **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد** جامعة قطر، عدد 5-1994، ص(39-9).

⁷⁴E. C. Mamatzakis(2001), **Public Spending and Private Investment: Evidence From Greece**, INTERNATIONAL ECONOMIC JOURNAL ,Volume 15, Number 4,pp 33-46.

دراسة (2006) Emad M.A Abdullatif Alani⁷⁵:

تهدف هذه الدراسة إلى التأكد من فعالية السياسة المالية من خلال مفهوم المزامحة و التكامل ما بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص، و هذا بتحليل العلاقة بين كل من الدين العام و السندات الحكومية و الإستثمار الخاص بحيث هذه الدراسة تفترض أن تمويل العجز الموازي من السندات الحكومية لا يزاحم الإستثمار الخاص في اليابان خلال الفترة 1998-2006. و توصلت هذه الدراسة إلى أن:

- معدلات الفائدة متغير جد حساس إتجاه العجز الموازي .
- الإعتماد الكبير على أسعار الفائدة الموجودة في الأسواق المالية الدولية أكثر من تلك المتوفرة في الأسواق المالية المحلية وهذا نظرا لإنتشار تيار العولمة والتكامل ما بين الأسواق المالية.
- العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص هي علاقة تكاملية.
- مستوى نمو سوق المالية و درجة التكامل مع الأسواق المالية الدولية هي جد عالية في اليابان و بالتالي يمكن لمؤسسات القطاع العام و الخاص الإقتراض و الإقراض من الأسواق المحلية و حتى الأسواق المالية الدولية.

دراسة (2006) Yang Zou⁷⁶:

قام الباحث بمحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين كل من الإستثمار العام و الإستثمار الخاص و النمو الإقتصادي في كل من الولايات المتحدة و اليابان، و هذا بإستخدام منهجية GMM و OLS، فأوضحت الدراسة أنه بالنسبة لليابان كل من الغستثمار العام و الخاص دور في تحفيز النمو الإقتصادي، اما بالنسبة للو .م فإن الإستثمار الخاص يكون أكثر أهمية من الإستثمار العام في دعم معدلات النمو الإقتصادي .

⁷⁵ Emad M.A Abdullatif Alani(2006), **crowding –out and crowding-in effects of government bonds market on private sector investment (japanese case study)** , RePEc ,jet:dpaper:dpaper 74, pp3-30.

⁷⁶ Yang Zou (2006) ,**Empirical studies on the relationship between public and private investment and GDP growth** ,Applied Economics, 2006, 38, 1259–1270.

دراسة (2009) bashier al-abubrazag⁷⁷:

حاولت هذه الدراسة التحقق من العلاقة السببية بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في الأردن، من خلال إختبار فرضية ما إذا كان يلعب الاستثمار العام أثر إيجابي أي فرضية تكامل أو تأثير سلبي من خلال فرضية تكامل أو تأثير سلبي من خلال فرضية المزاحمة أو الإحلال .
و من النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة و هي : أن الاستثمار العام يمارس أثر ايجابي على الاستثمار الخاص على النمو الإقتصادي في الأردن و بالتالي تأكيد فرضية التكامل .

دراسة (2010) Toshiya Hatano⁷⁸:

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة بالبحث عن آثار الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في اليابان خلال الفترة 1955-2004 ، و هذا نظرا لتراكم رأس المال العام بجانب تراكم رأس المال الخاص على المدى الطويل، وبناء على ذلك تم تحليل العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في مرحلة المخزون وليس في مرحلة التدفق و بالإستعانة بدالة كوب دو جلاس لتحديد طبيعة هذه العلاقة موضحة كالتالي:

$$Y_t = A_t L_t^\alpha k_{t-1}^\beta k G_{t-1}^\gamma$$

بحيث يمثل كل من :

Y: الناتج الكلي الحقيقي .

A: مقياس الإنتاجية .

L: مدخلات العمل الكلية .

K: رأس مال الخاص .

KG: رأس مال العام .

وإستخدم الباحث نموذج تصحيح الخطأ ليتوصل إلى أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص، بالرغم بأن النتائج أشارت إلى وجود مزاحمة في السنة الأولى من فترة الدراسة ،ليظهر بعدها مباشرة الأثر الإيجابي للإستثمار العام على الإستثمار الخاص .

⁷⁷Bashier Al-Abdulrazag(2009) ,**The Impact of Public Investment on Private Investment in Jordan** Dirasat Administrative Sciences, Volume 36, No. 2, 2009

⁷⁸ Toshiya Hatano(2010), **Crowding-in Effect of Public Investment on Private Investment Policy** Research Institute, Ministry of Finance, Japan, Public Policy Review, Vol.6, No.1, February 2010.

Umakrishnan Kollamparambil and Michael Nicolaou دراسة 79

(2011)⁷⁹ :

قام الباحث بتحليل العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص وهذا على أساس إنخفاض كل من نسبة الاستثمار إلى حجم الناتج القومي بالمقارنة بالدول النامية من جهة ،ومن جهة أخرى نسبة الاستثمار العام إلى إجمالي حجم الاستثمار الفترة 1960-2005 بجنوب افريقيا ،فتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة غير مباشرة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بسبب إنخفاض نسبة الاستثمار العام إلى إجمالي الاستثمار و أن الاستثمار العام يكمل الاستثمار الخاص وذلك من خلال تشجيع إجمالي الطلب على السلع والخدمات المنتجة من طرف القطاع الخاص، فبذلك توصي هذه الدراسة ببذل جهود مكثفة لرفع مستويات الاستثمار العام والتي يتوقع أن يكون لها أثر مسارع في رفع الاستثمار الخاص و برفع نسبة الاستثمار إلى الناتج القومي الإجمالي ، كما يجب أن تهدف السياسة المالية إلى تحفيز الاستثمار الخاص من خلال توفير البنية التحتية الضرورية و محيط إقتصادي و إجتماعي ملائم.

دراسة 80 (2012) Mehdi Farahani & Zahra Sharif

تم في هذه الدراسة محاولة معرفة تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في إيران خلال الفترة (1973-2005) ،وإعتمد الباحثان في ذلك على نموذج المسارع المرن للاستثمار الذي تم إستخدامه من قبل من طرف (KHan و Beljer (1974) ، و بتقدير دالة الاستثمار الخاص من خلال متغيرات مستقلة تمثلت في كل من الاستثمار العام و حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل نمو الناتج ، مؤشر الحرية الإقتصادية و مؤشر عدم اليقين، فمن خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ في هذه الدراسة توصل الباحثان إلى النتائج التالية :

1-علاقة تكاملية بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في إيران.

⁷⁹ Umakrishnan Kollamparambil and Michael Nicolaou(2011) ,**Nature and association of public and private investment: Public policy implications for South Africa**, Journal of Economics and International Finance Vol. 3(2), pp. 98-108, February 2011 .

⁸⁰ Zahra Sharif & Mehdi Farahani(2012) , **The Impact of Government Investment on Private Investment in Iran (1971-2005)** Journal of Basic and Applied Scientific Research , 2(11)10910-10921, 2012.

- 2- حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك للقطاع الخاص لها تأثير إيجابي على الإستثمار الخاص.
- 3- تؤدي زيادة إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة الإستثمار الخاص وهذا من خلال زيادة حجم المدخرات.
- 4- يزيد التحرر الإقتصادي من الإستثمار الخاص وهذا من خلال تخفيف الحواجز على السلع والخدمات وعلى تدفق رأس المال.
- 5- مؤشر عدم اليقين في البيئة الإستثمارية له تأثير سلبي على الإستثمار الخاص .

دراسة سهام يوسف علي (2014)⁸¹:

ركزت هذه الدراسة حول البحث على محددات الإستثمار الخاص في ليبيا خلال الفترة من 1980 إلى 2006 عن طريق إدراج الإستثمار الخاص كمتغير تابع، وكل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحالي، الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة، والإستثمار العام، الإنفاق العام، المستوى العام للأسعار على أنها متغيرات مستقلة فتم إستخدام أسلوب التكامل المشترك الذي إشمئل على نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير، وأظهرت نتائج كمايلي :

- الناتج المحلي المتباطئ يؤثر بشكل إيجابي على الإستثمار الخاص.
- يؤثر إرتفاع مستويات الأسعار بشكل سلبي على الإستثمار الخاص في المدى القصير.
- يؤثر الإستثمار العام على الإستثمار الخاص بشكل إيجابي وهذا ما أثبت وجود علاقة تكاملية بينهما.

دراسة António Portugal & João Sousa Andrade (2014)

: Duarte⁸²

تم في هذه الدراسة تحليل أثار الإستثمار العام و الإستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للبرتغال و إستخدم بالنسبة لنماذج المعدلات 2SLS و ADL و المنهجية المقترحة من قبل Henry Krolzig (2001) - (2005)، و هذا خلال الفترة (1960-2013) المتزامنة التي تستخدم منهجية فمن النتائج المتوصل إليها:

⁸¹سهام يوسف علي (2014)، محددات الاستثمار الخاص في ليبيا، مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، المجلد الثالث عشر العدد الثاني، ص 106-121.

⁸² João Sousa Andrade & António Portugal Duarte (2014), **Crowding-in and Crowding-out Effects of Public Investments in the Portuguese**, Economy International Review of Applied Economics, 30:4, 488-506.

-وجود تكامل مابين الإستثمار العام والإستثمار الخاص وهذا ما يؤثر إيجابا على حجم الناتج المحلي .
-إرتفاع سعر الصرف الحقيقي ليس له تأثير كبير على الإستثمار الخاص أو الإستثمارات العامة
ولكن بدلا من ذلك أدى إلى تأثير طويل الأمد على الناتج المحلي ،و هذا ما أكد على وجود ظاهرة العلة الهولندية في الإقتصاد البرتغالي ، كما أن كل من التكاليف المالية و الأموال الخارجية لعبت دورا مهما في تفسير الإستثمار الخاص .

دراسة احمد بن حامد نقادي (2015)⁸³:

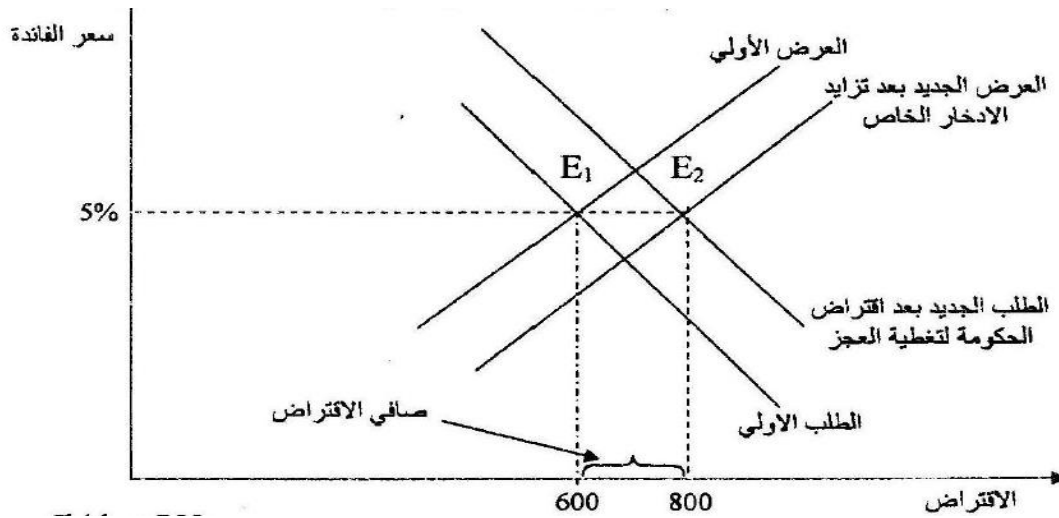
هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الإستثمار المحلي الخاص في المملكة و إختبار العوامل المحددة لأداء الإستثمار المحلي .
و قد أكدت النتائج على وجود إرتباط بين المتغير التابع (في التكوين الرأسمالي الثابت الخاص) و المتغيرات المفسرة (الطلب المحلي ،التكوين الرأسمالي الثابت ،صافي الإستثمار الاجنبي المباشر ، الإنفاق الإستثماري الحكومي ،متوسط دخل الفرد ،التضخم ،سعر الفائدة على الإقراض ،عدد السكان) حيث بلغ الإرتباط بين المتغيرات ($R=0.997$) في حين كان معامل التحديد ($R^2=0.729$) ، بالإضافة الى وجود تأثيران معنويان و هما تأثير صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي الثابت الخاص و تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في متوسط دخل الفرد ، كما أثبتت النتائج أيضا على عدم معنوية العلاقة بين الإنفاق الإستثماري الحكومي والإستثمار الخاص ويمكن تفسير ذلك على أساس تراجع الإعتماد المباشر للقطاع الخاص على إنفاق الحكومة ،بسبب تزايد إرتباط الطلب المحلي بالإنفاق الخاص الإستهلاكي، بالإضافة إلى ما توضحه بيانات الموازنة العامة أن الإنفاق الإستهلاكي العام يفوق الإنفاق الإستثماري العام، وهذا الأخير الذي يستفيد منه بشكل مباشر شركات المقاولات في القطاع الخاص، و هذا ما أوضحتها النتائج والتي أشارت الى عدم وجود أثر مزاحمة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص نظرا لوفرة الموارد التمويلية وسعي الحكومة لتشجيع القطاع الخاص .

⁸³ احمد بن حامد نقادي (2015)، محددات الاستثمار في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة 1985-2013، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، ص 55-83 .

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص -أثر محايد -

قبل التطرق إلى الدراسات التطبيقية التي وجدت أن هناك أثر محايد للعلاقة ما بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص نستعرض أهم ماجاءت به المدرسة الريكاردية في هذا الموضوع، حيث ترى بان عجز ميزانية الدولة له أثر سلبي على الاستهلاك الخاص يقابله في نفس الوقت أثر إيجابي على الإدخار الخاص، فهي بذلك لا تقر بأثر مزاحمة القطاع العام للإستثمار الخاص، وتؤكد هذه المقاربة على أن آثار العجز في الميزانية العام تكون محايدة بحيث أن تزايد الإستهلاك العام الذي يتم تمويله من خلال الدين العام بإصدار سندات حكومية سيقابله نقص في الإستهلاك الخاص من طرف الأفراد، وحتى وإن إنخفض الإدخار العمومي ستقابله زيادة مكافئة له في الإدخار الخاص فتبقى الإدخارات الوطنية دون تأثر ومنه لا يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية بكلا الحالتين وعليه عدم مزاحمة الإستثمار الخاص⁸⁴ والشكل البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(14): المكافئ الريكاردي



المصدر: ⁸⁴عباس جبار الشرع، حلمي إبراهيم منشد (2006)، العجز المالي والإستثمار الخاص في مصر وتونس والمغرب للمدة(1976-2000)مجلة العلم الاقتصادية، العدد 17 ك2، ص61

⁸⁴عباس جبار الشرع، حلمي إبراهيم منشد (2006) ، العجز المالي والإستثمار الخاص في مصر وتونس والمغرب للمدة(1976-

2000)مجلة العلم الاقتصادية، العدد 17 ك2، ص60

دراسة Plosser (1982)⁸⁵:

إستخدم الباحث بيانات فصلية للولايات المتحدة للفترة 1954-1978 لتأكيد الأثر الحيادي لعجز الموازنة العامة على سعر الفائدة، ولذلك إستخدم في دراسته العوائد الاسمية لأوراق مالية حكومية ذات الإستحقاقات المتنوعة (6 أشهر 9 أشهر 12 شهرا 20 سنة)، فكان من نتائج هذه الدراسة هو أن التغيرات الغير المتوقعة للدين العام لم ترفع من العوائد الاسمية لهذه الأوراق المالية، وهذا ما أكد على الأثر الحيادي لعجز الموازنة العامة على سعر الفائدة.

دراسة Evan (1987a)⁸⁶:

بغية البحث عن طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة و عجز الميزانية العامة قام Evan بإستخدام بيانات سنوية ، من خلال الفترة 1931-1979 التي تشمل كل من أسعار الفائدة على المدى القصير والمدى الطويل لأوراق تجارية ولسندات موديز (Aaa)، الإنفاق العام وعجز الميزانية العامة والعرض النقدي الحقيقي، فتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود إرتباط عجز الميزانية العامة وبين معدلات الفائدة الاسمية للأوراق التجارية ولسندات موديز.

دراسة Evan (1987b)⁸⁷:

وجد الباحث هنا نفس النتائج المتوصل إليها مسبقا من قبل Plosser (1982) وهي عدم وجود علاقة بين العوائد الاسمية لأوراق مالية و بين عجز الميزانية العامة في عينة دول تشمل ستة دول صناعية ممثلة كالاتي : كندا فرنسا، ألمانيا، كوريا المملكة المتحدة، و. م خلال الفترة (1974-1985).

⁸⁵ Charles I. PLOSSER (1982) , **Government financing decisions and asset returns**, Journal of Monetary, Economics 9 , (1982) , pp325-352.

⁸⁶ Evan (1987) , **Interest Rates and Expected Future Budget Deficits in the United States**, Journal of Political Economy, Vol. 95, pp.34-58.

⁸⁷ Evans, P. (1987) , **Do Budget Deficits Raise Nominal Interest Rates?, Evidence from six industrial countries**", Journal of Monetary Economics, Vol. 20, pp281-300.

✓ دراسة (2002) Darrat⁸⁸:

قام Ali .F Darrat بدراسة العلاقة بين سعر الفائدة والعجز الموازي في اليونان للفترة 1950-1993 باستخدام منهجية ECM، و جاءت هذه الدراسة لتعكس النتائج التي توصل اليها Vamvoukas⁸⁹ (1997) والتي تشير إلى وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة و أسعار الفائدة في اليونان، فهذه الدراسة المقدمة تنفي وجود أي علاقة بين عجز الموازنة العامة و أسعار الفائدة ، بشكل ينفي وجود أثر مزاحمة وهذا ما تم التوصل إليه فعلا من خلال نتائج الدراسة التطبيقية. وتجدد الإشارة ان Darrat(1990)⁹⁰ أكد مسبقا على عدم وجود علاقة سببية بين العجز الموازي و بين معدل الفائدة من خلال إستخدامه لسببية غرانجر لبيانات فصلية للفترة 1955-1984 في و . م . أ.

✓ دراسة Tuan Van Nguyen (2013)⁹¹:

قام الباحث بإعادة إختبار المقاربة الريكاردية لسلسلة معطيات سنوية للو . م ، ليختبر بذلك طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة و أسعار الفائدة الحقيقية خلال الفترة الممتدة من 1798 الى 2009 ، وباستخدام منهجية var و سببية غرانجر فتوصل من خلال المنهجية var أن عجز الميزانية العامة و لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على أسعار الفائدة الحقيقية ، كما أكدت سببية غرانجر على عدم وجود علاقة سببية العجز الموازي إتجاه أسعار الفائدة الحقيقية و هذا ما أكد على المقاربة الريكاردية و على حيادية عجز الموازنة .


⁸⁸ ALI F. DARRAT (2002) , **On budget deficits interest rates: another look at the evidence**, international economic journal , Volume 16 Number 2, Summer 2002, pp.19-28.

⁸⁹ George A. Vamvoukas (1997) , **A Note on Budget Deficits and Interest Rates: Evidence from a Small Open Economy Southern**, Economic Journal, Vol. 63, No. 3 (Jan., 1997), pp. 803-811.

⁹⁰ Ali F. Darrat (1990) , **Structural Federal Deficits and Interest Rates: Some Causality and Co-Integration Tests Southern**, Economic Journal, Vol. 56, No. 3 (Jan., 1990), pp. 752-759.

⁹¹ Tuan Van Nguyen(2013), **Do Budget Deficits Affect Real Interest Rates? A Test of Ricardian Equivalence Theorem AUDCE**, Vol 9, no 5, pp. 86-102.

المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص بحسب مكونات الإستثمار العام

دراسة  (1984) khan beljer⁹²:

قام الباحثان بدراسة وتقييم آثار السياسات المالية على الإستثمار الخاص خلال الفترة 1971-1979 لعينة تتشكل من 24 دولة تتمثل في المكسيك ، بنما ، باراجواي ، فنزويلا ، بربادوس ، ترينيداد توباغو ، تركيا ، سنغافورة ، كوريا ، سريلانكا ، ماليزيا ، إندونيسيا ، تايلاند الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، تشيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدومينيكان ، إكوادور ، غواتيمالا ، هايتي ، فتوصل الباحثان إلى أن من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية و الإستثمار الخاص، أوضحت النتائج أن الإستثمار الخاص في الدول النامية مقيد بعنصر التمويل، والمتمثل في التدفقات وحجم القروض الممنوح للقطاع الخاص وهذا ما يستطيع أن يغير مباشرة من قرار الإستثمار الخاص، و عليه فإن إستخدام هذه الموارد المالية و المادية من قبل الإستثمار العام يمكن أن يزاحم الإستثمار الخاص، كما أوضحنا ضرورة التمييز بين الإستثمار العام في البنية التحتية و الذي من المتوقع أن يكون له اثر إيجابي فيحفز ويكمل الإستثمار الخاص ، وبين الإستثمار العام في غير البنية التحتية و الذي يزاحم الإستثمار الخاص.

دراسة  (1996) luis serven⁹³:

قام الباحث بمحاولة معرفة ما إذا كان رأس المال العام يزاحم رأس المال الخاص في الهند باعتبارها مثالا جيد يوضح الدور المزدوج للإستثمار العام ، فقام بتقدير دالة الإستثمار الخاص للهند و ما توصلت إليه في هذه الدراسة أن الإستثمار العام في القطاعات الإنتاجية أي القطاعات غير البنية التحتية تنافس الإستثمار الخاص و تزاحمه ، في حين أن الإستثمار في البنية التحتية له أثر إيجابي على الإستثمار الخاص فهو يزيد من ربحية القطاع الخاص و يحفز الإستثمار فيه.

⁹²MARIO I. BLEJER and MOHSIN S. KHAN(1984) , **Government Policy and Private Investment in Developing Countries**, International Monetary Fund, 1984, vol. 31, pp379-403.

⁹³Luis serven (1996) ,**Does public capital crowd out private capital ?** The World Bank Policy Research Department Macroeconomics and Growth Division.

دراسة ليلي أحمد الخواجة (1995)⁹⁴:

حاولت الباحثة دراسة محددات الإستثمار الخاص في مصر و التعرف على العوامل الأساسية المشجعة من خلال قياس أثر محددات الإستثمار الخاص خلال الفترة 1974-1992 ، وأكدت نتائج الدراسة أن من بين العوامل التي تؤثر طردا في حجم الإستثمار الخاص الثابت هو حجم الإئتمان و الإستثمار العام في البنية الأساسية و نمو الطلب الكلي و معدل الربحية ، ووجود علاقة عكسية بين حجم الإستثمار الخاص و التكلفة النسبية للسلع الرأسمالية ، و أظهرت نتائج الدراسة أن سعر الفائدة ليس له أي تأثير على الإستثمار الخاص طول فترة الدراسة .

دراسة محمد الجراح و أحمد المحيميد (1997)⁹⁵ :

قام الباحث في هذه الدراسة بتقدير دالة الإستثمار وذلك بناء على نموذج المعجل المرن في المملكة العربية السعودية ، هذا قصد المحاولة من معرفة طبيعة العلاقة بين الإستثمار الخاص وكل من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي و العرض النقدي فإستخدم لذلك تقنية تحويلات بوكس كوكس Box-Cox transformation ، فأشارت النتائج إلى وجود لأثر مزاحمة الإنفاق العام في مشروعات الإنتاجية للإستثمار الخاص ، أما الإنفاق العام في البنية الأساسية فقد أظهرت النتائج وجود حالة مزاحمة ولكل بشكل طفيف نسبي ، كما أشارت النتائج على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الإستثمار الخاص .

⁹⁴ ليلي أحمد الخواجة (1995)، المحددات الاقتصادية الكلية للإستثمار الخاص -دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري 1974-1992-، مجلة مصر المعاصرة ،المجلد 86، العدد 440 .
⁹⁵ محمد الجراح و احمد المحيميد (1997)، الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد (86)، ص 83-93 .

دراسة Stephen M miller Habib ahmed (2000) ⁹⁶:

قام الباحثان Russek&miller بدراسة أثار الإنفاق العام وهذا بشكل مصنف على الإستثمار، وذلك باستخدام نفس منهجية التي تدخل قيد الميزانية العامة ضمن معادلة الإنحدار خلال الفترة (1975-1984) وضمن عينة دول تشمل دول متقدمة وأخرى نامية فنجد منها: أستراليا، النمسا، بربادوس، بلجيكا ، بوتسوانا، البرازيل ، كندا ، تشيلي ، كوستاريكا ، الدانمارك ، السلفادور ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، أيسلندا ، إندونيسيا ، إيران ، كوريا ، ليبيريا ، لوكسمبورغ ، ملاوي ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا نيوزيلندا ، باراجواي ، إسبانيا ، سويسرا ، تايلاند ، تونس ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا و زامبيا ، سريلانكا ، سوازيلاند ، السويد .

فإستخلصت الدراسة أن النفقات العامة الممولة من الضرائب العامة تراحم أكثر من تلك النفقات العامة الممولة من الدين العام، كما أن الإنفاق الذي يأخذ الطابع الاجتماعي كالرعاية الاجتماعية و الضمان الاجتماعي تراحم الإستثمار و تقلل من حجمه ، و هذا كان ضمن جميع العينات سواء النامية أو المتقدمة، أما الإنفاق على النقل و المواصلات فقد ساعد هذا النوع من الإنفاق على تحفيز وتشجيع الإستثمار في عينة البلدان النامية ، و هذا ما يظهر الأثر التكاملي لهذا النوع من الإنفاق، أما بالنسبة لمتغير الإنفتاح فقد كان له أثر معنوي و إيجابي على الإستثمار في الدول النامية محل الدراسة وأثر غير معنوي في الدول المتقدمة .

دراسة حسن غصان (2002) ⁹⁷:

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار وقياس أثر المزاحمة من جانب الإنفاق الإستثماري في القطاع العام إتجاه الجهود الإإستثمارية في القطاع الخاص وهذا من خلال تقدير معادلة تصرف الإستثمار الخاص الحقيقي بما يتعلق بالنفقات الحكومية و الدخل الحقيقي و الكتلة النقدية الواسعة في الإقتصاد المغربي .
ومن النتائج المتحصل عليها:

⁹⁶ Stephen M miller ,Habib ahmed (2000), **Crowding-Out and Crowding-In Effects of the Components of Government Expenditure** ,Western Economic Association International, vol. 18(1), pp 124-133.

⁹⁷حسن غصان (2002)،الانفاق العمومي و الاستثمار الخاص اختبار اثر المزاحمة عبر المعاينة المعادة، MPRA Paper No. 56381 ، ص2-10.

يكون أثر المزاحمة بالإقتصاد المغربي بشكل طفيف و هذا راجع لإرتفاع الإستثمار الإنتاجي للمؤسسات العمومية يقلص من الإستثمارات المتاحة للقطاع الخاص بنسبة تصل إلى 0.075 %، أما بالنسبة للنفقات العامة على البنية التحتية فلا ينطبق أثر المزاحمة بل العكس لأن هذه الأخيرة تشجع الطلب الإستثماري الخاص . أما الإستثماري العام الكلي نجد أنه أثر الدفع يغلب أثر المزاحمة و يؤدي إلى زيادة مرونة الإستثمار الخاص بنسبة تزيد قليلا على 0.06 %، و من الأسباب التي تفسر التأثير الطفيف لمعامل المزاحمة وجود الإقتصاد المغربي إلى حد ما في حالة "الحفرة النقدية" خصوصا منذ السنوات القليلة الماضية.

دراسة سميحة فوزي و نهال المغربل (2004) ⁹⁸:

بعنوان "الإستثمار العام والإستثمار الخاص في مصر-مزاحمة أم تكامل"، تم في هذه الدراسة قياس و تحليل طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص، بإستخدام نموذج VAR/ECM و بإعتماد على بيانات سنوية 1974/1973 حتى سنة 2002/2003.

و كان من أهم نتائج هذه الدراسة :

- أن الإستثمارات العامة في المشروعات الإنتاجية في غير البنية الأساسية تتراحم أو تنافس الإستثمار الخاص بشكل يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية و ربحية القطاع الخاص و نقص الموارد المالية .
- وجود علاقة تكاملية بين الإستثمار العام في البنية الأساسية و الإستثمار الخاص من خلال دور البنية الأساسية المادية و البشرية في رفع إنتاجية القطاع الخاص.

دراسة غدير بنت سعد الحمود (2004) ⁹⁹:

جاءت هذه الدراسة بعنوان العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص في إطار التنمية الإقتصادية في السعودية خلال الفترة (1973-1999)، و قد إعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج القياسي عن طريق إستخدام طريقة التكامل المشترك ، و قد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها لا وجود لمبدأ المزاحمة بين الإستثمارين العام و الخاص في مشروعات البنية التحتية، إلا أن هناك وجودا للمزاحمة بين الإستثمارين العام و الخاص في المشروعات الإنتاجية.

⁹⁸ سميحة فوزي و نهال مغربل (2004)، الإستثمار العام والإستثمار الخاص في مصر مزاحمة أو تكامل، ورقة عمل رقم (96).
⁹⁹ غدير بنت سعد الحمود (2004)، العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في إطار التنمية الإقتصادية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود، سنة 2004.

دراسة Shabib Haider Syed and M Tariq Majeed (2007) ¹⁰⁰:

تم في هذه الدراسة تقدير معادلة الإستثمار الخاص في الباكستان خلال الفترة 1970-2004، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن كل التغيرات في القروض الموجهة للقطاع الخاص و الإستثمار العام يلعب دورا هاما في تفسير الإستثمار الخاص، وأن حجم الناتج المحلي يؤثر بشكل إيجابي على الإستثمار الخاص و هذا ما يتناسب و نموذج المسارع، كما ما أثبتته نتائج هذه الدراسة أن الإستثمار العام في البنية التحتية يكمل و يحفز الإستثمار الخاص في حين أن الإستثمار العام بغير البنية التحتية يزاحم الإستثمار الخاص.

دراسة bello Aminu و Mohammad zayyanu (2014) ¹⁰¹:

تم التحقق من خلال هذه الدراسة من أثر الإنفاق العام على الإستثمار الخاص المحلي الإجمالي و ذلك بإستخدام مجموعة بيانات ل 34 سنة، و إستخدام منهجية تحليل الإنحدار المتعدد لدراسة مدى مزاحمة أو تكامل لمختلف أصناف الإنفاق العام ليجيريا على الإستثمار الخاص، فتشير نتائج هذه الدراسة أن أثر الإنفاق العام على الإستثمار الخاص يختلف و ذلك بالنظر إلى نوع الإنفاق العام، وفي ظل هذه النتائج يقترح توصيات تخص السياسة المالية تتمثل في إعطاء أولويات أكثر للإنفاق العام الذي يكمل الإستثمار الخاص، و فعالية السياسة المالية لا يمكن فصلها عن آثار الإقتصاد الكلي بحيث يجب خفض الآثار السلبية لإرتفاع معدل التضخم على الإستثمار الخاص.

دراسة Hüseyin Şen & Ayşe Kaya (2014) ¹⁰²:

هدفت هذه الدراسة إلى التحليل تجريبيا آثار كل مكون من مكونات الإنفاق العام على الإستثمار الخاص بتقييم ما إذا كان هناك آثار مزاحمة أو تكامل في تركيا و هذا خلال الفترة 1975-2011 .

¹⁰⁰ Pakistan Shabib Haider Syed and M Tariq Majeed(2007), **Public Policy and Private Investment in pakistan**, forman journal of economic studies, 03,100-110.

¹⁰¹ Mohammad zayyanu bello Aminu ,bello naguari (2014), **Crowding in or crowding out government spending and private investment The case of nigeria European** , Scientific Journal, December edition vol.8, No.28 p9-19.

¹⁰²Hüseyin Şen & Ayşe Kaya (2014,) **Crowding out or crowding in ? Analyzing the effect of government spending on private investment in turkey** , PANOECONOMICUS, 2014, 6, pp. 631-651

و تم التوصل في هذه الدراسة:

أن كل مكون من مكونات الإنفاق العام يزاحم الإستثمار في القطاع الخاص بإستثناء الإنفاق الرأسمالي فهذا الأخير يكمل الإستثمار الخاص، لهذا توصي هذه الدراسة بإعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي بدلا من الإنفاق الجاري .

➤ دراسة Garikai MAKUYANA و Nicholas M. ODHIAMBO (2018) ¹⁰³ :

أوضحت هذه الدراسة تأثير كل من الإستثمار العام و الإستثمار الخاص على النمو الإقتصادي، و كذلك توضيح آثار المزاحمة أو التكامل بين هذين النوعين من الإستثمار في جنوب إفريقيا خلال الفترة 1970 إلى 2017 و باستخدام **ARDL** ، فوجدت هذه الدراسة أن للإستثمار الخاص آثار موجبة على النمو الإقتصادي في كل من المدى القصير و الطويل بينما الإستثمار العام له آثار سلبية على النمو الإقتصادي و يزاحم الإستثمار الخاص في المدى الطويل، بينما الإستثمار العام في البنية التحتية يكمل أو يحفز الإستثمار الخاص بعكس الإستثمار العام في غير البنية التحتية الذي يزاحم الإستثمار الخاص و عليه تظهر أهمية الإستثمار الخاص في تحفيز و دفع عجلة النمو الإقتصادي في جنوب إفريقيا.

المطلب الخامس : طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص - غير خطية-

➤ دراسة AFIA MALIK (2013) ¹⁰⁴ :

درست هذه الورقة التأثير الخطي و اللاخطي للسياسة المالية على الإستثمار الخاص في باكستان، و من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أنه في معظم الحالات لمختلف أصناف النفقات و الإيرادات تأثير على الإستثمار الخاص، بالإضافة إلى وجود علاقة غير خطية بين أدوات السياسة المالية و بين الإستثمار الخاص، وهذا ما يعطي أهمية لمستوى عتبة معين لمختلف أدوات السياسة المالية لتشجيع الإستثمار الخاص، كما أنه تم التوصل أن النفقات الجارية هي نفقات غير منتجة، أما الإنفاق على التنمية هي نفقات منتجة ولكن يمكن أن تصبح غير منتجة بعد مستوى معين، بحيث أن الإنفاق على التنمية يحفز الإستثمار الخاص حتى الوصول إلى مستوى الأمثل لأن المزيد من هذا النوع من الإنفاق قد يؤثر سلبا على الإستثمار الخاص، كما أن إنتاجية الإنفاق على التنمية

¹⁰³ Garikai MAKUYANA Nicholas M. ODHIAMBO, (2018), **public and private investement and economic growth : an empirical investetigation** ,Oeconomica,vol63,issue 02,pp87-106.

¹⁰⁴ AFIA MALIK (2013), **private investement and fiscal policy in pakistan**, journal of economic ,Volume 38, Number 1, March 2013,pp83-109

نعتمد على تواجد النفقات الجارية و بعبارة أخرى هناك بعض العناصر في النفقات الجارية تكمل إنتاجية نفقات التنمية أو نفقات الرأسمالية.

دراسة (2014) ThankGod O. Apere¹⁰⁵:

تناولت الدراسة أثر الدين العام على الإستثمار الخاص في نيجيريا خلال الفترة 1981-2012 .
و توصلت الدراسة إلى:

- أن أثر الديون المحلية على الإستثمار الخاص هو خطي و موجب .
- أثر الدين الخارجي على الإستثمار الخاص في نيجيريا يتخذ شكل غير خطي أي ما يمثله شكل (u) و لهذا توصي الدراسة بالإستفادة من القروض الخارجية العامة كما ينبغي أن تستثمر في المشاريع المنتجة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

بعد تعرضنا إلى تحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص وتعرفنا على أوجه التشابه والإختلاف بين هذه الدراسات، والتي تتفق تماما مع الموضوع والهدف العام لدراستنا إلا أنها تختلف في عدة جوانب متمثلة في منهجية إختيار المتغيرات، والتي تمثل في هذه الحالة محددات الإستثمار الخاص وهذا لأنها كثيرة ولا يمكن إدراجها كلها في نموذج قياسي واحد، كما أنه أيضا يوجد من الدراسات التي درست العلاقة ما بين الإستثمار العام في البنية التحتية والإستثمار الخاص ودراسات تطبيقية أخرى إستخدمت النمذجة اللاحظية لدراسة طبيعة العلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص.
كذلك هناك قصور في الدراسات السابقة المحلية التي تناولت هذا الموضوع، فنجد أن أغلبها ركزت على تناول الإستثمار الكلي والإستثمار الأجنبي المباشر، بالرغم من أن هذا الموضوع يحتل أهمية كبيرة بالنسبة للأكاديميين وصناع القرار وهذا ما يجعله جدير بالإثراء والمنافسة كما أن دراسة هذا الموضوع تساعد صناع القرار الاقتصادي لتبني سياسات وقوانين جاذبة للإستثمار وعليه تتمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة في ما يلي :

¹⁰⁵ ThankGod O. Apere , **The impact of public debt on private investement in nigeria :evidence from non linear (2014)** , International Journal of Research In Social Sciences, June 2014, Vol. 4, No.2 pp 130-138.

- 1- تحديد طبيعة العلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1984-2017 وذلك بالإعتماد على مجموعة متنوعة من محددات الإستثمار الخاص فستشمل هذه المحددات متغيرات تخص الإقتصاد الكلي و متغير مؤسسي.
- 2- التعمق أكثر في تحديد طبيعة العلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1984-2017 فيتم بذلك قياس العلاقة ما بين الإستثمار العام في البنية التحتية والإستثمار الخاص.
- 3- إستخدام النمذجة اللاخطية للبحث عن طبيعة العلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص .

خاتمة الفصل :

لقد إستعرضنا في هذا الفصل كل من المقاربات النظرية والتطبيقية للعلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص فنجد في المقاربات النظرية ثلاث إتجاهات تعبر عن العلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص، فنجد أولاً العلاقة التكاملية ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص والذي يجسدها مفهوم الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص فلقد حظي هذا الموضوع بأهمية كبيرة بالأخص في الآونة الأخيرة، فنجد ان هذا النوع من الترتيبات يكسب الدول العديد من المزايا، فلعل أهمها هو أنه حل لمشكلة كبيرة تواجه الدول بالخاص النامية وهي مشكلة التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات البنية التحتية وهذا مع وجود العجز الموازي الدائم الذي تعاني منه هذه الدول، كما أن أهمية مشروعات البنية التحتية لا تكمن فقط في تحقيق البعد الإقتصادي بل تتعداه لتحقيق الأهداف الاجتماعية فبذلك تركز الدول على هذا النوع من المشاريع في رسم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، أما الإتجاه الثاني للعلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص فيتمثل فيما يعرف بأثر المزاخمة والتي تعرف على أنها مصطلح إقتصادي يطلق عن حالة معينة تتمثل في تناقص الطلب الكلي الخاص أي الإستثمار الخاص و الإستهلاك الخاص بسبب إرتفاع سعر الفائدة الحقيقي، و في ما يخص المقاربة النظرية الثالثة فتمثلت في ما جاءت به إفتراضات المدرسة الريكاردية والتي لا تقر بأثر المزاخمة وترى بان أثار العجز في ميزانية الدولة تكون محايدة . و بخصوص الدراسات التطبيقية التي بحثت في موضوع العلاقة ما بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص فقد قسمنا هذه الدراسات إلى دراسات تطبيقية من وجدت أن هناك علاقة تزاخمية ما بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص ودراسات من وجدت أن طبيعة العلاقة تكاملية ما بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص، ودراسات أخرى نفت وجود أثر مزاخمة وكذلك هناك من دراسات التطبيقية التي حددت طبيعة هذه العلاقة بحسب مكونات الإستثمار العام ودراسات تطبيقية أخرى إستخدمت النمذجة اللاخطية في تحديد طبيعة الأثر الذي يمارسه الإستثمار العام على الإستثمار الخاص .

A decorative border in shades of brown and gold, featuring intricate floral and scrollwork patterns that frame the central text.

الفصل الثالث :

دراسة تحليلية لواقع الإستثمار

في الجزائر

مقدمة الفصل :

أصبح تشجيع وتنشيط الإستثمارات ضرورة حتمية لكل من الدول المتقدمة والنامية ، و الجزائر على غرار الدول النامية قامت ببذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الإستثمار ، الأمر الذي يستدعي الإستقرار في كل من الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية وكذلك التشريعية، فالجزائر منذ الإستقلال فتحت المجال للإستثمار وبحكم آنذاك كان النهج الاشتراكي هو السائد، أي هيمنة القطاع العام في تحقيق الأهداف التنموية فلم يحظى القطاع الخاص بالمساحة الكافية لتأدية دوره الحيوي في الإقتصاد ، ولكن مع ظهور بوادر إقتصاد السوق وتوجه دول العالم نحوه سعت الجزائر للإندماج في الإقتصاد العالمي، فقامت بإصلاحات لذلك ولمعالجة المشاكل الإقتصادية التي كانت تواجهها البلاد، و من هذا المنطلق فإبتداء من سنة 1993 أصبح المستثمر الخاص و الأجنبي يتمتع بكل الحرية و كل التشجيع و الدعم ويعتمد عليه من أجل بعث عجلة النمو الإقتصادي في البلاد و إشراكه في رسم السياسات الإقتصادية إلى جانب القطاع العام، فأولت عناية واضحة للشروط التي يتطلبها الإستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي ، وعليه سنستهل هذا الفصل بتقديم تشخيص شامل لمناخ الإستثمار في الجزائر ومن ثم تحليل السياسات الإستثمارية المنتهجة من قبل الدولة ، وأيضا إلقاء الضوء على الإستثمار الخاص وتوضيح أهم الإجراءات القانونية والمؤسسية التي إتخذتها الدولة بغية تحسين وضعية القطاع الخاص في الجزائر ، كما سنتطرق إلى العراقيل التي يواجهها هذا الأخير والتي تحد من فعاليته في الإقتصاد الوطني لنبرز بعد ذلك الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة وفي توفير مناصب الشغل وباعتبار أن التمويل عنصر ولا بد منه في العملية الإستثمارية سنقوم بتحليل كل من دور الوساطة المالية التي تمارسها البنوك وكذلك السوق المالي في تقديم التمويل اللازم للقطاع الخاص.

المبحث الأول: تشخيص مناخ الإستثمار في الجزائر

يعد تحسين الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و أيضا التشريعية عاملا جوهريا لتحفيز الإستثمار الوطني وتشجيع إستقطاب الإستثمار الأجنبي في البلد، وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق إلى تحليل كل من المؤشرات الفرعية لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الإستثمار، ففي هذا الإطار سيتم تحليل كل من معدل التضخم الذي يعبر عن السياسة النقدية و تحليل تطور رصيد الموازنة العامة معبرا عن السياسة المالية، وبالنسبة لسياسة التوازن الخارجي سيتم تحليل تطور رصيد الميزان التجاري، و أيضا سيتم تحليل كل من مؤشرات الحكم الراشد و تطور البنية التحتية في الجزائر مع التطرق إلى وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية.

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر:

تعددت و اختلفت تعاريف التضخم باختلاف الأدبيات النظرية المفسرة لها، فنجد منها من عبرت عن التضخم بأنه "الفجوة الحقيقية بين الطلب الكلي (مجموع القيمة السوقية للسلع والخدمات المطلوبة في الإقتصاد على مختلف أنواعها) والعرض الكلي (الذي يبين إجمالي قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل كافة المنتجين في الإقتصاد المعني)¹ وعليه فإن التضخم يعد من أحد أهم المشكلات الإقتصادية التي تواجه معظم دول العالم على إختلاف مستوياتها لما يسببه هذا الأخير من إختلال في الإقتصاد الوطني والجزائر، وعلى غرار هذه الدول تحاول إستهداف ظاهرة التضخم والتحكم فيها والقضاء على الإختلال الإقتصادي الذي يسببه هذا الأخير والذي من شأنه أن يؤثر سلبا على مناخ الإستثمار.

¹ يوسف حميدي عمر، هارون ورده موساوي(2012)، نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الإقتصاد الجزائري لفترة 1990-2010، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29، المجلد 2، ص 14.

الجدول رقم (07) : معدل التضخم في الجزائر

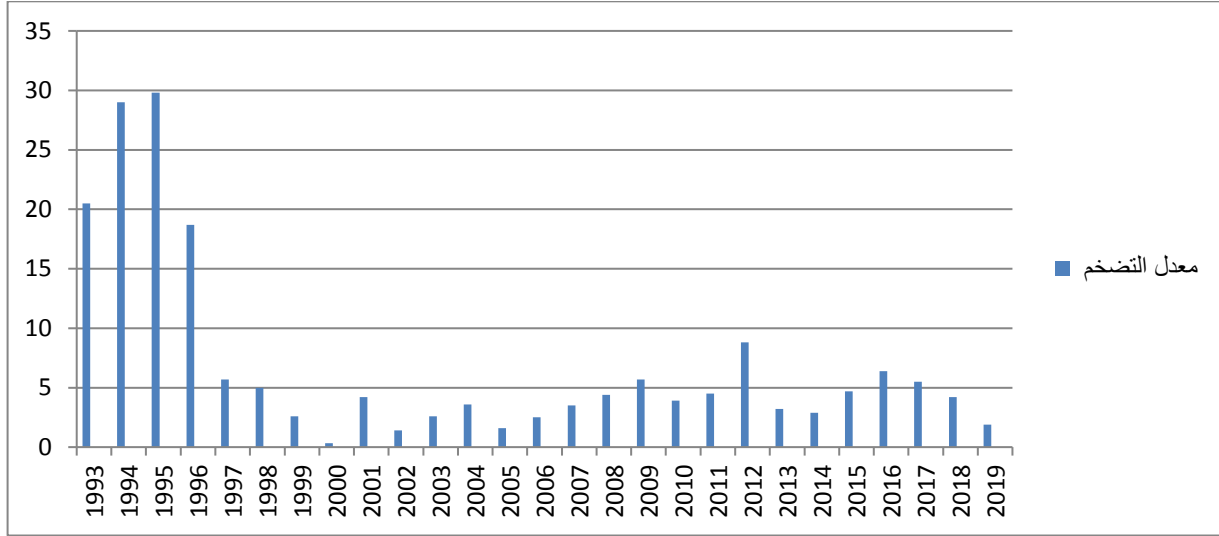
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.33	4.2
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.4	5.7	3.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	4.5	8.8	3.2	2.9	4.7	6.4	5.5	4.2	1.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

تميزت الفترة ما بين 1990-1995 بارتفاع في معدل التضخم و بالأخص سنة 1992 و 1995، إذ حقق معدل قدر بـ 29.8 سنة 1995، و هذا الإرتفاع يفسره زيادة القروض الموجهة للإقتصاد و التي لم تلقى أي مقابل إنتاجي كذلك لتمويل العجز الموازي عن طريق الإصدار النقدي و تخفيض سعر الصرف و الذي إنعكس على إرتفاع أسعار السلع المستوردة و تكلفة خدمة الديون، و لكن إبتداء من سنة 1996 الى 1999 حقق إنخفاضاً مستمرا لمدة 4 سنوات و هذا بفضل التحكم الكبير للسلطات النقدية في معدل التضخم عند مستويات منخفضة، و كذلك من خلال سياسة تحرير الأسعار و تعديل معدلات الفائدة، و لكن سنة 2000 و مع تبني برنامج الإنعاش الإقتصادي تزايد معدل التضخم مرة أخرى بمتوسط قدر بـ 3.46 خلال الفترة 2001-2004 و مع إنتهاء برنامج الإنعاش الإقتصادي إنخفض هذا الأخير سنة 2005 ليحقق معدلا قدر بـ 1.6، و ماهي إلا سنة واحدة ليرتفع مرة أخرى ليحقق متوسط قدر بـ 4.14 خلال الفترة 2006-2009 بسبب الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية التي بلغت 3.4%، 6.56%، 7.4% على الترتيب 2006، 2007، 2008، نظرا لإرتفاع الأسعار على المستوى العالمي، و يعتبر معدل التضخم

المسجل في سنة 2009 أكبر معدل طوال العشرية أكبر من المعدل المستهدف في المتوسط 3% كهدف نهائي للسياسة النقدية، فبالرغم من انخفاض معدل التضخم على المستوى العالمي شهد معدل التضخم في الجزائر إرتفاعا و هذا ما يمكن أن يوضح أن التضخم في الجزائر ليس سببه فقط التضخم المستورد .

الشكل رقم (15): تطور معدلات التضخم في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة بالجدول السابق.

المطلب الثاني: تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر:

يتمثل المفهوم العام لعجز الميزانية العامة للدولة في الفرق بين جملة النفقات العامة والإيرادات العامة، غير أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس متعددة ومختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي².

² صيرينة كردودي صيرينة، مانع سهام كردودي (2018)، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والاثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ديسمبر 2018، مجلد 04، عدد 07، ص 192.

جدول رقم (08) :رصيد الميزانية وأسعار البترول في الجزائر

السنوات	1986	1987	1989	1993	1996	1997	1998	1999
رصيد الميزانية	-11.58	-6.95	-1.89	-3.6	3.91	2.93	-3.58	-1.9
أسعار البترول دولار امريكي للبرميل الواحد	15.05	19.20	19.64	18.43	22.12	20.61	14.42	16
السنوات	2002	2005	2009	2011	2012	2015	2016	2017
رصيد الميزانية	4.2	14.6	-5.09	-1.2	-4.8	-15	-12.6	-6.4
أسعار البترول دولار امريكي للبرميل الواحد	26.18	56.64	61.95	94.88	94.05	48.66	43.29	54.12

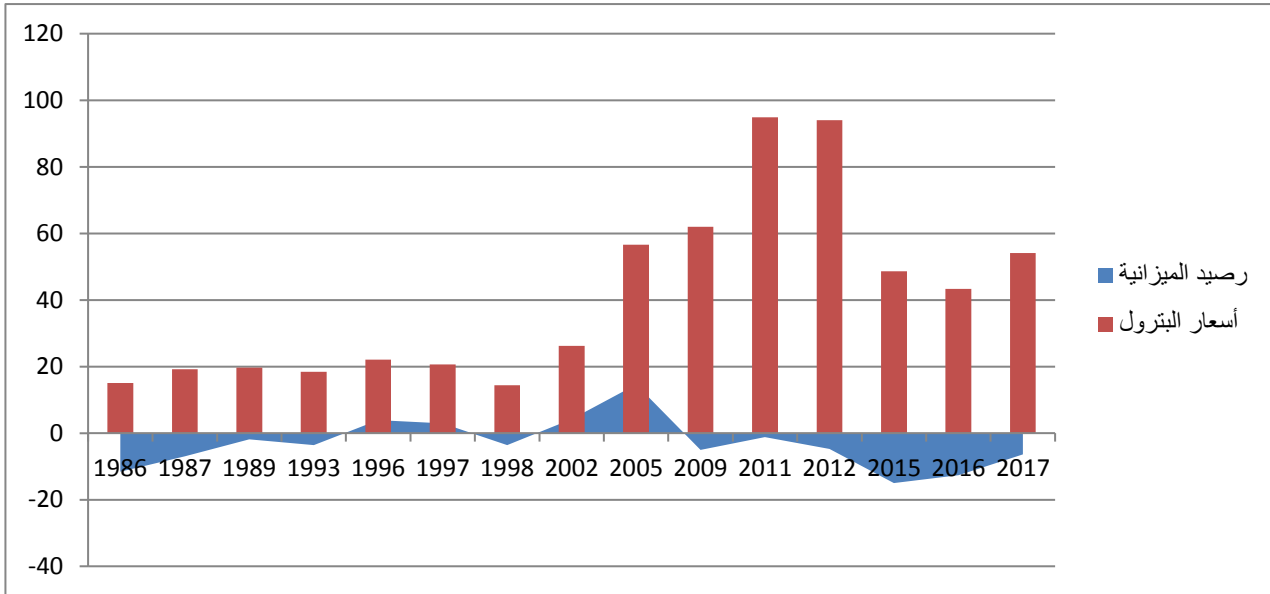
المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي و بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة (OPEC)

- بإعتبار أن مداخيل الجزائر من المحروقات تعد مصدر أساسي لتمويل النفقات، سيتم تحليل تطور رصيد الميزانية بالموازاة مع تطور أسعار البترول.

تجدر الإشارة ان الفترة ما بين 1987 و 1993 تميزت بتفاقم عجز الميزانية خاصة في الفترة 1987-1989 و كذلك بتخفيض قيمة الدينار منذ سنة 1987 بشكل تدريجي ليبلغ حدته سنة 1989، لتتخذ بذلك الجزائر سياسة الميزانية جد متشددة خاصة ما بين سنتي 1989 و 1991، و هذا طبقا لمتطلبات صندوق النقد الدولي في ضرورة التخلص من هذا العجز و تخفض النفقات. ليبلغ هذا العجز 147.9 مليار دينار جزائري سنة 1995 بسبب إرتفاع خدمة الدين و التي قدرت بحوالي 47.1 من حصيللة الصادرات سنة 1994، ثم ليحقق هذا الرصيد تحسنا في كل من سنتي 1996 و 1997 بسبب التحسن الملحوظ في أسعار البترول إذ بلغ 22.12 و 20.61 دولار للبرميل على التوالي، و لكن سنة 1998 تراجع سعر هذا الأخير ليصل إلى 14.42 دولار للبرميل، الأمر الذي إنعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية و على رصيد الميزانية ليحقق عجزا قدر ب 101.4 مليار دينار جزائري .

إستمرت آثار هذه الاوضاع الى غاية 2000 أين سجل سوق النفط تحسنا مما سمح بتقليص العجز و تحقيق فوائض في الفترة ما بين 2000 إلى 2008 ثم ليعود مرة أخرى مرة أخرى هذا الرصيد إلى حالة العجز سنة 2009 بسبب إنخفاض في أسعار البترول من 99.67 مليار دولار للبرميل سنة 2008 الى 61.95 مليار دولار سنة 2009 ، لينخفض هذا العجز في كل سنة 2010 و 2011 و هذا راجع للإرتفاع المحسوس الذي شهدته أسعار البترول ، و لكن تفاقم العجز إبتداء من 2012 ، وذلك راجع للتوسع العام لدور الدولة في تقديم الخدمات المجانية كالتعليم و الصحة و كذلك تسيير المرافق العامة و خاصة بسبب الإنخفاض الحاد في أسعار البترول في كل سنة 2015 و 2016 ما سمح بدوره بتحقيق عجز جد حاد في هاتين السنتين .

الشكل رقم(16):رصيد الميزانية وأسعار البترول في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة بمعطيات الجدول السابق.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين قيمة الواردات بلد ما وبين قيمة صادراته وهذا خلال فترة ما، وعليه فالميزان التجاري يشمل كل ما يتدفق من سلع وخدمات بين الدولة وغيرها من الدول، أي مجمل الصادرات والواردات من

السلع والخدمات المنظورة، ويعد من المؤشرات الإقتصادية الهامة بحيث تتمثل قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة³ والشكل التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر .

الجدول رقم (09):رصيد الميزان التجاري في الجزائر

الوحدة:مليار دولار

السنوات	1977	1979	1985	1986	1990	1992
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	-1.297	-4.90	1.75	-3.50	2.28	5.17
السنوات	1995	2006	2008	2009	2011	2014
رصيد الميزان التجاري	-2.2	24.71	19.85	0.31	8.83	-4.44
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	/
رصيد الميزان التجاري	-22.16	-22.69	-17.67	-11.67	-11.73	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

-نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل عجزا متتاليا في الفترة ما بين 1977 إلى غاية سنة 1979 ، و هذا بسبب زيادة الطلب على المنتجات و المعدات الأجنبية اللازمة لحاجيات التصنيع ، ليسجل تحسنا ملحوظا ابتداءا من سنة 1980 و لكن بحلول سنة 1986 ، أين انخفض معدل تغطية الواردات بالصادرات ما أجبر الدولة على فرض قيود على الإستيراد كما أدى إلى حدوث عجوزات في ميزانية الدولة بسبب تراجع الإيرادات الجبائية البترولية ما أدى إلى تقليص النفقات ، و ابتداءا من سنة 1990 حقق رصيد الميزان التجاري إرتفاعا و هذا راجع لإرتفاع الصادرات و التي بلغت 12.96 مليار دولار سنة 1990 و كذلك بسبب الإنتعاش الذي عرفته أسعار البترول و لكن سرعان ما حقق هذا الاخير إنخفاض سنة 1995 بسبب تأثر أسعار البترول بأزمة الخليج ،ليشهد

³ زاوي عبير مخفي امين(2018) ،أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال 2010- 2016 ،مجلة الاستراتيجية و التنمية ،المجلد 08 ،العدد 15 ،ديسمبر 2018 ،ص 163.

إرتفاعا محسوسا إبتداءا من سنة 1996 ماعدا 1998 التي عرفت بتأثره بالأزمة الاسيوية و تراجع أسعار المحروقات بإعتبار هذا القطاع هو المهيمن في هيكل الصادرات الوطنية .

و مع بداية الألفية 2000 و إرتفاع أسعار المحروقات إرتفعت حصيلة الصادرات فسجل رصيد الميزان التجاري فائض و إستمرت هذه الوضعية إلى غاية 2008 ليعرف إنحفاضا هاما سنة 2008 بسبب الأزمة العالمية ، ليعود مجددا إلى الإرتفاع سنة 2011 ثم ليتراجع سنة 2013-2015 بالموازاة مع تراجع أسعار البترول .

المطلب الرابع: تحليل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

جدول رقم(10): مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

مكافحة الفساد		فعالية الحكومة		الإستقرار السياسي وغياب العنف		صوت والمساءلة		السنوات
2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	
-0.66	-0.69	-0.54	-0.50	-1.13	-1.09	-0.87	-0.83	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

تتراوح التقديرات الخاصة بمؤشرات الحكم الراشد ما بين -2.5 و +2.5 فكلما كانت القيمة تقترب من + 2.5 كان ذلك أفضل، فمن خلال تحليل الجدول الموضح أعلاه يتوضح لنا أن الجزائر حققت تقديرات سالبة في كل من مؤشر الصوت والمساءلة، مؤشر الإستقرار السياسي و غياب العنف، مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر مكافحة الفساد ، وهذا ما يمكن أن يدل على نقص الحرية والتعبير وطول إجراءات المسائلة أو غيابها في بعض الأحيان و عن وجود نوع ما من اللإستقرار سياسي، وهذا ما يمكن أن يؤثر سلبا على الإستثمار بالأخص الأجنبي المباشر منه ، وكذلك ضعف كل من فعالية الحكومة ودرجة إستقلالية المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة .

المطلب الخامس: البنية التحتية في الجزائر

عرف الإنفاق في البنية التحتية خلال الفترة ما بين 1995-2000 تزايدا متذبذبا وهذا راجع لمجمل الإصلاحات الاقتصادية، والتي فرضت على الدولة التخفيض من حجم الإنفاق العام بالأخص الإستثماري منه

وترك المجال للقطاع الخاص ، حيث إرتفعت البنية التحتية خلال هذه الفترة بمعدل متوسط 8.49% والبنية التحتية الإدارية ب 17.96% ، البنية التعليمية ب 8.16% ، بنية التحتية الاجتماعية الثقافية ب 5.16% ، ومع بداية الألفية أعطت السلطات العمومية من خلال مجموعة من الإستثمارات العمومية أهمية كبيرة لتطوير و إعادة تأهيل البنية التحتية في ثلاثة قطاعات رئيسية و هي قطاع الأشغال العمومية و قطاع النقل و قطاع المياه ، بالإضافة إلى مشاريع الربط بالكهرباء و الغاز .⁴ فالإنفاق على قطاع البنية التحتية بأشكالها المختلفة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية يعد جزءا هاما من نفقات التجهيز ، إذ خصص لها في برنامج الإنعاش الإقتصادي الممتد من 2001 إلى 2004 كالتالي :

- البنى التحتية التعليمية : 67.78 مليار دج موزعة على قطاعات التربية الوطنية ، التكوين المهني ، التعليم العالي و البحث العلمي .

- البنى التحتية الإدارية : 33.5 مليار دج .

- البنى التحتية الاجتماعية الثقافية : 21.5 مليار دينار شملت المنشآت الصحية و قطاع الشبيبة و الرياضة .

- البنى تحتية الإقتصادية : 147.4 مليار دج تتضمن البنى التحتية للنقل الري ، المحيط و الطاقة ، و في برنامج

دعم النمو الإقتصادي للفترة (2005-2009) خصص لها كمايلي :

- البنى التحتية التعليمية : 400 مليار دج و 58.4 مليار دج بالنسبة للبرنامجين الإضافيين

- البنى التحتية الإدارية : 34 مليار دج وجهت أغلبها لقطاع العدالة .

- البنى التحتية الاجتماعية الثقافية : 145 مليار دج .

أما البنى التحتية الإقتصادية حازت على نسبة 38.52% من إجمالي غلاف البرنامج تم توزيعها على قطاع النقل

بمبلغ 1300 مليار دج ، ولقطاع الري ب 393 مليار دينار ، الإتصالات 163 مليار دج ، المحيط و الطاقة

⁴بابا عبد القادر ، نسمن فاطمة ، اثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2014) ، مرجع سبق ذكره ، ص 224 .

بـ65.5 مليار دج إضافة إلى 63.2 مليار دج بالنسبة للبرنامجين التكميلين ، و تم تخصيص هذه المبالغ الضخمة للإنفاق على البنية التحتية بغية الإقلاع و النهوض بهذا القطاع ،و لكن شهدت هذه المخصصات لهذا القطاع إنخفاضاً محسوساً في المخطط توطيد النمو الممتدة من سنة 2009-2014 و هذا راجع إلى التراجع الطفيف في ميزانية التجهيز بغير ماهو الحال بالنسبة للبرنامج الخماسي للفترة ما بين 2015-2019 ،أين قررت الحكومة توسيع و إنجاز مشاريع البنى التحتية فخصصت لها 4300 مليار دج و هذا بغية تحسين مراتب التنافسية العالمي .

1. تحليل تطور البنية التحتية في الجزائر

الجدول رقم(11) :تطور نفقات البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الوحدة :مليار دج

السنوات	2001	2006	2010	2011	2012
البنية التحتية الاقتصادية والادارية	84.6	293.6	495	982	1018
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	15.6	32.9	71	363	92
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
البنية التحتية الاقتصادية والادارية	1113	920	1498	685	366
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	113	219	197	113	60

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية للسنوات (2001-2017)

يتبين من خلال الجدول الموضح أعلاه التطور الملحوظ للإستثمار في البنية التحتية سواء الإقتصادية والإدارية أو البنية التحتية الاجتماعية والثقافية ، بحيث بلغت البنية التحتية الإقتصادية والإدارية سنة 2001 84.6 مليار دج لتصل إلى 1498 مليار دج سنة 2015، أما البنية التحتية الاجتماعية والثقافية قد إرتفعت من 15.6 مليار دج سنة 2001 لتصل الى 219 مليار دج سنة 2015 ،لكن الإنفاق في البنية التحتية سنتي 2016 و2017 قد شهد تراجعا ملحوظا ليلبغ الإستثمار في البنية التحتية الإقتصادية والإدارية و الإستثمار في البنية التحتية الاجتماعية الإدارية سنة 2017 مايقارب 366 مليار دج و60 مليار دج على التوالي .

ومن ماهو ملاحظ على الإقتصاد الجزائري هو عدم توفر المستوى المطلوب من البنية التحتية ، وبخصوص البنية التحتية الرقمية فهي تعد شبه موجودة في مناخ الإستثمار الجزائري، وعلى هذا الأساس يجب تطوير مختلف المشاريع الإستثمارية للبنية التحتية المتمثلة في الطرق الجسور والموانئ وغيرها وكذلك تعزيز الإقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة للإتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية بإدخال التكنولوجيا في كل أجهزتها الإدارية وكذلك تحسين دقة الإحصاءات الإقتصادية وتطبيق السياسات التي من شأنها نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية المصاحبة للمشاريع الإستثمارية⁵.

الجدول رقم (12): حجم الإستثمار في قطاعات البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الجزائر

الوحدة :مليون دولار

المجموع	2015-2008	2007-2000	القطاع
7398.54	2713.04	4685.5	قطاع الإتصالات
2632	350	3282	قطاع الطاقة
280	108	178	قطاع النقل
2082	1342	740	قطاع المياه والصرف الصحي

المصدر :بيانات البنك الدولي القطاع الخاص <http://data.worldbank.org/topic/private-sector>

مما هو موضح في الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمار في قطاع الإتصالات شهد تطورا ملحوظا إذ بلغ بما يقارب 740 مليون دولار سنة 2000 ليصل إلى 1342 مليون دولار سنة 2015 ،وهذا راجع للمجهودات المعتبرة التي قامت بها الجزائر في هذا القطاع فنجد أن مكاتب البريد قد إنتقلت من 3310 مكتب عام سنة 2000 إلى 3700 مكتب سنة 2015 ،وكذلك صنف مؤتمر الأمم المتحدة التجارة والتنمية في تقريره عام 2009 "تقرير إقتصاد المعلومات توجهات توافق" الجزائر ضمن 05 دول افريقية التي حصلت نسبة 90% من الزبائن المالكين للأنترنت ذات تدفق عالي ، كذلك قامت الجزائر بمجموعة من المشاريع الإستثمارية ضمن

⁵ جوامع لبيبة (2012)، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر مصر والسعودية ،أطروحة دكتوراه ،جامعة بسكرة، 2011- 2012 ، ص 405-406.

تكنولوجيا المعلومات و الإتصال فنجد في ذلك كل من مشروع الحكومة الإلكترونية 2008-2013 و مشروع حاسوب في كل بيت 'أسرتك' والمشاريع الموجهة لقطاع التعليم، في حين أن الإستثمار في قطاع الطاقة قد شهد تدهورا خلال الفترة الموضحة أعلاه فنجد أن حجم الإستثمارات في قطاع الطاقة إنخفض من 3282 مليون دولار عام 2000 إلى 350 مليون دولار عام 2015، ومثل ما هو الحال بالنسبة لقطاع النقل فقد شهد أيضا تدهورا بالرغم من أن الجزائر أخذت على عاتقها مبادرة تحسين الطرقات فقامت بالعديد من المشاريع لعل أهمها مشروع الطريق السيار شرق غرب، والذي يعد من المشاريع الكبرى الهامة من خلال أنه يربط بين الحدود المغربية والحدود التونسية مرورا بالمدن الجزائرية الكبرى على مسافة اجمالية تصل إلى 1219 كلم، وكذلك عرف قطاع النقل مشاريع من شأنها التخفيف من وطأة حركة السير في المدن ممثلة في كل من مشاريع الميترو والترامواي وشبكة السكك الحديدية .

2. أفاق تمويل البنى التحتية في إطار النموذج الإقتصادي الجديد :

إنتهجت الجزائر في إطار النموذج الإقتصادي الجديد خيارات تمويلية وهذا بمساعدة القطاع الخاص الوطني و

الأجنبي لتمويل البنى التحتية أفاق 2019 تمثلت في:⁶

تمويل البنى التحتية عن طريق القرض السندي :

قامت الخزينة العمومية بإصدار قرض سندي في سنة 2016 في شكل سندات إسمية أو سندات لحاملها حسب

إختيار المكتتب لمدة 3 سنوات و 5 سنوات بقيمة 50000 دج لكل واحدة بنسبة فائدة 5 % سنويا لمدة 3

سنوات، و 5.175% سنويا لمدة 5 سنوات وهذا بغرض تجسيد المشاريع التنموية في إطار النموذج الاقتصادي

الجديد على الواقع أفاق 2019 وتضمن عملية إصدار القرض السندي الشروط التالية :

⁶ بوجمعة بلال، وافي ناجم(2017)، واقع تمويل مشاريع البنى التحتية في برنامج الإنعاش الاقتصادي وفاقها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، ورقة بحثية مقدمة في الملئقى الدولي استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، المنعقد يومي5-6نوفمبر 2017، ص 9.

- تكون هذه سندات قابلة للتداول الحر بحيث تسمح للمكتتبين فيها بشراؤها أو التنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إما عن طريق صفقة مباشرة أو بتغيير السند أو عن طريق وسطاء ماليين كما أنه بإمكان صاحب السند رهنه.
- يفتح الإكتتاب لسندات الخزينة لدى صناديق وطنية مثل الخزينة المركزية الخزينة الرئيسية الخزينة الولائية و وكالات بريد الجزائر .
- تقوم الخزينة بمنح لكل من المصالح المالية التابعة للوزارة المكلفة بالمالية ومكاتب بريد الجزائر ووكالات البنوك وفروع بنك الجزائر عمولة توظيف قدرها 1 % من مبلغ رأس المال الموظف فعلا أو المكتتب بصفة نهائية في اليوم الأخير من فترة الإكتتاب .
- إمكانية التسديد المسبق لسندات هذا القرض قبل أجل إستحقاقها وهذا بطلب من حاملها وبموافقة من المدير العام للخزينة بدون طلب التسديد المسبق إلا بعد إنقضاء نصف المدة الإجمالية للسند على الأقل.

🚩 تمويل البنى التحتية من طرف البنك الافريقي للتنمية :

- قامت الحكومة الجزائرية بطلب قرض من البنك الإفريقي للتنمية ،بهدف دعم الميزانية ودعم الإنعاش الاقتصادي وهذا بعد تراجع مداخيل الجزائر بسبب إنخفاض أسعار النفط فوافق هذا الأخير على منح قرض بقيمة 900 مليون أورو، فنجاح النموذج الإقتصادي الجديد (2019-2030) الذي تبنته الجزائر مرهون بتوفر البنى التحتية الجيدة والفعالة ،التي تركز عليها مختلف القطاعات كالزراعة والسياحة والصناعة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ،لهذا كان الغرض الأساسي من هذا القرض هو تدعيم تأسيس البنى التحتية من خلال مايلي :
- إتمام برنامج تنفيذ 50 مجمع صناعي على المستوى الوطني وتجدر الإشارة أنه تم إستحداث 12 مجمع صناعي إلى غاية سنة 2015 فشملت أكثر من 370 شركة و 24 شركة قابضة .
- مواصلة تطبيق 14 مشروع لتوحيد الجهات الفاعلة و جعلها قادرة على المنافسة .

- تثبيت معدل 3% كحد أقصى في مدة خمس سنوات كأسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو من طرف الخزينة العمومية وهذا من أجل تمويل المشاريع الإستثمارية في القطاعات ذات الأولوية.⁷

المطلب السادس: وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار

1. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد "هيرتاج فاونديش" و صحيفة "وول ستريت جورنال" فيتم إعداد هذا المؤشر بغرض قياس مدى تجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول و مؤسساتها المختلفة، الهادفة إلى دعم الحرية الاقتصادية وإعطاء صورة واضحة حول مناخ الإستثمار في البلد ، وكذلك تحليل وقياس درجة هيمنة القطاع العام على الإقتصاد ، و تأثيره في كافة جوانب الحرية الاقتصادية و السياسات و أداء الاعمال و علاقاتها الخارجية ، وإزادات أهمية هذا المؤشر و تتبعه من قبل المستثمرين و أصحاب القرار و المسؤولين ، من خلال إمكانية خلق نوع من الطابع الإيجابي عن البلد ، فيتم ترويج ودعم الإستثمار لإستقطاب حصة متزايدة من الإستثمار الأجنبي المباشر ، و يتكون هذا المؤشر من 10 عوامل يدخل ضمنها 50 متغيرا ، فنجد في هذا العوامل السياسة التجارية ، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة ، حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد ، وضوح السياسة النقدية ، تدفق الإستثمارات الخاصة و الإستثمار الأجنبي المباشر ، وضع القطاع المصرفي و التمويل ، مستوى الأجور و الأسعار ، إحترام حقوق الملكية الفردية ، ملائمة التشريعات و نوعية الإجراءات الإدارية و البيروقراطية ، أنشطة السوق الموازية⁸ و يصنف هذا المؤشر أربعة أصناف كالتالي :

- إقتصاد حر : من 1 الى 1.99 نقطة .

⁷BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT(2016), **PROGRAMME D'APPUI A LA COMPETITIVITE INDUSTRIELLE ET ENERGETIQUE en Alger**, Octobre 2016,p13.

⁸ ريجان الشريف ، هوام لمياء(2013)، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 36 ، 2013، ص 84-85.

- إقتصاد شبه حر : من 2 الى 2.99 نقطة .
- حرية إقتصادية ضعيفة : من 3 الى 3.99 نقطة .
- حرية إقتصادية ضعيفة جدا : من 4 الى 5 نقاط.

جدول رقم(13) :مؤشر الحرية الإقتصادية في كل من الجزائر المغرب تونس خلال الفترة 2016-2019

السنة		الجزائر	المغرب	تونس
2016	الدرجة	50.1	61.3	57.6
	الترتيب دوليا/186	154	85	114
	الترتيب إقليميا/18	13	09	11
2017	الدرجة	46.5	61.5	55.7
	الترتيب دوليا/186	172	86	123
	الترتيب إقليميا/18	14	09	10
2018	الدرجة	44.7	61.9	58.9
	الترتيب دوليا/186	172	86	99
	الترتيب إقليميا/18	14	07	10
2019	الدرجة	46.2	62.9	55.4
	الترتيب دوليا/186	171	75	125
	الترتيب إقليميا/18	14	6	10

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

The Heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom,

<http://www.heritage.org/index>

يتضح لنا من معطيات الجدول أعلاه، أن الجزائر قد حققت درجة غير مقبولة إطلاقا في مؤشر الحرية الاقتصادية

بالأخص في كل من سنة 2017-2018-2019، فكانت تقريبا ضمن المراتب 14 الأخيرة دوليا، وضمن

المراتب الخمسة الأخيرة إقليميا، وهذا ما يثبت أن الإقتصاد الجزائري له حرية إقتصادية ضعيفة جدا، ومثل ما هو

الحال تقريبا بالنسبة لتونس فلقد حققت درجة 55.4 سنة 2019، ما أثبت أيضا أن الإقتصاد التونسي له حرية

إقتصادية ضعيفة، لكن حققت مراتب دوليا وإقليميا أحسن نوعا ما من الجزائر، أما بالنسبة للمغرب فلهذا

الإقتصاد حرية إقتصادية متوسطة فحققت بذلك مراتب مقبولة جدا سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي
ماجعلها مصنفة أفضل من تونس والجزائر حسب مؤشر الحرية الإقتصادية .

2. مؤشر التنافسية العالمي :

تعرف التنافسية حسب المؤسسات على أنها قدرة الشركات في توفير وتلبية رغبات المستهلكين من خلال
توفير السلع والخدمات ذات النوعية الجيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، و بحسب القطاع
الإقتصادي فتعرف التنافسية على أنها مقدرة المؤسسات التي تعمل ضمن نفس القطاع الإقتصادي في الدولة على
تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون اللجوء الى الدعم والحماية الحكومية أما على مستوى الدول فلقد
عرفتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط
السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل
الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"⁹. تعددت التعاريف وتشابكت فيما بينها مادفع إلى الإهتمام لإعداد تقارير
سنوية حول التنافسية تضم مجموعة من المؤشرات المركبة وطرق قياسها، ومن أهم هذه التقارير نجد تقرير التنافسية
العالمي السنوي الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي بجنيف بسويسرا، ليكون هذا التقرير بمثابة أداة هامة يستند
عليها صانعي القرار سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية في الدول، ومقارنة
الإقتصاد المحلي بإقتصاديات الدول الإقليمية والعالمية، بحيث كلما إرتفع الأداء التنافسي لإقتصاد ما أدى ذلك إلى
إرتفاع الإنتاجية ومستويات الأجور و إنتقل هذا الإقتصاد إلى مرحلة التنمية اللاحقة .¹⁰

يتكون مؤشر التنافسية العالمي (GCI) من ثلاثة مجموعات من المعايير بغرض قياس كفاءة الإقتصاد فتشتمل هذه
المجموعات على 144 معيارا فرعيا، فنجد المجموعة الأولى التي تمثل المتطلبات الأساسية بالإقتصاد تشتمل على

⁹ تحليل تقرير التنافسية، الجلسة الثانية - اليوم الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2017 .
¹⁰ درودر امال (2017)، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائر يضمن تقرير التنافسية العالمي دراسة تحليلية للفترة (2007-2016)، مجلة دفاتر
بوادكس، العدد رقم 08، سبتمبر 2017، ص 5.

أربعة محاور فتشمل المحاور الأربعة المؤسسات العامة والخاصة التي يتم قياسها ب 21 معيار أما تنافسية البنية التحتية يتم قياسها من خلال 9 معايير، البيئة الاقتصادية الكلية يتم قياسها عن طريق 5 معايير و أيضا محور الصحة والتعليم يتم قياسه ب 10 معايير ،أما المجموعة الثانية تمثل تحسين الكفاءة فتشمل ستة معايير ممثلة في كل من التعليم العالي والتدريب كفاءة سوق السلع كفاءة سوق العمل تطور الأسواق المالية مدى جاهزية التكنولوجيا حجم السوق، وأخيرا وليس آخرا مجموعة مؤشرات عوامل الابتكار والتطوير التي تضم كل من محور مدى تطور أداء الاعمال الذي يتم قياسه بعشرة معايير ،من بينها جودة المورد المحلي وعدد كل منهم ومدى التطور في تلك الصناعة وطبيعة الميزة التنافسية ، ومحور البحوث والتطوير الذي يتم إحتسابه عن طريق ثمانية معايير من بينها جودة المعاهد البحثية ومدى إنفاق الشركة على البحوث والتطوير وعدد الإختراعات المسجلة و طاقة الإبتكار.¹¹

الشكل رقم (17) : إطار المؤشر العالمي للتنافسية



المصدر: منصور لطيف، مؤشرات التنافسية العالمية وأثرها على جذب الإستثمارات الأجنبية وتنشيط السياحة، المصرية إدارة

اعمال مجلة المدير الناجح ، ص 2.

11 منصور لطيف، مؤشرات التنافسية العالمية وأثرها على جذب الإستثمارات الاجنبية وتنشيط السياحة المصرية ،إدارة اعمال ،مجلة المدير الناجح ،ص 2-3-4.

الجدول رقم (14) : يوضح ترتيب الجزائر والمغرب وتونس في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018

المتطلبات الأساسية	ترتيب الجزائر	ترتيب المغرب	ترتيب تونس
1-المؤسسات	120	54	75
2-البنية التحتية	88	53	84
3-الإقتصاد الكلي	111	93	118
4-الصحة و التعليم	66	88	58
محفزات الكفاءة			
التعليم العالي و التدريب	88	114	71
كفاءة سوق السلع	128	75	103
كفاءة سوق العمل	134	119	129
تطور السوق المالي	122	44	78
الجاهزية التكنولوجية	83	47	90
حجم السوق	38	-	70
عوامل تطور الإبداع والإبتكار			
تطور بيئة الأعمال	113	-	73
الإبتكار	106	-	84

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

<https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2018>

من خلال تحليل الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن الجزائر قد حققت المرتبة 120 من ضمن 140 دولة في مؤشر تنافسية المؤسسات، وهذه المرتبة المتأخرة يفسرها ضعف البيئة المؤسسية و الكيفية التي يتفاعل فيها كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص، بشكل يعكس أداء كل منهما و هذا ما يؤثر أيضا على إنتاج كل من السلع و خدمات، أما بخصوص مرتبة الجزائر في مؤشر تنافسية البنى التحتية فقد سجلت المرتبة 88 و هذه المرتبة مقبولة نوعا ما، و هذا ناتج عن الأهمية التي أعطتها الدولة لهذا الجانب من الإستثمارات فهذه الأخيرة تلعب دورا هاما في الإقتصاد الوطني، فتوفر البنية التحتية الجيدة في مختلف أنحاء الوطن يعني تقليل المسافات و تقليل تكلفة إدماج و إيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية، وفيما يتعلق بالإستقرار الإقتصاد الكلي فالجزائر تعاني من

تقلبات في البيئة الإقتصادية الكلية، والتي تعد ضرورة حتمية لبيئة سليمة لممارسة الأعمال، وذلك ما عكس على أداء وسياسة الدولة على مستوى الإقتصاد ككل، و فيما يخص تنافسية قطاع التعليم و الصحة فلقد حققت الجزائر فيهما مرتبة جيدة، فهذان الأخيران يعدان من أساسيات الإقتصاد الوطني فتكاملهما يدفع إلى التنمية المستدامة .

أما في المجموعة الثانية فلقد سجلت الجزائر مرتبة متأخرة في تنافسية قطاع سوق السلع، السوق المالي وسوق العمل وهذا ما يفسره صعوبة الوصول إلى الأسواق العالمية والمنافسة فيها أي ضعف قدرة الدولة على توفير تسهيلات لذلك، و أيضا ضعف النظام المالي الجزائري في توجيه المدخرات المحلية إلى إستثمارات منتجة و أيضا ضعف فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية و مدى حمايتها لحقوق المستثمرين وعدم مرونة وفعالية سوق العمل في الجزائر في توجيه وتوزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات و التوفر المحدود للمدراء ذوي الخبرة و الكفاءة، بالرغم من مختلف التدريبات التي تتلقها القوة العاملة المتعلمة ودعم قدرتها في التكيف و مرونة البيئة الإقتصادية التي مكنت الجزائر من تحقيق المرتبة 88 ضمن مؤشر التعليم العالي والتدريب، والذي به تتمكن من تقييم جودة و نوعية التعليم و مخرجاتها و هذا في إطار بيئة الأعمال في الدولة، هذه الأخيرة التي تتسم بالتعقيدات في كل من تطور مجتمعات الأعمال المتخصصة في الدولة وتطور سير الأعمال و فشل الإستراتيجيات المتبعة من قبل الشركات المحلية في إستخدام أساليب تسويق حديثة تواكب السوق العالمية، ومن أحد أهم أسباب ذلك غياب كل من البيئة المحفزة للإبتكار من مؤسسات وطنية عامة و أخرى خاصة و مراكز البحث و التطوير و فعالية القوانين و التشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية، فالإبتكار هو بمثابة القناة الأساسية للوصول إلى إقتصاد المعرفة و لخلق إنتاجية مستدامة ذات كفاءة، لهذا الجزائر حققت كل من المرتبة 113 و 106 على التوالي في محوري تطور بيئة الاعمال و الإبتكار.

3. مؤشر (كوف) للعملة :

صدر عن معهد KOF السويسري يختص هذا المؤشر بقياس العملة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية : إقتصادية ، إجتماعية ، و سياسية و بالتالي يحسب من خلال ثلاث مؤشرات ممثلة كالتالي :

مكونات المؤشر الفرعي للعملة الاقتصادي (الوزن النسبي 34%) :

- حصة التجارة للنتاج المحلي الإجمالي .
- حصة الإستثمار الاجنبي المباشر للنتاج الإجمالي .
- حصة الإستثمار المحفظي للنتاج المحلي الإجمالي .
- دخول الرعايا الأجانب .
- عوائق على الإيرادات .
- معدل التعريفية الجمركية .
- نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية .
- قيود على حساب الرأسمالي .

مكونات المؤشر الفرعي للعملة الإجتماعي (الوزن النسبي 37%) :

- حجم المعاملات مع العالم الخارجي .
- نسبة التحويلات للنتاج المحلي الإجمالي .
- الحصة من السياحة الدولية .
- كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية .
- نسبة الأجانب من إجمالي السكان .
- عدد خطوط الهاتف الثابت .

- عدد مزودي خدمة الإنترنت .

- عدد مستخدمي الإنترنت.

- عدد مشتركى خدمة.

✚ مكونات المؤشر الفرعي للعوامة السياسية (الوزن النسبي 28 %)

- عدد السفارات في القطر .

- عضوية المنظمات .

- المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

جدول رقم (15) مؤشرات " KOF " للعوامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
56.38	53.18	52.33	50.62	49.36	49.33	52.37	54.88	المؤشر العام
37.29	31.26	47.02	42.06	40.49	39.72	47.13	52.36	المؤشر الفرعي للعوامة الاقتصادية
51.48	47.08	35.55	36.79	35.21	34.95	35.28	35.85	المؤشر الفرعي للعوامة الاجتماعية
80.36	81.21	81.66	78.54	82.04	83.66	83.94	85.46	المؤشر الفرعي للعوامة السياسية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع **KOF Swiss Economic Institute**

[https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-](https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html)

[index.html](https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html)

يتبين من خلال تحليل الجدول الموضح أعلاه أن المؤشر العام للعوامة في الجزائر، شهد تحسنا طفيفا خلال الفترة

ما بين 2012 و 2019 ليرتفع من 54.88 الى 56.38 سنة 2019، لتحتل بذلك الجزائر في هذه السنة

المرتبة 113 من بين 203 دولة، أما بالنسبة للمؤشر الفرعي للعوامة الاقتصادية فلقد سجل تذبذبا ما بين

الإرتفاع والإخفاض ليسجل إنخفاضا ملحوظا خلال سنتي 2018 و 2019، إذ حققت الجزائر بذلك المرتبة

170 في هذا المؤشر سنة 2019، وهذه المرتبة تعد جد متأخرة وبخصوص مؤشر العولة الإجتماعية فلقد سجل هذا المؤشر أيضا تذبذبا ليشهد إرتفاعا بالأخص سنتي 2018 و 2019، فاحتلت الجزائر بذلك المرتبة 148 ضمن هذا المؤشر سنة 2019 وبالنسبة لمؤشر العولة السياسية في الجزائر، فبالرغم من تذبذبات الطفيفة في قيم هذا المؤشر خلال الفترة 2012-2019 إلا أن قيم هذا المؤشر تعد جيدة ماجعل الجزائر تحتل المرتبة 53 في هذا المؤشر خلال سنة 2019.

4. مؤشر التنمية البشرية :

يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدة خمس سنوات في ثلاث أبعاد رئيسية من التنمية البشرية، و هي طوال العمر من خلال متوسط معدل العمر المتوقع عند الولادة و العلم و المعرفة بحساب معدل محو الأمية ، ونسبة الإلتحاق في المراحل التعليمية، وكذلك بعد الذي يعكس مستوى المعيشة، موضحا بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلي الإجمالي. و يصنف هذا المؤشر الدول إلى ثلاث مجموعات :

- 80% دول ذات تنمية بشرية مرتفعة .
- من 50% إلى أقل من 80% تنمية بشرية متوسطة .
- أقل من 50% تنمية بشرية منخفضة .

الجدول رقم(16) :مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة مؤشر التنمية البشرية	0.724	0.732	0.737	0.741	0.743	0.745	0.489	0.442	0.759

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2016_report_french_web.pdf

http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update_fr.pdf

عرف مؤشر التنمية البشرية في الجزائر تطورا ملحوظا خلال فترة الألفية حيث إنتقل من 0.602 سنة 2000 إلى 0.724 سنة 2010 ، ليستمر هذا المؤشر في التحسن وهذا نتيجة تطبيق كل من برامج الإنعاش الإقتصادي و برنامج دعم النمو وكذلك برنامج توطيد النمو الإقتصادي، حيث رافق تطبيق هذه البرامج إنجاز العديد من الإستثمارات في مختلف القطاعات من بينها قطاع الصحة والتعليم. ومع إنتهاء البرنامج الخماسي الممتد من سنة 2010 إلى سنة 2014. عرف هذا المؤشر إنخفاضا ملحوظا سنتي 2016 و 2017 و هذا راجع للظروف المالية الإقتصادية المصاحبة لتذبذبات أسعار البترول التي شهدتها الجزائر في هذا الفترة. .

مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات الفرعية العشرة ممثلة في مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر إستخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول الإئتمان مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع، وعليه فإن هذا المؤشر المركب يقيس مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الإقتصادية مع التركيز على وضع قطاع المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم وهذا

بغرض وضع أسس للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الاعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية و كلما انخفضت قيمة هذا الاخير دل ذلك على سهولة اداء الاعمال في القطر و العكس صحيح.¹²

جدول رقم(17): مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2017-2019

2019	2018	2017	
48.5	46.71	46.72	المؤشر العام
77.9	77.54	77.54	بدء النشاط التجاري
64.6	58.89	58.93	إستخراج تراخيص البناء
71.9	60.56	60.93	الحصول على الكهرباء
44.3	43.83	43.83	تسجيل الملكية
10	10	10	الحصول على الإنتمان
20	33.33	33.33	حماية الأقلية المستثمرين
53.9	54.11	54.11	دفع الضرائب
38.4	24.15	24.15	التجارة غير الحدودية
54.8	55.49	55.49	إنفاذ العقود
49.2	49.24	49.24	تسوية حالات الإعسار

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

<https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/algeria>

أوضحت معظم تقارير ممارسة أنشطة الاعمال ان الجزائر لا توفر مناخا ملائما وجذابا للإستثمار، فمن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر قد سجلت مؤشرا عاما لسهولة أداء الأعمال قدر ب 48.5 سنة 2019، بعدما كان 46.72 سنة 2017، و هذا التدهور راجع لجل الإجراءات المعقدة و الطابع المركزي و البيروقراطي للإدارة و كذلك تعدد الإجراءات و الوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع، وهذا ما تؤكدته المؤشرات الفرعية في الجدول أعلاه اما بالنسبة لمؤشر الحصول على الإئتمان فتعد الجزائر من أسوء الدول ترتيبا في هذا المؤشر الذي يعبر عن مؤشر الحقوق القانونية وعمق مؤشر المعلومات الإئتمانية، وهذا الترتيب والرقم الذي حققته الجزائر في هذا المؤشر يفسره

¹² ضمان الإستثمار، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، 2006، ص

عدم مرونة القوانين في هذا القطاع وبخصوص مؤشر دفع الضرائب أي عدد الضرائب المدفوعة ، والساعات التي يتم قضاؤها في إعداد عوائد الضرائب في السنة المالية ، و إجمالي الضريبة المستحقة ، ونسبة الدفع كنسبة من إجمالي الربح فنلاحظ أن هذا المؤشر شهد تحسنا وهذا راجع إلى مجهودات الجزائر في سبيل تخفيف الضغط الضريبي و العوائق الكثيرة في مجال تسوية الضرائب ، أما في ما يتعلق بمؤشر تنفيذ العقود التجارية فقد شهد هذا الأخير إنخفاضا وهذا يعني تحسنا في هذا المؤشر لكن صاحبه تدهورا في مؤشر التجارة غير الحدودية والذي يمثل عدد المستندات والتكلفة والوقت اللازم للتصدير و الإستيراد فقد حقق 24.15 سنة 2017 ليصل الى 38.4 سنة 2019 .

6. مؤشرات قياس المخاطر القطرية :

تختص هذه المؤشرات بمدى تعرض الإستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف له سواء كان مصدر هذه الأخطار من البلد المضيف أو عن غيره و منها :

المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يعطى هذا المؤشر و يصدر شهريا عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر المتعلقة بالإستثمار ، و يضم هذا المؤشر 3 مؤشرات فرعية و هي مؤشر تقويم المخاطر السياسية بنسبة 50% ، و مؤشر تقويم المخاطر الإقتصادية بنسبة 25% ، و مؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25% ويقسم الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة.¹³

¹³ مناخ الاستثمار في الدول العربية (2010) ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادات ، ص 156 .

الجدول رقم(18) : درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية

التصنيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة المخاطرة مرتفعة جدا	49.5-00
درجة المخاطرة مرتفعة	59.5-50
درجة المخاطرة معتدلة	69.5-60
درجة المخاطرة منخفضة	79.5-70
درجة المخاطرة منخفضة جدا	100-80

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005 ،ص64.

جدول رقم(19) مؤشر المخاطر القطرية في الجزائر

السنوات	2009	2010	2014	2015	2016	2017
درجة مخاطرة الجزائر	70.8	72.0	57.13	57.66	52.51	55.38

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات International Country Risk Guide

يتضح من خلال الجدول أن درجة المخاطرة في الجزائر تراوحت ما بين المنخفضة والمعتدلة في الفترة المذكورة أعلاه بحيث كلما إرتفع المؤشر إنخفضت درجة المخاطرة وهذا ما يشير إلى تحسن مناخ الإستثمار.

المؤشر اليورو منى للمخاطر القطرية :

يضم هذا المؤشر تسعة عناصر و هي : المخاطر السياسية ، الأداء الاقتصادي ،مؤشر المديونية ،وضع الديون المتعثرة ،التقويم الإئتماني للقطر ، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل ، توافر التمويل للمدى القصير ، توافر الأسواق الرأسمالية ،معدل الخصم عند التنازل ،و يصدر هذا المؤشر مرتين في السنة (مارس -سبتمبر) عن مجلة اليورو منى موضحا بذلك قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الخارجية و سداد قيمة الواردات و السماح بتحويل الأرباح .

و يرتب هذا المؤشر الدول حسب النسبة المئوية التي تسجلها من 0 إلى 100 نقطة و كلما إرتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.

جدول رقم (20) مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية في الجزائر (مارس 2020)

مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	التقييم السياسي	التقييم الإقتصادي	التقييم الهيكلي	مؤشرات الدين	الوصول إلى أسواق راس المال الدولية
32.59	34.87	23.39	47.28	4.27	3.21

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على <https://www.euromoney.com/country-risk/global-risk-table>

تجدر الإشارة إلى أن مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية في الجزائر، حقق ما يقارب قيمة 41 سنة 2002 ليصل إلى ما يقارب قيمة 46 سنة 2008، وهذه القيم مقبولة نوعا ما ولكن ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذا المؤشر حقق قيمة 32.59 وهذه القيمة المنخفضة نوعا ما تدل على ارتفاع المخاطر القطرية لأن كلما إنخفض رصيد هذا المؤشر إرتفعت المخاطر القطرية في الجزائر والمتعلقة بوفائها بالتزاماتها المالية كسداد قيمة الواردات وخدمة الديون .

مؤشر الكوفاس COFAS للمخاطر القطرية :

يبرز هذا المؤشر قدرة الدول على السداد و مدى تأثر هذه الإلتزامات المالية للشركات بالأوضاع السياسية و الإقتصادية، بالإضافة إلى ذلك يعني هذا المؤشر بمخاطر نقص العملة و مخاطر إنخفاض الفجائي لقيمة العملة و ما يصحبه من نتائج و كذلك مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي و المخاطر الدورية في سلوك السداد في العمليات قصيرة المدى .¹⁴

و تصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما¹⁵ :

¹⁴ مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سبق ذكره، ص 158.
¹⁵ ناجي بن حسين (2007)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2006-2007، ص 246-247.

أ- مجموعة الدرجة الإستثمارية (A) و التي تنقسم الى أربعة أقسام من A1 الى A 4 .

A1:

- البيئة السياسية و الإقتصادية مستقرة .

- سجل سداد جيد جدا .

- إمكانية بروز مخاطر السداد ضعيفة جدا

A2:

- احتمال عدم السداد ضعيف جدا .

- بيئة سياسية وإقتصادية أقل إستقرارا .

- سجل مدفوعات دولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1

A3:

- ظروف سياسية وإقتصادية غير ملائمة .

- سجل مدفوعات أكثر إنخفاضا من الفئات السابقة.

A4:

- تدهور الأوضاع السياسية و الإقتصادية .

- سجل مدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء.

- إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

ب. مجموعة درجة المضاربة و يشار اليها بالأحرف B C D .

B: سجل سداد سيء

- بيئة إقتصادية و سياسية غير مستقرة.

C: بيئة إقتصادية و سياسية شديدة التقلب

تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلا.

D: درجة مخاطرة عالية للبيئة السياسية و الإقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جدا أكثر سوءا

الجدول رقم(21)مؤشر الكوفاس COFAS للمخاطر القطرية في الجزائر

أكتوبر 2019	جويلية 2019	جانفي 2019	الثلاثي الثالث من سنة 2018	
C	C	C	C	درجة مؤشر كوفاس COFAS

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

[https://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-
evaluations-pays-octobre-2019](https://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-
evaluations-pays-octobre-2019)

يتوضح من خلال الجدول أن الجزائر قد صنفت ضمن دول ذات درجات مضاربة وذو مخاطر عالية ، والتي تعاني

من عدم إستقرار اقتصادي وسياسي أي سياسة شديدة التقلب و تدهور كبير في سجل السداد السيء ، بما

يؤدي إلى إرتفاع كبير في مخاطر عدم قدرة الدولة على السداد.

7-مؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي :

أصدر المنتدى الإقتصادي العالمي تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي، موضحا في ذلك مرتبة كل دولة ورصيدا

من 7 ضمن المؤشر، فنجد هذا الأخير يضم كل من محور البيئة التكنولوجية ،محور الجاهزية التكنولوجية، محور

الإستخدام التكنولوجي ومحور الأثر التكنولوجي.

جدول رقم (22) : مؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي في الجزائر

البيان	الرتبة	الرصيد
المؤشر الرئيسي	117	3.2
محور البيئة التكنولوجية	131	3.1
محور الجاهزية التكنولوجية	95	4.3
محور الإستخدام التكنولوجي	125	2.8
محور الأثر التكنولوجي	129	2.6

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Technology World Economic Forum and Insead ,The Global information

.Report 2016 p57

سجلت الجزائر 3.2 من 7 كرسيد لمؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي هذا ما جعلها تحقق المرتبة 117 من ضمن 139 دولة أي ضمن المراتب 24 الأخيرة ، وهذه مرتبة غير مقبولة إذا ما قورنت بحجم الإمكانيات الهائلة للجزائر في هذا المجال ويجدر الذكر أن الجزائر حققت المرتبة 120 عالميا من بين 143 دولة سنة 2015 .

المبحث الثاني : السياسة الإستثمارية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1970-2018

يهدف هذا المبحث إلى دراسة تطور الإستثمار العام في الجزائر خلال الفترة ما بين 1970-2018 وبغية تحقيق ذلك سوف يت تقسيم هذا المبحث إلى ستة مطالب .

المطلب الأول : السياسة الإستثمارية في ظل المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

يعد هذا المخطط بداية فعلية للتخطيط على النمط الإشتراكي كما يعد تكميلا للمخطط الأول

(1967-1970) ، فتم الإعتماد على كل من معيار القيمة المضافة ، الشغل ،التوازن الجهوي في إختيار

المشاريع الإستثمارية مع إستبعاد معيار المردودية المالية لأنها تعد معيارا بورجوازيا في وجهة نظر المخطط .¹⁶

1. أهداف المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

- تعزيز و بناء إقتصاد اشتراكي مستقل و إنشاء صناعات قاعدية من شأنها تسهيل إنشاء صناعات حقيقية.¹⁷

-توفير أدوات الضبط للإقتصاد الوطني و تحقيق التكامل الإقتصادي بإختيار مشاريع إستثمارية متكاملة في ما

بينها .

- دعم أسعار السلع الإستهلاكية و رفع المستوى المعيشي للسكان.

-تنويع المعاملات الخارجية و محاولة التخلص من الإعتماد على فرنسا.

-رفع حجم الإستثمارات بشكل يتناسب مع طموحها في التغلب على مشكلات التخلف و الفقر .

-تنمية القطاع الصناعي :

حظى هذا القطاع بالأولوية في هذا المخطط ليشكل تكاليف برامجه الإستثمارية أكثر من 54% من مجموع

تكاليف البرامج المعتمدة .

¹⁶شقيبق عيسى (2009)،محاولة بناء نموذج اقتصادي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005 ،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر

3، سنة 2008-2009 ،ص 8 .

¹⁷عبد القادر بابا (2004) ، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر 3 ، 2004-2003 ، ص 216.

-تحديد نسبة النمو في هذا المخطط ب 9% و حجم الإستثمارات ب 28 مليار دج .

تميز هذا المخطط عن سابقه أي المخطط الثلاثي أنه تضاعف فيه حجم الإنفاق الاستثماري إلى 3 مرات ، كما

أنه في أثناء فترة تنفيذ هذا المخطط حدثت بعض التغيرات الجوهرية شملت العديد من القطاعات ، خاصة تلك

المتعلقة منها بالقطاع الزراعي في إطار ما سمي بالثورة الزراعية كما تميزت هذا المخطط أيضا ب:

-الإعتماد على أسلوب التسيير الإشتراكي للمؤسسات في مجال الصناعة .

-تأميم المحروقات سنة 1971.

-تأسيس المجلس الوطني للتخطيط كأداة لتدعيم جهاز التخطيط .

الجدول رقم (23):التقديرات و الإنجازات الفعلية للإستثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1973

الوحدة مليون دج

القطاع	1970	1971	1972	1973	المجموع 1973-1970	نسبة الإستثمار %
الصناعة	3100	3100	3100	3100	12400	45
الزراعة	720	910	1100	1400	4170	15
المرافق الأساسية	404	500	600	730	2370	8
التعليم	650	665	682	721	2720	10
التكوين	135	160	160	132	587	2
السكن	238	368	438	476	1520	5
النقل	268	308	131	93	800	3
السياحة	165	170	180	185	700	2.5
الشؤون الإجتماعية	190	213	243	288	934	3.5
التجهيزات العامة	165	175	195	225	762	3
التجهيزات الإدارية	210	210	220	230	870	3
المجموع	6.435	6679	7059	7563	27.740	100

المصدر: عبد القادر بابا (2004)، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة

، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2003-2004 ، ص 216.

يتضح من خلال الجدول السابق أن القطاع الصناعي قد حظي بما يعادل نسبة 45% من إجمالي الإنفاق الإستثماري خلال فترة إنجاز المخطط الرباعي الأول (1970-1973) وهذا ما دل على أن هذا المخطط كان يهدف لبناء جهاز إنتاجي صناعي جديد وفعال .

المطلب الثاني : المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

جاء هذا المخطط لتكملة المخططين السابقين فهو مخطط تنموي متوسط المدى له أهداف مكتملة و مطابقة لأهداف المخططات السابقة بحجم إستثمار قدرت قيمته ب 110 مليار دج حسب المادة 7 من الأمر رقم 74- 68 فإذا ما قورن بالمخططين السابقين فهو يزيد عن حجم الإستثمار التقديري للمخطط الثلاثي ب 12 مرة و 4 مرات عن المخطط الرباعي الأول¹⁸ وهذا راجع لإرتفاع في أسعار البترول في الأسواق الدولية سنة 1973 ما أدى إلى توظيف ما يقارب 50 مليار دج في قطاع المحروقات.¹⁹

1. أهداف المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

-تحقيق معدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام يقدر ب 11%

-الإستثمار في المجالات الانتاجية.

-إنجاز وحدات توفر مناصب شغل تزيد عن 100000 منصب عمل سنويا .

-الترقية الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الجزائري .

-ضمان التمويل بمصادر مالية محلية بالتركيز على قطاع المحروقات.

¹⁸شقيقت عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005، مرجع سبق ذكره، ص 8.
¹⁹عبد القادر بابا (2004)، سياسة الإستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 216.

الجدول رقم (24): إستثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

الإستثمارات الفعلية	الإعتماد المالي	القطاعات
5.85	12.00	الزراعة
0.09	0.12	الصيد البحري
2.97	4.60	الري
8.91	16.72	مجموع الزراعة و الري
96.00	19.50	المحروقات
28.46	21.86	الصناعات الأساسية
5.07	4.04	الصناعات التحويلية الأخرى
4.62	2.63	المناجم و الطاقة
74.15	48.00	مجموع الصناعة
3.45	2.73	مؤسسات إنجاز البناء و الأشغال العمومية
1.24	1.50	السياحة
5.27	6.49	النقل و المواصلات السلكية
2.32	1.51	اللاسلكية
1.39	1.00	التخزين و التوزيع
10.22	10.50	مجموع القطاعات شبه المنتج
2.66	3.09	شبكة النقل
0.57	0.70	المناطق الصناعية و الحالة الجوية
8.55	8.30	السكن
5.95	9.95	التربية و التكوين
6.77	10.23	الإستثمارات الأخرى
24.50	32.27	مجموع الهياكل الأساسية
121.33	110.22	مجموع الإستثمارات

المصدر : عبد القادر بابا (2004)، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات

العالمية الراهنة، مرجع سبق ذكره ، ص 216.

أهم ما يميز هذا المخطط هو إهتمامه بالجانب الإجتماعي من خلال إجبارية التعليم و مجانية الصحة ، وكذلك

بتوفير مناصب الشغل كما أنه بالرغم من الإستثمارات المنجزة في هذا المخطط ، إلا أن المشاريع الباقية إستدعت

تخصيص مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني من 1978 إلى 1979 .

2. أهم مميزات الفترة 1970-1978:

تم في هذه المرحلة وضع البنى الأساسية للصناعات القاعدية ، كما تميزت هذه الفترة بمعدل إستثماري متطور بلغ 45.71 % من الناتج الداخلي الخام ، حيث أن هذه النسبة لا تتجاوز 26% في البلدان ذات الدخل المتوسط وهذا ما يفصح عن إرادة قوية لسياسة التصنيع وعن تعزيز دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي، كما أن الجزائر إعتمدت في هذه المرحلة على سياسة من شأنها حصر القروض لتمويل المؤسسات العمومية وفق معدل فائدة حقيقي سالب ومراقبة صارمة للتجارة الخارجية وتدخل الدولة في كل القطاعات الإقتصادية.²⁰

جدول رقم (25): مساهمة القطاع العام و الخاص في الإنتاج الداخلي الخام (مليون دج)

معدل النمو	الإنتاج الداخلي الخام (مليون دج)		معدل النمو	الإنتاج الداخلي الخام (مليون دج) القطاع		
	1978	1973		1973	1969	
78-73	1978	1973	73-69	1973	1969	السنوات
338.54	52998	15655	266.60	15655	5872	مؤسسات عمومية
245.33	36500	14877	18.02	14877	12602	مؤسسات خاصة

المصدر: عبد الرحمن تومي (2011) الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص12 .

المطلب الثالث: المخطط الخماسي الأول 1980-1984

تميزت هذه الفترة بوجود إختلالات على المستوى الإقتصادي ، خاصة تلك المتعلقة بعبء المديونية الخارجية بالإضافة إلى جانب التأخر في تطبيق اللامركزية في بعض القطاعات، و لهذا جاء هذا المخطط بغية إعادة تقويم الإقتصاد الوطني ، و تمثلت المحاور الكبرى لهذا المخطط في الأهداف التالية :

- الإنتاج لوطني هو مصدر تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين خلال العشر سنوات الجارية .

²⁰ عبد الرحمن تومي (2011) الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص11 .

- تعبئة الطاقات و الكفاءات الوطنية .

- مواصلة بناء الإقتصاد الوطني .

- ضمان دعم الإستقلال الإقتصادي للبلاد و التحكم في التوازنات و النسب العامة للإقتصاد .

1. السياسة الاستثمارية في إطار المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

بلغ حجم الإستثمارات في هذا المخطط 560.6 مليار دج ، أما الترخيص المالي لهذه الأخيرة فكان بما يقارب

400.6 مليار دج ، و عليه فإن جزء من هذه الإستثمارات يبقى غير منجز في نهاية فترة تطبيق هذا المخطط ليتم

تكملة إنجاز الإستثمارات المتبقية في المخطط الموالي.

الجدول رقم(26) : هيكل توزيع الإستثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984

الأوزان الترخيص المالي	الترخيص المالي	تكلفة البرامج	برامج جديدة	باقي سنة 1979	القطاعات
43.6	174.5	236.7	153.8	82.9	الصناعة
11.8	47.1	59.4	41.6	17.8	الزراعة
3.2	13.0	153.8	13.4	2.4	النقل
1.5	6.0	8.0	6.2	1.8	البريد و المواصلات
3.2	13.0	17.8	9.0	8.8	التخزين و التوزيع
4.4	17.5	28.2	19.6	8.6	الطرق و محطات النقل
0.3	1.4	2.1	1.4	0.7	تهيئة المناطق الصناعية
2.4	9.6	13.3	10.9	2.4	التجهيزات الجماعية
10.5	42.2	65.7	35.4	30.3	التربية و التكوين
15	60.6	92.5	58.0	34.5	السكن
11.7	7.0	9.8	6.2	3.6	الصحة
2.3	9.3	12.2	8.1	3.1	البنيات الإجتماعية الأخرى
100	400.6	560.5	363.6	196.9	المجموع

المصدر : المخطط الخماسي الأول 1980-1984 وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، الجزائر .

المطلب الرابع: المخطط الخماسي الثاني 1985-1990

جاء المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 كتكملة للمخطط الخماسي الأول، حيث خصص له اعتماد مالي

قدر ب 8278.38 مليار د ج و من بين أهداف هذا المخطط نجد²¹:

-تنظيم الإقتصاد الوطني .

-تطوير قطاع الفلاحة والري .

-تقليل الاعتماد على الخارج .

1. أهم مميزات الفترة 1985-1989:

-إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث تجاوز سعر البرميل 30 دولار أمريكي سنة 1985 ليصل إلى

14.4 دولار أمريكي سنة 1986.

-فقدان الدولار الأمريكي 50% من قيمته إتجاه أهم العملات المتداولة .

-إنخفاض قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 35% خلال الفترة ما بين 1985-1986.

-إرتفاع حجم المديونية حيث وصلت بما يقارب 26.07 مليار دولار أمريكي سنة 1989.

المطلب الخامس: السياسة الاستثمارية في مرحلة التسعينات

تميزت هذه المرحلة بتغييرات جذرية مست الإقتصاد الجزائري، فبمطلع التسعينات جاء القانون رقم 90-10 المؤرخ

في 14 افريل 1990 و المتعلق بقانون النقد والقرض، هذا القانون الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص بتقديمه

إمميزات لصالح القطاع الخاص، من خلال ترك الحرية لإنتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر و القيام بالفصل بين

عملي الإصدار و الإقراض، ليتحدد دور البنك المركزي كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة و من جهة أخرى تقوم

البنوك التجارية بتمويل كل من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، وعليه يمكن القول أن هذا القانون يعد

²¹ محمد بلقاسم بهلول (1993)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر - الجزء الأول-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 209.

من أهم أدوات ترقية الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الجزائر في هذه المرحلة ، و لكن بالرغم من ذلك إلا أن حجم الإستثمار شهد إخفاضاً بسبب الأوضاع السياسية²²، ليأتي بعد ذلك قانون الإستثمار بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 ، و هدف هذا القانون أساساً في التحرير الإقتصادي بفتح الأسواق للرأس المال الوطني و الأجنبي و توفير كل من البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية لإستقطاب الإستثمار الخاص بالأخص الأجنبي منه فتضمن هذا الأخير الجوانب التالية²³:

- حرية الإستثمار في إطار هذا القانون.
- المساواة بين كل من المتعاملين الخواص الوطنيين و الأجانب .
- يقتصر دور السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين وهذا بالتخفيضات الجبائية .
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الإستثمارات ومتابعتها APSI تختص بمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد الذي حدد كحد أقصى بستين يوماً.
- تصنيف التشجيعات المخصصة للإستثمارات في الجزائر في ثلاثة أنظمة تتمثل في كل من نظام عام²⁴ و نظام خاص²⁵ للإستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها، و نظام خاص بالإستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر²⁶ . لقد تبع هذا القانون تشريعات وقوانين تدعم سياسة الإفتتاح الإقتصادي من بينها المرسوم رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 الذي تضمن خصوصية²⁷ المؤسسات العمومية.

²² علي بوعبد الله شريف بوقصبة (2018) ، واقع مناخ الإستثمار في الجزائر ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2013-2017 ، ورقة بحثية مقدمة في الوطني "دور الحكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر "المنعقد بتاريخ 24 أكتوبر 2018 جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج ، ص3.

²³ إكرام مياسي (2011) ، الإندماج في الاقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع -

الجزائر ، ص 119

²⁴ النظام العام :يمثل الإمتيازات الممنوحة بموجب تنوع على كامل فترة تجارة المشروع الإستثماري وكذلك فترة إستغلاله وتخص إعفاءات ضريبية وجمركية وإمتيازات أخرى تتعلق بالضمان الإجتماعي .

²⁵ النظام الخاص: الإمتيازات الممنوحة بموجب تخص الإستثمارات في المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق الخاصة
²⁶ نظام المناطق الحرة: يتضمن الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة وتكون هذه الإستثمارات موجهة أساساً للتصدير فتعفى تلك الإستثمارات من جميع الضرائب والرسوم وكذلك من الإقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي.

المطلب السادس :السياسة الإستثمارية خلال الألفية

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

مع مطلع سنة 2000 تبنت الحكومة سياسة إقتصادية جديدة إعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري، وإتضحت معالمها من خلال البرنامج الذي أعد سنة 2001 و الذي سمي ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل إمتد لأربع سنوات 2001- 2004 ،خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا لدعم نفقات التجهيز.

الجدول رقم (27) : أهم المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري قبل برنامج الإنعاش الإقتصادي

السنوات	1999	2000	2001
PIB % نسبة نمو	3,2	2,2	2,1
حجم البطالة %	29	29	28
رصيد ميزان المدفوعات	-2.38	7.57	6,19
إحتياطي الصرف	4,4	11,9	18.0
حجم المديونية	28.315	25.261	22.571
سعر البرميل من البترول " د .أ"	17.8	28.5	24.3
معدل التضخم %	2.6	0.3	4.2
رصيد الموازنة العامة " مليار دج"	-11.2	400.00	184.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

ترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (28): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة: مليار دج)

المجموع	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
%40	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى و هياكل قاعدية
%38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية و بشرية
%12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
%8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
%100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: بوفليح نبيل ، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة ، مذكرة ماجستير ، جامعة حسيبة بن

بوعلي، الشلف، 2005، ص 107

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي حوالي 15974 مشروعا . من خلال الجدول السابق يظهر لنا أن قطاع الأشغال الكبرى الهياكل القاعدية إستحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج ، أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية و يليه جانب التنمية المحلية و البشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8% ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة و الصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6% من القيمة الإجمالية .

و على مدار الفترة التي أقر تنفيذ المخطط خلالها جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 205.4% مليار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 185.9 مليار دج ثم سنتي 2003-2004 بما يقارب 113.9 مليار دج و 20.5 مليار دج على التوالي .

أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:

- دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل .
- إعادة تنشيط الطلب.
- التركيز ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية بالأخص تلك التي تسمح بإعادة إنطلاق النشاطات الغقتصادية وتغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية .
- ترقية المستثمرات الفلاحية و مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة
- مكافحة الفقر.
- إنشاء مناصب شغل.
- تحقيق التوازن الجهوي و إنعاش الإقتصاد الوطني.

أهم نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي:

- بلغ متوسط النمو الإقتصادي في الفترة محل الدراسة نسبة 4,32% وهذا لإرتفاع أسعار البترول و تحسن الأوضاع الأمنية الأمر الذي رفع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الإستثمارات المحلية .
- حقق القطاع الفلاحي الصدارة بمتوسط معدل نمو 6,02% وهذا راجع لمجمل سياسات الدعم التي طبقتها الدولة و التي تهدف بالأساس إلى تحسين إنتاجية هذا القطاع.
- سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية متوسط معدل نمو يقارب 6% و هذا بفضل الإستثمار في مجال السكن و البنى التحتية.
- قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية بنمو متوسط 0,22% و هذا النمو نتيجة إنتعاش قطاع النقل و الإتصالات و السياحة.

- عرف القطاع الصناعي تحسنا ملحوظا إذ حقق متوسط معدلات نمو تعادل نسبة 4,72% و هو معدل يفوق متوسط معدل النمو العام لكنه يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بحجم التشجيع و التسهيلات التي عرفها مجال الإستثمار الخاص .

- بلغ متوسط معدل نمو قطاع المحروقات ما يقارب 4%.

الجدول رقم (29) : معدلات النمو خلال الفترة 2004-2000

2004	2003	2002	2001	2000	
5.2	6.9	4.7	2.6	2.2	النمو العام
3.2	19.7	1.3 -	13.5	5-	الزراعة
6.2	5.9	5.2	5	1.3	الصناعة (خارج المحروقات)
8	5.5	8.2	2.8	5.1	البناء و الأشغال العمومية
7.7	4.2	5.3	3.8	5.1	الخدمات (خارج الإدارة العمومية)
3.3	8.8	3.7	1.6 -	4.9	المحروقات

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

الجدول رقم (30) : معدلات النمو داخل و خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2004-2000

2004	2003	2002	2001	
6,2	5,9	5,2	5,1	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
3,3	8,8	3,7	-1,6	معدل النمو داخل قطاع المحروقات

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

أهم مميزات الفترة 2000-2004:

جدول رقم (31): يبين أهم المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي

2004	2003	2002	2001	2000	
5993.00	5264.19	4537.69	4260.81	4123.51	الناتج الداخلي الخام (مليار د ج)
3683.00	3345.35	3020.66	2778.49	2464.29	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
3144.00	2835.22	2603.43	2366.38	2118.12	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة
5.20	6.80	4.10	2.10	2.40	% الناتج الداخلي الخام
3.56	5.90	4.20	4.50	1.50	% الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
3.04	4.10	5.20	3.20	1.50	% ن د خ خارج (م ف)
3.60	2.60	1.40	4.20	0.30	% التضخم
466.60	35.02(-)	26.03	68.71	53.19(-)	رصيد الميزانية
9-6.5	9-6.5	9-6.5	11-8	11.5-8.5	% سعر الفائدة
43.11	32.94	23.11	17.96	11.91	إحتياجات الصرف \$مليار
36.66	28.89	25.31	24.90	28.59	متوسط سعر البرميل

المصدر : عبد الرحمن تومي (2011)، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الأفق، مرجع سبق ذكره، ص 223.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الناتج الداخلي الخام قد سجل معدلات نمو موجبة التي بلغت 6.80

كأقصى قيمة لها سنة 2003، و كما مما هو موضح في الجدول أيضا و هو أن معدلات التضخم تميزت

بالاستقرار نوع ما خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث لم تتجاوز 4.20 ليسجل أدنى قيمة له

قدرت ب 1.40 سنة 2002 و ما يميز أكثر هذه الفترة كذلك إرتفاع أسعار برميل البترول، حيث بلغت

أقصها سنة 2004 ليلغ متوسط سعر البرميل في هذه السنة 36.66 دولار أمريكي، و كنتيجة لتلك نجد أن كل

من رصيد الميزانية قد حقق فائض قدر ب 466.60 مليار دينار جزائري سنة 2004 و إرتفاع إحتياجات

الصرف لتصل إلى 43.11 مليار دولار أمريكي.

جدول رقم (32) : أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2004 (الوحدة %)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
النمو السكاني	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63
رواتب العمال	5.50	10.50	7.60	9.80	8.00
التحويلات الاجتماعية	6.30	16.60	14.60	6.30	7.80
البطالة	29.80	27.30	25.70	23.70	17.70
الفقر	-	22.60	8.50	8.00	6.80

المصدر : عبد الرحمن تومي (2011)، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الافاق، مرجع سبق ذكره، ص 223.

يوضح الجدول أعلاه أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة (2000-2005)، و مما هو مؤكد أنه خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي عرف الناتج الداخلي الخام تطورا ملحوظا بداية من 2002، إلا ان هذا لم يساهم بشكل إيجابي في كل من رواتب العمال و التحويلات الاجتماعية ، أما بالنسبة لمعدل البطالة فلقد شهد هذا المعدل تحسنا ملحوظا ليسجل معدل 17.70 سنة 2004 وهذا راجع لسياسة إنشاء مناصب الشغل، والتي تعد هدفا نوعيا ضمن الأهداف التي سطرها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، أما بالنسبة لمعدل الفقر فلقد شهدت الجزائر نقلة كبيرة في معدلات الفقر ليتم تقليصه بأكثر من 50 في سنة واحدة (2001-2002) .

2. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق، التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة ، و بلغت قيمته ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، بالإضافة إلى برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب و الآخر بالهضاب العليا بقيمة 432 و 668 مليار دج على التوالي ، وكذا الموارد المتبقية من

المخطط السابق بقيمة 1071 مليار دج والمبالغ المرصدة للصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج .

أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

ما يميز هذا البرنامج عن سابقه كون أن أهداف هذا البرنامج مقيّدة بأرقام محددة و بآجال مرتبطة بعمر البرنامج وعليه فمن بين أهم اهداف هذا البرنامج ما يلي²⁸:

إنشاء مليوني منصب شغل جديد يتمثل نصفه في التوظيف في جميع القطاعات أو الإستثمار الذاتي

والنصف الآخر فيكون من خلال البرامج الحكومية المستهلكة لليد العاملة .

- المحافظة على نسبة نمو إقتصادي لا تقل عن 5 % طيلة مرحلة البرنامج .

-إنشاء 100.000 مؤسسة إقتصادية جديدة .

-إنشاء 150.000 محل تجاري بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية على مستوى كل التراب الوطني.

-إنجاز آلاف المنشآت الجديدة تشمل كل من المجالات الإجتماعية التربوية ، الثقافية و كذلك الهياكل

القاعدية .

محاور برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي في خمسة محاور رئيسية تجسد كل الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية نوجزها

كالتالي:

الجدول رقم (33): محاور برنامج لدعم النمو 2005-2009. (الوحدة: مليار دج)

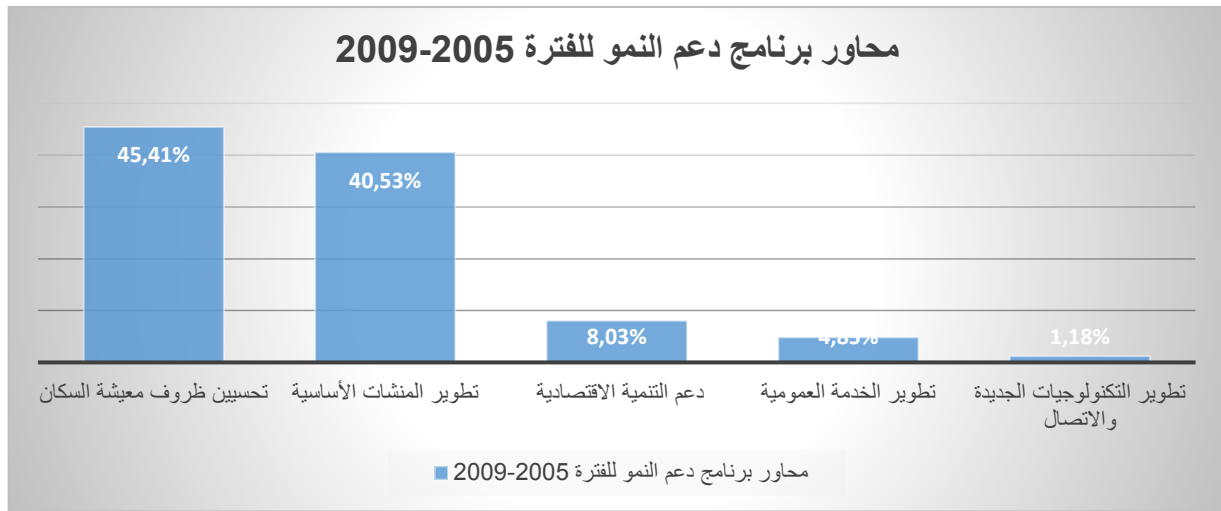
النسب	المبالغ	محاور البرنامج
45.5%	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.53%	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية

²⁸عبد الرحمن تومي (2011) ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،مرجع سبق ذكره ، ص 245.

337.2	8.03%	دعم التنمية الاقتصادية
203.9	4.85%	تطوير الخدمة العمومية
50.0	1.18%	تطوير تكنولوجيات الإتصال
4202.7	100%	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2 .

الشكل رقم (18): محاور برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق .

بناء على ما هو موضح أعلاه في الشكل فإن المخصصات المالية لهذا البرنامج قد إرتكزت على ثلاثة محاور، المحور الأول تمثل في تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45.41% من مجموع إجمالي الإستثمارات وبمبلغ يزيد عن 27 مليار \$ ، وذلك بتوفير السكن و تأهيل المرافق الصحية الرياضية و الثقافية و تجهيز المدارس و المطاعم المدرسية يليه قطاع المنشآت الأساسية و القاعدية بنسبة 40.53% وتطويره بناء على مساهمته الفعالة في تحسين مناخ الاستثمار و قدرته على توفير مناصب الشغل و تماشيا ما قد تم الشروع فيه مسبقا ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي ، أما المحور الثالث فقد إهتم بدعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما يقارب 337 مليار دينار جزائري فيتضمن كل من قطاع الفلاحة و الصناعة والصيد البحري و السياحي أي مجمل القطاعات التي تعكس الإقتصاد الحقيقي و هذا بغية تحسين قدرتها الإنتاجية في تلبية الطلب المحلي و الخارجي .

أهم نتائج برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

- شهد معدل النمو في هذه الفترة تراجعاً و خصوصاً بعد سنة 2007 و هذا تزامناً مع تداعيات الأزمة العالمية و تأثيراتها في الطلب على البترول و كنتيجة لذلك سجل قطاع المحروقات معدلات نمو سالبة .
- حقق معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسناً ملحوظاً لاسيما في قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث بلغ متوسط النمو به 9,57% و هذا في مواصلة الدولة لتنفيذ برنامجها المتعلق بتدعيم البنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة كالطرق و الري .
- بلغ متوسط معدل النمو في قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية 6,38% أما بالنسبة لقطاع خدمات الإدارة العامة فقد بلغ متوسط معدل نمو قدر ب 5.04 و هذا راجع لاستثمار القطاع الخاص في هذا القطاع كفروع الاتصالات و السياحة .
- شهد القطاع الفلاحي تحسناً ما بين سنتي 2006 و 2007 ليسجل نمو سالباً سنة 2008 بفعل الجفاف ثم عاود الإرتفاع بعد ذلك ليبلغ سنة 2009 6,2% .
- حقق القطاع الصناعي معدلات نمو غير كافية خاصة العمومي منه إذ تجاوزت معدلات النمو بالقطاع الخاص تلك المسجلة بالقطاع العام إلا أنها غير كافية مقارنة بمختلف التحفيزات و الميكانيزمات التي طبقت قصد دعم إنتاجية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار .

الجدول رقم (34): معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2009

2009	2008	2007	2006	2005	
2,1	2,4	3,0	2,0	5,1	النمو العام
6,2	5,3-	5,0	4,9	1,9	الفلاحة
3,5	1,9	3,9-	2,2-	4,5-	الصناعة القطاع العمومي
2,3	-	3,2	2,1	1,7	الصناعة القطاع الخاص
10,2	9,8	9,8	11,6	7,1	البناء و الأشغال العمومية

5,2	7,4	6,8	6,5	6,0	الخدمات خارج الإدارات العامة
5,2	7,4	6,5	3,1	3,0	خدمات الإدارة العامة
1,9-	2,3-	0,9-	2,5-	5,8	المحروقات

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS

جدول رقم (35) : تطور كل من الإستثمار العام والخاص خلال الفترة 2005-2009

المجموع العام 2009-1999		الإستثمارات المنجزة خلال الفترة (09-05) مليار دج	التعيين
مليار \$ أمريكي	مليار دج		
169.6	12.386	9.386	ا- الإستثمار المحلي 1- إستثمارات ممولة من الميزانية. 2- إستثمارات ممولة من ص. الوطني للإستثمار
3.1	229	229	
3.4	282	184	-استثمارات وطنية خاصة 3منها : -إستثمار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
5.0	369	213	
36.9	2.696	2.201	-إستثمار في قطاع الفلاحة -إستثمار ممول من قبل البنوك
218.7	15.962	12.213	المجموع.....(ا)
24.8	1.816	1.526	ب-الإستثمارات الأجنبية 1-الإستثمار عبر الوكالة و ت ا
18.6	1.358	729	2-الإستثمار في قطاع الطاقة م
45.9	3.354	2.255	المجموع(ب)
264.6	19.316	14.468	المجموع العام (ا +ب)
45.3	17.32%	17.95%	الإستثمار المحلي الخاص
45.9	17.36%	15.58%	الإستثمار الأجنبي
91.2	34.69%	33.54%	نسبة مساهمة مجموع القطاع الخاص

المصدر:ملحق بيان السياسة العامة مصالح الوزير الأول أكتوبر 2010

يوضح الجدول السابق إرتفاع نسبة الإستثمار العام إلى إجمالي حجم الإستثمارات، إذا حقق هذا الأخير نسبة 65.30 كمتوسط خلال العشرية (1999-2009)، و هذا ما يوضح أن الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة إعتد بشكل ملفت للإنتباه على الإستثمار العام الذي تم توفيره من قبل الميزانية العمومية من جهة و من جهة أخرى على الصندوق الوطني للإستثمار، و ما يمكن الإشارة إليه هو أن هذا النوع من الإستثمار يمكن أن يأتي بنتائج مشجعة فالزيادة في رأس المال المادي و التريبة و الصحة و تحسين شبكات الطرق و الكهرباء تعد ضرورة لتحسين مناخ الإستثمار و تحفيز الإستثمار الخاص، بشرط أن لا يكون التوسع في تمويل الإستثمار العام على حساب تمويل الإستثمار الخاص أي أن لا يشكل قيدا للقطاع الخاص.

3. المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)

خصص للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) غلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار أمريكي وكان يهدف هذا المخطط إلى ما يلي :

- إنشاء 3 ملايين منصب عمل.
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الرشيد
- توجيه أكثر من 20% من الإستثمارات العمومية لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الإجتماعية وبهدف تعزيز التنمية البشرية.

- إستكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار.

- تخصيص مبلغ 155 مليار دولار للمشاريع الجديدة.

نتائج برنامج الخماسي للتنمية (2010-2014):

- عرف معدل النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة تحسنا ضئيلا مقارنة بالفترة السابقة في مستواه العام إذ إرتفع بمتوسط قدر ب 3% للفترة السابقة إلى 4.1% لهذه الفترة .

- حقق قطاع الصناعة خارج المحروقات متوسط معدل نمو 2.46% خلال هذه الفترة .
- شهد معدل نمو قطاع الفلاحة ارتفاعا ملحوظا سنة 2011 أين بلغ ما يقارب 9% .
- تراوح معدل نمو قطاع الخدمات بين 6% و 7% .
- بلغ متوسط معدل النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية 6% .
- تراجع معدلات النمو بقطاع المحروقات بسبب تذبذب أسعار البترول.

الجدول رقم (36): معدل نمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة نسبة مئوية %

2014	2013	2012	2011	2010	
4.1	2.8	3.3	2.8	3.6	النمو العام
-	-	6.8	8.5	6	الفلاحة
-	-	4.3	2.2	0.9	الصناعة خارج المحروقات
-	-	7.3	5.9	6.6	البناء و الأشغال العمومية
6.4	7.8	6,4	7.1	7.3	الخدمات
1.8	-5.5	-3.4	-3.3	-2.2	المحروقات

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

أهم مميزات الفترة (2010-2014):

جدول رقم (37): يوضح أهم المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية خلال الفترة (2010-2014)

سنة 2014	سنة 2010	الوحدة	
17.520	11.991	مليار دينار	الناتج الداخلي الخام
12.120	7.811	مليار دينار	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
3.1	3.6	%	نمو الناتج الداخلي الخام
6.3	6.3	%	نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
5.763	4.480	دولار امريكي	الناتج الداخلي الخام لكل ساكن
5.480	3.708	دولار امريكي	الدخل الوطني الخام لكل ساكن

63.3	56.1	مليار دولار	الصادرات من المحروقات
54.9	40.5	مليار دولار	الواردات من البضائع
194	162.2	مليار دولار	إحتياطيات الصرف
1.171	1.099	مليار دينار	الدين العمومي الداخلي
0.4	0.5	مليار دولار	الدين العمومي الخارجي
9.8%	10.0%	%	نسبة البطالة
3.3	3.9	%	نسبة التضخم
79.4	74.4	دينار/دولار امريكي	سعر الصرف
5155	3213	مليار دينار	الإعتمادات المخصصة للإقتصاد منها
2722	1806		القطاع الخاص
2433	1407		القطاع العام
9.0	10.2	%	حصة التحويلات الإجتماعية من الناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS

- بلغت حصة التحويلات الإجتماعية 10.2 من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2010 لتتخفيض إلى 9.0 سنة 2014، حيث بلغت إجمالي التحويلات الاجتماعية سنة 2010 1227 مليار دينار و 1574 مليار دينار سنة 2014 لتتضمن هذه التحويلات كل من دعم الحليب، الحبوب، السكر، الزيت و كذلك الإستفادة من الكهرباء، الغاز، الماء و تشمل دعم كل من السكن، الصحة و التربية .

4. المخطط الخماسي الثالث 2015-2019 (برنامج توطيد النمو الإقتصادي)

في إطار إستكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001، تبنت برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت قيد الانجاز و العمل، و تم تجسيد البرنامج العمومي للإستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل إحتياطي الصرف الذي ناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات

المقدرة ب 5.600 مليار دولار ، و ديون خارجية منعدمة تقريبا ، حيث تم رصد 221000 مليار دج أي ما

يعادل 280 مليار دولار أمريكي لتمويل المشاريع المختلفة في هذه الفترة²⁹، فتم فتح حساب

رقم 143-302 بعنوان صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية تحت عنوان برنامج توطيد

النمو 2015-2019 لتمثل اهداف هذا البرنامج في مايلي³⁰:

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 7 %.

- الحد من البطالة و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في كل من قطاع السكن التريبة والتكوين الصحة

العمومية.

- العمل على عصنة المنظومة المصرفية و المالية و جعلها فعالة قادرة على تصريف الموارد في السوق ووضعها في

خدمة الإقتصاد الوطني .

- التركيز أكثر على سياسة التنوع الإقتصادي و تحقيق نمو صادرات خارج قطاع المحروقات .

- تنمية وتنوع القطاع الفلاحي و الريفي بسبب مساهمتهما في الأمن الغذائي.

- تشجيع و ترقية تكوين الأطر و اليد العاملة المؤهلة .

- ترقية القطاع الصناعي و توسيعه بترقية الإنتاج الوطني و حمايته من فوضى الإستيراد و السوق الموازية من خلال

تحسين تنافسية المؤسسات و نوعية المنتجات وأيضا بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص الوطني و الأجنبي

بغرض تنوع القاعدة الصناعية الوطنية .

ولكن بحلول 2015 إستمرت أسعار البترول بالتراجع ، لهذا قررت السلطات الجزائرية تبني مجموعة من إجراءات

لتدراك هذا الوضع الإقتصادي من بينها قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب

²⁹وليد بيبى و اخرون (2017)،الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في قطاع النقل بالجزائر، في ظل برامج تنموية(2001-2019)، الانجازات و الاخفاقات ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي 13 حول استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ، المعقد يومي 5-6 نوفمبر 2017 ، جامعة حسيبة بن بوعلى جامعة شلف، ص 07 .
³⁰زكرياء مسعودي(2017) ، تقييم أداء برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 06 ، جوان 2017 ، ص 221.

يأسم برنامج الإستثمارات العمومية يتضمن مبلغ قدر بـ 300 مليار دج ، ترشيد النفقات العامة كإعادة النظر

في بعض المشاريع التنموية ذات الجودة المحدودة ، من بينها إلغاء مشروع التراموي بعدد من الولايات التي لا

يشكل فيها أولوية ولايات الجنوب : بشار و ادرار³¹ .

التأجيل بصفة مبدئية لمشروع الطريق السيار للهضاب في الوقت الراهن ، أو اخضاع المشروع لطرق تمويل مغايرة

عن طريقة تمويل الطريق السيار شرق - غرب ، أي البحث عن تمويل بعيدا عن الخزينة العمومية من قبل خواص أو

شركات في مقابل مدة الإستغلال .

📊 نموذج النمو الإقتصادي الجديد:

صادقت الحكومة على نموذج النمو الإقتصادي الجديد في 2016 ضمن إطار سياسة تنويع الإقتصاد الوطني و

إصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تتمثل في النحو التالي³² .

✓ **مرحلة الإقلاع (2016-2019)** تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة ، وتتميز بنمو

تدرجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات بإتجاه المستويات المستهدفة.

✓ **مرحلة الإنتقال (2020-2025)** تمثل مرحلة إنتقالية هدفها "تدارك" الإقتصاد الوطني.

✓ **مرحلة الإستقرار (2026-2030)** يكون في آخرها الإقتصاد قد إستنفذ قدراته الإستدراكية و تتمكن

عندها مختلف متغيراته من الإلتقاء عند نقطة التوازن.

³¹ زكرياء مسعودي (2017) ، تقييم أداء برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016 ، مرجع سبق ذكره ، ص 221.

³² وليد بيببي و آخرون (2017) ، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في قطاع النقل بالجزائر، في ظل برامج تنموية (2001-2019)، مرجع سبق ذكره ص 07.

أهداف نموذج النمو الإقتصادي الجديد :

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ 6.5% ما بين 2020 و 2030 و "إرتفاع محسوس" للنتائج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف بـ 2.3 مرة.
- مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5.3% حاليا إلى 10% غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر.
- عصنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.
- تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الإستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و إقتصار عملية الإستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره".
- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو إقتصادي متسارع . من أجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية.
- في ما يتعلق بالإستثمار ينتظر من أجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الإستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة و يمكن معدل الإستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو إقتصادي أعلي.
- تحسين الإنتاجية العامة للإستثمار الخاص و العام على وجه سواء. من أجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثاني سيطبق بالتدرج إبتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة و ذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للإستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

- يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات و الصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين ،يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية و تطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير و يتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).

توصيات النموذج :

- من أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ما يلي³³:
- يتعين على الإقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية و تطور الإستدانة الداخلية و قابلية الدفع الخارجية و التحول الطاقوي.
- تحفيز خلق المؤسسات بالجزائر و مراجعة كل من القانون الأساسي و تشكيلة لجنة ممارسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بباحثين و خبراء و كذلك تمويل الإستثمار من خلال تأسيس "نظام فعلي" للإستثمار في التجهيز العمومي .
- مواصلة إصلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال.
- مراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي و أيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و إعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية.

³³ **Le Nouveau Modèle De Croissance (Synthèse)**, Ministère Des Finances, Juillet 2016, P 14,15,16,17,18
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf

- ضمان الأمن الطاقوي و تنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الإقتصادية.

المبحث الثالث: الإستثمار الخاص في الجزائر

الجزائر على غرار الدول النامية حاولت مواكبة التحولات والتغيرات التي تحدث على المستوى العالمي، سعيا في ذلك إلى تحقيق التقدم الإقتصادي والتنمية المستدامة وذلك بدعم القطاع الخاص وإشراكه إلى جانب القطاع العام في العملية التنموية، وعليه سنسلط الضوء في هذا المبحث على واقع إستثمار القطاع الخاص في الجزائر، بدراسة كل من الإطار القانوني والمؤسسي للإستثمار الخاص في الجزائر، وكذلك أهم العقبات التي تواجه تطور هذا الأخير، و لا يخفى علينا أن الإستثمار منذ الإستقلال على غاية يومنا هذا شهدة مجموعة من الإصلاحات ماجعل تطوره مرهون بها، لذلك سنتطرق في هذا المبحث أيضا لتحليل تطور الإستثمار الخاص منذ بداية الإستقلال إلى غاية 2018، كما سنتطرق أيضا في هذا المبحث إلى مساهمته في تكوين القيمة المضافة وفي توفير مناصب الشغل وكذلك سنستعرض في هذا المبحث سوق تمويل القطاع الخاص في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للإستثمار الخاص في الجزائر

1. الإطار القانوني لترقية الإستثمار الخاص :

تميزت مرحلة التسعينات بصدر العديد من القوانين من بينها قانون 10/90 والمرسوم التشريعي 12/93، وهذا بغرض تفعيل الإستثمارات الأجنبية في الإقتصاد الوطني، بحيث يعد قانون النقد والقرض سنة 1990 آلية تم من خلالها مناقشة ملفات الإستثمارات الأجنبية على مستوى البنك المركزي، فتم وفق ذلك تنظيم كل من سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وألغى الأحكام الخاصة بأغلبية رأس المال المحلي للشركات المختلطة، وميز بين كل من شخص مقيم وغير مقيم فرخص لغير المقيمين بتحويل رأس المال إلى الجزائر لتمويل المشاريع، وعليه يعتبر هذا

القانون بمثابة تغيير جوهري للإقتصاد الجزائري، فبصدور المرسوم التشريعي تم تهيئة المحيط العام للإستثمار الأجنبي فحدد كل من مجالات الإستثمار الأجنبي والوطني وأعطى حرية للمستثمرين بتسهيل الإجراءات الخاصة بعملية APSI الإستثمار وتقديم تسهيلات جبائية للمستثمرين الأجانب وكذلك تأسيس وكالة دعم ومتابعة الإستثمار ولكن سرعان ماتم إلغاء هذا المرسوم بصدور قانون 03/01³⁴.

🇩🇿 قانون تطوير الإستثمار لسنة 2001 :

بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 اوت 2001 تم تدعيم الإطار القانوني لترقية و تطوير الإستثمار الخاص و تحديد النظام العام المطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ،بالإضافة إلى الإستثمارات المنجزة في إطار منح الإمتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب³⁵، وأهم ما جاء به هذا القانون هو إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات (ANDI) تمثل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري لخدمة المستثمرين المحليين و الأجانب وكذلك إنشاء شبك وحيد ضمن الوكالة يشمل الإدارات و الهيئات المعنية بالإستثمار.

تخص الضمانات الممنوحة في الامر 01-03 مايلي³⁶:

-يعمل كل من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في ما يخص الحقوق و الواجبات المتعلقة بالإستثمار .

-لا يتم تطبيق المراجعات و الإلغاءات التي يمكن أن تطرا في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار إلا إذا ما طلب المستثمر هذا صراحة .

-لا يمكن أن تمثل الإستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في حالات المنصوص عليها في التشريع

³⁴ولد امر الطيب بلقنيشي الحبيب (2018)، مدى فعالية الحوافز المتعلقة بالاستثمار في ظل التطور التشريعي بالجزائر،المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 3، العدد 1، جوان 2018، ص170.

³⁵ الأمر 03-01 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في 2001/08/22

³⁶منصوري الزين ،تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية،مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

المعمول به.

- في حالة نشوب خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية سببه المستثمر أو إجراء إتخذته الدولة الجزائرية ضده يخضع الخلاف هنا للجهات القضائية المختصة، بغير ما هو الحال إذا ما كانت هناك إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة و التحكيم، أو إذا ما كان هناك إتفاق ينص على بند تسوية أو بند يسمح بالتوصل إلى إتفاق بين الطرفين بناء على تحكيم خاص .

✚ الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض :

بموجب هذا الأمر تم إلغاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، والذي تم من خلاله إعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي بالأخص دور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض و عملية مراقبة البنوك و المؤسسات المالية .

✚ الأمر 06-08 المؤرخ في 15 أوت 2006:

بصدور الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 اوت 2006 المعدل و المتمم للأمر المتعلق بتطوير الإستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001، تم إتاحة العديد من الإمتيازات تخص كل من المستثمرين المحليين و الأجانب بشكل يجعل للمستثمر الحق في إقامة مشروع إستثماري سواء كان شخص طبيعيا أو معنويا ، و ذلك بإنشاء كيان قانوني بإسمه الشخصي يخضع للقانون الجزائري في حدود 100 في المائة من رأسمال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة من الأشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين أو عن طريق مساهمة نقدية أو معنوية في رأس مال مؤسسة قائمة ، كما أنه بموجب هذا الأمر تم طرح العديد من الضمانات لحماية أي إستثمار كعدم المساس بالإمتيازات المحصل عليها و إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و العائدات الناتجة عنها و المعاملة بالمثل بين كل المستثمرين مع وجود تغطية لهذه الإستثمارات المنصوص عليها في المعاهدات و الإتفاقيات الدولية .³⁷

³⁷ على بو عبد الله شريف بوقصبية (2018)، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2013-2017، مرجع سبق ذكره، ص 05.

🇩🇪 قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 اوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار :

بمقتضى قانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل 30 ديسمبر لسنة 2015 يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية لإنتاج السلع والخدمات في المادة 01 كما أن هذا القانون في المادة 02 قد حدد مفهوم الإستثمار في إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة و توسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التاهيل و كذلك في المساهمات في رأسمال الشركة و من مزايا هذا القانون زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون تتميز الإستثمارات المعنية بما يلي :

● **مزايا مرحلة الإنجاز :** من بين مزايا مرحلة الإنجاز نجد :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية في ما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات المستوردة أو التي تم إقتناءها محليا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار ابتداء من تاريخ الإقتناء .

● **مزايا مرحلة الإستغلال :** نجد من بين مزايا مرحلة الإستغلال :

- إمتيازات بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية يطلب من المستثمر لمدة 3 سنوات .
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

2. الإطار المؤسسي لترقية الإستثمار الخاص :

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب :

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية أنشأت في عام 1996 تهتم هذه الوكالة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات وذلك بتقديم إمتيازات جبائية و شبه جبائية أو بتقديم إعانات مالية كتقديم قروض بدون فائدة أو بتخفيض نسبة الفائدة .

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار :

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية و إستقلالية مالية. مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الإستثمارات وهذا بتسهيل إستكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع و خلق المؤسسات من خلال الشباك العمالياتي الوحيد . تم إنشاءها في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الجزائر في 1990، شهدت هذه الوكالة و المسؤولة عن الإستثمار عدة تغيرات كانت ترمي إلى التكيف مع التغيرات في الحالة الاقتصادية والإجتماعية للبلد. فكانت في البداية من 1993-2001 تدعى بوكالة الترقية ودعم و متابعة الإستثمار وفي سنة 2001 أصبحت تسمى بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ومن مهامها مايلي :

- تسهيل وترقية و مرافقة الإستثمار.

-إستقبال و ترشيد ومرافقة المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية.

-إعلام المستثمرين من خلال موقعها على الأنترنت و دعائمها الترقية و مختلف الندوات بتقديم المعلومات

بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر أو في الخارج.

- ضمان تنفيذ قرارات تشجيع الإستثمار بالتشاور مع المؤسسات المعنية المختلفة (الجمارك والضرائب.... الخ)

-تساهم في تنفيذ سياسات وإستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الإقتصادية المعنية.

✚ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 والمؤرخ في نوفمبر 2002 ، ويعالج هذا الصندوق أهم العراقيل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنقص الضمانات للحصول على القروض البنكية وبالتالي يعد هذا الصندوق بمثابة ترقية حقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✚ لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI):

بناء على التعليمات الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي (CALPI) تم تأسيس لجنة للمستثمرين ، تتشكل هذه اللجنة من الوالي أو ممثله رئيسا ، مدير الصناعات والمناجم ، مدير مكلف بالمجال الحضري ، مدير الدراسات وتهيئة الإقليم ، مدير الفلاحة ، مدير الملاك العمومية ، ممثلو مؤسسات الترقية العقارية ، مديري الوكالات العقارية الذين بحوزتهم مناطق النشاط ، رؤساء البلديات والدوائر ، ممثلي الجمعية الوطنية للمقاولين في الولاية... إلخ ويتمثل أهم مهام هذه اللجنة في ما يلي :

-ترد على كل الطلبات العقارية.

-تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية بتوضيح

الوضعية العامة والقانونية للأرض وكذلك قواعد وطرق البناء .

-تشرف على المستثمرين في خطواتهم المرتبطة بإكتساب الأرض للاستثمار .

-تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة

للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الصناعات للنشاط الحر.

من خلال تأسيس هذه اللجنة قد أولى المشرع الجزائري بشكل واضح أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي و الذي يعتبر من أهم العوائق التي تواجه القطاع الخاص.

المجلس الوطني للإستثمار (CNI):

يمثل المجلس الوطني للإستثمار جهاز إستراتيجي لدعم و تطوير الإستثمار يرأسه رئيس الحكومة يعد هذا المجلس أهم ماجاء به الامر 03-01 و هو مكلف بتطبيق التشريعات المتعلقة بالإستثمار ويهتم هذا المجلس أيضا بالمهام التالية:

- إقتراح إستراتيجية تطوير الإستثمار وتحديد أولوياتها.
- طرح تدابير تحفيزية للإستثمار تساهم في تسهيل مختلف التطورات.
- يقوم بالفصل في الإتفاقيات المذكورة في المادة 12 من القانون 03-01
- الفصل في المزايا التي يتم منحها في إطار الإستثمارات المذكورة في المادة 03 من نفس القانون .
- معالجة كل مسألة أخرى ترتبط بتنفيذ الامر 03-01.
- بحفز ويشجع على إستحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمارات وتطويرها.
- يقوم بإقتراح مختلف القرارات والتدابير اللازمة لدعم وتشجيع الإستثمار على الحكومة.
- الفصل بين المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر وهذا ما يدخل ضمن أهداف تهيئة الإقليم.

المطلب الثاني: العراقيل و الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر

نجد من أهم العقبات التي تعترض نمو إستثمار القطاع الخاص ما يلي :

- 1-الصعوبات المرتبطة بالتمويل : تعتبر العوائق التمويلية من أكبر العوائق التي يوجهها القطاع الخاص فتعكس صعوبة الحصول على القرض ضعف القطاع البنكي و عدم تكييف مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد بحيث تتمثل مساوئ هذا القطاع إتجاه متعامليه الإقتصاديين في مايلي³⁸:
- مبالغة البنوك في طلب ضمانات و التي تفوق مرتين إلى ثلاث مرات المبلغ المقترض .
 - طول مدة الإجابة على طلب القرض حيث تصل في بعض الحالات إلى سنة كاملة عوض المدة المتفق عليها .
 - غياب العلاقة بين البنوك و بين المتعاملين الإقتصاديين بالأخص المستثمرين
 - معالجة تمييزية تواجهها ملفات القروض خصوصا في المناطق الداخلية .
 - أصبحت البنوك لا تؤدي دورها الإقتصادي في تمويل المشاريع فتحولت إلى مجرد شبائيك.
 - عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل الإستثمارات الخاصة³⁹ .
 - إرتفاع تكاليف التمويل بالإضافة الى الشروط الصعبة للاستفادة من قروض بنكية لتغطية إحتياجات التسيير أو الإستثمار.
 - نقص في المعلومات المالية كتلك المعلومات التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات .
 - عدم وجود فضاءات وسيطية كالبورصة .
 - غياب سوق مالي يسمح بالقيام بالمفاضلة بين مجموعة من البدائل التمويلية
 - ضعف الشفافية في عملية منح القروض والإستناد في عملية منح قرار القروض إلى معيار ضمانات قانونية و إهمال المعايير الموضوعية كتلك التي تتعلق بفعالية المؤسسة أو التدفقات المالية المستقبلية.

³⁸منصوري الزين(2013)، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراجية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2013، ص 143.

³⁹ساسي فطيمة ، عبد الصمد سعودي(2017)، القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات

الاعمال والتجارة، العدد الثالث، اوت 2017، ص 98 97 .

2-الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي :

عرف الخبراء الجغرافيين العقار الصناعي على أنه تلك الرقعة أو المساحة الجغرافية المحددة لغرض إقامة مؤسسات صناعية، أما الإقتصاديون فلقد ربطوا مفهوم العقار الصناعي بمفهوم المال المخصص للإستثمار حيث يتم الإنفاق فيه على الأصول المتمثلة في الأراضي والمباني خلال فترة زمنية محددة بهدف زيادة رأس المال والتنمية .⁴⁰

معوقات العقار الصناعي في الجزائر :

تبقى مشكلة ندرة الأراضي الصناعية في الجزائر تشكل حاجزا أمام الإستثمار لدى القطاع الخاص ، كما يمكن توضيح أهم معوقات العقار الصناعي في الجزائر بالتمييز بين مرحلة التهيئة كمرحلة أولى وبين مرحلة الإدارة كمرحلة ثانية أو بمفهوم قانوني فإن الإدارة تجمع كل من التهيئة والتسيير وعليه فنجد من أهم معوقات العقار الصناعي في الجزائر مايلي⁴¹:

1- مسألة الملكية للعقار الصناعي :

يكنم العائق في ملكية العقار الصناعي من خلال طرح إشكالات محاسبيا يتعلق بالميزانية و الإهلاك ومصاريف التأسيس و، كذلك بالرغم من وجود إطار مؤسسي يسمح بتنشيط الإستثمارات ، إلا أن مشكل العقار الصناعي يبقى دائما مطروح فمن جهة يتضح نقص أو غياب في أغلب الأحيان الإطار القانوني و التنظيمي الذي يحدد طرق و أجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع إستخدامها وكذلك المتابعة اللاحقة ،ومن جهة أخرى فإن مسألة الأرض أحيانا تخضع لأكثر من وزارة لأن الأراضي بشكل عام لا تتبع جهة إدارية واحدة ولها أنواع مختلفة.

⁴⁰عازب الشيخ احمد واخرون (2017) ،معوقات إدارة واستغلال العقار الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 06 و 07 ديسمبر 2017 ،بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ص 07.

⁴¹عيسات العربي براهمي السعيد (2011)،مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر (دراسة حالة المنطقة الصناعية -برج بوعريش) ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة ، المنعقد يومي 16/15 نوفمبر 2011 ،ص 5-6.

ب- حالة المناطق الصناعية عبر الوطن :

تدهورت حالة المناطق الصناعية بسبب غياب السياسة الخاصة بها فإنحرفت عن غرضها الأساسي واتخذت زاوية

أخرى فأصبحت تتميز ب :

- تحول بعض المناطق الصناعية إلى تجمعات عمرانية .

- أصبحت بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئيا .

- تدهور في التهيئة والتسيير .

ج-السوق الموازية للعقار :

ظهرت في الآونة الأخيرة بما يسمى بشبكات المضاربة في العقار وهذا بإستغلال الثغرات القانونية، فنجد هناك من

إستخدم أسماء مستعارة وقام بتحويل جزء من الأراضي المخصصة لتشجيع الإستثمار و إدخالها في قوائم

المساحات المخصصة للبناء الحضري بطرق إحتيالية أو بفرض أسعار إدارية وارتفاع أسعار التنازل وكذلك بعدم

تحديد التجزئات داخل المناطق الصناعية ،بشكل أدى إلى ظهور توسعات قانونية وأيضا بثقل الإجراءات الخاصة

بالحصول على حق الملكية .

د-المشاكل الفنية والتقنية :

تواجه الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري إشكالات متعددة في مجال تسيير العقار من الجانب الإجرائي .

بالإضافة إلى هذه المشاكل المتعلقة بمجال العقار الصناعي نجد مشاكل ومعوقات أخرى تخص هذا الأخير منها

-أوعية العقار الصناعي غير المستغل .

- تعد الدولة الممون الوحيد للعقار الصناعي.

-طول مدة منح الأراضي المخصصة للإستثمار.

-الرفض غير مبرر أحيانا للطلبات.

جدول رقم (38) : يوضح مكون تسجيل العقار

كلفة نقل الملكية كنسبة من قيمة العقار (%)		المدة الزمنية (يوم عمل)		تسجيل الملكية (عدد الإجراءات)		القطر
2018	2004	2018	2004	2018	2004	
3	6.1	7	57	7	5	تونس
6.4	6.1	22	82	6	3	المغرب
10	9.0	10	52	10	16	الجزائر
1.1	7.0	75	193	8	7	مصر

المصدر : -تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004 .

- بيئة أداء الاعمال للمنطقة العربية 2018.

يوضح هذا المؤشر تسجيل ونقل ملكية العقار، بحيث كلما إرتفع هذا المؤشر دل على صعوبة التسجيل ونقل الملكية وعلى تكلفة أكبر والعكس صحيح فإذا قل هذا المؤشر دل على السهولة في معاملات التسجيل ونقل الملكية ومن خلال الجدول يظهر بأن هناك تحسن على مستوى مكون تسجيل العقار من حيث عدد الإجراءات التي أنخفضت من 16 سنة 2004 إلى 10 سنة 2018 أيضا المدة الزمنية من 52 يوما سنة 2004 على 10 أيام .

و عليه إقترح منتدى رؤساء المؤسسات إجراءات من شأنها تؤدي إلى حل بعض المشاكل المتعلقة بمجال العقار الصناعي وهي كالتالي:⁴²

- ترك للقطاع الخاص الحق في المساهمة عن طريق إنشاء مناطق صناعية و تسييرها .

⁴² منتدى رؤساء المؤسسات من أجل إنبعث الاقتصاد الجزائري العاصمة، جوان 2015، ص 20-22، عن موقع انترنت : <http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2015/09/plaidoyerfcar.pdf>، تم الاطلاع عليه يوم: 2018-09-19

- إعادة النظر في الطريقة التي يتم بها منح الأراضي و إجراءات منح الإمتياز وإنشاء مناطق حرة على مستوى الحدود .
- الإحتفاظ بنظام الإمتياز فقط خلال فترة إنجاز مشاريع الإستثمار ثم تسوى وضعية الملكية التامة.
- إنشاء مناطق صناعية جديدة على محور طريق شرق - غرب .
- تشجيع كل من تخصيص المناطق الصناعية في نشاطات معينة و تشجيع أيضا على الاندماج الأفقي بالأخص التكامل ما بين الفلاحة و الصناعة .
- وضع أولوية لتنمية المناطق في الهضاب العليا والجنوب فيستفيد المستثمرون من الأراضي بالدينار الرمزي ومن ضريبة واحدة جزافية بنسبة 3%.

3- صعوبات متعلقة بالتجارة الخارجية :

أ- هيمنة النشاط التجاري المتعلق بالإستيراد :

يعد النشاط التجاري المتعلق بالإستيراد هو الغالب و هذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الإستثماري بالإضافة الى مجمل التسهيلات المقدمة في هذا المجال بشكل يشجع القطاع الخاص على مواصلة هذا النشاط بدلا من عملية الإستثمار .⁴³

كما أن القطاع الخاص يواجه عقبات تخص عمليات التجارة الخارجية :

- التأخر في تسوية عمليات التجارة الخارجية (التصدير و الاستيراد).
- تعقيدات إدارة الضرائب و الإجراءات الجمركية (الحصول على العملية)
- عدم وجود قاعدة بيانات تفصيلية عن الأسواق الخارجية و حجم العرض على مستوى السوق الداخلي (المؤسسات المنافسة داخليا و حجم المنتجات المنافسة المقرر إستيرادها).

⁴³ منصورى الزين، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص145-146.

ب- صعوبات إدارية :

- الفساد:

يعد الفساد من أهم العوائق التي تعرقل نشاط القطاع الخاص في الجزائر ، و ذلك من خلال تفشي ظاهرة الرشوة و البيروقراطية ، و هذا ما أكدت عليه نظرة المجتمع الدولي من خلال المؤسسات الدولية و المنظمات غير الحكومية لضعف الشفافية و إزدیاد حجم الفساد في الجزائر بشكل جعلها ضمن الدول المتأخرة في محاربة الفساد فيؤثر الفساد على كل من الإستقرار و ملائمة مناخ الإستثمار فيزيد من تكلفة المشاريع ، و يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الإستثمار ، كما أن الفساد أيضا يميل إلى تضخيم الإستثمارات العامة و في نفس الوقت يخفض من الإستثمار الخاص و عليه يكون للفساد تأثيرا على كل من النمو و التنمية الإقتصادية، فهو يعيق هذه الأخيرة بشكل يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد فتفضل بعض الدول الأخيرة الإستثمار في المشاريع الكبرى كالبنية التحتية وغيرها من المشاريع ، حيث ما تكون هناك فرص الفساد كبيرة كما أيضا يؤدي إلى إضعاف الإنتاجية وهذا يشكل عائقا على النمو الإقتصادي .⁴⁴

الجدول رقم(39): ترتيب الجزائر من حيث درجة الفساد

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد الدول	133	146	159	163	180	180	180	178
الدرجة	2.6	2.7	2.8	3.1	3.4	3.2	2.8	2.8
الرتبة	88	97	97	84	99	92	105	111
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الدول	183	174	175	174	168	177	183	183
الدرجة	2.9	3.3	2.8	2.06	1.85	2.94	2.32	1.21
الرتبة	112	105	94	100	88	108	112	105

المصدر: منظمة الشفافية

⁴⁴ناجي بن حسين ، الفساد أسبابه اثاره و استراتيجيات مكافحته اشارة لحالة الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

يوضح الجدول السابق أن الجزائر حققت معدلات فساد متذبذبة خلال الفترة ما بين 2003-2018، فإحتلت مرتبة غير مقبولة نوعا ما سنة 2003 فسجلت المرتبة 88 من بين 133 دولة بدرجة 2.6، و هذا على إثر قضية مجموعة الخليفة التي كانت بوادر سقوطها سنة 2002 ، فقد لقيت هذه القضية إهتماما كبيرا آنذاك فهي تمثل من أبرز قضايا الفساد التي شهدتها الجزائر لتسببها في خسارة المواطنين لمخراهم التي تم إيداعها في خزائن هذه المجموعة بغاية الإستفادة من معدل فائدة على إيداع قدر ب 17%، ليتحسن وضع الجزائر بعد ذلك لتحتل المرتبة 97 في كل من 2004 و 2005 بدرجتى 2.7 و 2.8 على التوالي و هذا راجع لمصادقة الجزائر على الإتفاقية الدولية للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد في 19 أفريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 و التي حملت في طياتها العديد من القوانين التي تحد من هذه الظاهرة، و أيضا صدور الامر 10-05 المؤرخ في 26 اوت 2010 وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 08 ديسمبر 2011 تم تحديد تشكيلة الديوان الوطني المركز لقمع الفساد وتنظيم وكيفية تسييره إلى جانب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فتم التمييز بين مهامهما ليستمر معدل الفساد في التحسن و لتستمر الجزائر في تحقيق مراتب حسنة نوعا ما فحققت درجة فساد قدرت ب 2.32 فإحتلت المرتبة 112 من 183 دولة سنة 2017، و ما يجدر أن يشير له الذكر أن الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد أكدت أن الترتيب لا يعكس تحسن في الوضعية إنما يفسره تراجع عدد الدول المعنية بالإحصاء، وعليه تحقيق الجزائر مرتبة 112 في مدركات الفساد سنة 2017 لا يحكم بالمطلق على تحسن الوضعية فلقد شهدت هذه السنة أيضا قضية فساد عرفها الإقتصاد الجزائري تتعلق بمصنع لتركيب السيارات شركة هيونداي الكورية الجنوبية، والتي أثبت أن هذا المصنع يقوم فقط بتوريد سيارات مركبة تقريبا بشكل تام فيتم تركيب العجلات فقط في هذا المصنع .

-المبالغة في الإجراءات المضيفة و التأخر في تسليم التراخيص و ذلك بسبب :

-ضعف الأجهزة المشرفة على الإستثمار مما يزيد من تعقيد إجراءات الحصول على التراخيص .

- عدم كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارات أجهزة الاستثمار .
- ضعف النظام الإداري نتيجة نقص الخبرة الإدارية و الفنية اللازمة لتسيير المشروع.

-القطاع غير الرسمي و المنافسة غير المشروعة :

تعد ظاهرة تفشي الإقتصاد غير الرسمي أحد أهم أوجه المنافسة غير المشروعة من خلال تهديد بقاء المؤسسات الملتزمة بإحترام قواعد المنافسة المحددة قانونا .

الجدول رقم (40) : حجم الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

2014-1991

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	السنوات
38.28	37.18	37.68	37.64	38.88	38.16	36.14	34.96	حجم الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
24.44	24.93	27.16	29.62	31.90	33.58	34.20	36.11	حجم الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
23.98	25.74	25.98	26.94	27.37	25.89	24.07	24.21	حجم الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

source :Leandro Medina and Friedrich Schneider(2018) , Shadow Economies Around the World, What Did We Learn Over the Last 20 Years , IMF Working Paper , African Department , International Monetary Fund , January 2018.

يؤثر القطاع غير الرسمي على الإستثمار بشكل كبير من خلال تأثيره على كل من معدلات النمو

الاقتصادي، بحيث يؤدي إلى نمو الإقتصاد غير رسمي إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي و إلى إنخفاض الإيرادات

الضريبية بشكل يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق بالأخص ذلك الموجه إلى البنية التحتية و على مجمل الخدمات التي

تعزز التوسع في الإنتاج وعلى كفاءة توزيع الموارد، فنجد أن أنشطة الإقتصاد الرسمي تنهرب من إلزاماتها الضريبية

وهذا ما يدعم الموارد للتحويل نحو أنشطة الإقتصاد غير الرسمي بهدف التهرب من الضريبة وتحقيق عوائد أعلى فينتج بذلك فروقات بين عوائد عناصر الإنتاج في كل من القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، وهذا ما يفسره تشجيع تحول الموارد الإنتاجية إلى الإقتصاد غير الرسمي⁴⁵.

شهدت الجزائر خلال المنتصف الثاني من الثمانينات أزمة اقتصادية حادة نتيجة تراكم مجموعة من الأسباب، لعل أهمها إنخفاض أسعار البترول بما أدى إلى إنخفاض معدلات الإستثمار، وكذلك أزمة المديونية التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري آنذاك و بحلول التسعينات تواصلت آثار هذه الأزمة الاقتصادية فنلاحظ من خلال الجدول أن حجم الإقتصاد غير الرسمي شهد إرتفاعا نوعا ما طيلة فترة التسعينات فبلغ متوسط قدر تقريبا ب 37.21% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا راجع للعديد من أسباب من بينها أن الجزائر في هذه الفترة إعتمدت سياسة التحرير الإقتصادي التي دفعت إلى قيام القطاع الخاص بممارسة مضاربة في إطار تحرير التجارة الخارجية بمفهوم إنفتاح غير مراقب، كما نجد أن الآثار السلبية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي أدى إلى حل العديد من المؤسسات، وعليه تسريح العمال حيث قدر معدل البطالة سنة 1996 ب 30.7 بما نتج عنه إرتفاع معدلات الفقر، أيضا ساهمت سياسة إعادة تقييم العملة و رفع الدعم عن المنتجات الإستهلاكية وتخفيض حجم الإنفاق العام، كل هذه الأسباب ساهمت في إنتشار الرشوة والفساد والبيروقراطية وبالتالي إرتفاع حجم الإقتصاد الموازي، أما مع بداية الألفية شهد هذا الأخير إنخفاضا تدريجيا وصولا الى 23.98 %، و هذا ما يفسره رقابة السلطات على النشاطات الإقتصادية والقيام بالعديد من الإجراءات من شأنها تشجيع الإستثمار و إمتصاص معدلات البطالة من خلال خلق العديد من برامج التشغيل كإنشاء الوكالة الوطنية لدعم ANEM الوكالة الوطنية للتشغيل ANSEJ تشغيل الشباب .

⁴⁵ بورعدة حورية، آثار الإقتصاد الموازي على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2018-2019، ص 70.

عراقيل أخرى:

- إنعدام الأداء الفعال لدراسة الجدوى الفنية للمشروع الإستثماري الخاص.
- ثقل العبء الضريبي والجمركي.
- نقص في المعلومة الإقتصادية.

المطلب الثالث: تطور الإستثمار الخاص خلال الفترة ما بين 1967-1978

الجدول رقم (41) : تطور الإستثمار الخاص خلال الفترة ما بين 1967-1978

السنوات	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	المجموع
مبلغ الإستثمار (مليون دج)	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	6	18	940
عدد المشاريع المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	8	17	889

المصدر: إكرام مياسي، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، ص 112

تميزت هذه الفترة بصدور قانون رقم 63-277 المؤرخ في 27 جويلية 1963 المتضمن إمكانية قيام

المستثمرين الخواص بممارسة أنشطتهم ولكن بالتقيد بحدود تخضع لإجراءات النظام، والتي تستوجب تكوين وترقية العمال وتوطين هذه الإستثمارات و، كذلك تحديث عوامل الإنتاج لكن كل هذا مع متابعة ورقابة من قبل الدولة والتي تشترط توجيه نشاطاتهم الإنتاجية بما ترغب فيه، وتجدد الإشارة أن الإستثمار الخاص في هذه الفترة إرتكز في الصناعات الثانوية، فبتالي لم يلقى القطاع الخاص أي تشجيع بل كان مهمشا و الدور الريادي كان للقطاع العام أيضا ما تميزت به هذه الفترة وهو صدور قانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 والذي كان أكثر مرونة من سابقه، إلا أنه أيضا كان يقيد الإستثمار الخاص فكان يعاني هذا الأخير من عدم المنافسة و إحتكار كل من التجارة الخارجية والإستثمار في القطاعات الحيوية من قبل الدولة.

فبالرغم من أن مرحلة ما بين 1967-1971 إتسمت بصدور قانون ينص على تقديم قروض مالية للخواص إلا أن مشكل التمويل وتدخل الدولة كان مازال قائم وهذا ما أكده أيضا الميثاق الوطني في عام 1976 أهمية مواصلة الحفاظ على التوجه الاشتراكي وتقييد الإستثمار الخاص وحصر أنشطته .

المطلب الرابع :تطور الإستثمار الخاص في مرحلة الثمانينات

جدول رقم(42):المشاريع الخاصة المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية واللجان الولائية (1983-1987)

السنوات	اللجنة الوطنية للإعتماد		اللجان الولائية للإعتماد	
	عدد المشاريع	حجم الإستثمارات (10 ³ دج)	عدد المشاريع	حجم الإستثمارات (10 ³ دج)
ماي 1983 /ديسمبر 1984	289	2098073	893	1527439
1985	288	2492000	858	1508377
1986	197	1950462	1036	1839448
1987	440	4719892	1018	1884666
المجموع	1214	11260427	3805	6759930

المصدر: إكرام مياسي، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، مرجع سبق ذكره ،

ص 116.

تميزت فترة الثمانينات بتنظيم و تأطير القطاع الخاص فمن خلال المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد من 15 الى 19 جوان 1980، تم التوصية على ضرورة دمج القطاع الخاص في إطار التخطيط العام للإقتصاد الوطني و أكد على أهميته في الإنتاج والتشغيل ليأتي بعد ذلك أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة بصدور قانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 أضاف مهام جديدة للإستثمار الخاص وذلك بالمساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية وتجنيد الإدخار وخلق مناصب شغل والمساهمة، أيضا في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وضرورة تحقيق التكامل مع القطاع الخاص، ولكن بالرغم من هذه الإمتيازات إلا أن مشكل تحديد

سقف ومجال الإستثمار الخاص كبح من هذا الأخير بما جعل ضرورة تعديل قانون 1982 حتمية فأصدر قانون رقم 88-25 المؤرخ في 21 أوت 1982 الذي هدف أساسا إلى تشجيع الإستثمار الخاص بتحرير سقف الإستثمار الخاص و حرية المستثمر الخاص في الإستثمار في جميع القطاعات ،وهذا أيضا ما أكده صدور دستور 1989 في إهتمام الدولة بجلب إستثمارات خاصة و تعزيز مكانة القطاع الخاص .

المطلب الخامس :تطور الإستثمار الخاص في مرحلة التسعينات

جدول رقم (43):تطور المشاريع الخاصة خلال الفترة 1993-1999

السنة	عدد المشاريع	النسبة	التكلفة	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
1993	694	02	114	04	59606	06
1995	834	03	218	09	73818	07
1996	2075	07	178	07	127899	10
1997	4989	17	438	17	266761	21
1998	9144	30	912	36	388702	30
1999	12372	40	685	27	351986	28
المجموع	30108	100	2546	100	1268722	100

المصدر: زغيب مليكة رمينة عبد الغني(2013)،مدى نجاعة الحوافز الضريبية في تشجيع الإستثمار الخاص الوطني في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، ديسمبر.2013.

بصدور قانون النقد والقرض 90-10 بتاريخ 14 افريل 1990 تم فتح كل الأبواب أمام المبادرات الخاصة من خلال العديد من الإمتيازات من بينها إلغاء التمييز و إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين كل من المؤسسات الخاصة و المؤسسات العامة في الحصول على الإئتمان ،وأیضا بصدور قانون 91-19 المؤرخ في 19 فيفري 1991 تم تحرير التجارة الخارجية ليليه إجراء التحرير الإقتصادي وفتح الأسواق لرأس المال الوطني والأجنبي والمساواة بين المتعامل الخواص الوطني و الاجنبي بصدور قانون 93-12، بحيث بلغت الإستثمارات الخاصة المصرح بها منذ صدور هذا القانون 90.62 مليار دينار جزائري في سنة 1993 إلى سنة 1994 ،لكن ماشهده الواقع بعد

صدور هذا القانون أن القطاع الخاص واجه مشاكل من بينها البيروقراطية ومشاكل مرتبطة بتسيير العقار الصناعي بالإضافة إلى أحجام المستثمرين الأجانب على توظيف أموالهم في الجزائر، وهذا راجع لعدم الاستقرار الأمني والسياسي في هذه الفترة ليشهد القطاع الخاص بعد ذلك إرتفاع في سنة 1995 ليصل عدد المشاريع الخاصة إلى 834 مشروع فيستمر هذا الأخير في الارتفاع فحقق 4989 مشروع سنة 1997 ليتضاعف سنة 1999 إلى 12372 مشروع خاص.

المطلب السادس: تطور الإستثمار الخاص خلال الفترة 2001-2018

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية التي لها دور فعال في التنمية الإقتصادية فهي تمثل مدخلا هاما من مداخل النمو الإقتصادي، وإنطلاقا من هذه الأهمية قامت الجزائر بمجموعات من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها توفير المناخ الملائم والداعم لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص الخاصة منها .

جدول رقم (44): يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2001-2018

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	293946	392013	455393	482892	511856	550511
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	601583	656949	716895	786989	881919	979647

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات وزارة الصناعة والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz>

شهدت سنة 2001 صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي يعد أساس إنشاء و تشجيع هذه الأخيرة حيث إرتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 159507 مؤسسة سنة 1999 إلى

261863 مؤسسة سنة 2002، و من خلال ما هو موضح أعلاه يظهر لنا أن المؤسسات الخاصة عرفت تطورا ملحوظا حيث سنة 2001 بلغ عدد المؤسسات الخاصة 179893 مؤسسة خاصة ليستمر هذا العدد في الإرتفاع حيث تضاعف ليصل الى 979647 مؤسسة خاصة سنة 2018 وهذا التطور الكبير راجع لمجمل سياسات وآليات الدعم المقدمة من قبل الدولة لتشجيع المبادرة الحرة والفردية والقطاع الخاص بشكل عام .

المطلب السابع: مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة وفي توفير مناصب الشغل :

1- مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة:

جدول رقم (45): يوضع مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة

السنوات	1985	1986	1990	1993	1996	1998	2000
مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة%	32.88	39.4	42.92	47.7	45.7	53.25	41.7
السنوات	2002	2006	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة%	49.32	42.70	48.28	51.47	56.59	59.45	66.85

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات موقع الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال تتبع مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة فقد عرفت هذه النسبة في الفترة ما بين 1985-1990 زيادة ملحوظة ، و هذا راجع للبرنامج الخاص بإعادة الهيكلة العضوية و الإستقلالية المالية للمؤسسات الإقتصادية ، وما يجدر به الذكر أن الإقتصاد الجزائري في هذه الفترة عرف أزمة حادة سنة 1986 نتيجة إنخفاض أسعار البترول ، إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على القطاع الخاص بعكس ما هو الحال بالنسبة للإستثمار العام الذي عرف تراجعا ملحوظا .

و مع بداية 1990 و التوجه الجديد الذي يعتمد على آليات السوق و الإنسحاب التدريجي للدولة و كذا يوضح إطار تشريعي يشجع هذا القطاع ، إتجهت هذه النسبة إلى التزايد المستمر بالأخص سنة 1993 بعد صدور قانون الإستثمار في أكتوبر سنة 1993، فقدرت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة ب 47.7% لتستمر

مساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة في الإرتفاع والتي بلغت أعلى معدل سنة 1998 قدر بـ 53.25% ، و لكن ما هي إلا سنتين لتشهد هذه النسبة إنخفاضاً هاماً سنة 2000 و نفس الشيء بالنسبة لسنة 2007 بالرغم من صدور قانون 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار ، و هذا راجع إلى المعوقات و المشاكل التي يواجهها هذا الأخير بالأخص تلك المتعلقة بمجال التمويل و العقار بشكل يسمح بغلق العديد من المصانع ، وبالرغم من أن هذه النسبة في تزايد مستمر حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في سنة 2014 و 2015 على التوالي ما يقارب 59.45% و 66.85% إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة بالأهمية والدور التنموي الكبير الذي يلعبه هذا القطاع .

جدول رقم(46): مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية

القطاعات	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	2014	2015
الزراعة	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (دج)	1758182	1918671
	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة(%)	99.24	99.08
التجارة	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة(دج)	1953917	2126503
	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة(%)	94.50	94.12
النقل والمواصلات	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة(دج)	1310471	1401425
	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة(%)	84.03	84.38
البناء والأشغال العمومية	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة(دج)	1429384	1513607
	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة(%)	82.61	81.78

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات موقع الديوان الوطني للإحصائيات 2014-2015

- يرتكز مصدر إنشاء القيمة المضافة من طرف المؤسسات الخاصة في أربعة نشاطات أساسية :

- النشاط التجاري.

- النشاط الفلاحي.

- نشاط النقل و المواصلات .

- نشاط البناء و الأشغال العمومية .

يلاحظ أن الإتجاه العام في تكوين القيمة المضافة بالنسبة للقطاع الخاص يسيطر عليه كل من قطاع الفلاحة وقطاع التجارة ، حيث حقق القطاع الخاص قيمة مضافة قدرت تقريبا ب 99% من إجمالي القيمة المضافة في النشاط الفلاحي ، أما بالنسبة للقطاع التجارة فقد حقق أيضا نسبة مرتفعة قدرت بالتقريب ب 94% من إجمالي القيمة المضافة في قطاع التجارة وهذا ما يفسره هيمنة الصناعة الغذائية على باقي الفروع الأخرى في القطاع الصناعي ، و هذا ما يجعل توجه المستثمر الجديد بصفة آلية الى الإستثمار في النشاط التجاري مقارنة ببقية النشاطات الإقتصادية الأخرى ، و من خلال إمكانية تحقيق قيمة مضافة كبيرة في هذا القطاع بتلك المحققة في النشاطات الإقتصادية الأخرى خاصة الصناعية منها ، اما بالنسبة لقطاعي النقل والمواصلات وقطاع البناء والأشغال العمومية فلقد حقق القطاع الخاص فيهما مساهمة جيدة في القيمة المضافة بحيث سجل كل منها بالتقريب نسبي 84% و 82% على التوالي من إجمالي القيمة المضافة الخاصة بالقطاعين ، بالتالي الأشكال هنا يكمن في ضرورة إنجاز إستثمارات جديدة و مكثفة على مستوى جميع فروع النشاطات الإقتصادية عدا الفروع الأربعة المذكورة .

2- دور القطاع الخاص في توفير مناصب شغل:

جدول رقم (47): يوضح دور القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة القطاع العام في %التشغيل	34.4	34.1	34.4	40	42.8	41.2	41.1	42
مساهمة القطاع الخاص في %التشغيل	65.2	65.9	65.6	60	57.2	58.8	58.9	58

المصدر : من اعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات موقع الديوان الوطني للإحصائيات 2008-2009-2010-2011-

2012-2013-2014-2015

يعد القطاع الخاص العنصر الأساسي في عملية التنمية و المحرك الرئيسي للإقتصاد بحيث من الشكل الموالي يتضح لنا مدى مساهمة هذا الأخير في التشغيل بالجزائر ، إذ أنه شغل أكثر من 5 ملايين عامل سنة 2005 و هو ما يعادل 36% من حجم التشغيل .

و كما صرح الديوان الوطني للإحصائيات ons بوجود 8045000 أجير منهم 63% يشتغلون في القطاع الخاص أي ما يعادل 5081000 أجير و الذين يتوزعون حسب النشاطات الإقتصادية كما يلي:

- التجارة و الخدمات 38.2%

- الزراعة 26.6%.

- البناء و الأشغال العمومية 22.1%.

- الصناعة 13.1%.

و إستمرت مساهمة هذا القطاع في التشغيل بتزايد مستمر إذ بلغت النسبة بما يقارب 60% و 58% خلال

السنتين 2014 و 2015 على التوالي ، وهذا راجع للسياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة والتي تركز على

القطاع الخاص كمولد أساسي لسوق التشغيل هذا من جانب، ومن جانب آخر أصبح مساهمة القطاع الخاص في هذا السوق ضرورة حتمية يقتضيها تراجع أسعار النفط والتنويع الإقتصادي .

و بالمقابل بقي حجم التشغيل في القطاع العام شبه ثابت بالأخص خلال الفترة ما بين 2011 و 2015 ليحقق نسبة مساهمة في التشغيل تتراوح ما بين 40% او 42%.

المطلب الثامن :تمويل إستثمارات القطاع الخاص في الجزائر

على الرغم من الدور الذي يلعبه القطاع الخاص فإن طرح قضية تطويره و توسيع حجم إستثماراته يرتبط بطرح القضايا المتعلقة بمصادر و طرق تمويله في ظل قصور الموارد الذاتية و غياب سوق مالي فعال ، و بهذا نجد أن الإستثمار الخاص يعتمد بدرجة كبيرة على البنوك في الجزائر .

1. التمويل البنكي للقطاع الخاص :

لقد عرف القطاع الخاص خلال فترة الإقتصاد الموجه عدة عراقيل و صعوبات في التمويل البنكي، و هذا في ظل إحتكار القطاع العام للنشاط الإقتصادي ، و رغبة في تفادي هذه المعوقات و تماشيا مع سياسة الإنفتاح على إقتصاد السوق و الإندماج في الإقتصاد العالمي جاء قانون النقد و القرض 90-10 الذي وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، و هذا ما أعطى مجالا واسعا لترقية القطاع الخاص⁴⁶.

فقد عرف حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص تغيرا و تطور كبير و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(48): حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة 1970-2016 (مليار دينار جزائري)

السنوات	حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص	السنوات	حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص
1970	28,44051	1993	6,617753
1971	35,00871	1994	6,489105
1972	47,72994	1995	5,199387

⁴⁶ زينب طورش ، ناجي بن حسين(2015) ، تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 1990-2013،مجلة العلوم الانسانية ، العدد 43، جوان 2015، ص 394 .

5,364903	1996	49,13802	1973
3,907417	1997	42,0065	1974
4,563822	1998	49,96541	1975
5,38809	1999	53,55385	1976
5,96564	2000	49,9044	1977
8,014264	2001	53,82228	1978
12,19979	2002	51,98722	1979
11,22233	2003	48,50831	1980
10,99778	2004	52,57105	1981
11,92915	2005	62,16137	1982
12,1171	2006	65,06718	1983
12,9901	2007	66,49738	1984
12,7958	2008	68,72983	1985
16,26581	2009	69,31185	1986
15,20824	2010	67,53259	1987
13,71551	2011	68,14678	1988
14,02531	2012	63,19372	1989
16,49789	2013	56,14322	1990
18,35198	2014	46,28917	1991
21,72547	2015	7,254818	1992
23,01749	2016		

المصدر : زينب طورش ، ناجي بن حسين(2015) ، تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 1990-2013، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 43 ، جوان 2015 ، ص 395.

يعتبر معدل التمويل المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي متغيرا أو مؤشرا من بين المؤشرات

السته التي تقيس حجم التطور المالي لبلد ما ، وسيمكننا هذا المتغير من إعطاء صورة واضحة عن مساهمة البنوك

في الجزائر في تمويل أنشطة القطاع الخاص في الجزائر . من خلال الجدول الذي يبين حجم التمويلات البنكية

للقطاع الخاص في الجزائر نلاحظ أن حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص قد عرفت خلال الفترة (1970-

1988) حيث بلغ حجم القروض سنة 1970 مبلغ 28,44051 مليار دينار جزائري و قد إرتفعت إلى أن وصلت 68,14678 سنة 1988 و يعود ذلك إلى إرتفاع عدد المؤسسات الممولة من طرف البنوك ، ثم إنخفضت سنة 1989 حيث بلغت 63,19372 مليار دينار إلى أن وصلت 3,907417 مليار دينار سنة 1997 و هذا الإنخفاض راجع إلى إنخفاض عدد المؤسسات الخاصة، بسبب غلقها لعدم تمكنها من تجاوز عقبات التي تعترضها أثناء أنشطتها، ثم بدأت بالإرتفاع في سنة 1998 حيث بلغت 4,563822 مليار دينار إلى أن وصلت 23,01749 مليار دينار و هذا سنة 2016.

و على العموم فإن التمويل البنكي في الجزائر للقطاع الخاص يتميز بقلة الصيغ التمويلية المناسبة التي تأخذ خصوصية المؤسسات الخاصة بعين الإعتبار، و عدم وجود إمكانيات للحصول على قروض من مصادر تمويل رسمية حيث تعتمد فقط على مصادر التمويل الخاصة و غير الرسمية، وتنحصر أساليب منح القروض للمشروعات بإختلاف أحجامها وطبيعتها القانونية في السحب على المكشوف لتمويل إحتياجات الإستغلال، القرض المتوسط الأجل القابل لإعادة الخضم لدى البنك المركزي لتمويل الإستثمار و الكفالات والقروض المستندية. أما فيما يتعلق بالتمويل طويل الأجل (تقنية التمويل التأجيري)، فخطوط القروض قد تكون كافية ولكن الإستفادة منها تبقى صعبة.

2. مساهمة البورصة في تمويل القطاع الخاص :

يعتبر وجود سوق رأس المال و درجة نموه و تطوره إنعكاس لدرجة نمو و تطور الوعي الإستثماري ، حيث تظهر أهمية السوق من خلال الوظائف الإقتصادية التي لها إرتباط كبير بكفاءة و أداء الإقتصاد ككل فالسوق يعمل على خلق نوع من التقارب بين مختلف القطاعات التي تقوم بالإستثمار الحقيقي و تكوين رأس المال و القطاعات التي تخلق الإدخار⁴⁷ .

⁴⁷ حيدوش عاشور، حيدوش سعجية (2018)، الاسواق المالية ضرورة حتمية لتمويل الاقتصاد -دراسة تقييمية لبورصة الجزائر و اقتراح سبل تفعيلها، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد 2، افريل 2018، ص 135.

و في ظل إنتقال الجزائر إلى إقتصاد السوق، أصبحت البورصة أداة ضرورية، فهي تعتبر وسيلة جديدة من وسائل تمويل الإقتصاد وبذلك يتدعم نظام التمويل دون التقليل من أهمية التمويل المصرفي.

إن اللجوء العلي للإدخار يعتبر كمرحلة أولية لدخول المؤسسة في البورصة، وإن الطابع العلي للإدخار ينتج من:

- توظيف الأصول المالية بحجم يتعدى دائرة محدودة من الأشخاص.
- قبول الأصول المالية للتداول لدى بورصة القيم المنقولة.
- اللجوء إما إلى البنوك ، إلى المؤسسات المالية أو الوسطاء في عمليات البورصة أو إلى أساليب الإشهار العادي.

و أما عن مصادر التمويل الأخرى -التمويل المصرفي والتمويل الذاتي- يمكن القول أنه لا يمكن للمؤسسات التخلي عن هذين المصدرين ، لكن مع تطور البورصة يمكن لها التقليل من الإعتماد على هذين العنصرين للتمويل خصوصا مع المميزات التي توفرها البورصة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي⁴⁸.

الجدول رقم (49): عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر (2010-2017)

الرمز في البورصة	إسم الشركة	القطاع	عدد الأسهم	القيمة الإسمية
ALL	أليانس للتأمينات	التأمينات	5804511	200
ROUI	ان سي أروبية	الصناعات الغذائية	8491950	100
AUR	م.ت.ف.الاوراسي	الفندقة	6.000.000	250
SAI	صيدال	الصناعة الصيدلانية	10.000.000	200
BIO	بيوفارم	الصناعة الصيدلانية	25521875	200

المصدر : التقارير السنوية للجنة مراقبة عمليات البورصة (<http://www.sgbv.dz>).

⁴⁸دالي لمياء(2006)، مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و اثره على الاقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، المنعقد يومي 21-22 نوفمبر 2006، بجامعة بسكرة ، ص

نلاحظ من خلال الجدول السابق الإنخفاض الكبير في عدد الشركات المقيدة في البورصة والتي طرحت أسهم في البورصة، وهذا العدد بقي مقتصرًا على ثلاثة شركات خلال الفترة 2000-2004، وتمثل هذه الشركات في رياض سطيف، الأوراسي و صيدال ، و في 2005 إسترجعت البورصة نفس جديد بفضل إنضمام سند دين كل من إتصالات الجزائر و سونلغاز الى البورصة ، إلا أن هذا العدد للشركات تقلص خلال سنة 2006 إلى

أربعة شركات وكان ذلك 6 ديسمبر 2006 بعد ما قدم رياض سطيف عرض علني لسحب سنده بتاريخ 30 جويلية 2006، إلا أن عدد الشركات المقيدة سرعان ما عدا إلى خمسة شركات بانضمام شركة الخطوط الجوية الجزائرية عن طريق طرح سند دين لقسم السندات الخاص بالشركات ، ويرتفع بذلك عدد السندات المسعرة في البورصة إلى ثلاثة ، كما إستمر عدد الشركات المدرجة في البورصة في الثبات إلى غاية 2011 ، بعد دخول شركة اليانس لتأمينات وخروج شركة الخطوط الجوية.

-أداء السوق الرسمية خلال الفترة 2000-2017:

الجدول رقم (50) : تطور حجم التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	عدد المعاملات	حجم المعاملات	قيمة المعاملات
2000	4559	323.990	720.039.160
2001	2898	361445	533.217.905
2002	2071	80161	112.060.345
2003	393	39693	17.257.700
2004	30	5710	3.368.560
2005	64	13487	4.188.200
2006	234	76010	149.391.910
2007	410	130443	960.417.115
2008	545	184110	1.218.511.505
2009	488	143563	896.650.625
2010	361	117729	670.069.575
2011	520	252954	321.222.985

36.038.865	49471	143	2012
670.069.575	117.729	361	2013
414.103.340	90.111	251	2014
321.222.985	252.954	520	2015
805.500.430	788.860	339	2016
175.208.440	269.835	320	2017

المصدر : - بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-

2015، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس، سنة 2018-2019، ص 210.

- حيدوشي عاشور، حيدوش سعجية، الاسواق المالية ضرورة حتمية لتمويل الاقتصاد -دراسة تقييمية لبورصة الجزائر و اقتراح سبل تفعيلها، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص ، المجلد 2، افريل 2018، ص 139.

من خلال الجدول السابق يتضح جليا إنخفاض عدد المعاملات خلال الفترة 2000-2017 ، حين أن عدد

المعاملات شهدت أكبر قيمة في بورصة الجزائر و ذلك سنة 2000 بحث وصل عددها 4559 معاملة ، و يرجع


ذلك إلى الإقبال الكبير على سندات سونطراك و الإدراج الجديد لأسهم فندق الأوراسي ،لكن بعد هذا شهد

إنخفاض سنة 2004 وصل الى 30 معاملة و هذا راجع إلى إنخفاض أسهم الشركات المدرجة ، و في سنة

2005 بدأ حجم المعاملات في الإرتفاع تدريجيا إلى أن وصل سنة 2017 الى 320 معاملة .

خاتمة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على واقع الإستثمار في الجزائر وذلك بتشخيص مناخ الإستثمار من خلال تحليل كل من مؤشرات إستقرار الأوضاع السياسية و الأمنية و أيضا الإقتصادية و مدى تطور البنية التحتية باعتبارها عوامل أساسية تحث على الإستثمار ، وكذلك بتحليل وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار إتضح أن مناخ الإستثمار في الجزائر كان ومزال غير ملائم ولم يعمل على جذب وتشجيع الإستثمارات الأجنبية والإستثمار الخاص المحلي ، وبقراءة تطور السياسة الإستثمارية للجزائر إتضح أيضا أن الاقتصاد الجزائري قد عانى من العديد من المشاكل الاقتصادية ، من بينها تلك المتعلقة بالسياسة الإستثمارية التي كانت سائدة في ظل الإقتصاد الموجه ، الأمر الذي دفع إلى عملية الإصلاح الاقتصادي والإهتمام بالقطاع الخاص ولكن هذا الأخير مزال إلى غاية اليوم يعاني من مجموعة من العقبات الأمر الذي يجعله بطيء في تطوره وفي نمو مساهمته في القيمة المضافة وعدم فعاليته في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام .



الفصل الرابع :

دراسة قياسية للعلاقة

ما بين الإستثمار العام

و الإستثمار الخاص في الجزائر

مقدمة الفصل :

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني تبين أن هناك جدل نظري حول طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص ، و أن الدراسات التطبيقية السابقة لم تتوصل إلى نتائج قاطعة بخصوص طبيعة هذه العلاقة ، الأمر الذي يستلزم قياس وتحليل طبيعة هذه العلاقة وذلك بالإعتماد على تقنيات الإقتصاد القياسي و الذي يعد من العلوم التي لها دورا كبيرا في تحليل الظواهر الإقتصادية ، الأمر الذي دفع إلى التأكيد المتزايد حول إستخدام الطرق القياسية في تحليل العلاقات النظرية بين المتغيرات الإقتصادية . فإستخدام الطرق القياسية يمكن تزويدنا بتقديرات كمية لأحجام العلاقات بين المتغيرات ، كما يمكن أيضا أن تزويدنا بطرق للتحقق من النظريات الإقتصادية أو رفضها .

و لقد شهد الإقتصاد القياسي تطورا ملحوظا إلى يومنا هذا ، فكانت المرحلة الأولى لظهوره عبارة عن محاولات لبعض الإقتصاديين الأوائل في إيجاد قيم عديدة لبعض المتغيرات الإقتصادية ، ثم ليقوم بعد ذلك الإقتصاديين بالتعامل مع مجموعة من المتغيرات أثناء تقديرهم للعلاقات الإقتصادية ، لتأتي بعد ذلك المرحلة التي توالى فيها الإصدارات في العديد من المجالات و المراجع المتخصصة في ذلك ، و إلى يومنا هذا مازال الإقتصاد القياسي التطبيقي يشهد تطورات لعل أبرزها إستخدام النمذجة اللاخطية في تفسير الظواهر الإقتصادية ، و التي كان من بين أهم دوافعها هو أن معظم المتغيرات الإقتصادية تشهد تقلبات و صدمات ، قد تنعكس في شكل سيرورة لاخطية.

و انطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى النمذجة القياسية التي يمكن من خلالها تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في الجزائر للفترة (1984-2017) ، و في هذا السياق سيكون هناك مقارنة خطية بإستعمال منهجية ARDL و ذلك للتعرف على طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص و ثانيا للتعرف على طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام في البنية التحتية و الإستثمار الخاص . وكمحاولة لمعرفة اذا ما كانت طبيعة هذه العلاقة متماثلة أو غير متماثلة طيلة فترة الدراسة ، سيتم إستخدام مقارنة لاخطية ممثلة في كل من نموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري ونموذج الإنحدار الذاتي ذو الإنتقال السلس و التدريجي .

المبحث الأول : الإطار القياسي المتبع في التحليل

تعتمد معظم الدراسات السابقة على المنهج القياسي والذي بدوره يجمع بين النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء ، كما أنه ذلك المنهج أو العلم الذي يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بالطرق الإحصائية ، و هذا بهدف إعطاء قيمة رقمية للعلاقات الاقتصادية، ويهدف أيضا إلى تحليل و إختبار النظريات الاقتصادية والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل وهذا من أجل تسهيل عملية رسم السياسات و إتخاذ القرارات وعليه سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بمنهجية الإقتصاد القياسي المتبعة في التحليل .

المطلب الأول : ماهية السلاسل الزمنية

1. تعريف السلاسل الزمنية :

يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا أو بمفهوم آخر هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، إذ أن كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة.¹

أو يمكن تعريف السلسلة الزمنية $X_1, X_2, X_3, \dots, X_t$ بمتتالية عددية تكون مؤشرة بعامل الزمن ويشير X_t إلى المتغير المدروس في اللحظة t ².

كما تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن وتكون هذه المشاهدات المتعاقبة مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية وتعد السلسلة الزمنية الساكنة أو المستقرة إذا ما كانت

¹ محمد شبيخي (2012)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، ص 195 .
² G ourieroux .c (1990), série temporelles et modèles dynamiques, édition economica ,paris,pp19.

مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين ،أي بعبارة أخرى كل من المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن³.

المطلب الثاني : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية وإختبارات الجذر الأحادي

1. إستقرارية السلاسل الزمنية:

كأول خطوة يتم فحص درجة تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات محل الدراسة ،وهذا بغرض معرفة ما إن كانت هذه المتغيرات مستقرة أو أنها غير مستقرة حيث غياب الإستقرارية عادة ما يكون إنحدار زائف أي أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن ومن المؤشرات الأولية الدالة على أنّ الانحدار المقدر بين بيانات السلسلة الزمنية زائفٌ هو كبر معامل التحديد (R^2)، وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة (t) و (F) بدرجة كبيرة مع وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation)، يرجع ذلك إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها إتجاه عام يعكس ظروفًا معينة، تؤثر على جميع المتغيرات؛ فتجعلها تتغير بنفس الإتجاه ،بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها،ويحدث هذا غالبا في موجات الكساد أو الركود التي تحتاج إقتصاديات العالم⁴.

2. إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (unit root test)

يهدف هذا الإختبار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات الإقتصادية محل الدراسة خلال فترة زمنية محددة، و للتأكد من مدى سكونها و تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة فمن خلال الدراسة التي قام بها Nelson(1982) و Plosser⁵ بين أن معظم المتغيرات الإقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى $I(0)$ لذا فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) غير مناسب حيث يتم الحصول على قيم

³ ندوى خزعل رشاد (2011)، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، كلية الادارة والاقتصاد الموصل ،، المجلد 11، العدد 19، ص 269.

⁴ عبد القادر محمد عطية (2005)، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، ص 648 .

⁵ Nelson, C. R. & Plosser, C. I. (1982), **Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications**, Journal of Monetary Economics, Vol (10), pp 139-162.

مرتفعة لكل من (F , t) و لمعامل تحديد الإنحدار (R) و لتجنب ظهور مشكلة الإنحدار الزائف التي لا تعطي بعدا حقيقيا و لا تفسيرا إقتصاديا بحيث يمكن القول وعلى هذا الأساس يقصد بالسلاسل الزمنية المستقرة تلك السلاسل التي لا تتضمن إتجاه عام ولا مركبة فصلية⁶، وذلك إذا كان وسطها و تباينها ثابت على مرور الزمن أما التباين المشترك لأي قيمتين للمتغير يعتمد على الفرق الزمن لهاتين القيمتين :

- الوسط الحسابي ثابت

$$E(X_t) = \text{constant},$$

- التباين الثابت

$$\text{Var}(X_t) = \text{constant}$$

- التباين المشترك يعتمد على فرق الزمن

$$\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = \text{depends on } t \text{ \& } k \neq 0$$

فهناك إختبارات عديدة لقياس مدى إستقرار متغيرات النموذج و عليه تم إستخدام إختبار ديكي فولر الموسع

(Augmented Dickey – Fuller Test) وإختبار فيليبس بيرون (Philips perron)

✚ إختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

يعتمد إختبار ديكي فولر في دراسته لإستقرارية السلاسل الزمنية على تقدير ثلاثة معادلات فنجد في الأولى الحد

الثابت و الثانية بوجود الحد الثابت و إتجاه العام و الثالثة بدون الحد الثابت و إتجاه العام.

- بوجود الحد الثابت و إتجاه العام

$$\Delta Y_T = \beta_0 + \delta Y_{t-1} + \beta_2 t + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta Y_{t-1} + U_t$$

⁶ Régis Bourbounnais (2003), Econométrie, dunod 5^{eme} édition ,paris ,pp225.

- بوجود الحد الثابت

$$\Delta Y_T = \beta_0 + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta Y_{t-1} + U_t$$

- بدون الحد الثابت و اتجاه

العام

$$\Delta Y_T = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta Y_{t-1} + U_t$$

- فإذا كانت قيمة **t statistic** المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (بالقيم المطلقة) عند مستوى معنوية معين ، فإنه يمكن رفض فرضية العدم والقائلة بأن السلسلة الزمنية مستقرة في المستوى أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية بالقيم المطلقة فنقبل الفرضية الصفرية وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة في المستوى و عليه يتم الأخذ بالفرق الأول .

✚ إختبار فيليبس - بيرون (phillips-perron)

يختلف إختبار فيليبس بيرون عن إختبار ديكي فولر الموسع كون هذا الأخير لا يأخذ بعين الإعتبار الأخطاء ذات التباينات غير متجانسة فيتميز إختبار (pp) في قدرته في معالجة الإرتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى لإستخدام طرق إحصائية غير معلمية ليأخذ في الإعتبار الإرتباط التسلسلي في حدود الخطأ بدون إضافة حدود الفرق المتباطئة .

✚ إختبار kpss :

لقد إقترح هذا الإختبار عام (1992) من قبل (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt &)

(Shin)، فيعتمد هذا الإختبار على مضاعف لاغرانج (LM). ويقوم إختبار (Kpss) على المراحل الآتية:⁷

⁷ شيخي محمد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ص 213.

- حساب المجموع الجزئي للبواقي بعد تقدير النماذج في الإختبارين (ADF) و (PP):

$$S_t^2 = \sum_{i=1}^t e_t \dots \dots \dots$$

- تقدير التباين طويل الأجل () بنفس طريقة إختبار فيلبس بيرون (PP):

$$S_1^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^n \left(1 - \frac{i}{t+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t + e_{t-i} \dots \dots \dots$$

- تحسب إحصائية إختبار (Kpss) من العلاقة الآتية:

$$LM = \frac{1}{S_1^2} \cdot \frac{\sum_{t=1}^n S_t^2}{n^2} \dots \dots \dots$$

وتعتمد القيم الحرجة لهذا الإختبار على قيم (LM Statistic) مقارنة مع قيم (Kpss) المحسوبة، إذ نرفض فرضية العدم إذا كانت الإحصائية (LM) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة .

نقبل فرضية الإستقرار إذا كانت الإحصائية (LM) المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة.

المطلب الثالث : الإختبارات التشخيصية للتحقق من مصداقية النموذج

1. إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: جاك بيرا

تتمثل فرضية العدم في هذا الإختبار أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي، بحيث يمكن حساب إحصائية جاك بيرا

$J(B)$ التي تتبع توزيع طبيعي $\chi_{1-\alpha}^2$

$$JB = \frac{n}{6} \beta_1 + \frac{n}{24} (\beta_2 - 3)^2 \rightarrow \chi_{1-\alpha}^2$$

2. إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: Breusch Godfrey :

يعتمد هذا الإختبار على مضاعف لاغرانج، و الذي يهدف بدوره بإختبار وجود إرتباط ذاتي من درجة تكون أكبر من الواحد ويكتب نموذج الإنحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p على النحو التالي: ⁸

$$\varepsilon_t = \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + u_t$$

$$LM = (n - p) \times R^2$$

- الإحصائية:

و يكون النموذج العام لما تكون الأخطاء مرتبطة ذاتيا على الشكل التالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \dots + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + u_t$$

و يعتمد إجراء هذا الإختبار على ثلاث خطوات تتمثل في مايلي :

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}_t$

- تقدير المعادلة الوسيطة الممثلة كالتالي:

$$\hat{\varepsilon}_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \dots + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \hat{\varepsilon}_{t-1} + \rho_2 \hat{\varepsilon}_{t-2} + \dots + \rho_p \hat{\varepsilon}_{t-p} + u_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ومن خلال هذه إستعمال هذه المعادلة سنفقد p مشاهدة.

- تتمثل فرضية إستقلالية الأخطاء H_0 التي يتوجب إختبارها :

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0$$

نرفض الفرضية H_0 لإستقلالية الأخطاء اذا كان $(n-p) \times R^2$ أكبر من $\chi^2(p)$.

⁸ محمد شيخي (2012)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 100.

3. إختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين :

يستخدم الإختبار لتفحص وجود مشكلة عدم ثبات التباين أو عدم وجودها ويعتمد هذا الإختبار على أربعة خطوات تتمثل في⁹ أن يتم حساب ε_t باقي نموذج الإنحدار ومن ثم حساب مربعات البواقي ε_t^2 ، وكخطوة ثالثة يتم إجراء الإنحدار الذاتي للبواقي ذات p تأخر، رابعا يتم حساب إحصائية مضاعف لاغرانج ومن خلال تقدير النموذج التالي¹⁰:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2$$

وبالاعتماد على مضاعف لاغرانج يمكن قبول أو رفض فرضية العدم فإذا كانت قيمة الإحصائية المحسوبة LM أصغر من قيمة $X^2(p)$ الجدولية يتم قبول فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين وإذا ما كانت LM أكبر من قيمة $X^2(p)$ الجدولية، في هذه الحالة يتم قبول الفرضية البديلة مما يعني ثبات تباين الخطأ ووجود مشكلة عدم ثبات التباين .

4. إختبار الإستقرار الهيكلي :

يمكننا هذا الإختبار من الكشف عن عدم الإستقرار الهيكلي لمعدلات الإنحدار و هذا بمرور الوقت، وهذا بعكس إختبار شاو¹¹ فنميز في هذا الإختبار أي كل من إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة و إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة، ويمكن أن نشير الى $\tilde{\varepsilon}_t$ إلى البواقي المحسوبة من خلال إنحرفها المعياري مثل

⁹ Régie Borbonnaie(2005), **Manuel et Exercices corrigés**, Dunod, Paris, 6ème éd., pp. 148-149.

¹⁰ طالب سومية شاهيناز(2017)، الأثر الديناميكي للنمو الإقتصادي على البطالة - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي جامعة سيدي بلعباس، ص 168 .

¹¹ Régis Borbonnaie(2015) , **économétrie cours et exercices corrigés**, Dunod paris 9 éme éd, pp85.

ذلك: $\tilde{\varepsilon}_t = \hat{\varepsilon}_t / \hat{\sigma}_{\varepsilon}$ فيشير k عدد المعلمات المقدرة في النموذج سواء كانت إحصائية S_t لإختبار المجموع

التراكمي للبواقى المعاودة وإحصائية \hat{S}_t لإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقى المعاودة لدينا: ¹²

$$S_t = (T - k) \frac{\sum_{j=k+1}^t \tilde{\varepsilon}_j}{\sum_{j=k+1}^t \tilde{\varepsilon}_j^2} \quad t = k + 1, \dots, T$$

$$S'_t = \frac{\sum_{j=k+1}^t \tilde{\varepsilon}_j^2}{\sum_{j=k+1}^T \tilde{\varepsilon}_j^2} \quad t = k + 1, \dots, T$$

وعليه فإذا كانت المعاملات المستقرة بمرور الوقت وهذا ما يتطلب أن تكون البواقى المعاودة ضمن المجال المعرف

كما يلي:

$$\left[\pm \frac{\alpha(2t + T - 3k)}{\sqrt{T - k}} \right]$$

حيث $\alpha = 0.850 - 0.948 - 1.143$ على التوالي للقيم 1%-5%-10% ونفس الشيء بالنسبة لمربعات

البواقى المعاودة \hat{S}_t يجب أن تكون داخل المجال المعرف كمايلي :

$$\left[\pm C \frac{(t - T)}{T - k} \right]$$

المطلب الرابع : نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

نستخدم في هذه الدراسة منهجية Ardl، أخذت هذه المنهجية المطورة من قبل pesaran (1997)

sun & Shinand (1998) و pesaran و آخرون (2001) صدقوا واسعا لتمييزها عن منهجيتي

Angel Granger و جوهانسن، حيث أن هذه إختبارات التكامل المشترك تتوجب أن تكون المتغيرات

¹² Christophe hurlin, économétrie Appliquée séries Temporelles cours de tronc commun, chapitre 4 U.F.R économie Appliquée, pp9.

موضوع الدراسة متكاملة من نفس الرتبة وينتج عن هذه الإختبارات نتائج غير دقيقة في حالة ما إذا كان حجم عينة الدراسة صغيرة¹³، فنجد أنه بإستخدام منهجية Ardl يمكننا دمج خليط من المتغيرات $I(0)$ و $I(1)$ بشرط عدم وجود متغيرات $I(2)$.

كما أن منهجية Ardl تتمتع بمجموعة من الخصائص تجعلها تتميز عن النماذج الأخرى للتكامل المشترك .

1. خصائص منهجية ARDL للتكامل المشترك:

- دراسة وفصل التأثيرات في الأجل الطويل عن المدى القصير.
- تحديد العلاقة التكاملية في كل من المدى القصير والطويل في نفس المعادلة.
- تحديد حجم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تسمح هذه الطريقة بأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني وذلك بغية الحصول على أفضل مجموعة من البيانات .
- نستطيع من خلال هذه المنهجية تقدير المعلمات المتغيرة المستقلة في الأجلين القصير والطويل وتعد معلماته المقدر في كل من المدى القصير والطويل أكثر إتساقا من تلك المقدر في الطرق الأخرى مثل أنجل غرانجر وطريقة جوهانسن .
- يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج التي تتناسب مع أحجام العينات المتوسطة .

¹³حسن شومان واخرون (2013) ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب ARDLدمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الاخطاء ،مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد بغداد ، المجلد9 ، العدد 34 ، ص 187.

2. مراحل منهجية ARDL للتكامل المشترك:

تتمثل مراحل منهجية ARDL كالتالي:

✚ إختيار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني:

تتم في هذه المرحلة إختيار فترة الإبطاء المتلى، وتعد هذه المرحلة ضرورة وهذا لإلغاء مشكلة الارتباط الذاتي لحد

الخطأ وذلك وعليه يتم إختيار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج على أساس أقل قيمة للمعايير الإحصائية

الخمسة والتي تتمثل كالتالي:

• معيار معلومات حنان وكوين (Hannan-Quinn criterion (HQ) وتكون صيغته كالتالي:

$$H. Q_{(p)} = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P \ln(T)}{T} \dots$$

• معيار معلومات شوارز (Schwarz Info Criterion (SIC) وتكون صيغته كالتالي:

$$SC_{(p)} = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P \ln(T)}{T} \dots$$

• معيار معلومات أكيكي (Akaike Info Criterion (AIC) وتكون صيغته كالتالي:

$$AIC_{(p)} = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P}{T} \dots$$

• معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error Criterion (FPE) وتكون صيغته

كالتالي:

$$FPE_{(p)} = \left[\frac{T + P - k}{k - p \cdot k} \right]^k \cdot \det \sum e \dots$$

• معيار نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood Ratio Test (LR)

✚ إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

و لإختبار علاقة التكامل المشترك يتم طرح فرضتين فرضية العدم و الفرضية البديلة وعليه نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال إختبار Wald Test والتي يتم مقارنتها و القيم الحرجة المقترحة من قبل فنجد فيها الحد الأدنى و الحد الأعلى .

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = 0.$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq 0.$$

ويوجد ثلاث حالات لذلك¹⁴:

- إذا كانت قيمة فيشر أكبر من الحد الأعلى فنقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة ونرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة .

- إذا كانت قيمة فيشر أصغر من الحد الأدنى فنقبل فرضية العدم وهي عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة .

- إذا كانت قيمة فيشر ما بين القيمة للحد الأدنى والقيمة الحرجة للحد الأعلى ففي هذه الحالة لا يمكن إتخاذ قرار وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة الآتية:

$$Y_T = \mu + \sum_{i=1}^p \alpha_i Y_{t-1} + \sum_{j=0}^q \gamma_j X_{t-1} + U_t$$

¹⁴ Emeka Nkoro ,Aham Kelvin Uko(2016), **Autoregressive distributed lag (ARDL)cointegration technique :application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4,pp78.

حيث تمثل كل من:

Y_t : المتغير التابع.

X_t : المتغير المستقل .

$(\mathbf{y}, \boldsymbol{\alpha}, \mu)$: معاملات المتغيرات .

(\mathbf{p}, \mathbf{q}) : فترات الإبطاء للفرق الأول للمتغيرات .

(U_t) : حد الخطأ العشوائي.

و كمرحلة ثالثة تتمثل في يتم الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك بإستخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والمتحصل عليها من العلاقة طويلة الأجل كالتالي :

$$\Delta Y_T = \mu + \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=0}^m \gamma_j \Delta X_{t-1} + \beta ECT_{t-1} + U_t$$

و يعرف حد تصحيح الخطأ كالتالي:

$$ECT_t = Y_{t-1} + \beta_0 + \gamma_1 X_{t-1} + U_t$$

المبحث الثاني: العلاقة الخطية بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها:

لظالما كانت طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص سببا لنقاش وخلاف في النظرية الإقتصادية والسياسات الإقتصادية سواء كانت العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص مزاحمة أو تكامل ، فالإستثمار العام يعد من أهم المتغيرات الإقتصادية الحاكمة في الإقتصاد الجزائري فهو يؤثر بشكل ملحوظ على مكونات الطلب المحلي بالأخص على الإستثمار الخاص وعلى هذا الأساس يتمثل الهدف الرئيسي في هذه المرحلة من الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص سواء. كانت العلاقة علاقة مزاحمة أو تكاملية بينهما أي معرفة الأثر الذي يمارسه الإستثمار العام على الإستثمار الخاص ، وفي هذا الإطار سيتم بالأخذ بحجم الإستثمار العام بصورته الإجمالية أي يشمل كل من الإستثمار العام في القطاعات الإنتاجية و الإستثمار العام في البنية التحتية وذلك كمحدد من محددات الإستثمار الخاص ومحاولة معرفة هذا الأثر وتحديد طبيعة هذه العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1984-2017.

المطلب الثاني : منهجية الدراسة و النموذج المستخدم

تتمثل منهجية البحث في إستعمال المنهج القياسي لإختبار مدى صحة الفرضيات سابقة الذكر وعليه لدراسة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص وبالإعتماد على الدراسات السابقة ، يمكن إستخدام دالة الإستثمار الخاص لتحقيق الأهداف المسطرة ، ومع إختيار متغيرات تفسيرية للإستثمار الخاص التي أجمعت عليها مختلف الدراسات السابقة خاصة تلك الدراسات السابقة المشابهة للاقتصاد الجزائري.

و إنطلاقا مما سبق يمكن كتابة دالة الإستثمار الخاص بصيغتها النهائية كمايلي :

$$IP = \alpha_0 + \alpha_1 IG + \alpha_2 REER + \alpha_3 RGDP + \alpha_4 RINT + \alpha_5 TRAD + \alpha_6 ICRG + \epsilon_t$$

وبناء على المعادلة أعلاه سوف نقدر نموذج (ARDL) وفق الصيغة التالية :

$$\begin{aligned} \Delta IP_t = & \alpha + \beta_1 IG_{t-1} + \beta_2 RGDP_{t-1} + \beta_3 REER_{t-1} + \beta_4 RINT_{t-1} \\ & + \beta_5 TRAD_{t-1} + \beta_6 ICRG_{t-1} + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta IG_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta RGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_3 REER_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_4 RINT_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q \gamma_5 \Delta TRAD_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_6 \Delta ICRG_{t-i} \quad \epsilon_t \end{aligned}$$

و الجدول التالي يتضمن بهذه المتغيرات التي يحتويها النموذج المذكور أعلاه

الجدول رقم (51) : التعريف المختصر بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة

رمز المتغير	إسم المتغير
IP	الإستثمار الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي .
IG	الإستثمار العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي .
REER	سعر الصرف الفعلي الحقيقي .
RGDP	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي .
RINT	معدل الفائدة الحقيقي .

معدل الإنفتاح التجاري.	TRAD
مؤشر المخاطر القطرية .	ICRG

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على متغيرات الدراسة

المطلب الثالث: مصادر بيانات الدراسة

تعددت مصادر بيانات المتغيرات المستعملة في هذه الدراسة القياسية ، بحيث تم الحصول عليها من مصادر متعددة تمثلت في البنك الدولي (WB) و صندوق النقد الدولي (IMF) ، وبالنسبة لمؤشر المخاطر القطرية (ICRG) تم الحصول من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية و يستند التحليل في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 1984-2017.

المطلب الرابع: وصف المتغيرات المعتمدة في الدراسة

لدراسة وتحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص يعتمد بالأساس على تكوين نموذج مفسر للإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1984-2017 وذلك بالإعتماد على المتغيرات التالية:

1. الإستثمار الخاص: يمثل الإستثمار الخاص ذلك الإستثمار الذي يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة

باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه ، ويعد إستثمار القطاع الخاص الممول الرئيسي للإقتصاد في الدول المتقدمة بينما ما نجده في أغلب الدول النامية أن الدولة ممثلة في الإستثمار العام هي القوة المدافعة والحركة للإقتصاد في حين أن الإستثمار الخاص يلعب فيها الدور الثانوي .

2. الإستثمار العام: يعرف الإستثمار العام على أنه إنفاق الدولة على شراء السلع الإستثمارية التي تتطلبها إقامة

المشاريع العامة ، وهذا لغاية زيادة التكوين الرأسمالي وزيادة الطاقة الإنتاجية للدولة وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين و ذلك من خلال قيام الدولة بإنتاج بعض السلع الإنتاجية و كذلك بإنشاء وتطوير البنية التحتية إضافة

إلى تكوين و تأهيل رأس مال البشري، وهذا ما يمكن أن يؤثر بصفة إيجابية على الإستثمار الخاص ولكن في الجانب الآخر للعلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص، فيمكن أن يؤدي تمويل العجز الحكومي إلى زيادة في معدل الفائدة و إرتفاع في عبئ الضرائب مع تقييد حجم الإئتمان الموجه للقطاع الخاص و هذا ما ينتج عنه مزاحمة الإستثمار الخاص من قبل القطاع العام.

3. سعر الصرف الحقيقي: هو عامل يوضح مدى الإستقرار الإقتصادي، فلقد أوضحت الدراسات السابقة أن

سعر الصرف الحقيقي من محددات الإستثمار الخاص فقد تأخذ هذه العلاقة إتجاهين :

• الإتجاه الأول و الذي يمثل جانب الطلب يؤثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي على مستويات الأسعار

وهذا ما يؤدي بدوره إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص، وكذلك تقوم المؤسسات بمراجعة

توقعاتها المستقبلية بخصوص جانب الطلب و بتالي تخفض إستثماراتها أثر المعجل.

• الإتجاه الثاني و هو يمثل جانب العرض فإنخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى سعر المنتجات القابلة

للتصدير و هذا ما يجعل المستثمرين يميلون إلى الإستثمار في قطاعات التجارة الدولية على حساب

القطاعات المحلية الغير قابلة للتجارة الدولية.

4. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: وجود إرتباط إيجابي بين حجم رأس المال المطلوب ومستوى الطلب، ومنه

يمكن إعتبار نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس ذلك المستوى وبالتالي يعتبر كمحدد للإستثمار الخاص، و

العلاقة بينهما طردية حيث كل زيادة في معدل نمو الناتج تقود إلى نمو إيجابي في الإستثمار الخاص و كلما

حافظت الدولة على معدل نمو إقتصادي عالي إستطاعت إستقطاب و تحفيز إستثمارات أعلى للقطاع الخاص .

5. **معدل الفائدة الحقيقي** : معدل الفائدة الحقيقي هو أحسن مؤشر للتعبير عن تكلفة رأس المال ، وإشارة معدل الفائدة الحقيقي هي مرهونة بالبيانات الإحصائية وهي تدعم إما فرضية **McKinnon & Shaw** والتي ترى بأن أسعار الفائدة قد تؤثر إيجابا على الإستثمار الخاص أو وجهة نظر النيوكلاسيك التي ترى بأن أسعار الفائدة قد تؤثر على الإستثمار الخاص سلبيا.

6. **الإنفتاح التجاري**: يمكن تعريف الإنفتاح التجاري على أنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير و الإستيراد و كذلك التخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة ، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات الجمركية ومن هذا المنطلق يشمل مضمون برنامج تحرير التجارة العديد من الإجراءات التي تخص سياسات الإستيراد وسياسة تشجيع الصادرات ، وسياسة سعر الصرف ، وسياسة إدارة الإقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية إتجاه الشركاء التجاريين. وإنطلاقا من هذا المفهوم تكمن أهمية الإنفتاح التجاري في تحسين مناخ الأعمال و تحفيز الإستثمار الخاص. ويمكن قياس درجة الإنفتاح الإقتصادي بإستعمال مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

7. **مؤشر المخاطر القطرية** : يهدف هذا المؤشر إلى قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار والتعامل التجاري مع القطر ، فيوضح بذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية وسدادها في وقتها المحدد و يتكون هذا المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تضم كل من مؤشر المخاطر الإقتصادية بمعدل 25% ومؤشر تقويم المخاطر المالية بمعدل 25 % و مؤشر تقويم المخاطر السياسية والتي يشكل نسبة 50% وعلى هذا الأساس فإن مؤشر المخاطر القطرية يعد محدد من محددات الإستثمار الخاص وهذا لما له من تأثير على المناخ الإستثماري وعلى تدفقات

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في الجزائر

الإستثمار الخاص و دليل هذا المؤشر يتراوح بين 0 نقطة و 100 نقطة ، بحيث كلما إرتفعت النقطة وإتجهت نحو المائة دل ذلك على إنخفاض درجة المخاطرة .

المطلب الخامس: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

1. الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج:

كأول خطوة لابد من القيام بها وهي الإختبارات الإحصائية على المتغيرات المدروسة وخلال الفترة المدروسة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (52): الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

	IP	IG	RGDP	REER	RINT	TRAD	ICRG
Mean	18.62559	14.93607	2.515000	159.8226	-1.459510	51.70535	55.20588
Median	17.47000	13.81041	2.800000	116.4456	-3.045000	51.43618	57.00000
Maximum	45.50000	26.06050	7.200000	442.6809	21.60000	71.91626	69.00000
Minimum	8.510000	7.038633	-2.100000	96.41820	-29.77000	29.65586	41.00000
Std. Dev.	7.709836	5.517661	2.320948	102.1946	10.10558	10.68051	8.063308
Skewness	1.648648	0.522483	-0.205776	1.792242	-0.120742	0.057391	-0.246685
Kurtosis	6.096162	2.120955	2.330228	4.737530	3.736979	2.615249	1.762223
Jarque-Bera	28.98271	2.641622	0.875456	22.47901	0.852058	0.228378	2.515300
Probability	0.000001	0.266919	0.645501	0.000013	0.653097	0.892089	0.284321
Sum	633.2700	507.8265	85.51000	5433.969	-49.62333	1757.982	1877.000
Sum Sq. Dev.	1961.572	1004.671	177.7644	344643.3	3370.054	3764.422	2145.559
Obs	34	34	34	34	34	34	34

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج eviews.9

يوضح الجدول مجموعة من المقاييس الإحصائية التي يتم إستخدامها في وصف النموذج القياسي، فتشمل هذه المقاييس كل من النزعة المركزية الوسط الحسابي والوسيط ومن ثم مقاييس التشتت ممثلة في كل من الإنحراف المعياري و إحصائية JB معامل التفلطح و الإلتواء. ومما هو موضح أعلاه يمكن إستنتاج حجم العينة الذي بلغ 34 مشاهدة، وكما أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي تميز بإنحراف كبير ليليه كل من الإستثمار الخاص، الإستثمار العام مؤشر المخاطر القطرية، معدل الفائدة الحقيقي و أخيرا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والنسبة لبيانات الإستثمار الخاص فقد تميزت بعدم التشتت إذ بلغ متوسطها الحسابي 18.62% و بإنحراف معياري قدر ب 7.70% و هذا ما يدل على بقائها حول متوسطها الحسابي، ونفس الشيء بالنسبة لبيانات الإستثمار العام فتميزت هي أيضا بعدم التشتت فبلغ متوسطها الحسابي 14.93% و بإنحراف معياري قدر ب 5.51% وهذا ما يوضح أن كل من بيانات الإستثمار العام و الإستثمار الخاص أكثر إتساقا وعدم وجود قيم متطرفة أو شاذة، وهذا بعكس ما هو بالنسبة لبيانات سعر الفائدة الحقيقي، فتميزت هذه الأخيرة بتشتتها و إنحرافها عن متوسطها بحيث قدر إنحرافها المعياري ب 10.10% وهو يفوق متوسطها الحسابي والذي قدر ب 1.45- % و هذا التشتت راجع إلى معدلات الفائدة الحقيقية المتطرفة و التي يمكن تفسيرها للتذبذبات الحاصلة في معدلات التضخم.

2. مصفوفة الارتباط :

تعد الغاية من هذا المقياس الإحصائي هو الفحص عن مشكلة الارتباط المتعدد وعليه يمكن توضيح مصفوفة الارتباط كالتالي :

الجدول رقم (53): مصفوفة الارتباط

	IP	IG	RGDP	REER	RINT	TRAD	ICRG
IP	1	0.0102329238 3379455	0.1556202514 836942	0.0708776292 0472153	0.2569809821 531562	0.6211217847 608631	0.2635778006 663643
IG	0.0102329238 3379455	1	0.0898922153 4065167	0.0042529403 12436868	0.2743765500 201675	0.0350666600 3360029	0.6364698811 491441
RGDP	0.1556202514 836942	0.0898922153 4065167	1	0.1459453185 286216	0.3199732120 41143	0.4787460781 819727	0.1460460425 413741
REER	0.0708776292 0472153	0.0042529403 12436868	0.1459453185 286216	1	0.1653117381 179176	0.3913468700 037731	0.2258976456 13251
RINT	0.2569809821 531562	0.2743765500 201675	0.3199732120 41143	0.1653117381 179176	1	0.1605016981 275784	0.0806548853 3662494
TRAD	0.6211217847 608631	0.0350666600 3360029	0.4787460781 819727	0.3913468700 037731	0.1605016981 275784	1	0.2058578541 061102
ICRG	0.2635778006 663643	0.6364698811 491441	0.1460460425 413741	0.2258976456 13251	0.0806548853 3662494	0.2058578541 061102	1

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9. eviews

- 1- وجود علاقة ارتباط سلبية وذات دلالة إحصائية ما بين الإستثمار الخاص والإستثمار العام IG بنسبة 0.01%.
- 2- وجود علاقة ارتباط سلبية وذات دلالة إحصائية ما بين الإستثمار الخاص وسعر الصرف الفعلي الحقيقي REER بنسبة 0.07%.
- 3- وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الإستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج RGDP بنسبة 0.15%.

- 4- وجود علاقة إرتباط إيجابية بين الإستثمار الخاص ومعدل الفائدة الحقيقي RINT بنسبة 0.25 %.
- 5- وجود علاقة إرتباط بين الإستثمار الخاص و معدل الإنفتاح التجاري TRAD بنسبة 0.62 %.
- 6- وجود علاقة طردية بين الإستثمار الخاص ومؤشر المخاطر القطرية ICRG بنسبة 0.26 %.

3. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (54): دراسة الإستقرارية

القرار	ديكي فولار		فيليس بيرون		المتغيرات
	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	
الفرق الأول	-4.60	-0.96	-4.58	-1.12	Rint
الفرق الأول	-5.09	-1.63	-5.08	-1.63	Icrg
الفرق الأول	-6.16	-2.47	-6.24	-2.47	Ig
الفرق الأول	-7.54	-3.16	-7.78	-1.69	Ip
الفرق الأول	/	-3.82	-5.06	-1.65	Reer
المستوى	/	-4.47	/	-4.48	Rgdp
الفرق الأول	-4.54	-0.59	-4.32	-0.77	Trad
الفرق الأول	-6.17	-1.72	-6.15	-1.46	Cread*
الفرق الأول	-5.63	-2.13	-5.47	-2.04	Debt ^{15*}
القيم الإحصائية: 1% = -4.27، 5% = -3.55، 10% = -3.21.					

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال eviews9 .

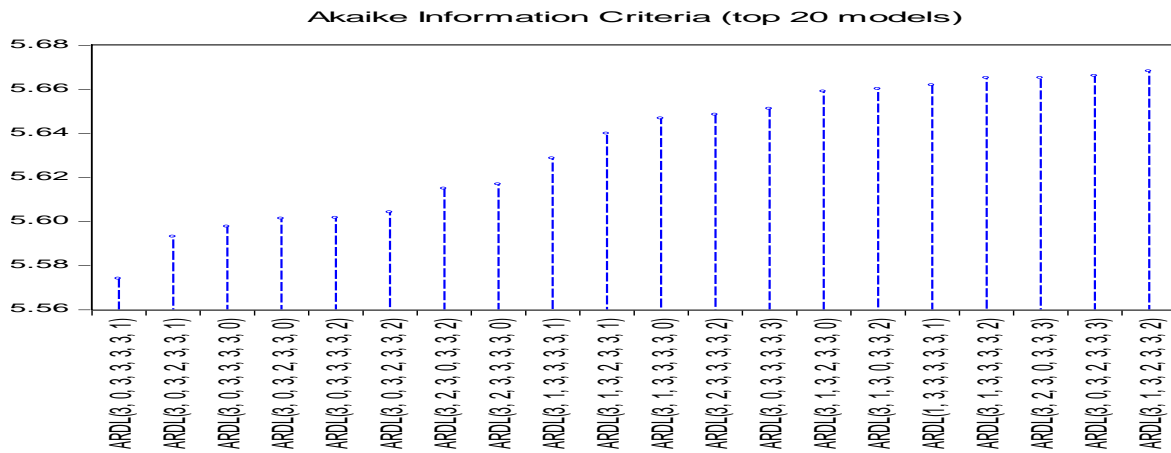
15 *المتغيران (Cread, Debt) يدخلان ضمن النموذج الثاني .

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق و بمقارنة $t\Phi_j$ الإحصائية مع القيم الحرجة ، يتضح لنا أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة، وذلك بدلالة أن القيم الإحصائية المطلقة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية بالنسبة لإختباري ADF و PP، أما متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإستقر عند المستوى وهذا ما يمنعنا من تطبيق منهجية أنجل غرانجر Angel Johansen و granger للتكامل المتزامن نظرا لعدم إستقرارية كل السلاسل الزمنية عند المستوى وعليه يتم الإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL .

4. تحديد عدد الفجوات للنموذج :

بغرض تحديد عدد فترات الإبطاء المثالي للنموذج قمنا بحساب معيار Akaike لعدة تباطؤات زمنية و هي موضحة على الشكل التالي:

الشكل رقم(19) :إختيار النموذج الأمثل



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9. eviews

من خلال الشكل أعلاه النموذج المثالي الذي يدي من قيمة Scharws هو النموذج ARDL

(3, 0, 3, 3, 3, 3, 1) ، بمعنى ثلاث فجوات للإستثمار الخاص ، لافجوات للإستثمار العام ، ثلاث فجوات

لسعر الصرف الحقيقي الفعلي و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و لمعدل الفائدة الحقيقي ، وكذلك لمعدل الإنفتاح التجاري وفحوة واحدة بالنسبة لمؤشر المخاطر القطرية.

و بالتالي يصبح لدينا النموذج التالي :

$$IP = C(1)*IP(-1) + C(2)*IP(-2) + C(3)*IP(-3) + C(4)*IG + C(5)*REER + C(6)*REER(-1) + C(7)*REER(-2) + C(8)*REER(-3) + C(9)*RGDP + C(10)*RGDP(-1) + C(11)*RGDP(-2) + C(12)*RGDP(-3) + C(13)*RINT + C(14)*RINT(-1) + C(15)*RINT(-2) + C(16)*RINT(-3) + C(17)*TRAD + C(18)*TRAD(-1) + C(19)*TRAD(-2) + C(20)*TRAD(-3) + C(21)*ICRG + C(22)*ICRG(-1) + C(23)$$

5- تقدير نموذج ARDL:

الجدول رقم (55): تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: IP				
Method: ARDL				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 12288				
Selected Model: ARDL(3, 0, 3, 3, 3, 3, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IP(-1)	-0.386895	0.214869	-1.800606	0.1095
IP(-2)	-0.122212	0.174702	-0.699545	0.5040
IP(-3)	-0.314184	0.185495	-1.693761	0.1288
IG	-0.714911	0.403973	-1.769700	0.1147
REER	0.016581	0.080130	0.206922	0.8412
REER(-1)	-0.216748	0.090487	-2.395344	**0.0435
REER(-2)	0.253814	0.080279	3.161639	**0.0134
REER(-3)	-0.174781	0.048108	-3.633109	***0.0067
RGDP	0.419234	0.596011	0.703400	0.5018
RGDP(-1)	0.594244	0.525035	1.131817	0.2905
RGDP(-2)	0.837109	0.506030	1.654266	0.1367

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في الجزائر

RGDP(-3)	0.457286	0.547617	0.835046	0.4279
RINT	0.208479	0.141119	1.477328	0.1778
RINT(-1)	-0.136564	0.143052	-0.954650	0.3677
RINT(-2)	-0.018226	0.148303	-0.122901	0.9052
RINT(-3)	-0.357939	0.109862	-3.258081	**0.0116
TRAD	-0.484370	0.262082	-1.848160	0.1018
TRAD(-1)	-0.446192	0.404590	-1.102823	0.3022
TRAD(-2)	-0.079406	0.356695	-0.222616	0.8294
TRAD(-3)	-0.619073	0.277747	-2.228908	*0.0564
ICRG	0.985195	0.236560	4.164666	***0.0031
ICRG(-1)	-0.249535	0.290675	-0.858470	0.4156
C	103.4843	22.34787	4.630612	***0.0017
R-squared	0.944420	Mean dependent var		18.67677
F-statistic	6.178932	Durbin-Watson stat		3.016114
Prob(F-statistic)	0.006087			

*** significant at 1 % , **significant at 5% , * significant at 1

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9. eviews

✚ إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود :

لإختبار وجود علاقة طويلة الأجل نستخدم منهج الحدود للتكامل المشترك إستنادا على نموذج الإنحدار الذاتي لتتضح النتائج في الجدول كالتالي:

الجدول رقم (56): إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود

القيمة العظمى	القيمة الدنيا	القيم الحرجة
3.23	2.12	10%
3.61	2.45	5%
3.99	2.75	2.5%
4.23	3.15	1%
4.86		القيمة المحسوبة

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9. eviews

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة فيشر 4.86 و هي أكبر من القيم الحرجة لمختلف الاحتمالات الأربعة (1%-2.5%-5%-10%) ، و عليه يتم قبول الفرضية البديلة و القائلة بأنه توجد علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة ونرفض فرضية عدم القائلة عدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة و عليه يمكننا أن نتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ .

تقدير نموذج ARDL-ECM :

الجدول رقم (57) : نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: IP				
Selected Model: ARDL(3, 0, 3, 3, 3, 3, 1)				
Included observations: 31				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IP(-1))	0.436396	0.239218	1.824259	0.1056
D(IP(-2))	0.314184	0.185495	1.693761	0.1288
D(IG)	-0.714911	0.403973	-1.769700	0.1047
D(REER)	0.016581	0.080130	0.206922	0.8412
D(REER(-1))	-0.253814	0.080279	-3.161639	**0.0134
D(REER(-2))	0.174781	0.048108	3.633109	***0.0067
D(RGDP)	0.419234	0.596011	0.703400	0.5018
D(RGDP(-1))	0.837109	0.506030	1.654266	0.1367
D(RGDP(-2))	0.457286	0.547617	0.835046	0.4279
D(RINT)	0.208479	0.141119	1.477328	0.1778

D(RINT(-1))	0.018226	0.148303	0.122901	0.9052
D(RINT(-2))	0.357939	0.109862	3.258081	**0.0116
D(TRAD)	-0.484370	0.262082	-1.848160	0.1018
D(TRAD(-1))	0.079406	0.356695	0.222616	0.8294
D(TRAD(-2))	0.619073	0.277747	2.228908	*0.0564
D(ICRG)	0.985195	0.236560	4.164666	***0.0031
CointEq(-1)	-0.823291	0.319669	-5.703689	***0.0005

*** significant at 1 % , **significant at 5% , * significant at 10 %

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews

حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 1% وهذا ما أكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى أما قيمته فقد قدرت ب0.82 وهذا يعني أنه في حالة حدوث صدمة في النموذج فإنه يتطلب 8.2 فترة للعودة للإستقرار.

الجدول رقم (58) : مقدرات المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IG	-0.392099	0.204675	-1.915720	0.0917 *
REER	-0.066437	0.012768	-5.203379	0.0008***
RGDP	0.805908	0.659947	2.321171	0.0256**
RINT	-0.166869	0.112894	-1.478101	0.1776
TRAD	0.193462	0.123459	7.236915	0.0001***
ICRG	0.403479	0.137999	2.923771	0.0192 **
C	56.756904	9.445150	6.009106	0.0003***

*** significant at 1 % , **significant at 5% , * significant at 10 %

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews .9

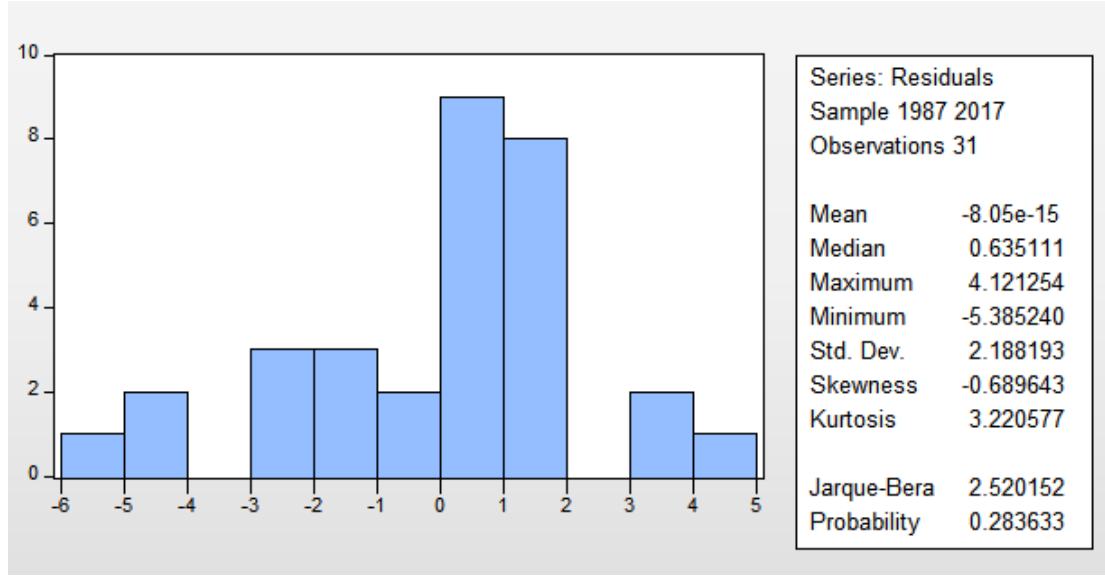
* أظهرت نتائج معاملات المدى الطويل أن معامل الإستثمار العام سلبي و معنوي عند مستوى دلالة 10% وبمعامل يساوي 0.39، فهذه النتيجة أكدت وجود مزاحمة في الإقتصاد الجزائري، بحيث بما تشير النتائج فإن كل إرتفاع للإستثمار العام بنقطة واحدة يؤدي إلى إنخفاض في الإستثمار الخاص بـ 0.39 %، ومثل ما هو الحال بالنسبة لمعامل سعر الصرف الفعلي الحقيقي فكل إرتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنقطة واحدة يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الخاص بـ 0.06%.

وفيما يخص معامل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد كان موجب قدر بـ 0.80 ومعنوي عند مستوى دلالة 1% فيؤدي كل إرتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنقطة واحدة يؤدي إلى إرتفاع الإستثمار الخاص بـ 0.80% أما بالنسبة لمعامل معدل الفائدة الحقيقي فهو سلبي وغير معنوي و معامل الإنفتاح التجاري فقد كان موجب فقدر بـ 0.19 معنوي عند مستوى دلالة 1% ومنه كل إرتفاع في الإنفتاح التجاري بنقطة واحدة يؤدي إلى إرتفاع الإستثمار الخاص بـ 0.19% أما بالنسبة لمعامل مؤشر المخاطر القطرية فكان معنوي عند مستوى دلالة 5% و بمعامل موجب قدر بـ 0.40 مما يعني أن كل إرتفاع في مؤشر المخاطر القطرية ب نقطة واحدة يؤدي إلى إرتفاع الإستثمار الخاص بـ 0.40%.

6. الإختبارات التشخيصية للتحقق من مصداقية النموذج:

إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

الشكل رقم(20) : إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9. eviews

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمال إحصائية Jarque Bear أكبر من 0.05 بالتالي الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي ، كما أن قيمة إحصائية Kurtosis تقترب من القيمة 3 وقيمة Skewness تقترب من القيمة 0.

إختبار ثبات تباين الخطأ:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.882215	Prob. F(1,28)	0.3556
Obs*R-squared	0.916358	Prob. Chi-Square(1)	0.3384

من خلال الشكل أعلاه كلا من إحصائية فيشر وكاي تربيع أكبر من 0.05 من خلال إختبار ARCH مما يدل على ثبات تباين الخطأ وعدم وجود تطاير لسلسلة أخطاء التقدير للنموذج.

✚ إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	0.529375	Prob. F(2,8)	0.6083
Obs*R-squared	3.623151	Prob. Chi-Square(2)	0.1634

من خلال إختبار Breusch Godfrey نلاحظ أن كلا إحصائي فيشر وكاي تربيع إحتمالهما أكبر من 0.05 بالتالي الأخطاء غير مرتبطة ذاتيا، وهذا ما يؤكد إختبار Correlogram حيث أن كل إحتماليات إحصائية Q أكبر من 0.05.

الشكل رقم (21): دالة الارتباط للبقايا

Date: 10/27/18 Time: 12:18
Sample: 1984 2017
Included observations: 31
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.240	-0.240	1.9670	0.161
		2 -0.146	-0.216	2.7147	0.257
		3 0.007	-0.098	2.7164	0.437
		4 -0.164	-0.248	3.7300	0.444
		5 -0.058	-0.234	3.8609	0.570
		6 -0.015	-0.248	3.8695	0.694
		7 0.131	-0.076	4.5984	0.709
		8 -0.017	-0.149	4.6117	0.798
		9 -0.052	-0.213	4.7378	0.857
		10 0.176	0.007	6.2410	0.795
		11 0.038	0.102	6.3160	0.851
		12 -0.184	-0.090	8.1316	0.775
		13 0.117	0.111	8.9089	0.780
		14 -0.225	-0.194	11.950	0.610
		15 0.009	-0.074	11.955	0.682
		16 0.109	-0.027	12.769	0.690

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9. eviews

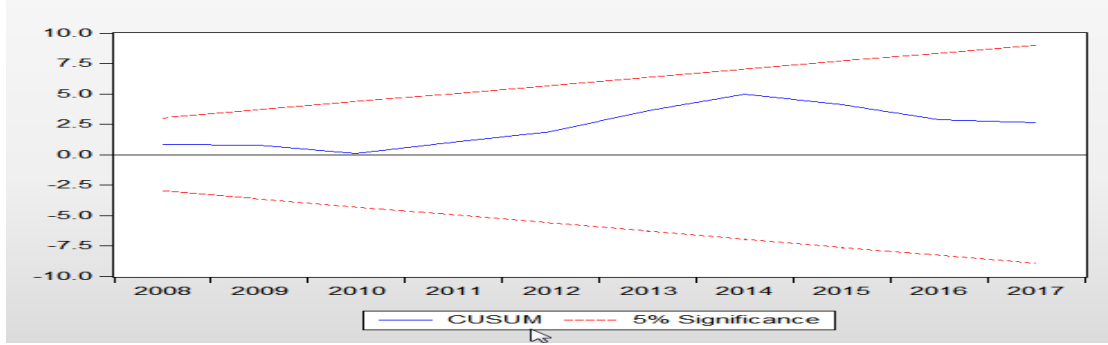
✚ إختبار إستقرارية المعاملات:

• إختبار CUSUM:

يتم إستخدام إختبار المجموع التراكمي للبقايا المعادة (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البقاي المعادة (cusum of square) التي إقترحها كل من dublin brown و even (1975) للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وكذلك مدى إستقرار و

إنسجام المعلمات، بحيث يعد هذان الإختباران من أهم الإختبارات في هذا المجال و ما نجده أيضا مصاحب لمنهجية ardl.

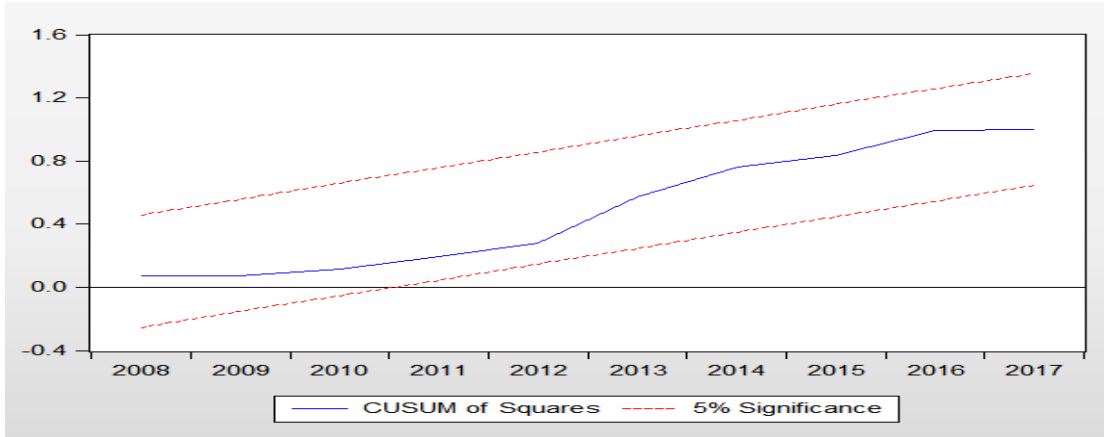
الشكل رقم (22): إختبار CUSUM



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9. eviews

● إختبار CUSUM-of Squares:

الشكل رقم(23): إختبار CUSUM-SQ



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9. eviews

يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لإختبارات كل من CUSUM و CUSUM square داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، ومن خلال كلا الإختبارين فالمنحنيات لم تخرج من مجالي الثقة مما يدل على إستقرارية المعاملات في المدى الطويل.

من خلال الإختبارات الأربعة تأكدنا من أن النموذج مقبول إحصائيا ولا يعاني من أي مشكل قياسي.

المطلب الخامس :مناقشة و تحليل النتائج

1.العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص :

على الرغم من إتفاق الإقتصاديين حول هذه الأهمية البالغة للإستثمار إلا أن العلاقة بين الإستثمار العام والخاص كانت و مازالت محل إهتمام الباحثين في كل دول العالم، فمن بين الدراسات التطبيقية التي دعمت وجود تكامل بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص نجد كل من دراسة (Mamatzakis(2001)¹⁶ من خلال محاولته التجريبية لدراسة العلاقة بين الاستثمار الخاص و النفقات العامة في اليونان وجد أن الإستثمار العام يكمل الإستثمار الخاص مثل ما هو الحال أيضا بالنسبة للمكسيك فقد وجد Miguel D. Ramirez(1994)¹⁷ أن الزيادة في الإستثمار العام يولد زيادة في تكوين رأس المال الخاص و هذا ما يثبت أن هناك علاقة طردية بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص ، كذلك دعمت طبيعة هذه العلاقة النتائج التجريبية لكل من دراسة Yrd. Doç. Dr. Ye im KU TEPELI(2005)¹⁸ و Emad M.A Abdullatif Alani (2006)¹⁹ الذي أشار إلى الإعانة غير مباشرة التي يقدمها إستثمار القطاع الحكومي للقطاع الخاص من خلال قيامه بإنشاء مشروعات البنية التحتية، هذا من جانب و من جانب آخر من خلال التأكد من فعالية السياسة المالية وبتحليل العلاقة بين الدين الحكومي و السندات الحكومية و الإستثمار الخاص فإن تمويل العجز الحكومي من السندات لا يزاحم الإستثمار الخاص وبالتالي علاقة تكاملية ، كما أن إجمالي الإستثمار العام يشجع الطلب على السلع و الخدمات المنتجة من طرف القطاع الخاص.

¹⁶ Mamatzakis(2001), **Public Spending and Private Investment: Evidence From Greece**, op.cit,pp 33-46.

¹⁷ Miguel D. Ramirez(1994), **Public and Private Investment in Mexico, 1950-90: An Empirical Analysis**, op.cit.

¹⁸ Yrd. Doç. Dr. Ye im KU TEPELI (2005), **Effectiveness of Fiscal Spending: Crowding out and/or crowding in?** op.cit, pp.186-19

¹⁹ Emad M.A Abdullatif Alani(2006), **crowding –out and crowding-in effects of government bonds market on private sector investment (japanese case study)**, op.cit , pp3-30.

و بخصوص الدراسات التي أثبتت أن الإستثمار العام يزاحم الإستثمار الخاص نجدها من خلال تساؤل هل رأس المال يزاحم رأس المال الخاص؟ David Alan ASCHAUER (1989)²⁰ وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، كما أكد Khalifa H.Ghali (1998)²¹ ذلك من خلال بحثه عن التأثيرات ذات الأجل الطويل للإستثمار العام على تكوين رأس المال الخاص و النمو الإقتصادي فوجد أن للإستثمار العام تأثير سلبي على الإستثمار الخاص في كل من المدى القصير و الطويل و نفس الشيء في ماليزيا من خلال ممارسة القطاع العام تأثير سلبي على الإستثمار الخاص و بالتالي وجود مزاحمة حقيقية Jayant Menon and Thiam Hee (2013)²²، مثل ما هو الحال بمصر أكد كل من Samah Shetta and Ahmed Kamaly (2014)²³ وجود فرضية الخمول المصرفي بحيث أن الاقتراض الحكومي يزاحم الإستثمار الخاص، و ذلك من خلال التأثير على الإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص كذلك في دراسة Eliana Cardoso (1993)²⁴ من خلال تقديره لدالة الإستثمار الخاص في دول أمريكا اللاتينية، وجد أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الإئتمان المقدم للقطاع العام الى الإئتمان المحلي الكلي و بين الإستثمار الخاص من الناتج المحلي، و هذا ما يثبت أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للإقراض و هذا ما يؤكد على وجود مزاحمة مالية.

أما بالنسبة للدراسات التي تنفي وجود علاقة تزاخم بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص نجد دراسة ALI F. DARRAT (2002)²⁵ و التي توضح طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة و معدل الفائدة.

²⁰ David Alan ASCHAUER (1989), DOES PUBLIC CAPITAL CROWD OUT PRIVATE CAPITAL ?, op.cit, 171-188.

²¹ Khalifa H.Ghali (1998), Public investment and private capital formation in a vector error-correction model of growth Applied Economics, op.cit, 837-844

²² Jayant Menon and Thiam Hee Ng (2013), Are government –linked corporations crowding out private investment in malaysia ADB Economic, op.cit pp.1-14

²³ Samah Shetta and Ahmed Kamaly (2014), DOES THE BUDGET DEFICIT CROWD-OUT PRIVATE CREDIT FROM THE BANKING SECTOR? THE CASE OF EGYPT, op.cit.

²⁴ Eliana Cardoso (1993), Private Investment in Latin America, op.cit, pp 833-848.

²⁵ ALI F. DARRAT (2002), ON BUDGET DEFICITS AND INTEREST RATES: ANOTHER LOOK AT THE EVIDENCE, op.cit, pp 19-28.

*أظهرت النتائج التطبيقية لهذه الدراسة أن معامل الإستثمار العام سلبى و معنوي عند مستوى دلالة 10% و بمعامل يساوي 0.39، فهذه النتيجة أكدت وجود مزاحمة في الإقتصاد الجزائري بحيث بما تشير النتائج فإن كل ارتفاع للإستثمار العام بنقطة واحدة يؤدي إلى إنخفاض في الإستثمار الخاص ب 0.39% و يمكن تفسير مزاحمة الإستثمار العام للإستثمار الخاص في الإقتصاد الجزائري بتوضيح أثر تمويل عجز الموازنة العامة على أسعار الفائدة وكذلك بتحليل ومقارنة حجم التمويل الذي يتحصل عليه القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وعندما نذكر التمويل هنا يقودنا التفكير مباشرة إلى القطاع البنكي وهذا راجع لعدم وجود سوق مالي كفاء في الإقتصاد الجزائري الأمر الذي يجعل القطاع الخاص يلجأ إلى الإقتراض من البنوك لتوفير إحتياجاته التمويلية .

*يعد مؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص مؤشرا هاما يوضح مدى تخصيص الأصول المالية للقطاع الخاص ولتحليل هذه المؤشر في الجزائر يمكننا أن نميز بين فترة ما قبل 1990 وفترة ما بعد 1990 لقراءة التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر . تميز التمويل البنكي للقطاع الخاص خلال الفترة 1963-1968 بغياب سياسة واضحة للقروض ، كذلك تعقد إجراءات التمويل وطول مسارها ، مما ساهم من عدم إستفادة القطاع الخاص من القروض المقدمة كما أن مستثمري القطاع الخاص في هذه الفترة كان لهم ضعف القدرة على تسديد الديون المستحقة ، أما التمويل البنكي للقطاع الخاص خلال الفترة 1971-1985 فقد شهد القطاع الخاص في هذه الفترة نوعا ما من التهميش وتوجيهه في أنشطة معينة وقد كان القطاع العام له الأفضلية في التمويل البنكي .

حيث أن القطاع الخاص كان يخضع لشروط بنكية صعبة عند منح القروض، وبالرغم من مساهمته المعتبرة التي كان يساهم بها من مجموع الودائع البنكية والتي قدرت بحوالي النصف من إجمالي الودائع البنكية في هذه الفترة، إلا أن متوسط ما كان يحصل عليه من التمويل جد ضعيف إذا ما قورن بأهمية القطاع الخاص وحجم مساهمته في مجموع الودائع البنكية خلال نفس الفترة هو 5.25%.

ففي هذه الفترة كان هناك تهميش تمويلي من قبل البنوك العمومية فكانت ترفض تمويل القطاع الخاص، إنطلاقا من مجموعة أسباب أهمها الفكر السائد آنذاك والذي يقضي بعدم ترك الفرصة للإستثمار بالتموقع في كل المجالات تخوفا من التدخل الأجنبي والحرص على إرساء القواعد الإشتراكية.²⁶

وفي الفترة ما بعد التسعينات قد عرف التمويل البنكي للقطاع الخاص، مرحلتين ففي المرحلة الأولى والتي تمثل سنوات التسعينات كان هذا التمويل ضعيف نوعا ما، وفي تذبذب ما بين الإرتفاع و الإنخفاض، فمثلا بقانون ترقية الإستثمار الخاص لسنة 1993 شهد إرتفاعا فحقق نسبة 39.08 لينخفض إلى ما يقارب 14.65 سنة 1997 وهذا بسبب الظروف الاقتصادية، في تلك الفترة وكذلك لما فرضته السياسة النقدية ومحاولتها في التحكم في المخاطر كالقروض المتعثرة المتزايدة للقطاع العام، جعل ذلك فرصة حصول القطاع الخاص على التمويل جد ضعيفة. ومع بداية الألفية عرفت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إنتعاشا ملحوظا حيث وصلت هذه النسبة 47.96 مقابل 52.4 للقطاع العام سنة 2014، وعليه يمكن القول أنه رغم تحسن و إرتفاع حجم تمويل البنوك للقطاع الخاص، إلا أنه يبقى نوع ما من هيمنة القطاع العام في هذا الجانب وهذا ما غالبا نجده في الدول النامية ولا ننسى أن الجزائر تعاني من ضعف دور السوق المالي في توفير التمويل للقطاع الخاص ما يجعل هذا الأخير حتمية لجوءه للبنوك التجارية.

*²⁶ مما هو متعارف عليه أن تمويل عجز الموازنة العامة يطرح إشكالا بالنسبة للقطاع المالي، بحيث إذا ما تم تمويل هذا العجز من قبل البنك المركزي سيؤدي هذا إلى التضخم، ففي أغلب الأحيان يؤدي التضخم إلى معدلات فائدة حقيقية سالبة، الأمر الذي ينتج عنه الإبتعاد عن الإيداع في القطاع البنكي والتحول إلى الإستثمارات في قطاعات أخرى وعليه لايتوفر للقطاع البنكي الموارد، كما أن تمويل العجز الموازني عن طريق إصدار سندات أو أدوات الخزينة يؤدي إلى رفع من معدلات الفائدة فيمثل معدل العائد على السندات الخزينة معدل فائدة خالي

²⁶ زينب طورش، محمد اكرم حبار (2017)، مقارنة تطور تمويل القطاع الخاص قبل وبعد الانتقال الى اقتصاد السوق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السابع، جوان 2017 ص 370-202-701.

من المخاطر، فكل معدل يدفعه المدعين هو أعلى من هذا المعدل، ولكن بالرغم من حاجة البنوك لهذه السندات لإستثمار جزء من فائض مواردها وإدارة مخاطرها وسيولتها، غير أن زيادة اللجوء إلى سندات الخزينة لتمويل عجز الموازنة العامة المتنامي يساهم بشكل سلبي في الإستثمار الخاص من خلال الضغط عليه بإرتفاع معدلات الفائدة وتكلفة الإقراض على قطاع الأعمال فيمتنع هذا الأخير عن الإستدانة بسبب إرتفاع تكلفة الإقراض²⁷.

وبالنسبة للجزائر فيمكن التمييز في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة ما بين 2000 إلى غاية اليوم مرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة ما قبل 2006 هذه المرحلة التي تم الإعتماد فيها على مصادر تمويل تقليدية فتوسعت الحكومة في تمويل عجزها بطلب تسبيقات من قبل البنك المركزي أي بالإصدار النقدي وطرح سندات في السوق الوطنية بغير ما هو كان سابقا قبل سنة 2000، فقد كانت الجزائر تركز على التمويل الخارجي في تمويل عجز الميزانية العامة، أما في مرحلة ما بعد سنة 2006 إعتمدت الجزائر بشكل ملحوظ على صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز موازنتها.²⁸

كما أن الحكومة الجزائرية قد إختارت صيغة التمويل بالعجز لتغطية الفجوة الناتجة عن الإنخفاض الكبير في أسعار البترول والجباية البترولية منذ سنة 2014، و حسب ما أوردته به إحصائيات بنك الجزائر فإنه منذ منتصف نوفمبر 2017 حتى نهاية 2019 تم تعبئة مبلغ 6556.2 مليار دينار جزائري من قبل الخزينة العمومية من بنك الجزائر كنسبة من حجم التمويل غير التقليدي على هذا المبلغ غير المسدد، بالإضافة إلى ذلك تم إستخدام مبلغ 2470 مليار دج لتمويل عجز الخزينة العمومية في عامي 2017 و 2018 وجزء من سنة 2019²⁹، و ما يجب ذكره أن الجزائر قد أدخلت المادة 45 مكرر في الأمر المتعلق بالنقد والقرض في عام 2017 في هذا السياق

²⁷ إبراهيم صالح العمر وآخرون (2013)، اثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن (1996-2008)، مرجع سبق ذكره، ص5.
²⁸ زهير بن دعاس (2019)، قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)، مجلة افاق علمية، المجلد 11، العدد 02، ص329.
²⁹ صيد فتاح فحام وهيبة (2019)، عجز الموازنة العامة في الجزائر واشكالية التمويل بالعجز (2000-2017)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 12، ص372.

والتي تنص على "يقوم بنك الجزائر بشكل إستثنائي و لمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :تغطية إحتياجات تمويل الخزينة تمويل الدين العمومي الداخلي تمويل الصندوق الوطني للإستثمار ،حسب هذه المادة فإن هذه الألية ينتظر أن تفضي في نهاية الفترة الزمنية المذكورة أعلاه إلى إعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات ،كما أن هذه الألية تنفذ لمرافقة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية أما متابعة تنفيذ هذا الحكم هو يحدد بألية من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم "(الجريدة الرسمية 2017 ص 4) .

2.العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و الإستثمار الخاص:

بخصوص النتائج التطبيقية للدراسة فقد أوضحت أن هناك علاقة طردية بين الإستثمار الخاص و معدل النمو الإقتصادي ،حيث أن كل إرتفاع في النمو الإقتصادي بنقطة 1 يؤدي إلى إرتفاع الإستثمار الخاص ب 0.80% وهذا ما دل وأكد على وجود إرتباط إيجابي قوي بين حجم رأس المال المطلوب و مستوى الطلب و بالتالي تأكيد فرضية المعجل بالإقتصاد الوطني وهذا ما توصلت إليه دراسة Mario &Robert E. Lipsey (1996)Zejan³⁰.

3.العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي والإستثمار الخاص :

بالنسبة للعلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي و الاستثمار الخاص في الجزائر فقد أظهرت النتائج أنها علاقة عكسية و هذا ما أكد على وجهة النظر النيوكلاسيكية التي تميز بين أسعار الفائدة الحقيقية و الإسمية و ترى بأن أسعار الفائدة الحقيقية تؤثر على الإستثمار الخاص سلبا و هذا ما تم تأكيده في كل من دراسة Jaime de Melo (1986)³¹

³⁰ Magnus Blomström; Robert E. Lipsey; Mario Zejan(1996) **Is fixed investment the key to economic growth The Quarterly**, op.cit, pp269-276

³¹ Jaime de Melo and James Tybout(1986) , **The Effects of Financial Liberalization on Savings and Investment in Uruguay 1986**, Economic Development and Cultural Change, op.cit, pp561-587

و دراسة (2014) John Khumalo³² و دراسة BOSCO, Itoro Ekpenyong and others (2018)³³.

4. العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي و الإستثمار الخاص :

يختلف تأثير سعر الصرف على الإستثمار الخاص في الدراسات التطبيقية حيث يوجد بعض الدراسات التي صب إهتمامها حول سياسة تخفيض سعر الصرف ، هذه السياسة التي تعد من أساسيات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. تلقت هذه السياسة إنتشارا في الدول النامية خلال فترة الثمانينات ، حيث يمكن القول أنه في الأجل القصير تؤثر سياسة تخفيض سعر الصرف سلبا على حجم الطلب المحلي ، وهذا راجع لما ينتج من هذه السياسة من إرتفاع المستوى العام للأسعار بشكل يؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأصول المالية للأفراد ومنه تقليص إنفاقهم ومن ثم طلبهم على مختلف السلع والخدمات و كإنعكاس لذلك تقوم المشروعات الإستثمارية الخاصة بالحد والتخفيض من حجم إستثماراتها.

أما في جانب العرض فبتخفيض سعر الصرف لإعادة تحقيق الموارد بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، يمكن أن يترتب عنه إرتفاع أسعار التجارة الخارجية مقومة بالعملة المحلية بالمقارنة بأسعار السلع المحلية ، وهذا بدوره يحفز ميول إستثمارات القطاع الخاص في الأنشطة المنتجة للسلع الموجهة للتصدير على حساب تراجعها في الإستثمارات في القطاعات المنتجة للسلع المحلية ، ومن جهة أخرى يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى إرتفاع التكلفة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج المستوردة وهذا ما يقلل هامش الربح وما ينتج عنه خسارة للمشروعات الإستثمارية القائمة وكذلك ضعف الحافز على القيام بالإستثمار³⁴.

³² Khumalo(2014),**Interest Rate – Private Capital Formation Nexus in South Africa: Bounds Test Approach** _op.cit ,pp181-188 .

³³ Itoro Ekpenyong(2018) ,**Interest Rate and Domestic Private Investment in Nigeria INIMINO, Edet Etim ,ABUO, Michael Abang** . op.cit.

³⁴ ليلي احمد خواجه، المحددات الاقتصادية الكلية للإستثمار الخاص -دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري 1974-1992-، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

و بالنسبة للنتائج التطبيقية للدراسة فقد أكدت على العلاقة العكسية بين الإستثمار الخاص وسعر الصرف الفعلي الحقيقي فكل إرتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنقطة واحدة يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الخاص بـ 0.06%.

و بالنسبة لتفسير طبيعة العلاقة العكسية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والإستثمار الخاص وإنطلاقا لما ذكر سابقا قامت الجزائر بمجموعة من التخفيضات لقيمة العملة المحلية و مما هو متعارف عليه أن لسياسة تخفيض قيمة العملة مجموعة من الشروط والتي تعد ضرورة أساسية ،بحيث لا يمكن أن يكون هناك تخفيض للعملة دونها ،فمن بين هذه الشروط أن يكون الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير ،وأن تتمتع بدرجة من المرونة أي عند إنخفاض قيمة العملة يمكن للإنتاج أن يتزايد بنسبة تتوافق وهذا الإنخفاض، وأيضا من بين شروط سياسة تخفيض قيمة العملة أن تتميز السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الضرورية للتصدير وهذه الشروط نجدها بشكل نسبي في الإقتصاد الجزائري ،كما أيضا أن هذا الأخير يتميز بنسبة إندماج ضعيفة نوعا ما في الإقتصاد الدولي وهذا ما يفسره عدم وجود تنوع في الصادرات، وكذلك إرتكازه على صادرات من قطاع المحروقات بما يقارب 97% .

5. العلاقة بين معدل الإفتتاح التجاري و الإستثمار الخاص :

من خلال النتائج المتوصل إليها تم التوصل أن هناك علاقة طردية ومعنوية وكل إرتفاع في معدل الإفتتاح التجاري بنقطة واحدة يؤدي إلى إرتفاع إستثمار القطاع الخاص بـ 0.164%.

6. العلاقة بين مؤشر المخاطر القطرية و الإستثمار الخاص:

أظهرت النتائج أن معامل مؤشر المخاطر القطرية موجب و معنوي عند مستوى دلالة 1% ومعامل يساوي 0.40 ، ومنه فإن هذه النتيجة توضح العلاقة الطردية بين كل من مؤشر المخاطر القطرية والإستثمار الخاص في الجزائر، فيؤدي إرتفاع هذا المؤشر أي إنخفاض درجة المخاطرة بشكل عام بما فيها المخاطرة الإقتصادية ،المخاطرة

السياسية والمخاطرة المالية إلى إرتفاع وتحفيز الإستثمار الخاص والعكس صحيح وهذا ما أكدت عليه كل من

نتائج دراسة Arachchige Ranasinghe (2004)³⁵ و دراسة

Lucian Albuлесcu Claudiu Tiberiu (2009)³⁶Rathnasiri IV و دراسة

.³⁷(2010)Briciu

³⁵ QUAN V. LE (2004), **Political economic determinants of private investment**, op.cit, 589–604.

³⁶ Ranasinghe Arachchige Rathnasiri ,IV (2009),**Economic stability and private investment in devloping contries the cas of sirilanka**, op.cit.

³⁷ Claudiu Tiberiu Albuлесcu Lucian Briciu(2010), **DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN CEECS: THE ROLE OF FINANCIAL STABILITY** , op.cit.

المبحث الثالث : العلاقة الخطية بين الإستثمار العام في البنية التحتية والإستثمار الخاص

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها

يلعب الإستثمار العام في البنية التحتية دورا هاما في تحديد قدرة الدولة على النمو وعلى توسيع قاعدة الإنتاج ، كما أن توافر الإستثمار في البنية التحتية كعنصر محرك للنشاط الإقتصادي لما يترتب عنها من زيادة في الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج ، وكذلك تحفيز الإستثمار الخاص ولفترة زمنية طويلة أكدت نتائج العديد من الدراسات التطبيقية والبحوث على وجود علاقة تزاممية بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص ، إلا أن بعض الدراسات الحديثة أشارت إلى أن الإستثمار العام في البنية التحتية يعد مكملا للإستثمار الخاص ، وعليه تكمن الغاية من هذه الدراسة في البحث عن طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام في البنية التحتية والإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 2017 .

المطلب الثاني : منهجية الدراسة والنموذج المستخدم

إنطلاقا مما سبق وبغرض تحقيق الهدف من هذه الدراسة ، سيتم تقدير دالة الإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1984-2017) وإختبار طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام في البنية التحتية والإستثمار الخاص. وعليه يكون نموذج الدراسة كالتالي:

$$\begin{aligned} \Delta IP_t = & \alpha + \beta_1 IGINFR_{t-1} + \beta_2 RGDP_{t-1} + \beta_3 CREAD_{t-1} \\ & + \beta_4 DEBT_{t-1} + \beta_5 REER_{t-1} + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta IGINFR_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta RGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_3 CREAD_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_4 DEBT_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q \gamma_5 \Delta REER_{t-i} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

و الجدول التالي يوضح المتغيرات التي يتضمنها نموذج الدراسة :

الجدول رقم(59) : التعريف المختصر بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة

رمز المتغير	إسم المتغير
IP	نسبة الإستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي
IGINFR	نسبة الإستثمار العام في البنية التحتية من الناتج المحلي الإجمالي
RGDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
CREAD	نسبة القروض الموجهة في القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي
DEBT	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي
REER	سعر الصرف الفعلي الحقيقي

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على متغيرات النموذج

المطلب الثالث : التعريف بمتغيرات النموذج

بغرض تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام في البنية التحتية و الإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة

1984-2017 تم الإعتماد على المتغيرات التالية والتي تم إختيارها بناء على دراسة سميحة فوزي ونهال

المغربيل (2002) ³⁸.

1. الإستثمار الخاص (تم التطرق إليه سابقا في المبحث الثاني)

2. الإستثمار العام في البنية التحتية: يعد الإستثمار العام في البنية التحتية مكون هام من مكونات الإستثمار

العام، فهو يشمل مختلف الإستثمارات في قطاع النقل والمواصلات قطاع الطاقة والخدمات، قطاع الاتصالات

وكذلك المجال الإجتماعي و مجالات أخرى فخدمات البنية التحتية هي من المنافع العامة ومن أهم مقومات التطور

³⁸سميحة فوزي، نهال المغربيل (2002)، الإستثمار العام و الإستثمار الخاص في مصر: مزاحمة ام تكامل ؟، مرجع سبق ذكره.

الصناعي و الإقتصادي و الإجتماعي التي يتركز عليها أي بلد وبالتالي لها أثر واضح على معدل النمو الاقتصادي.

2. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: (تم التطرق إليه سابقا في المبحث الثاني)

3. حجم القروض الموجهة للقطاع العام : ما نجده في الدول النامية أن المشاريع الإستثمارية تعتمد بشكل كبير في تمويل الجزء الأكبر من إستثماراتها بالإعتماد على القروض البنكية وعليه تم إختيار هذا المتغير ومحاولة معرفة أثره على الإستثمار الخاص.

4. الدين الخارجي: يعرف الدين الخارجي على أنه ذلك الدين الذي تبلغ مدة إستحقاقه الاصلية او المحددة أكثر من سنة وبموجب هذا الدين تتم تأدية تسديدات مقيمي بلد ما اتجاه غير المقيمين وتكون هذه التسديدات بعملات اجنبية او سلع وخدمات وفي هذه الدراسة تم استخدام نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

5. سعر الصرف الفعلي الحقيقي : (تم التطرق إليه سابقا في المبحث الثاني)

المطلب الرابع: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج:

1. مصفوفة الارتباط:

جدول رقم (60): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية

	IP	IGINFR	RGDP	CREAD	DEBT	REER
IP	1	0.536268781 7623728	0.155620251 4836942	0.036964797 92509474	0.092417065 93307376	0.070877629 20472156
IGINFR	0.536268781 7623728	1	0.193223498 3685608	0.065846732 77411014	0.433493506 8713733	0.298380550 8292125
RGDP	0.155620251 4836942	0.193223498 3685608	1	0.170710267 837015	0.335615845 7582769	0.145945318 5286216

	-	-	-		0.893198089	0.877029295
CREAD	0.036964797 92509474	0.065846732 77411014	0.170710267 837015	1	0888646	0492571
	-	-	-			
DEBT	0.092417065 93307376	0.433493506 8713733	0.335615845 7582769	0.893198089 0888646	1	0.918727596 7499043
	-	-	-			
REER	0.070877629 20472156	0.298380550 8292125	0.145945318 5286216	0.877029295 0492571	0.918727596 7499043	1

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج **views.9**

1- وجود علاقة إرتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية ما بين الإستثمار الخاص والإستثمار العام في البنية التحتية

IGINFR بنسبة 0.53%

2- وجود علاقة إرتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية ما بين الإستثمار الخاص و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي RGDP بنسبة 0.15 %.

3- وجود علاقة إرتباط عكسية و ذات دلالة إحصائية ما بين الإستثمار الخاص و نسبة القروض المقدمة للقطاع

العام.

4- وجود علاقة إرتباط سلبية و ذات دلالة إحصائية ما بين الإستثمار الخاص والدين الخارجي بنسبة 0.09%.

5- وجود علاقة إرتباط سلبية وذات دلالة إحصائية ما بين الإستثمار الخاص و سعر الصرف الفعلي الحقيقي

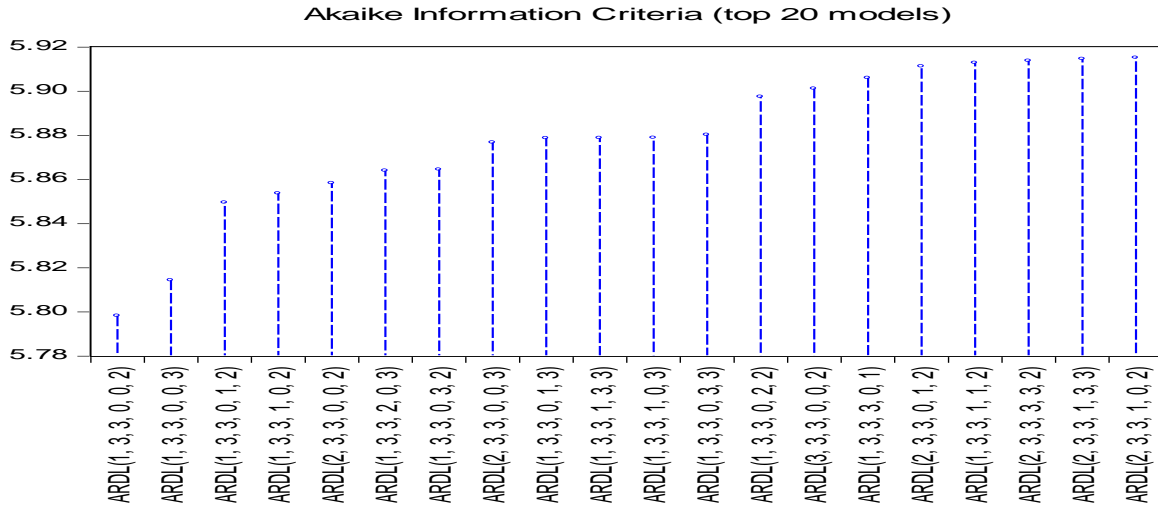
بنسبة 0.07 %.

2. تحديد عدد فجوات النموذج :

بهدف تحديد عدد فترات الإبطاء المثالي للنموذج قمنا بحساب معيار Akaike لعدة تباطؤات زمنية و هي

موضحة على الشكل التالي:

الشكل رقم(24) : تحديد عدد فجوات النموذج



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9. eviews

من خلال الشكل أعلاه النموذج المثالي الذي يديني من قيمة Scharw هو النموذج ARDL

(1,3,3,0,0,2) بمعنى فجوة واحدة للإستثمار الخاص, 3 فجوات للإستثمار العام و معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي ولا فجوات لحجم القروض المقدمة للقطاع العام و للدين الخارجي وفجوتين بالنسبة لسعر

الصرف الفعلي الحقيقي.

وبالتالي يصبح لدينا النموذج التالي :

$$IP = C(1)*IP(-1) + C(2)*IGINFR + C(3)*IGINFR(-1) + C(4)*IGINFR(-2) + C(5)*IGINFR(-3) + C(6)*RGDP + C(7)*RGDP(-1) + C(8)*RGDP(-2) + C(9)*RGDP(-3) + C(10)*CREAD + C(11)*DEBT + C(12)*REER + C(13)*REER(-1) + C(14)*REER(-2) + C(15)$$

3. تقدير نموذج ARDL:

✚ إختبار منهج الحدود:

لإختبار وجود علاقة طويلة الأجل نستخدم منهج الحدود للتكامل المشترك إستنادا على نموذج الإنحدار الذاتي لتتضح النتائج في الجدول كالتالي:

الجدول رقم (61): إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

القيمة العظمى	القيمة الدنيا	القيم الحرجة
3.35	2.26	10%
3.79	2.62	5%
4.18	2.96	2.5%
4.68	3.41	1%
5.708779		القيمة المحسوبة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج 9. eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة فيشر 5.70 وهي أكبر من القيم الحرجة لمختلف الاحتمالات الأربعة (10%-5%-2.5%-1%)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة و القائلة بأنه توجد علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة ونرفض الفرضية العدم القائلة عدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة وعليه

يمكننا تقدير نموذج ARDL-ECM.

الجدول رقم (62): نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: IP				
Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 0, 0, 2)				
Included observations: 31				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IGINFR)	0.148007	0.038201	3.874426	0.0031
D(IGINFR(-1))	0.346589	0.062166	5.575208	0.0002
D(IGINFR(-2))	0.408728	0.052429	7.795865	0.0000
D(RGDP)	0.274892	0.464640	0.591623	0.5624
D(RGDP(-1))	0.348510	0.417362	2.201320	0.0052
D(RGDP(-2))	0.682284	0.309943	3.231029	0.0523
D(CREAD)	-0.363314	0.227214	-1.598997	0.1094
D(DEBT)	-0.446869	0.124904	-3.577702	0.0050
D(REER)	0.004857	0.088090	0.055137	0.9567
D(REER(-1))	-0.179316	0.072294	-2.480390	0.0246
CointEq(-1)	-0.683159	0.166549	-4.083233	0.0005

*** significant at 1 % , **significant at 5% , * significant at 10 %

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews.9

في ما يخص حد تصحيح الخطأ فقد ظهر بإشارة سالبة عند مستوى معنوية 1% وهذا ما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، وفيما يتعلق بقيمته فكانت -0.68- ما يعني أنه في كل فترة تصحح نسبة 68% من آثار الصدمة على النموذج.

مقدرات المدى الطويل :

الجدول رقم (63) : مقدرات المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IGINFR	0.593299	0.732866	2.343267	0.0365**
RGDP	0.817553	0.825537	2.201663	0.0427**
CREAD	-0.358595	0.221310	-1.620328	0.1244
DEBT	-0.722368	0.793910	-2.087064	0.0532**
REER	0.266388	0.088600	3.006619	0.0084***
C	54.73814	24.88118	2.199982	0.0524**

*** significant at 1 % , **significant at 5% , * significant at 10 %

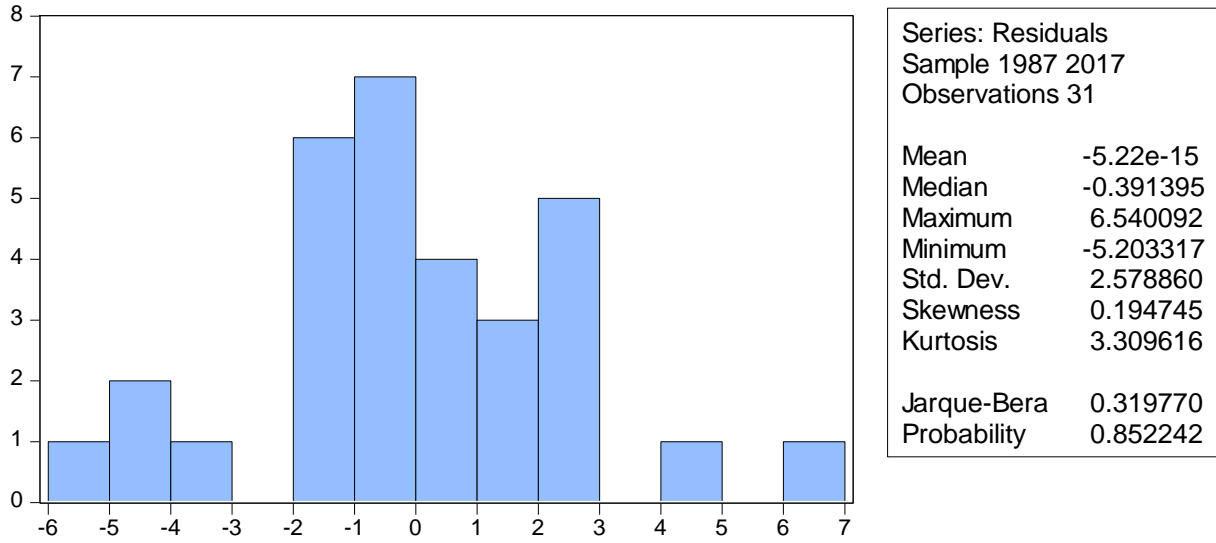
المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews.9

أظهرت النتائج أن معامل الإستثمار العام في البنية التحتية إيجابي و معنوي عند مستوى دلالة 5% ومعامل يساوي 0.59 فإن كل إرتفاع للإستثمار العام في البنية التحتية بنقطة واحدة يؤدي إلى إرتفاع الإستثمار الخاص ب 0.59% وكذلك بالنسبة للعلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي و الإستثمار الخاص ، أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الخاص عند مستوى دلالة 5% ومعامل يساوي 0.81 فيؤدي كل إرتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنقطة واحدة إلى إرتفاع الإستثمار الخاص ب 0.81% ، ومثل ما هو الحال بالنسبة لمعامل سعر الصرف الفعلي الحقيقي الإيجابي والمعنوي عند مستوى دلالة 1% بمعامل قدر ب 0.26، أما بالنسبة لمعامل كل من نسبة القروض الموجهة للقطاع العام و الدين الخارجي فقد كان سلبي فقد ب 0.35 و 0.72 على التوالي أما بالنسبة لمعنوية المعاملات فمعدل الدين الخارجي معنوي عند مستوى دلالة 5% و معامل نسبة القروض الموجهة للقطاع العام فقد كان غير معنوي.

4. الإختبارات التشخيصية للتحقق من مصداقية النموذج :

إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء :

الشكل رقم (25) : التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر : مخرجات برنامج eviews.9

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية Jarque Bear أكبر من 0.05 بالتالي الأخطاء

تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن قيمة إحصائية Kurtosis تقترب من القيمة 3 وقيمة Skewness تقترب من

القيمة 0.

إختبار ثبات تباين الخطأ :

الشكل رقم (26) : إختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.305217	Prob. F(1,28)	0.5850
Obs*R-squared	0.323492	Prob. Chi-Square(1)	0.5695

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews.9

من خلال الشكل أعلاه كلا من إحصائية فيشر وكاي تربيع أكبر من 0.05 من خلال إختبار ARCH مما يدل على ثبات تباين الخطأ وعدم وجود تطاير لسلسلة أخطاء التقدير للنموذج.

✚ إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الشكل رقم (27): إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.515002	Prob. F(2,28)	0.2373
Obs*R-squared	3.222370	Prob. Chi-Square(2)	0.1997

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews.9

من خلال إختبار Breusch Godfrey نلاحظ أن كلا إحصائتي فيشر وكاي تربيع إحتماهما أكبر من 0.05 بالتالي الأخطاء غير مرتبطة ذاتيا.

الشكل رقم (28): دالة الارتباط للبواقي للنموذج ARDL(1,3,3,0,0,2)

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.179	-0.179	1.1614	0.281
		2 0.017	-0.015	1.1725	0.556
		3 0.203	0.210	2.7537	0.431
		4 -0.129	-0.060	3.4141	0.491
		5 0.213	0.187	5.2809	0.383
		6 -0.110	-0.095	5.8014	0.446
		7 -0.096	-0.107	6.2106	0.515
		8 -0.014	-0.143	6.2194	0.623
		9 -0.083	-0.040	6.5498	0.684
		10 0.005	-0.025	6.5511	0.767
		11 -0.144	-0.102	7.6362	0.745
		12 -0.045	-0.048	7.7481	0.804
		13 -0.038	-0.055	7.8312	0.854
		14 -0.173	-0.172	9.6434	0.788
		15 0.052	-0.027	9.8159	0.831
		16 -0.067	-0.034	10.124	0.860

المصدر: مخرجات برنامج eviews.9

من خلال الشكل أعلاه تدل النتائج على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وهذا لأن قيم الإحتمالات p. value كلها أكبر من 5%.

المطلب الخامس : مناقشة وتحليل النتائج:

1. العلاقة ما بين الاستثمار العام في البنى التحتية والإستثمار الخاص :

يعتبر الإستثمار في البنية التحتية من أهم مقومات التطور الصناعي والإقتصادي والإجتماعي لأي بلد ، كما أنه من خلال الإستثمار في البنى التحتية يتم وضع أسس للتنمية الإقتصادية ، فبإنشاء مشاريع الطرق الجسور وخطوط النقل و توزيع الطاقة الكهربائية وغيرها من مشاريع البنى التحتية سيتم خلق فرص عمل ، كما تمكن هذه المشاريع بعد إنجازها المجتمع في زيادة ثروته ورفع مستوى المعيشة ، وعلى هذا الأساس فإن الإستثمار في البنى التحتية يعد ضرورة ملحة للتنمية الإقتصادية و تحفيز الإستثمار ورفع القدرة التنافسية ، كما أنه أيضا يعتبر عنصرا أساسيا في بيئة الأعمال فيقلص تعزيز البنية التحتية تكاليف الإنتاج ويرفع من الإنتاجية ما يؤثر ايجابا على مستويات المعيشة .

ومما لوحظ في الآونة الأخيرة وجود دعم قوي وتشجيع كثيف من قبل مختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة للإستثمار في البنية التحتية وهذا نظرا لأهميتها العديدة والتي تتمثل في³⁹: أن الإستثمار في البنية التحتية يساهم في تحقيق الكفاءة الإقتصادية وذلك بالتخفيف من التكاليف كتكاليف النقل ، وهذا ما يسمح بإيجاد أسواق جديدة وتحقيق عوائد إقتصادية إضافية ، كما أن البنية التحتية الجيدة تعد ركيزة أساسية لتوفير بيئة جاذبة للإستثمارات الأجنبية وتحفيز لرأس المال المحلي ، وعليه فإن زيادة الإستثمار في البنية التحتية يؤدي إلى إرتفاع الناتج على المدى القصير وهذا بدفع الطلب أما على المدى الطويل بزيادة الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد. وتعد الصين نموذجا هاما في هذا المجال فقد زادت بشكل كبير من إستثماراتها في البنى التحتية منذ عام 1990 بالأخص الإستثمار في الطرق السريعة مما ساهم في إنخفاض في تكاليف التجارة وزيادة في حجم التجارة بنسبة 45%. أما بالنسبة للإستثمار العام في البنية التحتية في الجزائر فقد شهد تطورا ملحوظا سواء كان في البنية الإقتصادية والإدارية أو البنية التحتية الإجتماعية والثقافية ، وهذا بهدف تحسين القدرة التنافسية للجزائر و توفير المناخ الملائم

³⁹فراح رشيد فرحي كريمة (2018) ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ppp) ، مرجع سبق ذكره ، ص 18-19

للإستثمار الخاص ومن ثم تحفيز معدل النمو الإقتصادي، فقد أثبتت النتائج التطبيقية طبيعة العلاقة الطردية بين الإستثمار العام في البنية التحتية و الإستثمار الخاص فكل إرتفاع للإستثمار العام في البنية التحتية بنقطة واحدة يؤدي إلى إرتفاع الإستثمار الخاص ب 0.59% ، و هذا ما أجمعت عليه معظم نتائج الدراسات التطبيقية فنجد منها دراسة كل من ⁴⁰(1993) S. J. Erenburg و دراسة سميحة فوزي & نبال المغربيل (2004)⁴¹ وكذلك دراسة حسن بن بلقاسم غصان و حسن بن الرفدان الهجوج (2009)⁴² فالإستثمار العام في البنية التحتية هنا يحفز و يزيد من إنتاجية الإستثمار الخاص .

2. العلاقة بين حجم القروض الموجهة للقطاع العام و الإستثمار الخاص:

تلعب القروض دورا حيويا في الإقتصاد الوطني وهذا من خلال دورها الفعال في زيادة الطاقة الإنتاجية، ومنه زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق إستثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، ولكن بالرغم من هذا الدور الريادي إلا ان سوق الإستثمار الجزائري يتسم بضعف التمويل خاصة فيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص وهذا نظرا لإرتفاع تكاليف التمويل وصعوبة الحصول عليه هذا من جهة ومن جهة أخرى إحتكار القطاع العام لهذا التمويل فالتعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى إستطاعة القطاع الخاص في الحصول على القروض، وصيد الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص هو الذي يحدد نوعية وكمية تراكم رأس المال و الإستثمار وهذا ما يبرز بدوره العلاقة الوطيدة بين التمويل ممثلا في حجم القروض التي يتحصل عليها القطاع الخاص و الإستثمار .

و تجدر الإشارة أن نسبة القروض الموجهة للقطاع العام في الجزائر كانت تأخذ نسبة الأسد من حجم القروض الموجهة للإقتصاد ، فكانت هذه النسبة تشهد إرتفاعا متواصلا لكن سرعان ما إنخفضت في السنوات الأخيرة

⁴⁰ S. J. Erenburg(1993) , **The real effects of public investment on private Investment Applied Economics**, op.cit, 831-837.

⁴¹سميحة فوزي ، نبال مغربيل(2002) ، الإستثمار العام والإستثمار الخاص في مصر مزاحمة او تكامل، مرجع سبق ذكره .
⁴² حسن بن بلقاسم غصان و حسن بن الرفدان الهجوج(2009)، اختبار اثر مزاحمة الاتفاق الحكومي للإستثمار الخاص في الإقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة، مرجع سبق ذكره، ص 34-41.

وهذا راجع لتغير توجه الدولة ، حيث وجهت نسبة كبيرة من القروض إلى القطاع الخاص سواء من البنوك العامة أو الخاصة فقيام الدولة بذلك ساهم في إعطاء المبادرة للقطاع الخاص ، كما وفرت له التمويل البنكي اللازم .

- يتولد عن ارتفاع نسبة الإئتمان المقدم إلى القطاع الخاص زيادات كبيرة في الإستثمار و الإنتاجية أكثر من منح تلك الأموال إلى القطاع العام و إنخفاض هذه النسبة يعكس ضعف تطور القطاع البنكي الجزائري، و إنخفاض درجة إنخراطه في تقديم الخدمات المالية و البنكية إلى القطاع الخاص، كما يعكس أيضا إحتكار البنوك العمومية لكل من نشاط الإيداع و الإقراض و تفضيلها لتمويل القطاع العام ، و بالتالي مزاحمة القطاع الخاص في مجال الحصول على التمويل وهذا ما يمكن تفسيره بطبيعة العلاقة العكسية بين الإستثمار الخاص وحجم القروض الموجهة للقطاع العام وهذا ما أظهرته النتائج التطبيقية للدراسة فكان معامل نسبة القروض الموجهة للقطاع العام سلبي يساوي -0.35 ولكن ذو دلالة إحصائية غير معنوية.

3. العلاقة بين الدين الخارجي و الإستثمار الخاص :

أثبتت النتائج التطبيقية للدراسة على وجود علاقة عكسية بين الإستثمار الخاص و نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر ، فإن ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنقطة واحدة يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الخاص ب 0.72%، وهذا ما أكدته أيضا معظم الدراسات التطبيقية بما فيها دراسة كل من ⁴³ Felipe larrain and Rodrigo uergar(1993) و دراسة Temitope w ashikoya(1994)⁴⁴ و دراسة Luis Serven and Andres Solimano(1993)⁴⁵ و دراسة joshua G and delano v (1991)⁴⁶ .

⁴³ Felipe larrain and Rodrigo uergar(1993), **investment and macroeconomic Adjustment :the case of East asia "striving for Growth after adjustment The role of capital formation** , op.cit, pp 265.266.

⁴⁴ Temitope w ashikoya(1994), **macroeconomic determinants of domestic private investment in africa .an empirical analysis** op.cit,pp 593.

⁴⁵ Luis Serven and Andres Solimano(1993) ,**economic Adjustment and investment performance in developing countries :The experience of the 1980s" striving for Growth after adjustment The role of capital formation** ,op.cit. pp 173.

⁴⁶ joshua G and delano v (1991) , **private investment in developing countries an empirical analysis** , IMF staff papers,op.cit, pp 52- 53.

المبحث الرابع :العلاقة غير الخطية بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص

المطلب الأول :الإطار العام للدراسة:

لمحاولة معرفة إذا كانت طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص متماثلة أو غير متماثلة طيلة فترة الدراسة، أي التوجه نحو النمذجة اللاخطية فالإقتصاد القياسي التطبيقي يشهد في الوقت الحالي موجة من التقدم، الأمر الذي أظهر بشكل واضح جوانب قصور النمذجة الخطية فهذه الأخيرة بالرغم من أنها تتسم بنوع من السهولة والبساطة في عملية التقدير والتنبؤ إلا أنها لاتأخذ بعين الإعتبار وجود كل الديناميكيات اللامتماثلة، والتي نجدها بشكل خاص الدورات الإقتصادية أو الأسواق المالية وغيرها، وفي هذا الإطار نجد أشكال اللاتماثل في السلاسل الزمنية في ما يتعلق بالدورات الإقتصادية، كل من اللاتماثل في مقدار التذبذب بين التغيرات ذات السعة المرتفعة والمنخفضة، وكذلك اللاتماثل في المدى بين الفترات المتزايدة والمتناقصة و كذلك نجد أنه في النمذجة الخطية كل من التقلبات المتهالكة وهذا الأمر لا نجده في الإقتصاديات الحديثة فنجد غالبا ما يتجدد ظهور الصدمات فيها، كذلك وجود تقلبات متعاضمة وهذا أيضا غير واقعي بالنسبة للإقتصاديات الحديثة وتفسيره هو وجود قيود مؤسسية أو تقنية تؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الإقتصادية.

المطلب الثاني :منهجية المقاربة اللاخطية:

من خلال ما يشهده الإقتصاد القياسي اليوم من تطورات، أصبحت النمذجة اللاخطية محل إهتمام كبير من قبل الإقتصاديين وصناع القرار هذا لما لها من أهمية إستخدامها كأسلوب تحليل كمي في فهم وتفسير الظواهر الإقتصادية فأظهر ⁴⁷ Potter (1995) من خلال دراسته حول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد الأمريكي أن نماذج الإنحدار الذاتي الخطية غير فعالة، في حين أن نماذج العتبة تفسر بشكل صحيح غير التماثل الدوري وهذا بدراسة دوال الإستجابة غير الخطية بعد الصدمات المختلفة المتعلقة بالحجم أو بعناصر أخرى ⁴⁸.

⁴⁷ Potter S.M. (1995). **A Nonlinear Approach to US GNP**, *Journal of Applied Econometrics*, vol. 10, pp109-125.

⁴⁸ Ben Salem Mélika, Perraudin Corinne(2001), **Tests de linéarité, spécification et estimation de modèles à seuil : une analyse comparée des méthodes de Tsay et de Hansen**, In *Économie & prévision*, n°148, 2001-2. pp157-176.

1. نموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري (TAR) :

مما هو واضح و متعارف عليه أن طبيعة القانون الخطي القائم غير مناسب لمعالجة مشكلة العلاقة غير الخطية

وكمحاولة لحل نقائص وفجوات المنهج الخطي قدم ⁴⁹Tong و ⁵⁰lim (1980) و ⁵⁰Tong (1978)

نموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري مع نظامين ⁵¹ ($k \geq 2$) .

و في هذا الإطار تم الأخذ بعين الإعتبار كل من مختلف أشكال اللاتماثل في السلاسل الزمنية فنجد على

سبيل المثال : اللاتماثل في مقدار التذبذب بين التغيرات ذات السعة المرتفعة والمنخفضة و كذلك اللاتماثل في

المدى بين الفترات المتزايدة والمتناقصة .⁵²

و يتميز نموذج إحدار العتبة (TAR) في هذه الحالة بأنه نوع من أنواع الإحدار غير الخطي ،والذي يتسم بخاصية

التدرج الخطي وتغيير الأنظمة و نجد من أهم تطبيقات TR كل من نماذج عينات مقسمة SS ، بمتغيرات نماذج

بتوازنات متعددة (ME) ونماذج بنظم متغيرة ماركوفية (MS) إنتقال مشاهدة أو بغير مشاهدة ،نماذج إحدار ذاتي

بعتبات و إنتقال انسيابي (STAR) ، و نماذج إحدار ذاتي بعتبات وتنبية (SETAR) ، أيضا نموذج إحدار

ذاتي بعتبات وإنتقال فوري (TAR) .⁵³

يتحقق نموذج TAR بنظامين ($K=2$) ذو درجتين p_1 و p_2 إذا أخذت Y_t السيرورة التالية⁵⁴ :

⁴⁹ Tong, H. and Lim K (1980), **Threshold autoregressions, limit cycles, and data**. Journal of the Royal Statistical Society (42), pp 245–292

⁵⁰ Tong, H. (1978) ,**On a threshold model**. In **Pattern Recognition and Signal Processing** (ed. C. Cheng). Amsterdam: Sijthoff and Noordhoff, , pp101-141.

⁵¹ José Luis Aznarte M.*, José Manuel Benítez, Juan Luis Castro(2007), **Smooth transition autoregressive models and fuzzy rule-based systems: Functional equivalence and consequences** Fuzzy Sets and Systems 158 (2007) p 2739.

⁵² شبيبي عبد الرحيم وآخرون (2016) ، **إستخدام النمذجة اللاخطية في التحليل الكمي لتفسير الظواهر الاقتصادية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان ، ص83 .

⁵³ إبراهيم خويلد و آخرون (2019) ، **معدلات التضخم المحفزة للنمو الاقتصادي :مقاربة نموذج العتبة من الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية

الاقتصادية (2)6 ، ص20.

⁵⁴ شبيبي عبد الرحيم (2013)، **الاثار الكلية والاقتصادية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام :حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، ص 200-201.

$$Y_t = (\phi_{01} + \phi_{11} x_{t-1} + \dots + \phi_{p1,1} x_{t-p1}) (1 - I(q_t \leq c)) + (\phi_{02} + \phi_{12} x_{t-1} + \dots + \phi_{p2,2} x_{t-p2}) I(q_t \leq c) + \varepsilon_t$$

أو الصيغة التالية:

$$Y_t = \begin{cases} \phi_{01} + \phi_{11} x_{t-1} + \dots + \phi_{p1,1} x_{t-p1} + \varepsilon_t & \text{si } q_t \leq c \\ \phi_{02} + \phi_{12} x_{t-1} + \dots + \phi_{p2,2} x_{t-p2} + \varepsilon_t & \text{si } q_t > c \end{cases}$$

حيث يمثل كل من :

q_t : متغيرة الإنتقال

C : قيمة العتبة .

I : دالة الإنتقال تأخذ قيمها عند $\{0, 1\}$ فتأخذ القيمة 1 إذا تحقق القيد ما بين القوسين و قيمة 0 إذا لم يتحقق.

ε_t : يحاكي تشويشا أبيضاً .

من خلال ما سبق يتضح أن آلية الإنتقال في هذا النموذج يخضع لقيمة متغيرة إنتقال معروفة و المشاهدة q_t محددة

مسبقاً . و كذلك العتبة C مقدرة بشكل جيد هذا ما يسمح أن تكون آلية الإنتقال في هذا النموذج فورية و مباشرة

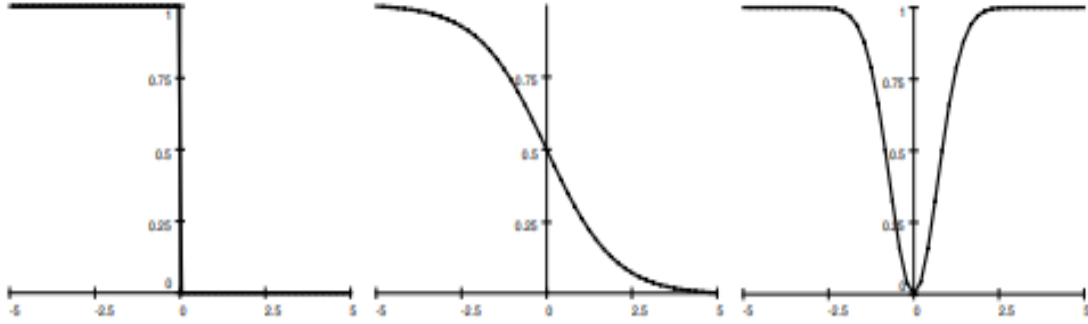
فيتم الإنتقال من نظام إلى آخر في لحظة زمنية واحدة، أي بمجرد أن تفوق أو تنخفض قيمة متغيرة الإنتقال قيمة

العتبة و ما يجدر ذكره أن متغيرة الانتقال q_t تعتبر واحدة من المتغيرات المفسرة X_t ، فيمكن أن تكون متغير مفسر

خارجي أو أن تأخذ قيمة متأخرة للمتغير التابع، ففي هذه الحالة يتحول من نموذج الإنحدار الذاتي ذو العتبة إلى

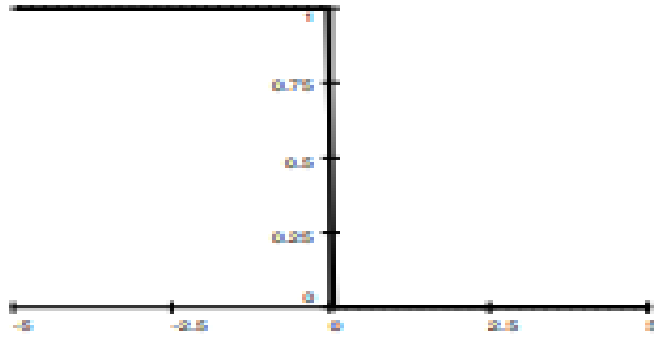
نموذج الإنحدار الذاتي ذو العتبة مع الإثارة و التنبية الذاتي SETAR(self-exciting TAR)

الشكل رقم(29):دالة الإنتقال لنماذج TAR LSTAR ESTAR



Source :Joon Y. Park and Mototsugu Shintani(2005) ,TESTING FOR A UNIT ROOT AGAINST TRANSITIONAL AUTOREGRESSIVE MODEL,SDEPARTMENT OF ECONOMICS VANDERBILT UNIVERSITY NASHVILLE, p5.

الشكل رقم (30):دالة الإنتقال لنموذج TAR



Source : Joon Y. Park and Mototsugu Shintani,(2005) TESTING FOR A UNIT ROOT AGAINST TRANSITIONAL AUTOREGRESSIVE MODEL ,SDEPARTMENT OF ECONOMICS VANDERBILT UNIVERSITY NASHVILLE, p5.

وبالنسبة لنموذج العتبة ذو الانتقال الفوري TAR كما هو موضح أعلاه في الشكل إذا كانت قيمة q_t

أكبر من قيمة العتبة c فإن ديناميكية المتغيرة y_t تمتد من 1 إلى P_2 وفق سيرورة الإنحدار الذاتي، أما إذا كانت

قيمة متغيرة الانتقال q_t أصغر من قيمة العتبة فإن ديناميكية المتغيرة y_t بسيرورة الإنحدار الذاتي تمتد

1 من P_2 .

إختبار المعنوية الإحصائية لمستوى العتبة :

يتم إختبار معنوية العتبة من خلال إختبار فرضية العدم القائلة بان⁵⁵:

$$H_0 : \beta_{01} = \beta_{11}$$

وهذا من خلال الإستعانة بإحصائية هانسن (1999)⁵⁶ المتمثلة في الصيغة الآتية :

$$F_1 = \frac{(S_0 - S_1)}{\delta^2}$$

حيث تمثل كل من :

S_0 : مجموع مربعات الأخطاء في ظل فرضية العدم .

S_1 : مجموع مربعات الأخطاء في ظل الفرضية البديلة .

δ^2 : تباين البواقي في ظل الفرضية البديلة .

وبغية تحليل هذه الإحصائية تجدر الإشارة أنه يتوجب إستخدام دالة هانسن لحساب قيمة الإحتمال المقابل لهذه الإحصائية والتي تكون على النحو الموالي⁵⁷:

$$P_{\text{value}} = 1 - \exp(-F_1)$$

فبذلك يتم تحديد خطية أو عدم خطية النموذج، فإذا كانت قيمة الإحتمال أقل من القيم الحرجة نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم خطية النموذج و أن نموذج الإنحدار الذاتي ذو الإنتقال الفوري هو الملائم .

⁵⁵بن معمر عبد الباسط و اخرون(2018)،العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادية وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في اطار فرضيات منحنى كوزنتس البيئي : دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2016) ، دفاتر mecas ، المجلد 14 العدد 01 ، جوان 2018

01:14 ص 275

⁵⁶ Bruce E. Hansen(1999) , **Threshold elects in non-dynamic panels: Estimation, testing, and inference**Journal of Econometrics 93 (1999), p 350.

⁵⁷بن معمر عبد الباسط وأخرون(2018)،العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادية وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في اطار فرضيات منحنى كوزنتس البيئي : دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2016) ،مرجع سبق ذكره ،ص 275.

2. نموذج الانحدار الذاتي ذو الإنتقال السلس والتدريجي :

ما يميز هذا النموذج عن سابقه أنه لا يتم تغيير النظام بشكل مفاجئ ولكن بشكل تدريجي⁵⁸ وتحقق

سيرورة Y_t في نموذج الانحدار الذاتي ذو الإنتقال السلس والتدريجي (STAR) بنظامين (K=2) ذو درجتين

p_1 و p_2 واذا ما تمثلت الصيغة كالتالي :

$$Y_t = \left(\phi_{10} + \sum_{j=1}^{p_1} \phi_{1j} x_{t-j} \right) [1 - F(q_t; \gamma, c)] + \left(\phi_{20} + \sum_{j=1}^{p_2} \phi_{2j} x_{t-j} \right) F(q_t; \gamma, c) + \varepsilon_t, \gamma > 0 \dots\dots$$

بحيث تمثل :

C : العتبة .

q_t : متغيرة الإنتقال والتي يمكن أن تكون قيمة متأخرة للمتغير التابع أو متغير خارجيا آخر .

ε_t : حد الخطأ الذي يحاكي تشويشا أيضا بمتوسط معدوم وتباين ثابت .

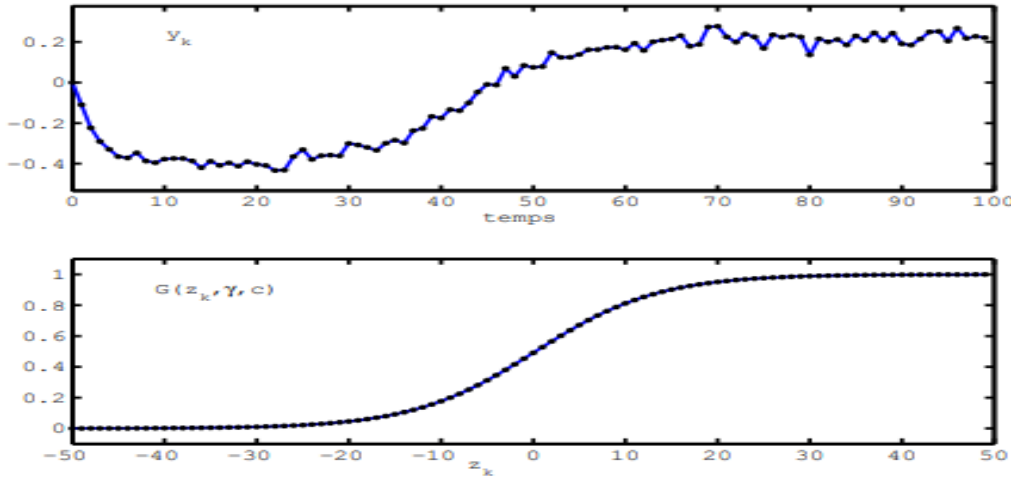
ومن خصائص دالة الإنتقال السلس والتدريجي $F(\cdot)$ أنها دالة إنتقال مستمر وقابلة لأن تشتق ، و تأخذ قيمتها ما بين $\{0,1\}$ وفي شكل عدد لا متناهي من النظم الوسيطة ، كما أنها تتميز بالإنسيابية وتحافظ على التواصل ما بين النظامين المتطرفين .

وفي ما يخص معلمة الإنسياب γ او ما تعرف بسرعة الإنتقال فكلما كانت كبيرة هذه القيمة دل على الإنتقال الفوري والسريع وكلما كانت صغيرة كان الإنتقال إنسيابي وتدريجي .⁵⁹

⁵⁸ Elom Ayih DOMLAN(2006), **Diagnostic des Systèmes à Changement de Régime de Fonctionnement**», THESE présentée pour l'obtention du Doctorat de l'Institut National Polytechnique de Lorraine (spécialité automatique et traitement du signal) , pp 26

⁵⁹ شيببي عبد الرحيم (2013)، الاثار الكلية والاقتصادية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر مرجع سبق ذكره، ص 208.

الشكل رقم (31): نموذج STAR



Source: Elom Ayih DOMLAN, «Diagnostic des Systèmes à Changement de Régime de Fonctionnement», THESE présentée pour l'obtention du Doctorat de l'Institut National Polytechnique de Lorraine (spécialité automatique et traitement du signal), 6 octobre 2006 ,p 28

وفي عام 1992 قام كل من Anderson ,Terasvrta باقتراح دالتين للانتقال كالآتي⁶⁰:

$$f_1(Y_{t-d}) = \frac{1}{1 + e^{-\gamma(Y_{t-d}-c)}} \quad ; \gamma > 0$$

$$f_2(Y_{t-d}) = 1 + e^{-\lambda(Y_{t-d}-c)^2} \quad ; \lambda > 0$$

حيث تمثل f_1 دالة إنتقال اللوجستية للمتغير Y_{t-d} وعليه فإذا عوضت في نموذج STAR المنطقي فيرمز له بـ LSTAR ويتم أخذ الصيغة الرياضية الآتية :

$$Y_t = \pi_1 + \sum_{j=1}^p \pi_{1j} Y_{t-j} + f_1(Y_{t-d}) \left(\pi_2 + \sum_{j=1}^p \pi_{2j} Y_{t-j} \right) + \varepsilon_t$$

وفي حالة ما عوضنا الدالة f_2 في نموذج STAR فيتشكل نموذج STAR الاسي

$$Y_t = \pi_1 + \sum_{j=1}^p \pi_{1j} Y_{t-j} + f_2(Y_{t-d}) \left(\pi_2 + \sum_{j=1}^p \pi_{2j} Y_{t-j} \right) + \varepsilon_t$$

⁶⁰بن احمد احمد(2008)، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1988-2007، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ، ص104.

وعليه يمكن التمييز بين دالتين للإنتقال وهما:

1- دالة الإنتقال اللوجستية :

يكون نموذج (STAR) اللوجستي بنظامين متطرفين مرتبطين بقيم s_t أكبر وأقل من مستوى العتبة c الأمر الذي يمكن من وصف وتفسير الظواهر غير المتماثلة في مختلف حالات الدورات الإقتصادية وفي بعض الحالات إذا كانت سرعة الإنتقال تؤول إلى ما لانهاية $\gamma \rightarrow \infty$ فان نموذج (LSTAR) يتحول الى نموذج (TAR)

فتتحول دالة الإنتقال $G(s_t; \gamma; c)$ إلى دالة المؤشر $I(\cdot)$ فتأخذ إحدى القيمتين (0) او (1) وفي

حالة ما كانت سرعة الانتقال تؤول الى 0 هذا ما يعني ان نودج (LSTAR) يتحول نموذج خطي (AR) فتأخذ قيمة دالة الانتقال $(1/2)^{61}$

حيث: ⁶²

إذا ما كان $\gamma \rightarrow \infty$ تصبح f_1 من الشكل الأتي :

$$f_1(Y_{t-d}) = \begin{cases} 0 & \text{si } Y_{t-d} \leq c \\ 1 & \text{si } Y_{t-d} > c \end{cases}$$

ففي هذه الحالة يصبح النموذج من الشكل TAR(p).

وإذا ما كانت $\gamma \rightarrow 0$ سيصبح إنحدار ذاتي خطي AR(p)

2. دالة الإنتقال الأسية:

يختلف نموذج Star الأسى أو بما يسمى (ESTAR) عن نموذج STAR اللوجستي ، بحيث أن نموذج ESTAR يولد ديناميكية متماثلة أو متوازنة يوضح من خلالها مختلف مراحل الدورات الإقتصادية إلا أنه في حالة المنطقة الوسطى تتجه الدالة الأسية نحو الصفر بقيم أكبر أو أصغر من مستوى العتبة ⁶³ ، وما يميز دالة الإنتقال الأسية عن دالة الإنتقال اللوجستية هو أن دالة الإنتقال الأسية تمثل ثلاثة أنظمة فيكون نظامين متطرفين لهما نفس الحركية و الديناميكية.

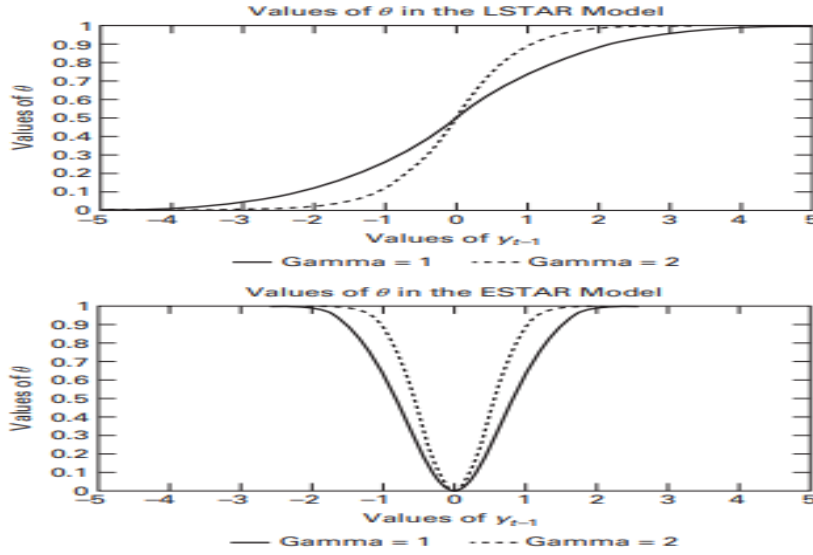
⁶¹ ثلوفي عمير (2018) ،التضخم والنمو الاقتصادي:تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014، ص 107.

⁶²بن احمد احمد(2008)، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1988-2007، مرجع سبق ذكره، ص104.

⁶³ثلوفي عمير (2018) ،التضخم والنمو الاقتصادي:تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014، مرجع سبق ذكره، ص108.

فتأخذ هذه الدالة الصيغة التالية :

$$G(s_t, y, c) = [1 - \exp(-\gamma(s_t - c)^2)], \gamma > 0$$



المطلب الثالث : النتائج التطبيقية للمقاربة للاخطية

1. نموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري (TAR):

جدول رقم(64): إختبار الخطية لنموذج (TAR)

8.98	إحصائية هانسن (F)
11.47	القيمة الحرجة
0.0112	P. value

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على Eviews .9

- من خلال هذا الإختبار يتضح لنا أن قيمة الإختبار أصغر من القيمة الحرجة و هذا ما يسمح برفض فرضية العدم H_0 .

والقبول بالفرضية البديلة H_1 والتي تنص على عدم خطية النموذج وأن العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص هي علاقة غير خطية وأن نموذج الإنحدار الذاتي ذو الإنتقال الفوري هو الملائم .

تقدير نموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري:

الجدول رقم (65): تقدير نموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري

المتغير التابع معدل الإستثمار الخاص IP الفترة 1984-2017 عدد المشاهدات=33				
النظام	المتغيرات المفسرة	المعامل	T statistique	prob
$IG \leq c$	IP	0.12	2.400206	0.0695
Threshold (%) = 15.28				
$IG > c$	IP	-0.23	-2.199152	0.0377
	R^2	0.77		

Non-Threshold Variables

RGDP	0.614301	0.353457	1.737979	0.0950
TRAD	0.135803	0.095646	1.419846	0.1685
ICRG	0.364204	0.102637	3.548465	0.0016
REER	-0.009348	0.007819	-1.195577	0.2435
RINT	-0.151488	0.071187	-2.128010	0.0438

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews.9

- يتضح من خلال الجدول أن نسبة الإستثمار العام الأقل و التي تفوق مستوى العتبة كلاهما ذو دلالة إحصائية

كما أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.77 و هي نسبة جيدة بحيث تشير هذه القيمة إلى أن 77% من

التغيرات التي تحدث على مستوى الإستثمار الخاص تحددها لنا المتغيرات التفسيرية في النموذج و البقية المتمثلة في من التغيرات تفسرها عوامل أخرى وعليه تكون النتائج كالتالي :

- معدل الإستثمار العام الأقل أو يساوي 15.28 لديه أثر إيجابي على الإستثمار الخاص أي أن زيادة الإستثمار العام بنقطة واحدة يساهم في زيادة الإستثمار الخاص ب 0.12 % هذا عند مستوى معنوية 10%.
- معدل الإستثمار العام الذي يفوق 15.28 لديه أثر سلبي على الإستثمار الخاص أي أن زيادة الإستثمار العام بنقطة واحدة تؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الخاص ب 0.23% و هذا عند مستوى معنوية 5% .
- وبالنسبة للمتغيرات الأخرى التي لا تخضع لنظام العتبة فقد كان معامل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي موجب قدر ب 0.61 ومعنوي عند مستوى دلالة 10% أما بالنسبة لمعامل مؤشر المخاطر القطرية فهو موجب و معنوي عند مستوى دلالة 1% و معامل معدل الفائدة الحقيقي فقد كان سالب فقد ب 0.15 معنوي عند مستوى دلالة 5% وفيما يخص لمعامل سعر الصرف الفعلي الحقيقي سالب وغير معنوي ومعامل الإنفتاح التجاري موجب وغير معنوي .

2. نموذج الإنحدار الذاتي ذو الإنتقال السلس و التدريجي :

✚ إختبار خطية النموذج (نموذج STAR)

الجدول رقم (66): إختبار خطية النموذج (نموذج STAR)

transition variable	F	F4	F3	F2	suggested model
IG(t)*	2.3650e-02	2.7427e-02	9.5038e-01	1.2	LSTR1

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

بما أن قيمة الإحصائية F أكبر من القيمة الحرجة ، فإنه سيتم رفض الفرضية العدمية للخطية أي أن الإستثمار الخاص بالجزائر يتبع سيرورة لاخطية (وجود اثر عتبة) بشكل نموذج منطقي (LSTR) بعتبة واحدة و ذلك تبعا

للتغيرات السنوية في الإستثمار العام و هذا ما يدل على أن سلوك الإستثمار الخاص يتغير من نظام لآخر حسب التغير في حجم الإستثمار العام .

قيم البدء لتقدير نموذج LSTR

قبل أن يتم التطرق إلى تقدير النموذج اللاخطي علينا إيجاد قيم البدء أو القيم الأولية (starting value) للمعلومات المقدرة ضمن شبكة بحث (grid search) من النقاط المحتملة و المتضحة قيمها ضمن الجدول التالي :

الجدول رقم (67): قيم البدء لتقدير نموذج LSTR

STR GRID SEARCH

variables in AR part: CONST ICRG(t) IG(t) REER(t) Rgdp(t) RINT(t) TRAD(t)

restriction theta=0:

transition variable: IG(t)

sample range: [1984, 2017], T = 34

transition function: LSTR1

grid c { 7.04, 26.06, 30}

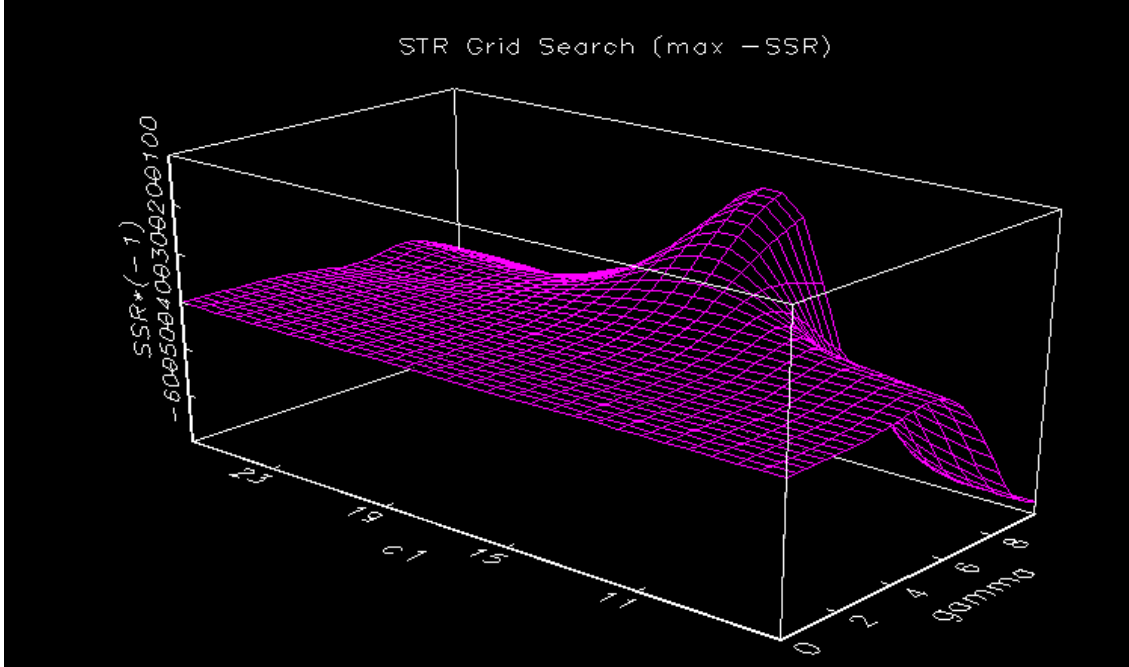
grid gamma { 0.10, 10.00, 30}

SSR gamma c1

177.3666 10.0000 15.5657

المصدر: مخرجات برنامج JMulTi

الشكل (32) التمثيل البياني لشبكة البحث عن القيم الأولية لتقدير نموذج LSTR الخاص بالاستثمار الخاص



المصدر: مخرجات برنامج JMulTi

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن القيمة الأولية للعبة هي 15.56 والقيمة الأولية لسرعة الانتقال من نظام γ هي 10.0000 و بناء على القيم الأولية سيتم تقدير نموذج LSTR الخاص بالإستثمار الخاص لأخر و نتائجه موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (68): تقدير نموذج LSTR

*** Thu, 10 Oct 2019 19:47:08 ***

STR ESTIMATION

variables in AR part: CONST Ip(t-1) ICRG(t) IG(t) REER(t) Rgdp(t) RINT(t) TRAD(t)

restriction theta=0:

restriction phi=0:

restriction phi=-theta:

transition variable: IG(t)

sample range: [1984, 2017], T = 34

transition function: LSTR

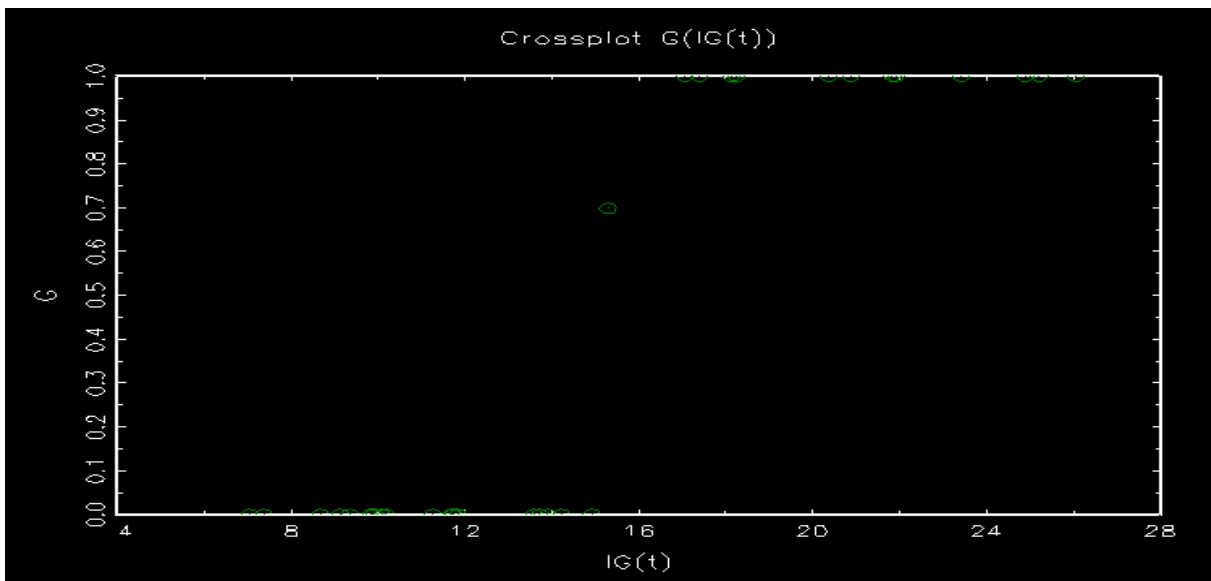
number of iterations: 1000

variable	start	estimate	SD	t-stat	p-value
----- linear part -----					
CONST	38.83315	38.36807	15.2101	2.5225	0.0234
Ip(t-1)	0.18207	0.20235	0.3294	0.6143	0.5482
ICRG(t)	0.06384	0.07237	0.1314	0.5507	0.5899
IG(t)	0.37018	0.34574	0.3637	0.9506	0.3569
REER(t)	-0.05644	-0.05373	0.0199	-2.7066	0.0162
Rgdp(t)	0.11999	0.15320	0.4092	0.3744	0.7133
RINT(t)	-0.08991	-0.08679	0.0871	-0.9960	0.3351
TRAD(t)	-0.46279	-0.47195	0.1651	-2.8589	0.0119
---- nonlinear part ----					
CONST	2.47789	-13.12066	22.5399	-0.5821	0.5691
Ip(t-1)	-0.43712	-0.66589	0.4009	-1.6608	0.1175
ICRG(t)	1.20868	1.63626	0.4647	3.5210	0.0031
IG(t)	-2.97158	-2.78905	0.5176	-5.3882	0.0001
REER(t)	0.01210	0.00426	0.0225	0.1895	0.8522
Rgdp(t)	-0.09576	0.87198	1.0487	0.8315	0.4187
RINT(t)	0.31451	0.20507	0.1749	1.1725	0.2593
TRAD(t)	-0.17589	-0.40537	0.2794	-1.4510	0.1674
Gamma	10.00000	317.75783	64508.6211	0.0049	0.9961
C1	15.56568	15.27003	2.9964	5.0962	0.0001

AIC:	2.4296e+00
SC:	3.2459e+00
HQ:	2.7042e+00
R2:	9.3572e-01
adjusted R2:	0.9377
variance of transition variable:	31.2310
SD of transition variable:	5.5885
variance of residuals:	8.3907
SD of residuals:	2.8967

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن الإستثمار الخاص يخضع لنظامين مختلفين إنطلاقا من بلوغ العتبة المقدرة ب 15.27 لنسبة الإستثمار العام من حجم الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتم الإنتقال من نظام لأخر بسرعة 317.75 و هو تعديل جد سريع و يدل على أن هناك لا تماثل في عملية التعديل، ومتى إبتعد هذا الأخير عن القيمة التوازنية إما إيجابا أو سلبا، وعليه تتدخل الحكومة للحد من أثار المزاحمة للإستثمار العام عندما يفوق هذا الأخير كنسبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العتبة المقدرة، كما يوضح ان الصدمات الإيجابية و السلبية في الإستثمار الخاص غير متماثلة وهذا ما يمكن توضيحه في دالة الإنتقال المنطقية الخاصة بالإستثمار الخاص .

الشكل رقم (33): دالة الإنتقال المنطقية اللوجستية



المصدر: مخرجات برنامج JMulti

خاتمة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل إقتراح نموذج قياسي لتحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1984 و 2017 مع إختبار الفرضيات المطروحة بواسطة النماذج الأربعة . فالنموذج الأول للتحقق من مدى صحة الفرضية المطروحة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص تكاملية.

أما النموذج الثاني للتحقق من مدى صحة الفرضية القائلة طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام في البنية التحتية و الإستثمار الخاص مزاحمة.

والنموذج الثالث والرابع بغية إختبار صحة الفرضية القائلة العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص غير متماثلة.

والتي تهدف للإجابة عن الإشكالية الأساسية :

ماهي طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالجزائر خلال الفترة ما بين 1984-2017 ؟

يمكننا أن نلخص نتائج الدراسة القياسية بخصوص النموذج الأول ARDL إلى مايلي:

تبين من خلال نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية ديكي فولر و فيليبس بيرون أن السلاسل الزمنية لكل من متغير الإستثمار الخاص ، الإستثمار العام، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل الفائدة الحقيقي ، مؤشر المخاطر القطرية مستقرة عند الفرق الأول ماعدا متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فإستقر عند المستوى وهذا مايمعنا من تطبيق منهجية أنجل غرانجر Angel granger وJohansen للتكامل المتزامن نظرا لعدم إستقرارية كل السلاسل الزمنية عند المستوى وعليه يتم الإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للفتحات المتباطئة Ardl .

-أظهرت نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود أن قيمة فيشر 4.86 وهي أكبر من القيم الحرجة لمختلف الإحتمالات ،وعليه تم قبول الفرضية البديلة القائلة جود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة.

- أظهرت النتائج الخاصة بالمدى الطويل أن معامل الإستثمار العام سلبي و معنوي عند مستوى دلالة 10% ومعامل يساوي 0.39 فهذه النتيجة أكدت وجود مزاحمة في الإقتصاد الجزائري بحيث بما تشيره النتائج فإن كل إرتفاع للإستثمار العام بنقطة واحدة يؤدي إلى إنخفاض في الإستثمار الخاص ب 0.39%

-معامل سعر الصرف الفعلي الحقيقي سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة 1% ومعامل يساوي 0.06 وعليه يوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وبين الإستثمار الخاص في الجزائر .

-معامل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي موجب ومعنوي عند مستوى دلالة 5% ومعامل يساوي 0.80 وعليه يوجد علاقة طردية قوية بين معدل التغير في الناتج و الإستثمار الخاص.

-معامل سعر الفائدة الحقيقي سالب و غير معنوي ومعامل يساوي 0.16 وعليه يوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي و الإستثمار الخاص .

-معامل الإنفتاح التجاري موجب و معنوي عند مستوى دلالة 1% ومعامل يساوي 0.19 وعليه كل إرتفاع في متغير الإنفتاح التجاري بنقطة واحدة يؤدي إلى إرتفاع الإستثمار الخاص ب 0.19%.

-معامل مؤشر المخاطر القطرية موجب ومعنوي بمعامل 0.40 عند مستوى دلالة 1% وبالتالي وجود علاقة طردية بين مؤشر المخاطر القطرية وبين الإستثمار الخاص بحيث كل ما ارتفع مؤشر المخاطر القطرية دل على إنخفاض المخاطر القطرية للبلد .

أما بخصوص خلاصة النتائج بخصوص النموذج الثاني والذي تم فيه التفصيل في الإستثمار العام وأخذ جانب منه وهو الإستثمار في البنى التحتية فتم إستخدام أيضا نموذج ARDL ، كون أن نتائج إختبار الإستقرارية

لديكي فولر وفيليبس بيرون أثبتت أن المتغيرات المستخدمة هي مزيج $I(0)$ و $I(1)$ فتم الإعتماد في هذا النموذج

على كل من الإستثمار الخاص و الإستثمار العام في البنية التحتية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حجم القروض الموجهة للقطاع العام الدين الخارجي و سعر الصرف الفعلي الحقيقي .

-أكدت نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود أن قيمة فيشر 5.70 وهي أكبر من القيم الحرجة لمختلف الاحتمالات ،وعليه تم قبول الفرضية البديلة القائلة جود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة.

-أوضحت مقدرات المدى الطويل أن معامل متغير الإستثمار العام في البنية التحتية موجب ومعنوي عند مستوى دلالة 5% وبمعامل 0.59 وبالتالي وجود علاقة طردية بين الإستثمار العام في البنية التحتية والإستثمار الخاص فكل إرتفاع في الإستثمار العام في البنية التحتية بنقطة واحدة يؤدي إلى إرتفاع الإستثمار الخاص ب 0.59% وهذا ما يؤكد العلاقة التكاملية بين الإستثمار العام في البنية التحتية والإستثمار الخاص في الجزائر.

-معامل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي موجب ومعنوي بمعامل 0.81 وعند مستوى دلالة 5% و عليه يوجد علاقة طردية قوية بين كل من الإستثمار الخاص و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-معامل حجم القروض الموجهة للقطاع العام سالب وغير معنوي بمعامل 0.35 .

-معامل معدل الدين الخارجي سالب و معنوي بمعامل 0.72 وعند مستوى دلالة 5% فكل إرتفاع في الدين الخارجي بنقطة واحدة يؤدي إلى إنخفاض في الإستثمار الخاص ب 0.72%.

-معامل سعر الصرف الفعلي الحقيقي موجب و معنوي بمعامل 0.26 وعند مستوى دلالة 1% .

وفي ما يتعلق بالنتائج التطبيقية للمقاربة اللاحقة فيمكننا التمييز بين نتائج نموذجين فتتمثل نتائج نموذج الإنحدار الذاتي ذو العتبة مع الإنتقال الفوري والمباشر في مايلي :

-قيمة إحصائية هانسن أصغر من القيمة الحرجة هذا ما يسمح برفض فرضية العدم والتي تنص على عدم خطية النموذج والقبول بالفرضية البديلة وأن العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص هي علاقة غير خطية وأن نموذج الإنحدار الذاتي ذو الإنتقال الفوري هو الملائم.

-قيمة العتبة هي 15.28 وهي التي بها يتغير النظام أو طبيعة العلاقة من علاقة موجبة إلى علاقة سالبة .

-معدل الاستثمار العام الأقل أو يساوي 15.28 لديه أثر إيجابي على الإستثمار الخاص أي ان زيادة الإستثمار العام بنقطة واحدة يساهم في زيادة الإستثمار الخاص ب 0.12% هذا عند مستوى معنوية 10%.

-معدل الاستثمار العام الذي يفوق 15.28 لديه أثر سلبي على الإستثمار الخاص أي أن زيادة الإستثمار العام بنقطة واحدة تؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الخاص ب 0.23% وهذا عند مستوى معنوية 5%.

أما بخصوص نتائج نموذج الإنحدار الذاتي ذو العتبة مع الإنتقال الإنسيابي والتدريجي فكان من النتائج ما يلي :

-أكدت نتائج إختبار النموذج أن قيمة الإحصائية F أكبر من القيمة الحرجة وعليه تم رفض العديمة للخطية

أي أن الإستثمار الخاص بالجزائر يتبع سيرورة لاختية (وجود أثر عتبة) بشكل نموذج منطقي .

- أوضحت النتائج أن الإستثمار الخاص يخضع لنظامين مختلفين إنطلاقا من بلوغ العتبة المقدرة ب 15.27

لنسبة الإستثمار العام من حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ يتم الإنتقال من نظام لأخر بسرعة 317.75.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يغطي موضوع العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص إهتمام العديد من الإقتصاديين كون أن طبيعة هذه العلاقة تختلف من بلد لآخر و لتأثرها بعدد كبير نسبيا من المتغيرات ،وعليه سمح لنا هذا البحث بإلقاء نظرة حول أهم مفاهيم و نظريات الإستثمار و كذلك إبراز عنصر الإستثمار في مختلف نظريات النمو الإقتصادي والتنمية. بالإضافة إلى ذلك تم تسليط الضوء على كل من الإستثمار العام و الاستثمار الخاص و توضيح مختلف المقاربات النظرية والتطبيقية للعلاقة بين الاستثمار العام و الإستثمار الخاص وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته تمكنا من الوصول الى جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية :

نتائج الجانب النظري :

-يتكون الإستثمار العام من مكونين يتمثلان في الإستثمار العام في المشاريع الإنتاجية و الإستثمار العام في البنية التحتية.

-من بين أهم أهداف الإستثمار العام تحقيق الكفاءة وتحسين مستويات الأداء لديه، فأثر الإستثمار العام على معدلات النمو الإقتصادي يتوقف على مدى كفاءته .

-تختلف محددات الإستثمار الخاص بين الدول النامية والدول المتقدمة و هذا لإختلاف الهياكل الإقتصادية و المؤسسية لهذه الدول ،ف نجد أن هذه المحددات يمكن أن تندرج ضمن أربعة إتجاهات فتميز بين متغيرات جاءت بها النظرية الكينزية كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ،متغيرات نيوكلاسيكية كسعر الفائدة، متغيرات عدم الاستقرار الإقتصادي كمعدل التضخم ومتغيرات أخرى مرتبطة بالإستقرار السياسي .

-يوجد ثلاث مقاربات نظرية إهتمت بدراسة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص تمثلت في :

1-المقاربة الكينزية (علاقة تكاملية): تفترض هذه النظرية وجود بطالة في الإقتصاد وضعف حساسية الإستثمار للمتغيرات في سعر الفائدة، و عليه فإن التوسع في الإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة محدودة أو معدومة في سعر الفائدة، بينما سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي و سيحفز و يجذب الإستثمار الخاص و يزيد من إنتاجيته.

2-المقاربة النيوكلاسيكية(علاقة مزاحمة): من بين إفتراضات هذه المقاربة أن هناك تشغيل كامل لعناصر الإنتاج، وكما أن الإنفاق العام يؤدي إلى مزاحمة الإستثمار الخاص من خلال ما يترتب عليه من إرتفاع أسعار الفائدة، نتيجة التوسع في الإقتراض لتوفير التمويل اللازم لسد عجز الموازنة .

3-المقاربة الريكاردية(أثر محايد): تفترض هذه المقاربة أن عجز الميزانية الحكومية له أثر سلبي على الإستهلاك الخاص و يقابله في نفس الوقت أثر إيجابي في الإدخار الخاص ،و بتالي هي لاتقر بأثر مزاحمة القطاع العام للإستثمار الخاص بحجة أن آثار العجز في الميزانية تكون محايدة على الإقتصاد.

-تعرف الشراكة على أنها ترتيب تعاقدى طويل الأجل فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص لتوفير الخدمات العامة أو تشغيل مرافق البنية التحتية ،وللشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تأثير هام في تعزيز ودعم الدور التنموي وهذا بحسب مدى كفاءتها في توفير وتقديم الخدمات العامة بمستويات عالية من الخدمات في مجال البنية التحتية .

-يتجلى مفهوم المزاحمة في أثر إبعاد القطاع الخاص أو تقليل خضوعه في النشاط الإقتصادي وبالتالي تناقص الطلب الإستثماري الخاص، وتصنف المزاحمة سواءا على أساس النسبة التي يتم بها إزاحة الإنفاق العام للإستثمار الخاص أو تبعا لطبيعة القناة التي ينتقل بها أثرها،و يختلف مصدر المزاحمة بإختلاف القناة التي ينتقل من خلالها أثر المزاحمة فنجدها بتمويل عجز الميزانية بالإقتراض من مصادر محلية أو من خلال الضرائب ، كما أنه تعددت الحالات التي لا تتحقق فيها المزاحمة كحالة زيادة عرض النقود و حالة عدم مرونة منحني IS.

الناتج على المستوى التطبيقي:

1.نتائج الجانب التحليلي:

-مع بداية الألفية أعطت السلطات العمومية من خلال مجموعة من الإستثمارات العمومية أهمية كبيرة لتطوير و إعادة تأهيل البنية التحتية في ثلاثة قطاعات رئيسية و هي قطاع الأشغال العمومية و قطاع النقل و قطاع المياه بالإضافة إلى مشاريع الربط بالكهرباء و الغاز، فإرتفع حجم البنية التحتية الإقتصادية والإدارية من 84.6 مليار دج سنة 2001 وصولا الى 1498 مليار دج سنة 2015.

- حققت الجزائر درجة غير جيدة إطلاقا في مؤشر الحرية الاقتصادية بالأخص في كل من سنة 2017-2018 فكانت تقريبا ضمن المراتب 14 الأخيرة دوليا وضمن المراتب الخمسة الأخيرة إقليميا .
- حققت الجزائر في مؤشر تنافسية البنى التحتية المرتبة 88 وهذه المرتبة مقبولة نوعا ما ،وهذا ناتج عن الأهمية التي أعطتها الدولة لهذا الجانب من الإستثمارات فهذه الأخيرة تلعب دورا هاما في الإقتصاد الوطني، فتوفر البنية التحتية الجيدة في مختلف أنحاء الوطن يعني تقليل المسافات و تقليل تكلفة إدماج وإيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية.
- شهد مؤشر العام للعملة في الجزائر تحسنا طفيفا خلال الفترة مابين 2012 و2019 ليرتفع من 54.88 إلى 56.38 سنة 2019 لتحتمل بذلك الجزائر في هذه السنة المرتبة 113 من بين 203 دولة.
- تبنّت الجزائر مجموعة من المخططات الإستثمارية التنموية بغية دفع عجلة الإقتصاد الوطني، فنجد كل من المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني في فترة السبعينات أما المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني فتم برمجتهما خلال فترة الثمانينات، ولعل أهم المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري هي مرحلة التسعينات فتميزت هذه المرحلة بتغييرات جذرية مست الإقتصاد الجزائري فبمطلع التسعينات جاء القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 و المتعلق بقانون النقد والقرض، هذا القانون تم فتح المجال أمام القطاع الخاص بتقديمه إمتيازات لصالح القطاع الخاص من خلال ترك الحرية لإنتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر ، ليأتي بعد ذلك قانون الإستثمار بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و هدف هذا القانون أساسا في التحرير الإقتصادي ومع مطلع سنة 2000 تبنّت الجزائر سياسية إقتصادية جديدة إعتمدت فيها التوسع في حجم الإنفاق العام الإستثماري ، فنجد في هذا الإطار كل من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2000-2004) ، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ، برنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015-2019) ،بالإضافة إلى هذه البرامج التنموية نجد أن الجزائر صادقت على نموذج النمو الإقتصادي الجديد في 2016 ضمن إطار سياسة تنويع الإقتصاد الوطني و إصلاحه هيكليا.

-هيأت الجزائر مختلف الترتيبات القانونية والمؤسسية لدعم القطاع الخاص فنجد بذلك كل من قانون تطوير الإستثمار لسنة 2001، الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الامر 06-08

المؤرخ في 15 اوت 2006 و قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 اوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار أما في الإطار المؤسسي فنجد كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،لجنة دعم مواقع الإستثمارات المحلية وترقيتها، المجلس الوطني للإستثمار.

-يعترض نمو القطاع الخاص مجموعة العقبات أهمها:

1-الصعوبات المرتبطة بالتمويل.

2-الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي.

3-الصعوبات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

4-صعوبات إدارية كالفساد.

5-القطاع غير الرسمي .

- بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في سنة 2014 و 2015 على التوالي ما يقارب %59.45 و%66.85 إلا انها تبقى ضعيفة بالمقارنة بالأهمية والدور التنموي الكبير الذي يلعبه هذا القطاع .

- يعد القطاع الخاص العنصر الأساسي في عملية التنمية و المحرك الرئيسي للإقتصاد ويتضح ذلك من خلال

مدى مساهمة هذا الأخير في التشغيل بالجزائر إذ بلغت النسبة بما يقارب 60% و 58% خلال السنتين

2014 و 2015 على التوالي وهذا راجع للسياسة الإقتصادية المنتهجة من قبل الدولة والتي تركز على القطاع

الخاص كعمول أساسي لسوق التشغيل هذا من جانب ومن جانب آخر أصبح مساهمة القطاع الخاص في هذا

السوق ضرورة حتمية يقتضيها تراجع أسعار النفط والتنويع الإقتصادي .

2. نتائج الجانب القياسي :

بتقدير العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص ضمن المقاربة الخطية -نموذج ARDL-

- أظهرت النتائج أن معامل الإستثمار العام سلمي و معنوي وبمعامل يساوي 0.39 فهذه النتيجة أكدت وجود

مزاومة في الإقتصاد الجزائري، بحيث بما تشير النتائج فإن كل إرتفاع للإستثمار العام بنقطة واحدة يؤدي إلى

إنخفاض الإستثمار الخاص ب0.39 %.

وهذا ما يثبت أن الفرضية الأولى القائلة أن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الجزائر

تكاملية خاطئة.

وبخصوص العلاقة بين الاستثمار العام في البنية التحتية و الاستثمار الخاص ضمن المقاربة الخطية ARDL
أوضحت النتائج أن معامل متغير الاستثمار العام في البنية التحتية موجب و معنوي عند مستوى دلالة 5 %
ومعامل 0.59 وبالتالي وجود علاقة طردية بين الاستثمار العام في البنية التحتية والاستثمار الخاص فكل إرتفاع
في الاستثمار العام في البنية التحتية بنقطة واحدة يؤدي إلى إرتفاع الاستثمار الخاص ب 0.59 %
وهذا ما يؤكد العلاقة التكاملية بين الاستثمار العام في البنية التحتية والاستثمار الخاص في الجزائر. وعليه فإن
الفرضية الثانية القائلة أن طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام في البنية التحتية والاستثمار الخاص مزاحمة
خاطئة.

وبتقدير العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ضمن المقاربة اللاخطية كانت النتائج كالتالي :

- 1- تتمثل نتائج نموذج الإنحدار الذاتي ذو العتبة مع الإنتقال الفوري والمباشر في مايلي:
-قيمة العتبة 15.28 وهي التي بما يتغير النظام أو طبيعة العلاقة من علاقة موجبة إلى علاقة سالبة .
-معدل الاستثمار العام الأقل أو يساوي 15.28 لديه أثر إيجابي على الاستثمار الخاص أي أن زيادة
الاستثمار العام بنقطة واحدة يساهم في زيادة الاستثمار الخاص ب 0.12 % وهذا عند مستوى معنوية
10%.

-معدل الاستثمار العام الذي يفوق 15.28 لديه أثر سلبي على الاستثمار الخاص أي أن زيادة الاستثمار العام
بنقطة واحدة تؤدي إلى إنخفاض الاستثمار الخاص ب 0.23 % وهذا عند مستوى معنوية 5% .
وبالنسبة لنتائج نموذج الإنحدار الذاتي ذو العتبة مع الإنتقال الإنسيابي والتدريجي، فأوضحت أن الاستثمار الخاص
يخضع لنظامين مختلفين إنطلاقا من بلوغ العتبة المقدرة ب 15.27 لنسبة الاستثمار العام من حجم الناتج المحلي
الإجمالي إذ يتم الإنتقال من نظام لآخر بسرعة 317.75.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها في كل من نموذج الإنحدار الذاتي ذو العتبة مع الإنتقال الفوري والمباشر و نموذج الإنحدار الذاتي ذو العتبة مع الإنتقال الإنسيابي والتدريجي فإن الفرضية الثالثة القائلة بأن العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص غير متماثلة صحيحة .

التوصيات:

- على ضوء المناقشة النظرية والتطبيقية لموضوع العلاقة مابين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الجزائر يمكن إبداء بعض المقترحات من أهمها :
- إتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها رفع كفاءة وأداء الاستثمار العام.
- تحفيز مشاركة القطاع الخاص (PPP) في تطوير خدمات البنية التحتية.
- تطوير الإستثمار العام في المشروعات الإنتاجية.
- التوسع في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاهتمام بوضع إطار تنظيمي ملائم وفقا لطبيعة كل نشاط وأيضا يضمن حقوق الأطراف المتعاقدة.
- البحث عن مصادر جديدة لتمويل مشروعات البنى التحتية كإنشاء صناديق أو بنوك متخصصة لذلك.
- تهيئة المناخ الملائم للإستثمار الخاص وذلك بإعداد البيئة التشريعية والتنظيمية والإدارية الملائمة وكذلك منح التسهيلات المناسبة التي تسمح للجهاز المصرفي أن يلعب دوره في تشجيع الإئتمان الموجه للقطاع الخاص.

أفاق الدراسة:

- بعد عرض اهم النتائج المتوصل إليها و المقدمة بخصوص هذه الدراسة تثار أماننا تساؤلات أخرى لها علاقة وطيدة بالموضوع ويمكن ذكر على سبيل المثال:
- أثر مزاحمة الإنفاق العام للاستثمار الخاص.
 - العلاقة بين الإستثمار العام في القطاعات المنتجة والإستثمار الخاص.
 - مزاحمة الانفاق العام للاستهلاك الخاص.

-فعالية السياسة المالية ضمن نماذج الدينامكية للتوازن العام العشوائي.

-تقييم البعد الاجتماعي للسياسة المالية.

- أثر الفساد على الإستثمار الخاص في الجزائر.

وختاماً : نحمد الباري ونشكره على فضله ونعمه ورحمته، ها نحن نخط بأقلامنا الخبوط الأخيرة لهذا البحث بعد رحلة كبيرة من الجهد والتعب والسهر ورغم هذا الجهد الكبير، إلا أننا لا يمكن أن نجعله كامل، فالكمال لله تعالى وحده، فإذا كان البحث على درجة عالية من الكفاءة والتميز، فإنما هو محض فضل الله، ومجهودات أساتذتي، وإن لم يكن ذلك فمن نفسي، والله أسأل أن يفيد البشرية جمعاء.



قائمة المراجع

قائمة المراجع :

كتب :

- أبو إسماعيل فؤاد اصلاح(1999)، تطوير مؤسسات المنافع العامة ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، مصر.
- أبو بكر عثمان احمد نعيمى (2014)، الأساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية وعقود الشراكة عقود البوت BOT، دار الحامد،عمان.
- اسماعيل بن قانة(2012)،اقتصاد التنمية ،دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن.
- السيد متولي عبد القادر(2010)، الاسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان،الأردن. ط1.
- حسين عمر(1998)، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر الحديث، الجزء الثاني .
- حسين عمر(2018)،الاستثمار و العولمة ،دار الكتاب الحديث،ط1.
- دريد شامل ال شبيب (2009)،الاستثمار و التحليل الاستثماري،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان ، الاردن.
- رفعت عبد الحليم الفاعوري(2004)، تجارب عربية في الخصخصة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة ،مصر.
- طاهر حردان (2017)،اساسيات الاستثمار ،دار البداية، ط1.
- عادل محمود الرشيد (2006)، المفاهيم المناهج التطبيقات ،إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص الخاص المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد (2010)، مبادئ وسياسات الاستثمار،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الاسكندرية،ط 1.
- عليوش قربوع كمال(1999)، قانون الإستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر .
- فراح رشيد، فرحي كريمة(2018)،الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- فليح حسن خلف (2007) ، الاقتصاد الكلي ،دار النشر والتوزيع ،عمان، الأردن، ط 1.

- ليث عبد الله القهيوي ،بلال محمود الوادي (2012)،الشراكة بين القطاعين الخاص و العام ،دار حامد للنشر و التوزيع ،الاردن، ط1.
- ماجد احمد عطا الله (2010)، إدارة الاستثمار ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،2010
- محمد احمد الافندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ، الطبعة الأولى ، صنعاء 2012.
- محمد المتولي (2006)،الاتجاهات الحديثة في خصخصة مشروعات البنية الأساسية بالدول العربية،أكاديمية سعد عبد الله الأمنية الكويت.
- عصام احمد البهيجي (2008)،التحكيم في عقود البوت BOT،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية ،مصر.
- محمود حسين الوادي ،كاظم جاسم العيساوي(2007)،الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي،دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- مدحت القرشي،(2007)، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ،دار وائل، الأردن.
- مروان كنجو عبود (2008) ،اسس الاستثمار، جامعة القدس ، الشركة العربية للتسويق و التوريدات ،القاهرة مصر.
- منصورى الزين (2013)،تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية للنشر و التوزيع عمان ،الأردن ، ط
- هوشيار معروف (2005) ،تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1.
- سي محمد كمال(2017)، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى 2017 .
- شيخى محمد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2011.
- عبد القادر محمد عطية (2005)،الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ،الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
- عبد الله كراجه و اخرون(2001) ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط2 ،دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان.

- كاظم جاسم العيساوي (2011)، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات- تحليل تطوري و تطبيقي ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ط1.
- محمد مطر (2006)،إدارة الاستثمارات الاطار النظري و التطبيقات العملية ، دار وائل للنشر ، ط4،.
- محمد مطر (2015)، ادارة الاستثمارات :الاطار النظري و التطبيقات العملية، ط 7، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع .

الاطروحات :

- بورعدة حورية(2018-2019) ، اثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية،جامعة وهران.
- جوامع لبيبة (2011-2012)،اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة :الجزائر مصر والسعودية ،أطروحة دكتوراه ،جامعة بسكرة .
- شقبق عيسى (2009)،محاولة بناء نموذج اقتصادي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005 ،اطروحة دكتوراه ،جامعة جزائر 3.
- شبي عبد الرحيم(2006 -2007) ،السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازي : حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ،جامعة ابي بكر بلقايد،جامعة تلمسان.
- صفيح صادق (2014-2015)،الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه جامعة ابو بكر بلقايد ، جامعة تلمسان.
- عبد القادر بابا(2003-2004)،سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة الدكتوراه ، جامعة الجزائر .
- غدير بنت سعد الحمود(2004) ،العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ،رسالة ماجستير ،جامعة الملك سعود .
- كبداني سيد احمد (2012-2013)،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه ،جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان.
- ليلة عرقوب(2012) ،محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي- دراسة نظرية و قياسية(1970-2008) ،اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 .
- محمد اشرف خليل حمدونة (2017)، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني،رسالة ماجستير بكلية ،التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة.

- محمد سيد أبو السعود(2000)، اختبار فرضية النزاح بين الاستثمار العام والخاص في مصر في الفترة (1975-1997) ، رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة.
- محمد صلاح (2015)، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية حالة بعض اقتصاديات الدول العربية ،أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- محمد كريم قروف(2009)، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ،رسالة الماجستير ، جامعة ام البواقي .
- ناجي بن حسين (2007)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة.
- إبراهيم محمد حسين العبيدي (2005)، اتجاهات الانفاق العام و محدداته لدول عربية مختارة للفترة 1980-2000 ،رسالة ماجستير ،جامعة الموصل .
- بن احمد احمد(2008) ، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة1988- 2007 ، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر3 .
- بن لخضر عيسى(2019)، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجيلالي ليايس ،سيدي بلعباس.
- سعودي عبد الصمد(2017) ،تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014) ،أطروحة دكتوراه ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- شلوفي عمير (2018) ،التضخم والنمو الاقتصادي:تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 ، أطروحة دكتوراه جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان.
- شبيبي عبد الرحيم (2013)،الاثار الكلية والاقتصادية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي و الدين العام :حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان.
- طالب سومية شهيناز (2017)،الاثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة - دراسة حالة الجزائر- ،أطروحة دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس .

- غربي ناصر صلاح الدين (2007)، سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس ، مذكرة ماجستير ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان .

المقالات:

- رفعت عبد الحليم الفاعوري (2004)، تجارب عربية في الخصخصة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر.
- هبة محمود الباز (2014)، قياس كفاءة الانفاق العام في مصر و مقترحات للارتقاء بها ،مسودة ورقة من اوراق بحث بعض قضايا اصلاح المالية العامة في مصر ،تمهيدا للنشر في سلسلة كراسات السياسات قاهرة ، سبتمبر 2014 ،ص 28-30.
- إبراهيم صالح العمر واخرون (2013)، اثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن (1996-2008) ، دراسات العلوم الإدارية ،المجلد 40 العدد 1 .
- احمد أبو اليزيد الرسول ، إبراهيم بن صالح العمر (2010) ، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالمملكة العربية السعودية ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 138.
- السعيد دراجي (2004)، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الية فعالة لتمويل التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41..
- الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص (2010) ، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية دائرة المالية حكومة دبي ، ابريل 2010.
- عادل عبد العظيم (2007) ، اقتصاديات الاستثمار النظريات و المحددات، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط منظمة عربية مستقلة ، الكويت ، العدد67، نوفمبر 2007 ، السنة السادسة.
- امل زكرياء عامر و اخرون (2016)، كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات الفرص و إمكانيات التحسين) ،مجلة سلسلة قضايا التخطيط و التنمية ،العدد 274، سبتمبر 2016 .

- أمل نجاح البشبيشي(2004)، نظام البناء و التشغيل و التحويل ،المعهد العربي للتخطيط سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية،العدد 35 .
- بلال حموري (2014) ،شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ،العدد 117.
- بوزيد سايح (2012)،سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية ،مجلة الباحث، العدد 10.
- حسن بن بلقاسم غصان وحسن بن الرفدان(2009)،اختبار اثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة، المهجوج، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، مجلد 4 .
- حسن غصان المعادة (2002)،الانفاق العمومي و الاستثمار الخاص اختبار اثر المزاحمة عبر المعاينة ، MPRA Paper No. 56381 .
- حسن كريم حمزة (2012)،واقع مناخ الاستثمار في العراق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد (8) ،العدد الثالث والعشرون .
- دردور امال (2017)،القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائر يضمن تقرير التنافسية العالمي دراسة تحليلية للفترة(2007-2016)، مجلة دفاتر بواذكس، العدد رقم 08، سبتمبر 2017.
- رفعت عبد الحليم الفاعوري(2004) ،تجارب عربية في الخصخصة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ،مصر.
- ريجان الشريف ،هويام لمياء(2013)، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 36 ،2013.
- زاوي عبير مخفي امين(2018) ،اثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال 2010 - 2016 ،مجلة الاستراتيجية و التنمية ،المجلد 08 ،العدد 15، ديسمبر 2018 ..
- زكرياء مسعودي(2017) ، تقييم أداء برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كاليدور السحري دراسة للفترة 2001-2016 ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،عدد 06 ،جوان 2017
- زينب طورش ، ناجي بن حسين(2015) ،تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 1990-2013،مجلة العلوم الانسانية ، العدد 43، جوان 2015.
- ساسي فطيمة وعبد الصمد سعودي(2017)، القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ،مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ،العدد الثالث، اوت 2017.

- سميحة فوزي (2002)، سياسات الاستثمار و مشكلة البطالة في مصر، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان "التشغيل والبطالة في مصر" في 13-14 يناير 2002.
- سيف السويدي (1994)، مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على موارد البنوك، شواهد من دولة قطر المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة قطر، عدد 5-1994.
- سيف باجس الفواعير (2017)، عقود الشراكة بين العام والخاص مفهومها وطبيعتها القانونية دراسة مقارنة ، المجلة الدولية للقانون، 22-2017.
- شيبى عبد الرحيم وآخرون (2016) ، إستخدام النمذجة اللاحطية في التحليل الكمي لتفسير الظواهر الإقتصادية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان 2016.
- صباح صالح البدري (1998)، الاستثمار الخاص و العوامل المؤثرة فيه في الأردن، مجلة افاق اقتصادية، المجلد 19، العدد 74، ص 77-109 .
- صبرينة كردودي و سهام كردودي (2018)، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والاثار المترتبة عنها ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ديسمبر 2018، مجلد 04، عدد 07 ، ص 192..
- طهراوي دومة علي (2017)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التبعية الطاقوية -دراسة تجرية المغرب - ،مجلة نماء الاقتصاد و التجارة العدد الثاني ديسمبر 2017.
- عادل عبد العظيم (2005)، دالة الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط.، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، 04/30 ، ماي 2005 .
- عادل محمود الرشيد (2006) ، المفاهيم المناهج التطبيقات ،إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص الخاص المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مصر.
- عادل محمود الرشيد(2006)، إدارة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث و دراسات، القاهرة، مجلد ب ،سنة 2006.
- عبد الباري عياض ، محمد يحيى بن ساسي(2016)، اثر اليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعديد الدول النامية للفترة الممتدة من 1996الى غاية 2016 ،مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال ،مجلد 02، عدد 07 .
- عبد الرحيم الشاذلي يحيى عبد الله ،اصلاح القطاع العام وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص دراسة تحليلية لتقييم تجربة الخصخصة في السودان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية المجلد 24 العدد 2(2016).

- عبد الله محمد غزو بشير خليفة الزعبي (2017)، الاثار الاقتصادية الكلية للاستثمارين العام والخاص حالة الأردن (1972-2014) ، مجلة المنارة المجلد 23، العدد 2، 2017.
- عصام احمد البهيجي (2008)، التحكيم في عقود البوت BOT، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر.
- عصام إسماعيل (2018)، دراسة طبيعة و اتجاه العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سورية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (40)، العدد (3) .
- علي عبد القادر (2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط ، العدد 31 ، الكويت، جويلية 2004 .
- علي عيد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب ARDL دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع ، كلية الإدارة والاقتصاد بغداد.
- عيادة سعيد حسن (2015)، أثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، السنة الثامنة وثلاثون- العدد 104 ، 2015 .
- فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي، 35(01) .
- لسهام يوسف علي (2014)، محددات الاستثمار الخاص في ليبيا ، مجلة جامعة سيها (العلوم الإنسانية)، المجلد الثالث عشر العدد الثاني.
- ليلي احمد الخواجة (1995)، المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص -دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري 1974-1992-، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 86، العدد 440 .
- محمد اشرف خليل حمدونة (2017) ، ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني ،رسالة ماجستير بكلية العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ،التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة .
- محمد المتولي (2006)، الاتجاهات الحديثة في خصخصة مشروعات البنية الأساسية بالدول العربية ،أكاديمية سعد عبد الله الأمنية الكويت.
- محمد متولي دكروري محمد ،دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرفية،وزارة المالية قطاع مكتب الوزير الادارة العامة للبحوث المالية ادارة بحوث التمويل.

- محمود محمد داغر، علي محمد علي (2010)، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية و اثره في النمو الاقتصادي في ليبيا-منهج السببية-، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 51.
- محمود حسن امين محمد(2015)، تقدير اثار الفساد على دالة الاستثمار الخاص في مصر باستخدام نموذج ARDL، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 01، 2015.
- مزهود هاجر شرابي، عبد العزيز(2017)، الاستثمار الأجنبي المباشر أي دور للفساد، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، ديسمبر 2017 .
- مولاي لخضر عبد الرزاق بونوة شعيب (2010)، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث مجلة الباحث - عدد 07 / 2009 - 2010.
- ولد امر الطيب بلقنيشي الحبيب (2018)، مدى فعالية الحوافز المتعلقة بالاستثمار في ظل التطور التشريعي بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 3، العدد 1، جوان 2018.
- يوسف حميدي عمر، هارون وردة موساوي(2012)، نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري لفترة 1990-2010، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29، المجلد 2 .
- إبراهيم خويلد واخرون (2019)، معدلات التضخم المحفزة للنمو الاقتصادي: مقارنة نموذج العتبة من الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (2)6 .
- برناردين أكيثوبي، ريتشارد همينغ، وغيرد شوارتز، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، سلسلة قضايا اقتصادية رقم 40.
- بن ديش نعيمة، زرواط فاطمة الزهراء(2014)، الحكم الراشد و الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة 1996-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد التاسع المجلد الثاني .
- بن معمر عبد الباسط واخرون (2018)، العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في اطار فرضيات منحني كوزنتس البيئي : دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2016)، دفاتر mecas، المجلد 14 العدد 01، جوان، 2018.
- بوزيد سايح (2012)، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 10، 2012 .
- حيدوش عاشور و حيدوش سعجية (2019)، الاسواق المالية ضرورة حتمية لتمويل الاقتصاد -دراسة تقييمية لبورصة الجزائر و اقتراح سبل تفعيلها، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد 2.

- زهير بن دعاس(2019)،قراءة في تطور العجز الموازي وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)،مجلة افاق علمية ،المجلد 11 ،العدد 02 .
- زيرمي نعيمة (2016)، اثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية 1970-2014، مجلة البديل الاقتصادي ،العدد 5 .
- زينب طورش، محمد اكرم حبار (2017)،مقارنة تطور تمويل القطاع الخاص قبل وبعد الانتقال الى اقتصاد السوق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السابع، جوان 2017.
- سعيد الحلاق ،نادرة مريان (2000) ،الاستثمار الخاص و اثره على النمو الاقتصادي في الاردن -دراسة تحليلية قياسية 1975-1996، دراسات العلوم الادارية ، المجلد 27،العدد2 ، السنة 2000.
- السعيد دراجي (2004)،عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الية فعالة لتمويل التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 41 جوان 2014 مجلد ب .
- صاحب نعمة العكايشي، فاطمة عبد سلام (2017)،تأثير التحرر المالي في الاستثمار المصرفي الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2015) ،المجلة الإدارية للعلوم الإدارية المجلد(13)العدد (54).
- صيد فتاح ،قحام وهيبه (2019)،عجز الموازنة العامة في الجزائر واشكالية التمويل بالعجز (2000-2017)،مجلة الباحث الاقتصادي ،المجلد 7، العدد 12.
- عادل محمود الرشيد(2006)،ادارة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص،المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث و دراسات،القاهرة.
- عباس جبار الشرع، حلمي إبراهيم منشد (2006) ، العجز المالي والإستثمار الخاص في مصر وتونس و المغرب للمدة(1976-2000) ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد17، ك 2 .
- محمد متولي دكروري محمد ، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرفية ،وزارة المالية قطاع مكتب الوزير الادارة العامة للبحوث المالية ،ادارة بحوث التمويل.
- مختار بن قوية ،علاقة الاستثمار العام بإنتاجية القطاع الخاص واثربها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2010 .

- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار(2002)،تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ،منشورات قطاع الدراسات التنموية ،مصر ، 2002 .
- منصور لطيف، مؤشرات التنافسية العالمية واثرها على جذب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط السياحة المصرية ،إدارة اعمال ،مجلة المدير الناجح .
- ندوى خزعل رشاد (2011)، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، كلية الادرة والاقتصاد الموصل، العدد 19 المجلد 11.

الملتقيات:

- البشير عبد الكريم(2008) ،انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي استراتجية إدارة المخاطر في المؤسسات -الافاق والتحديات-، المنعقد يومي 25-26 نوفمبر 2008،جامعة حسبية بن بوعلي ،الشلف.
- بحوصي مجدوب ،عريس عمار(2017) ،التمويل الإسلامي لمشاريع البنى التحتية في ظل الشراكة بين القطاع الخاص و العام -الصكوك الاسلامية نموذجا تجربة مطار الملك محمد بن عبد العزيز المملكة العربية السعودية- ،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثالث عشر تحت عنوان:استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ، المنعقد في يومي 5-6 نوفمبر ، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف.
- بربري محمد امين و اخرون (2017)، الشراكة بين القطاع الحكومي و الخاص و دورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة ،ملتقى دولي بجامعة شلف حول استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الراهنة المنعقد في يومي 5-6 نوفمبر ،جامعة حسبية بن بوعلي ،الشلف.
- بوجمعة بلال، وايي ناجم(2017) ،واقع تمويل مشاريع البنى التحتية في برنامج الإنعاش الاقتصادي وافاقها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد ،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، المنعقد يومي 5-6 نوفمبر ،جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف.

- بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود (2011)، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص ، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول "، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011 ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل .
- بوعشيق (2009)، عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص :سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي للتنمية الادارية نحو اداء متميز في القطاع الحكومي، المنعقد في المملكة العربية السعودية ، 1-4 نوفمبر 2009..
- شبي عبد الرحيم ، شكوري سيد محمد (2009)، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر :دراسة تطبيقية ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثامن للمعهد العربي للتخطيط مارس 2009، لبنان .
- عازب الشيخ احمد واخرون (2017) ، معوقات إدارة واستغلال العقار الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 06 و 07 ديسمبر 2017 ، جامعة الشهيد لخضر، الوادي.
- علي بو عبد الله ، شريف بوقصبة (2018) ، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2013-2017، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني دور الحكومة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر، المنعقد في 24 أكتوبر 2018 ، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريبيج .
- عيسات العربي ، براهيم السعيد (2011)، مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر (دراسة حالة المنطقة الصناعية - برج بوعريبيج) ، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المنعقد يومي 15/16 نوفمبر 2011 ، جامعة المسيلة.
- نعمون وهاب واخرون(2017)، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص كرهان لتمويل البنى التحتية العمومية كندا نموذجا ، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، المنعقد يومي 5-6 نوفمبر 2017 ، جامعة حسينية بن بوعلي شلف.

التقارير :

- تقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2002-2003-2004-2005-2009-2010-2015
- التقارير السنوية للجنة مراقبة عمليات البورصة (<http://www.sgbv.dz>)
- تحليل تقرير التنافسية، الجلسة الثانية – اليوم الثاني، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، سنة 2017 .
- مؤشرات قياس الفساد تقرير اسبوعي ،معهد شمال افريقيا لدراسات الحوكمة .
- تقارير وزارة الصناعة والمناجم/<http://www.mdipi.gov.dz>
- بوابة الوزير الأول البرنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)
- بوابة الوزير الأول البرنامج لدعم النمو(2005-2009)
- قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية للسنوات (2001-2017)
- ملحق بيان السياسة العامة مصالح الوزير الأول أكتوبر 2010.
- الامر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية ،العدد 47، الصادر في 2001/08/22.

المراجع باللغة الاجنبية :

:Ouvrage

- G ourieroux .c (1990), série temporelles et modèles, dynamiques, édition economica ,paris.
- Régie Borbonnaie(2005), **Manuel et Exercices corrigés**, Dunod, Paris, 6ème éd., 2005
- PAUL SAMUELSON(1994),Macro-Economie, Ed. Organisation 17^{ème},1994
- Régis Borbonnaie(2015) , **économétrie cours et exercices corrigés**, Dunod paris 9 éme
- Régis Bourbounnais (2003), econométrie dunod 5^{ème} édition ,paris 2003
- PATRICK EPINGARD(1991) , **Investir face aux enjeux technologiques et informationnels**, Ed. ELLIPES ,1991 .

Périodiques, revue et études:

- Adam, C. and D. Bevan (2006), **Aid and the supply side: public investment, export performance and Dutch Disease in low income countries**, *World Bank Economic Review*.
- AFIA MALIK (2013), **private investement and fiscal policy in pakistan** ,journal of economic Volume 38, Number 1, March 2013.
- AHMED BADAWI(2003), **Testing the substitutability and complementary hupothetes in a growth framework**, *Journal of International Development*, 15, 783–799
- Ajay chhibber and AKSHATA KALLOOR (2017) ,**Reviving private investment in india determinants and policy**, IIEP-WP-2017-5 (Cross-listed with the National Institute of Public Finance and Policy, New Delhi.

- Ali F. Darrat (1990), **Structural Federal Deficits and Interest Rates: Some Causality and Co-Integration Tests Southern** , Economic Journal, Vol. 56, No. 3 (Jan., 1990), pp. 752-759.
- ALI F. DARRAT (2002), **On budget deficits interest rates: another look at the evidence**, international economic journal , Volume 16 Number 2, Summer 2002, pp.19-28.
- Anwar Quran(1997) , **private & public investment and economic Growth in Jordan an empirical analysis** , abhath al yarmouk "vol13no3 1997 .pp 35-46.
- Asogwa, F, Okeke, I., (2013), **The Crowding Out Effect of Budget Deficits on Private Investment in Nigeria**, European Journal of Business and Management, ISSN 2222-1905 (Paper), ISSN 2222-2839 (Online), Vol. 5, No. 20
- Bashier Al-Abdulrazag(2009) ,**The Impact of Public Investment on Private Investment in Jordan** ,Dirasat Administrative Sciences, Volume 36, No. 2, 2009
- Baxter, M. And R.G. King (1993), **Fiscal policy in general equilibrium**, American Economic Review, American Economic Association, vol. 83(3), pages 315-334, June.
- Charles I. PLOSSER (1982) , **Government financing decisions and asset returns**, Journal of Monetary, Economics 9 , (1982) , pp325-352.
- Daniele Checchi a & Marzio Galeotti (2006),**The relationship between employment and investment: theoretical aspects and empirical evidence for Italy**, Applied Economics, 25(1).
- David Alan ASCHAUER(1989) **Does public capital crowd out private capital ?**, Journal of Monetary Economics, 24 ;(1989) ;pp171-188.
- E. C. Mamatzakis(2001), **Public Spending and Private Investment: Evidence From Greece**, INTERNATIONAL ECONOMIC JOURNAL , Volume 15, Number 4.
- Eliana Cardoso(1993), **Private Investment in Latin America**, Economic Development and Cultural Change 41, no 4, (Jul, 1993), pp833-848.
- Emad M.A Abdullatif Alani(2006), **crowding –out and crowding-in effects of government bonds market on private sector investment (japanese case study)** , RePEc ,jet:dpaper:dpaper 74, pp3-30.
- Evan a(1987) ,**Interest Rates and Expected Future Budget Deficits in the United States**, Journal of Political Economy, Vol. 95, pp.34-58.
- Evans,b. (1987) ,**Do Budget Deficits Raise Nominal Interest Rates?, Evidence from six industrial countries"**, Journal of Monetary Economics, Vol. 20, pp281-300.
- Garikai MAKUYANA& Nicholas M. ODHIAMBO (2018),**public and private investement and economic growth : an empirical investetigation**, Oeconomica,vol63,issue 02,pp87-106.
- George A. Vamvoukas (1997) ,**A Note on Budget Deficits and Interest Rates: Evidence from a Small Open Economy Southern**, Economic Journal, Vol. 63, No. 3 (Jan., 1997), pp. 803-811.
- Gholam Reza Zardashty (2014),**The impact of real exchange rate uncertainty on private investment in Iran** , Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 3, No.10; June. 2014
- Groupe Caisse des dépôts et Consignations ,**L’investissement public définition et mesures (1ère partie)**, , revue N°44, Paris, mai 2014.
- Hüseyin Şen & Ayşe Kaya (2014) ,**Crowding out or crowding in ? Analyzing the effect of government spending on private investment in turkey** , PANOECONOMICUS, 2014, 6, pp. 631-651

- INIMINO, Edet Etim , ABUO, Michael Abang , BOSCO, Ito Ekpenyong (2018), **Interest Rate and Domestic Private Investment in Nigeria**, International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS) | Volume II, Issue X, October 2018.
- Jaime de Melo and James Tybout (1986),**The Effects of Financial Liberalization on Savings and Investment in Uruguay**, Economic Development and Cultural Change, Vol. 34 No. 3, Growth Reform, and Adjustment: Latin America's Trade and Macroeconomic Policies in the 1970s and 1980s (Apr., 1986).
- Jayant Menon and Thiam Hee Ng (2013),**Are government –linked corporations crowding out private investment in malaysia** ,ADB Economic Working Paper Series No, 345 .
- João Sousa Andrade& António Portugal Duarte (2014), **Crowding-in and Crowding-out Effects of Public Investments in the Portuguese Economy**, International Review of Applied Economics, 30:4, 488-506.
- John Khumalo (2014) ,**Interest Rate – Private Capital Formation Nexus in South Africa: Bounds Test Approach** ,Mediterranean Journal of Social Science svo 15 No1.
- Jonathan O. Oniore , Emily Gyang & Kenneth U Nnadi (2016),**The impact of exchange rate fluctuations on private domestic investment performance in Nigeria**, Journal of Economics and Finance Volume 7, Issue 3. Ver. I (May. - Jun. 2016).
- Khalifa H.Ghali (1998) ,**Public investment and private capital formation in a vector error-correction model of growth** , Applied Economics, 30/6, 837-844.
- Kibet, K. (2013),**Effect of budget deficit and corruption on private investment in developing countries: A panel data analysis**, African Journal of Business Management, Vol. 7(27), pp. 2720-2732.
- Kongphet PHETSAVONG and Masaru ICHIHASHI(2012),**The Impact of Public and Private Investment on Economic Growth: Evidence from Developing Asian Countries** IDEC Discussion paper 2012, Hiroshima University .
- Libby Rittenberg (1991) ,**Investment Spending and Interest Rate Policy: The Case of Financial Liberalisation in Turkey** ,THE JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES 27(2).
- MARIO I. BLEJER and MOHSIN S. KHAN(1984), **Government Policy and Private Investment in Developing Countries**, International Monetary Fund, 1984, vol. 31, pp379-403.
- Miguel D. Ramirez ,(1994) ,**Public and Private Investment in Mexico1950-90 An Empirical Analysis**,Southern Economic Journal, Vol. 61, No. 1 (Jul., 1994), .
- Mohammad zayyanu bello Aminu ,bello naguari(2012) , **Crowding in or crowding out government spending and private investment The case of nigeria** ,European Scientific Journal, December edition vol.8, No.28 pp9-19.
- Nelson, C. R. & Plosser, C. I. (1982),**Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications**, Journal of Monetary Economics, Vol (10), pp 139-162
- Owens, T. and J. Hoddinott (1999) ,**Investing in development or investing in relief: quantifying the poverty tradeoffs using Zimbabwe household panel data**, Oxford, Centre for the Study of African Economies.
- Pradyumna Dash (2016) ,**The Impact of Public Investment on Private Investment: Evidence from India** , The Journal for Decision Makers,41(4), 288–307 .
- Prem S Laumas(1990), **Financial Liberalization Monetization and Economic Development.**, Economic Development and Cultural Change , vol. 38, issue 2.

- Prema-Chandra Athukorala (1998), **Interest rates, saving and investment: Evidence from India**, Oxford Development Studies 26(2).
- Pritha mitra(2006) , **Has government investment crowded out private investment in india** , American Economic Review 96(2),pp337-341
- Rajendra Adhikari (2018),**Relevancy of Harrod-Domar Model in Nepalese Economy**,IOSR, Journal of Economics and Finance.
- Rioja, F. (1999) ,**Productiveness and welfare implications of public infrastructure: a dynamic two-sector general equilibrium analysis**, journal of developpement economics ,58(2),pp387- 404.
- Robert B. Sutcliffe (1964),**Balanced and Unbalanced Growth**, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 78, No. 4 .
- Rosenstein-Rodan, P. N. (1957), **Notes on the theory of the "big push"**, Cambridge, Mass.: Center for International Studies, Massachusetts Institute of Technology, 1957.
- S. J. Erenburg(1993), **The real effects of public investment on private Investment Applied Economics**, 25(6) ,pp831-837.
- Samah Shetta and Ahmed Kamaly(2014), **DOES THE BUDGET DEFICIT CROWD-OUT PRIVATE CREDIT FROM THE BANKING SECTOR? THE CASE OF EGYPT**, Topics in Middle Eastern and African Economies ,Vol. 16, No. 2, September 2014.
- Shabib Haider Syed and M Tariq Majeed(2007), **Public Policy and Private Investment in pakistan** ,forman journal of economic studies ,vol(03),pp100-110.
- Stephen M miller ,Habib ahmed (2000), **Crowding-Out and Crowding-In Effects of the Components of Government Expenditure**, Western ,Economic Association International, vol. 18(1), pp 124-133.
- Temitope w oshikoya(1994), **macroeconomic determinants of domestic Private investment in africa**, Economic Development and Cultural Change vol 42(3).
- ThankGod O. Apere (2014),**The impact of public debt on private investement in nigeria :evidence from non linear** , International Journal of Research In Social Sciences, June 2014, Vol. 4, No.2 pp 130-138.
- Tong, H. and Lim K (1980) ,**Threshold autoregressions, limit cycles, and data**. Journal of the Royal Statistical Society 42, 245–92
- Toshiya Hatano (2010) ,**Crowding-in Effect of Public Investment on Private Investment** Policy Research Institute, Ministry of Finance, Japan, Public Policy Review, Vol.6, No.1, February 2010.
- Tuan Van Nguyen(2013), **Do Budget Deficits Affect Real Interest Rates? A Test of Ricardian Equivalence Theorem** ,AUDCE, Vol 9, no 5, pp. 86-102.
- Umakrishnan Kollamparambil and Michael Nicolaou(2011),**Nature and association of public and private investment: Public policy implications for South Africa**, Journal of Economics and International Finance Vol. 3(2), pp. 98-108, February 2011 .
- V. SUNDARARAJAN and SUBHASH THAKUR, (1980),**Public Investment, Crowding Out, and Growth: A Dynamic Model Applied to India and Korea**, International Monetary Fund, Vol. 27, No. 4 (Dec., 1980).
- Virginia Tan, Allen & Overy (2012) , **Public – Private Partnership ,Advocates for international development** .
- Yang Zou (2006),**Empirical studies on the relationship between public and private investment and GDP growth**, Applied Economics, 2006, 38, 1259–1270.

- Yrd. Doç. Dr. Ye im KU TEPELI (2005), **Effectiveness of Fiscal Spending: Crowding out and/or crowding in?**, *YÖNETİM VE EKONOMYI*, 2005, vol 12, issue 1.
- Zahra Sharif & Mehdi Farahani (2012), **The Impact of Government Investment on Private Investment in Iran (1971-2005)**, Journal of Basic and Applied Scientific Research, 2(11)10910-10921, 2012.
- Alberto R. Musalem (1989), **Private Investment in Mexico An Empirical Analysis, Latin America and the Caribbean**, Country Department, The World Bank april(1989).
- Ben Salem Mélika, Perraudin Corinne(2001), **Tests de linéarité, spécification et estimation de modèles à seuil : une analyse comparée des méthodes de Tsay et de Hansen**, In: *Économie & prévision*, n°148, 2001-2.
- Bruce E. Hansen (1999), **Threshold effects in non-dynamic panels: Estimation, testing, and inference** *Journal of Econometrics*, 93 (1999).
- Christophe hurlin **économétrie Appliquée séries Temporelles**, cours de tronc commun chapitre 4 U.F.R économie Appliquée.
- Emeka Nkoro & Aham Kelvin Uko (2016), **Autoregressive distributed lag (ARDL) cointegration technique : application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016.
- Holcombe, Randall G(1997), **"A Theory of the Theory of Public Goods,"** The Review of Austrian Economics, Springer; Society for the Development of Austrian Economics, vol. 10(1), pages 1-22.
- Joon Y. Park and Mototsugu Shintani(2005) , **TESTING FOR A UNIT ROOT AGAINST TRANSITIONAL AUTOREGRESSIVE MODELS** ,DEPARTMENT OF ECONOMICS VANDERBILT UNIVERSITY NASHVILLE Working Paper No. 05-W10.
- José Luis Aznarte M.& José Manuel Benítez, Juan Luis Castro(2007), **Smooth transition autoregressive models and fuzzy rule-based systems: Functional equivalence and consequences** Fuzzy Sets and Systems, vol 158 ,issue(24), pp 2739.
- Leandro Medina and Friedrich Schneider(2018), **Shadow Economies Around the World, What Did We Learn Over the Last 20 Years** , IMF Working Paper , African Department , International Monetary Fund , January 2018.
- Luis Servén and Andrés Solimano (1989) , **Private Investment and Macroeconomic Adjustment** ,Country Economics Department, The World Bank.
- Manica Hauptman(2017), **Importance of public investment for economic growth in the European Union**, A conference introductory note presented at the conference ,Public Sector Economics 2017 – Public investment: catalyst for sustainable growth” organized by the Institute of Public Finance and Friedrich-Ebert-Stiftung in Zagreb on November 3, p135-136
- Potter S.M. (1995). **"A Nonlinear Approach to US GNP"**, *Journal of Applied Econometrics*, vol. 10, pp 109-125.
- ROBERT E. LOONEY autumn(1995) , **public sector deficits and private investment a test of the crowding-out hypothesis in pakistan's manufacturing industry in Pakistan**, Development review, 34 (3).
- Tong, H. (1978) , **On a threshold model. In Pattern Recognition and Signal Processing (ed. C. Cheng)**. Amsterdam: Sijthoff and Noordhoff, pp101-41.

***Organismes et rapports :**

- BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT(2016), PROGRAMME D'APPUI A LA COMPETITIVITE INDUSTRIELLE ET ENERGETIQUE en Alger, Octobre 2016
- Era Dabla-Norris, Jim Brumby, Annette Kyobe, Zac Mills, and Chris Papageorgiou(2011) Investing in Public Investment: An Index of Public Investment Efficiency, IMF Working Paper.
- Banque européenne pour la reconstruction et développement, Qu'est-ce qui retient le secteur privé dans la région MENA?, enseignements – de l'enquête sur les entreprises, Banque européenne d'investissement et banque mondiale 2016
- PROMOUVOIR UNE CROISSANCE FAVORABLE AUX PAUVRES« Revue de l'OCDE sur le développement » 2006/1 n° 7 | pages 37 à 56
- Le secteur privé en Afrique, élément essentiel de la croissance économique, rapport du groupes des travail invité par Epargne sans frontières, favorisé le développement des petites et moyennes entreprises africaines
- Mark Miller et Shakira Mustapha(2016), **La gestion de l'investissement public Un guide d'introduction à la gestion des finances publiques**, ODI report ,octobre 2016.
- Report 2016 p57.-Technology World Economic Forum and Insead ,The Global information
- ONS comptes économiques(www.ons.dz)
- World development indicator(WDI).
- The global competitiveness report(<https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2018>)

***Thésés:**

- Elom Ayih DOMLAN(2006), **«Diagnostic des Systèmes à Changement de Régime de Fonctionnement»**, THESE présentée pour l'obtention du Doctorat de l'Institut National Polytechnique de Lorraine (spécialité automatique et traitement du signal), 6 octobre 2006
- MOHAMED BAYOUDH (2012)**INVESTISSEMENT EN INFRASTRUCTURE PUBLIQUE ET CROISSANCE EN TUNISIE: UNE ANALYSE EN ÉQUILIBRE GÉNÉRAL CALCULABLE**.,these de doctorat,université, laval,Quebec.

مواقع انترنت :

- الشراكة بين القطاع العام و الخاص، عن موقع انترنت: <http://omandaily.om/?p=334199> / تم الاطلاع عليه يوم 20-11-2016 .
- اسراء محمد حلمي هوي و اخرون(2017) ، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل ،مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية ، 2017 ، عن موقع انترنت : <https://democraticac.de/?p=47092> ، تم الاطلاع عليه يوم 14-05-2018 .

ayesha j" Big Push Theory of Economic Development :

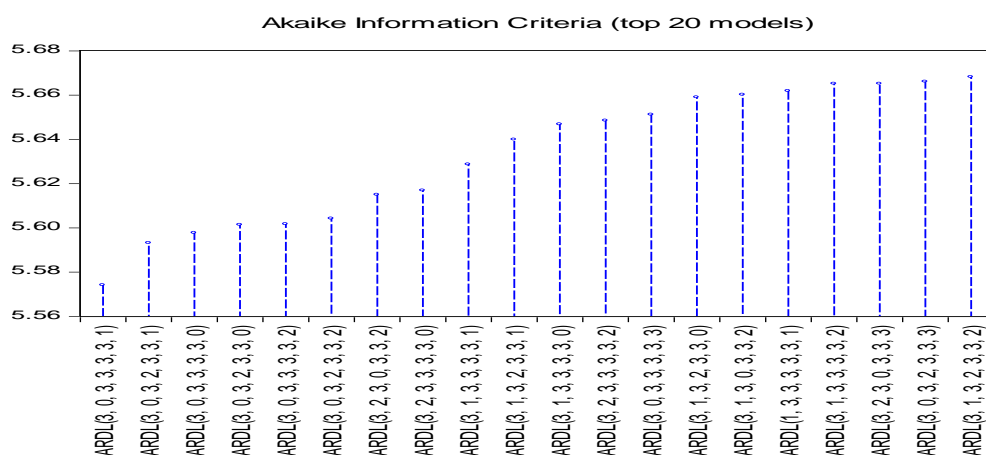
<http://www.economicdiscussion.net/economic-theories/big-push-theory/big-push-theory-of-economic-development-economics/30177>.

vue le 12/05/2019

A decorative frame made of brown and gold-colored lines with intricate scrollwork and floral motifs, surrounding the central text.

الملاحق

الملحق رقم(01):تحديد عدد فجوات النموذج



الملحق رقم(02):إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.863073	6

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.23

الملحق رقم(03):نموذج ARDL

Dependent Variable: IP

Method: ARDL

Date: 11/01/18 Time: 11:54

Sample (adjusted): 1987 2017

Included observations: 31 after adjustments

Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (3 lags, automatic): IG REER RGDP RINT TRAD ICRG

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 12288

Selected Model: ARDL(3, 0, 3, 3, 3, 3, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IP(-1)	-0.386895	0.214869	-1.800606	0.1095
IP(-2)	-0.122212	0.174702	-0.699545	0.5040
IP(-3)	-0.314184	0.185495	-1.693761	0.1288
IG	-0.714911	0.403973	-1.769700	0.1147
REER	0.016581	0.080130	0.206922	0.8412
REER(-1)	-0.216748	0.090487	-2.395344	0.0435
REER(-2)	0.253814	0.080279	3.161639	0.0134
REER(-3)	-0.174781	0.048108	-3.633109	0.0067
RGDP	0.419234	0.596011	0.703400	0.5018
RGDP(-1)	0.594244	0.525035	1.131817	0.2905
RGDP(-2)	0.837109	0.506030	1.654266	0.1367
RGDP(-3)	0.457286	0.547617	0.835046	0.4279
RINT	0.208479	0.141119	1.477328	0.1778
RINT(-1)	-0.136564	0.143052	-0.954650	0.3677
RINT(-2)	-0.018226	0.148303	-0.122901	0.9052
RINT(-3)	-0.357939	0.109862	-3.258081	0.0116
TRAD	-0.484370	0.262082	-1.848160	0.1018
TRAD(-1)	-0.446192	0.404590	-1.102823	0.3022
TRAD(-2)	-0.079406	0.356695	-0.222616	0.8294
TRAD(-3)	-0.619073	0.277747	-2.228908	0.0564
ICRG	0.985195	0.236560	4.164666	0.0031
ICRG(-1)	-0.249535	0.290675	-0.858470	0.4156
C	103.4843	22.34787	4.630612	0.0017
R-squared	0.944420	Mean dependent var		18.67677
Adjusted R-squared	0.791575	S.D. dependent var		8.065292
S.E. of regression	3.682097	Akaike info criterion		5.574167
Sum squared resid	108.4627	Schwarz criterion		6.638093
Log likelihood	-63.39959	Hannan-Quinn criter.		5.920981
F-statistic	6.178932	Durbin-Watson stat		3.016114
Prob(F-statistic)	0.006087			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

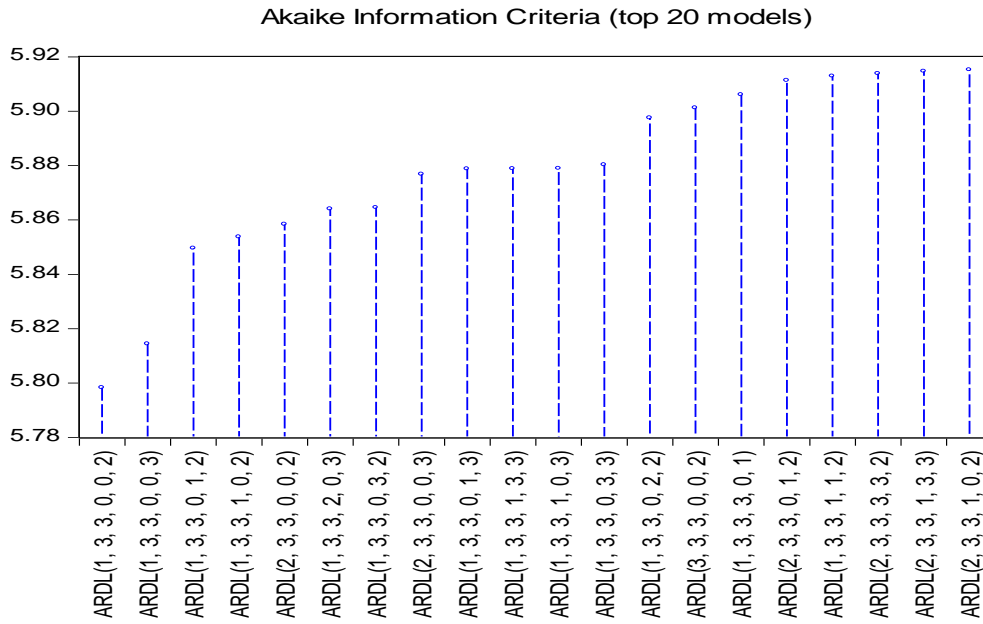
الملحق رقم (04): نموذج تصحيح الخطأ ومقدرات المدى الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
 Dependent Variable: IP
 Selected Model: ARDL(3, 0, 3, 3, 3, 3, 1)
 Date: 11/01/18 Time: 11:03
 Sample: 1984 2017
 Included observations: 31

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IP(-1))	0.436396	0.239218	1.824259	0.1056
D(IP(-2))	0.314184	0.185495	1.693761	0.1288
D(IG)	-0.714911	0.403973	-1.769700	0.1047
D(REER)	0.016581	0.080130	0.206922	0.8412
D(REER(-1))	-0.253814	0.080279	-3.161639	0.0134
D(REER(-2))	0.174781	0.048108	3.633109	0.0067
D(RGDP)	0.419234	0.596011	0.703400	0.5018
D(RGDP(-1))	0.837109	0.506030	1.654266	0.1367
D(RGDP(-2))	0.457286	0.547617	0.835046	0.4279
D(RINT)	0.208479	0.141119	1.477328	0.1778
D(RINT(-1))	0.018226	0.148303	0.122901	0.9052
D(RINT(-2))	0.357939	0.109862	3.258081	0.0116
D(TRAD)	-0.484370	0.262082	-1.848160	0.1018
D(TRAD(-1))	0.079406	0.356695	0.222616	0.8294
D(TRAD(-2))	0.619073	0.277747	2.228908	0.0564
D(ICRG)	0.985195	0.236560	4.164666	0.0031
CointEq(-1)	-0.823291	0.319669	-5.703689	0.0005

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IG	-0.392099	0.204675	-1.915720	0.0917
REER	-0.066437	0.012768	-5.203379	0.0008
RGDP	0.805908	0.659947	2.321171	0.0256
RINT	-0.166869	0.112894	-1.478101	0.1776
TRAD	0.193462	0.123459	7.236915	0.0001
ICRG	0.403479	0.137999	2.923771	0.0192
C	56.756904	9.445150	6.009106	0.0003

الملحق رقم(05):تحديد عدد فجوات النموذج (02)



الملحق رقم(06): إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

ARDL Bounds Test
 Date: 02/19/20 Time: 18:17
 Sample: 1987 2017
 Included observations: 31
 Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.708779	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

الملحق رقم(07): نموذج تصحيح الخطأ ومقدرات المدى الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: IP

Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 0, 0, 2)

Date: 02/19/20 Time: 18:17

Sample: 1984 2017

Included observations: 31

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IGINFR)	0.148007	0.038201	3.874426	0.0031
D(IGINFR(-1))	0.346589	0.062166	5.575208	0.0002
D(IGINFR(-2))	0.408728	0.052429	7.795865	0.0000
D(RGDP)	0.274892	0.464640	0.591623	0.5624
D(RGDP(-1))	0.348510	0.417362	2.201320	0.0052
D(RGDP(-2))	0.682284	0.309943	3.231029	0.0523
D(CREAD)	-0.363314	0.227214	-1.598997	0.1094
D(DEBT)	-0.446869	0.124904	-3.577702	0.0050
D(REER)	0.004857	0.088090	0.055137	0.9567
D(REER(-1))	-0.179316	0.072294	-2.480390	0.0246
CointEq(-1)	-0.683159	0.166549	-4.083233	0.0005

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IGINFR	0.593299	0.732866	2.343267	0.0365
RGDP	0.817553	0.825537	2.201663	0.0427
CREAD	-0.358595	0.221310	-1.620328	0.1244
DEBT	-0.722368	0.793910	-2.087064	0.0532
REER	0.266388	0.088600	3.006619	0.0084
C	54.73814	24.88118	2.199982	0.0524

الملحق رقم(08): نموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري

Dependent Variable: Ip
 Method: Threshold Regression
 Date: 12/12/18 Time: 17:25
 Sample (adjusted): 1985 2017
 Included observations: 33 after adjustments
 Threshold type: Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined thresholds
 Threshold variable: IG(-1)
 Threshold selection: Trimming 0.15, , Sig. level 0.05
 Threshold value used: 15.28478

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IG(-1) < 15.28478 -- 19 obs				
IP	0.128882	0.322038	2.400206	0.0695
15.28478 <= IG(-1) -- 14 obs				
IP	-0.239542	0.108925	-2.199152	0.0377
Non-Threshold Variables				
RGDP	0.614301	0.353457	1.737979	0.0950
TRAD	0.135803	0.095646	1.419846	0.1685
ICRG	0.364204	0.102637	3.548465	0.0016
REER	-0.009348	0.007819	-1.195577	0.2435
RINT	-0.151488	0.071187	-2.128010	0.0438
R-squared	0.776380	Mean dependent var		14.86748
Adjusted R-squared	0.701840	S.D. dependent var		5.588472
S.E. of regression	3.051529	Akaike info criterion		5.296164
Sum squared resid	223.4839	Schwarz criterion		5.704302
Log likelihood	-78.38670	Hannan-Quinn criter.		5.433490
F-statistic	10.41563	Durbin-Watson stat		2.428385
Prob(F-statistic)	0.000004			

الملحق رقم(09): إختبار الخطية لنموذج TAR

Multiple threshold tests
Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined thresholds
Date: 04/26/19 Time: 18:20
Sample: 1985 2017
Included observations: 33
Threshold variable: IG(-1)
Threshold varying variables: IP C
Non-threshold varying variables: TRAD ICRG RINT RGDP REER
Threshold test options: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig.
level 0.05

Sequential F-statistic determined thresholds: 1			
Threshold Test	F-statistic	Scaled F-statistic	Critical Value**
0 vs. 1 *	8.980076	17.96015	11.47
1 vs. 2	3.733748	7.467496	12.95

* Significant at the 0.05 level.

** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.

Threshold values:

	Sequential	Repartition
1	15.28478	15.28478

الملحق رقم (10): قيم البدأ لتقدير نموذج LSTR

STR GRID SEARCH

variables in AR part: CONST ICRG(t) IG(t) REER(t) Rgdp(t) RINT(t) TRAD(t)

restriction theta=0:

transition variable: IG(t)

sample range: [1984, 2017], T = 34

transition function: LSTR1

grid c { 7.04, 26.06, 30}

grid gamma { 0.10, 10.00, 30}

SSR gamma c1

177.3666 10.0000 15.5657

الملحق رقم (11): نموذج LSTR

*** Thu, 10 Oct 2019 19:47:08 ***

STR ESTIMATION

variables in AR part: CONST Ip(t-1) ICRG(t) IG(t) REER(t) Rgdp(t) RINT(t) TRAD(t)

restriction theta=0:

restriction phi=0:

restriction phi=-theta:

transition variable: IG(t)

sample range: [1984, 2017], T = 34

transition function: LSTR

number of iterations: 1000

variable	start	estimate	SD	t-stat	p-value
----- linear part -----					
CONST	38.83315	38.36807	15.2101	2.5225	0.0234
Ip(t-1)	0.18207	0.20235	0.3294	0.6143	0.5482
ICRG(t)	0.06384	0.07237	0.1314	0.5507	0.5899
IG(t)	0.37018	0.34574	0.3637	0.9506	0.3569
REER(t)	-0.05644	-0.05373	0.0199	-2.7066	0.0162
Rgdp(t)	0.11999	0.15320	0.4092	0.3744	0.7133
RINT(t)	-0.08991	-0.08679	0.0871	-0.9960	0.3351
TRAD(t)	-0.46279	-0.47195	0.1651	-2.8589	0.0119
---- nonlinear part ----					
CONST	2.47789	-13.12066	22.5399	-0.5821	0.5691
Ip(t-1)	-0.43712	-0.66589	0.4009	-1.6608	0.1175
ICRG(t)	1.20868	1.63626	0.4647	3.5210	0.0031
IG(t)	-2.97158	-2.78905	0.5176	-5.3882	0.0001
REER(t)	0.01210	0.00426	0.0225	0.1895	0.8522
Rgdp(t)	-0.09576	0.87198	1.0487	0.8315	0.4187
RINT(t)	0.31451	0.20507	0.1749	1.1725	0.2593
TRAD(t)	-0.17589	-0.40537	0.2794	-1.4510	0.1674
Gamma	10.00000	317.75783	64508.6211	0.0049	0.9961
C1	15.56568	15.27003	2.9964	5.0962	0.0001

AIC: 2.4296e+00

SC: 3.2459e+00

HQ: 2.7042e+00

R2: 9.3572e-01

adjusted R2: 0.9377
variance of transition variable: 31.2310
SD of transition variable: 5.5885
variance of residuals: 8.3907
SD of residuals: 2.8967